أصبح إصلاح قواعد التجارة الزراعية في صلب المفاوضات في منظّمة التجارة العالميّة حول إطار متعدد الأطراف للإقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن الإصلاحات المتوخاة لا تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل الزراعة حول العالم. وسوف تزيد من يأس المزارعين حول العالم وتضعف النظم البيئية المحلية والعالمية. على النقيض من ذلك، يستعرض هذا التقرير توجهات جديدة لقواعد التجارة وراء نموذج التجارة الحرة. وهو يضع التحديات التي تواجه الزراعة والمجتمعات الريفية في صلب الإهتمام، هو يقترح وجهات نظر سياسية وأدوات سياسة لنظام تجاري يتيح فرصا حقيقية للفقراء، ويحافظ على البيئة، ويساعد على أن تقفز الزراعة إلى ما بعد الزمن الأحفوري.

وإن هذا التقرير نتيجة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة بيئياً، أي نتيجة آلية مشاورات وتبادل واسعة النطاق جرت في جميع القارات لمدة سنتين. تمّ مناقشة المقترحات وتطويرها من قبل عدد كبير من ممثلي منظمات المزارعين والمبادرات الشعبية، والسياسة، والعالم الأكاديمي، ومنظمات المجتمع المدني. كما أن الوقت قد حان لتحقيق نقلة نوعية والبدء في المفاوضات التجارية نحو الإتفاقية العامة بشأن التجارة المستدامة، ويعتبر هذا التقرير كمساهمة في حد ذاته لتحقيق هذا الهدف.

www.ecofair-trade.org

حوار التجارة العادلة السليمة بيئياً

تجارة متوازنة - زراعة سليمة

إطار متعدّد الأطراف من أجل أسواق مستدامة في الزراعة

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

MISEREOR
IHR HILFSWERK

Wuppertal Institute
for Climate, Environment
and Energy

تمّ إعداد هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الإتحاد الأوروبي. تقع المسؤولية عن مضمون هذه الوثيقة على عاتق ميسيريور ومؤسّسة هينرش بُلّ حصراً، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف إعتبارها معبّرة عن موقف الإتحاد الأوروبي.

تجارة متوازنة – زراعة سليمة
في إطار متعدّد الأطراف من أجل الأسواق المستدامة في الزراعة

المؤلّفين وولفغانغ ساكس وتيلمان سنتاريوس

بالتعاون مع سليمان بسوم، دانييل دى لاتوري اوغارتي، غونزالو فنجول سواريز، آنا لويزا فيريرا بيجنابيل، أرزي جليبو، ايلين كوا، هانز لورينزن، صوفيا ميرفي، أوديور أونغ وبنغ، ريتا شوينتيسيوس ريندرمان

نشر من قبل مؤسّسة هينرش بُلّ وميسيريور

حقوق الطبع والنشر مؤسّسة هينرش بُلّ وميسيريور

تصميم مايكل بيكاردت

إنتاج MVG - Medien - Produktion Aachen

تحرير جوهانا بيرنشتاين

إدارة المشروع يورغ هاس، سيلكي هلفريش (مؤسّسة هينرش بُلّ)، اليسيا كولمانز، ميوت شيمب (ميسيريور)، تيلمان سنتاريوس (معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة)

متاحة على الموقع الإلكتروني www.ecofair-trade.org

هذا المنشور لا يمثل بالضرورة وجهات نظر الناشرين.

ردمك ٩٧٨-٣-٨٨٩١٦-٢٧١-٧

الصور ميسيريور (٣/٢، الغلاف)، اريكا ايدي باراهونا (١٩)، وإدارة الشؤون السياسية (٢٥، ٣٠)، موريس أودي (٩١، الغلاف)، KNA – Bild (٦٣)، علي درويش (الغلاف، ٣٧)

الترجمة الى العربية مؤسّسة هينرش بُلّ- مكتب الشرق الاوسط
٢٦٦ شارع غورو، جميزة، بيروت، لبنان
www.boell-meo.org

طُبع في لبنان، تشرين الثاني ٢٠٠٨

تنفيذ طباعي ألوان للتجهيزات الطباعية www.coloursps.com

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
الشرق الأوسط

مؤسّسة هينرش بُلّ
Schumanstr.8
١٠١١٧ برلين
الهاتف ٠٠٤٩ ٣٠ ٢٨٥٣٤-٠
الفاكس ٠٠٤٩ ٣٠ ٢٨٥٣٤-١٠٩
info@boell.de
www.boell.de

ميسيريور
Mozartstr.9
د – ٥٢٠٦٤ آخن
الهاتف ٠٠٤٩ ٢٤١٤٤٢-١٦٨
الفاكس ٠٠٤٩ ٢٤١٤٤٢-٥٠٥

www.misereor.org

المنظمات

HEINRICH BÖLL STIFTUNG

إن مؤسّسة هينرش بُل هي جزء من حركة الخضر السياسية التي تطورت حول العالم رداً على السياسة التقليدية الإشتراكية، الليبرالية، والمحافظة. إن عقيدتنا الرئيسية هي البيئة والإستدامة، الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتقرير المصير والعدالة. ونحن نركز عملنا بوجه خاص على ديمقراطية النوع الإجتماعي، مما يعني التحرر الإجتماعي والمساواة في الحقوق بين المرأة والرجل. ونحن ملتزمون أيضا على المساواة في الحقوق للأقليات العرقية والثقافية والمجتمعية والمشاركة السياسية للمهاجرين. وأخيرا، نشجع نبذ العنف وسياسات إستباقية للسلام.
من أجل تحقيق أهدافنا، نسعى إلى إقامة شراكات استراتيجية مع آخرين يشاركوننا قيمنا. نحن منظمة مستقلة، أي أننا نحدد أولوياتنا وسياساتنا وحدنا. ويقع مقرنا في جمهورية ألمانيا الإتحادية، ومع ذلك فنحن لاعبون دوليون في كل من المثال الأعلى والناحية العملية. نحمل إسم الكاتب الحائز على جائزة نوبل هينرش بُل، وهو يجسد القيم التي نتبعها: الدفاع عن الحرية، الشجاعة المدنية، التسامح، المناقشة المفتوحة، وتقييم والفن والثقافة كجزء مستقل في مجالات الفكر والعمل.

MISEREOR
IHR HILFSWERK

تأسّست ميسيريور في عام ١٩٥٨ كوكالة "ضد الجوع والمرض في العالم". بصفتها وكالة التنمية لما وراء البحار التابعة للكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا، فهي تعرض التعاون في روح من الشراكة مع جميع الناس ذوي النوايا الحسنة لتعزيز التنمية ومكافحة الفقر حول العالم، وتحرير الناس من الظلم، وممارسة التضامن مع الفقراء والمضطهدين، والمساعدة على خلق "عالم واحد".
إن ميسيريورمكلفة من قبل الكنيسة الكاثوليكية في ألمانيا:
_ لمكافحة أسباب البؤس والشقاء كما تتجلى بشكل رئيسي في بلدان من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية في أشكال الجوع والمرض والفقر وغيرها من أشكال المعاناة الإنسانية،
_ ومن ثم تمكين الأشخاص المتضررين من أن يعيشوا حياة فيها الكرامة الإنسانية،
_ وتعزيز العدالة والحرية والمصالحة والسلام في العالم.
وإن المساعدة التي تقدمها في الجنوب تهدف إلى تنشيط ودعم المساعدة الذاتية وتمهيد الطريق لتحقيق تحسن مستدام في الظروف المعيشية للفقراء. وتشارك أيضا ميسيريورفي مجالات التعليم والمناصرة والحملات المطلبية في الشمال.

Wuppertal Institute
for Climate, Environment and Energy

يستكشف ويطوّر معهد فوبرتال نماذج وإستراتيجيات وأدوات لدعم التنمية المستدامة على المستوى المحلي والوطني والدولي. إن الأبحاث المستدامة في معهد فوبرتال تركز على البيئة، وعلاقة الإقتصاد والمجتمع. ويتم التركيز الخاص على تحليل ودعم الإبتكارات التقنية والإجتماعية التي تتماشى مع الإزدهار والنمو الإقتصادي من إستخدام الموارد الطبيعية.
وإن بيان مهمة معهد فوبرتال يصف أنشطة المعهد. وإستنادا إلى التخصصات الكلاسيكية العلمية، فإن البحوث التي أجريت تحقيقا لهذه الغاية تجمع نهجها العملي لتوليد حلول فاعلة وعملية. وإن المشاكل والحلول والشبكات العالمية تركز بشكل متساوي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية.
تأسّس المعهد في عام ١٩٩١ تحت إشراف البروفيسور إرنست أولريش فون فايتسسيكر. ويرأس البروفيسور بيتر هينيكي المعهد كرئيسا له والرئيس التنفيذي للبحوث. مديرة الأعمال التجارية هي بريجيت موتيرت–بريدباخ. يقع معهد فوبرتال في فوبرتال، وكان قد تمثل في العاصمة الألمانية من قبل مكتب برلين منذ عام ٢٠٠٤. وفي عام ٢٠٠٥، أسّس معهد فوبرتال وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المركز التعاوني لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة / معهد فوبرتال للإستهلاك والإنتاج المستدام (CSCP) في فوبرتال.

تجارة متوازنة - زراعة سليمة

إطار متعدّد الأطراف من أجل أسواق مستدامة في الزراعة

كتابة:
وولفغانغ ساكس وتيلمان سنتاريوس

بالتعاون مع:
سليمان بسوم
دانييل دى لاتوري اوغارتي
غونزالو فنجول سواريز
آنا لويزا فيريرا بيجنابيل
أرزي جلييو
ايلين كوا
هانز لورينزن
صوفيا ميرفي
أوديور أونغ وبنغ
ريتا شوينتيسيوس ريندرمان

مراجعة وتحرير النسخة العربية:
علي درويش

الإجتماع التشاوري
الإقليمي الألماني
برلين، ألمانيا
تشرين الأول ٢٠٠٦

حلقة نقاش حول حوار التجارة العادلة
السليمة بيئياً (ecofair trade)
هونغ كونغ
كانون الأول ٢٠٠٥

المشاورة الإقليمية الآسيوية
شيانغ ماي، تايلند
أيار ٢٠٠٦

حوار التجارة العادلة السليمة بيئيّاً

توجهات جديدة لقواعد التجارة الزراعية

الإجتماع التشاوري الإقليمي
الأوروبي
بروكسل، بلجيكا
تشرين الثاني ٢٠٠٦

الإجتماع التشاوري الإقليمي لأميركا
الشمالية
واشنطن، الولايات المتحدة الأميركية
أيلول ٢٠٠٦

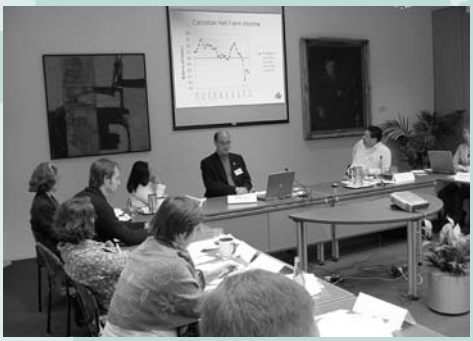

الإجتماع التشاوري الإقليمي
لأميركا الوسطى والمكسيك
"تيوتيهواكان" (Teotihuacán)،
المكسيك
تشرين الأول ٢٠٠٦

الإجتماع التشاوري الإقليمي لغربي أفريقيا
"مبور" (Mbour) ، السنغال
شباط ٢٠٠٦

الإجتماع التشاوري
الإقليمي لأميركا الجنوبية
كوريتيبا، البرازيل
آب ٢٠٠٦

تقدير

يستند هذا التقرير إلى حوار دولي واسع النطاق إعتمد على مجموعة واسعة من الأفكار والخبرات والتحاليل من عدد كبير من أصحاب الشأن.
لم يولّد الحوار الدولي فقط تحليلاً عميقًا لقضايا صعبة ومعقدة. ولكنه خفّف على حد سواء التوترات الفكرية والخلافات حول النقاط الأساسية في النقاش. ونحن نرى في هذا جزءاً إيجابياً وأساسياً في تطوير منظور جديد.
لا يمكن حلّ كل الخلافات مع وجود جهود مشتركة كهذه. ولذلك، فإن كلٍ من أعضاء فريق الخبراء يحتفظ بالحق في تأكيد وجهات نظره حيث قد تختلف هذه عن تلك الواردة في التقرير.
تمّ إعداد وكتابة التقرير من قبل وولفغانغ ساكس وتيلمان سنتاريوس، اللذين أدارا حوار التجارة العادلة السليمة بيئياً (ecofair trade)، بتعاون وثيق مع أعضاء فريق الخبراء: سليمان بسوم، غونزالو فنجول سواريز، آنا لويزا فيريرا بيجنابيل، أرز جليبو، ايلين كوا، هانز لوزينز، صوفيا ميرفي، أوديور أونغ وبنغ، ريتا شويتيسيوس ريندرمان ودانييل دى لاتوري اوغارتي.
ونود أيضا أن نعترف بالدور الذي قام به كمال مالهوترا، الذي شارك في العديد من اجتماعات فريق الخبراء بصفته الشخصية وقدّم التعليقات المفيدة والمشورة خلال عملية الحوار.
ونحن كذلك وردتنا الكثير من الاقتراحات الخطية من أعضاء المجلس الاستشاري الدولي لحوار التجارة العادلة السليمة بيئياً (ecofair trade)، ولا سيما من ماريو أجوجا، الأخ ديفيد اندروز، خيسوس أنتون، لورا كارلسين، خوسيه ماريا الفاريز كوكه، بسواجيت دهار، بيرنوارد غاير، كريستيان غريفي، مارك هاللة، بيني هيرلين، أولريكي هوفكن، بانوس كوناندرياس، ابراهيم اساني مایاكي، روبرت تايلور وبيل فورلي. قدمت هيلين رابّ مساهمات في تحليل جانب النوع الإجتماعي (gender analysis) في المشروع.
وعلاوة على ذلك، نود أن نعرب عن التقدير للأشخاص الذين قدموا وقتهم ومعرفتهم وخبراتهم أثناء المشاورات الإقليمية. لمساهماتهم تقدير عميق لدينا وأسماؤهم مدرجة في الملحق.
قدم زملاء من مؤسّسة هينرش بُلّ وميسيريور دعمهم في إعداد المشاورات الإقليمية بالإضافة إلى تعليقات وإقتراحات مفيدة أثناء عملية الصياغة. والزملاء هم فيلهلم ثيز، ورينيه ميلوغو، هايكي لوشمان وهيلكي كوغل، توماس فازور وكلاريس كاسترو، ليباني شالاتيك، تشارلي بوب، آن كايزر، يورغ فيلاريال ويوانا غوتير، فضلا عن أنيا ميرتينيت وهاينز أوليرز.
تألّف الفريق الذي أدار عملية الحوار الشامل من مجموعة تحرير من مؤسّسة هينرش بُلّ وميسيريور وهم: يورغ هاس، سيلكه هلفريش، اليسيا كولمانز وميوت شيمب. كانوا مدعومين من ريتا هوبّي، سيلفيا كوتين، فان يوحنا بيسبروك وأنات مينيل.
التقرير النهائي هو من تنضيد وتنقيح يوهانا بيرنشتاين وصمّم من قبل مايكل بيكاردت.
ونحن ممتنون جدا للمساهمات التي قدّمها جميع هؤلاء الأشخاص والزملاء لهذا المشروع الهام.

فهرس

	مقدمة مؤسّسة هينرش بُلّ – مكتب الشرق الأوسط	٩
	التجارة والزراعة في الدول العربية من غرب آسيا وشمالي أفريقيا	١١
	تمهيد	١٧
	للقارئ المستعجل	١٩
مقدمة	**الحوار حول التجارة العادلة السليمة بيئيّاً**	٢٥
الجزء الأول	**المبادئ**	٣٠
	تعدُد الوظائف	٣١
	حقوق الإنسان	٣٢
	السلامة البيئية	٣٢
	السيادة الديمقراطية	٣٣
	المسؤوليّة خارج الحدود الإقليميّة	٣٤
	التَبَعِيَّة الإقتصاديّة	٣٥
	عدالة التجارة	٣٦
الجزء الثاني	**المشاكل**	٣٧
	٢-١ عينٌ تجارية على الزراعة	٣٧
	٢-٢ في تجاهل سبل العيش	٤٣
	٢-٣ تناسي الطبيعة	٤٧
	٢-٤ فسحة للشركات الكبرى	٥٢
	٢-٥ اختلالات مستمرة	٥٧
الجزء الثالث	**الحلول**	٦٣
	٣-١ توسيع مساحة السياسة الوطنية	٦٣
	٣-٢ الإستثمار في تعدُد الوظائف	٦٧
	٣-٣ تثبيت الأسعار لحماية سبل العيش الزراعية	٧٢
	٣-٤ وضع معايير لتجارة نوعيّة	٧٥
	٣-٥ إضفاء الطابع الديمقراطي على السلسلة الغذائية	٨٠
	٣-٦ معالجة الإختلالات	٨٥
الخاتمة	**نحو هندسة التجارة الزراعية لمرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية**	٩١
	ملاحظات	٩٥
	المراجع	٩٧
	المشاركون في المشاورات الإقليمية	١٠٤
	أوراق النقاش في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئياً	١٠٩
	فريق الخبراء	١١٠

مقدمة مؤسّسة هينرش بُلّ - مكتب الشرق الأوسط

شهد العالم منذ نهاية العام المنصرم ٢٠٠٧ أزمة غذاء كبيرة نتج عنها ارتفاع غير منطقي في أسعار السلع الغذائية أضاف ملايين عدة من البشر إلى لائحة الجياع في العالم.

ومع أن الوضع شهد بعض الهدوء نتيجة تعهدات دولية بتقديم مساعدات، لا تزال هذه الأزمة تؤثر على الملايين من البشر حول العالم كل يوم. بالإضافة إلى ذلك، تساهم الممارسات الزراعية غير المستدامة والتدفقات التجارية في تغير المناخ وبالتالي تتسبب بآثار مدمّرة على الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها الناس من أجل الغذاء وتوفير سبل عيشهم. يحدث كل هذا في زمن إتفاقيات تحرير التجارة وفتح الأسواق وإزالة القيود والمعوقات التي سُوِّقت بأنها الحل لمشكلة توفّر الغذاء والجوع ألخ..

الجدير بالإهتمام هو أنّ هذه المشاكل لم تأتي دون سابق إنذار، بل جرى التحذير من أنّ انفلات نظام السوق من القيود الضرورية قد يتسبب بدمار نظم زراعية ومعيشية كاملة في الدول الفقيرة ويزيد من اعتمادها على الواردات.

ورغم كل هذا، ما تزال بعض الدول المتقدمة تسعى إلى الأستمرار بهذا النهج وبالمفاوضات كأن شيئاً لم يكن وكأن النتائج السلبية لم تظهر في أنحاء مختلفة من هذا العالم.

ولذا يجب أن تخصص الدول النامية المزيد من الموارد للمشاركة الفعالة في المفاوضات التجارية. فقد أثبتت هذه الدول في بعض الأحيان، وعلى عكس قول الكثيرين، أن بإمكانها التأثير وتعديل مسار النقاش كما حصل خلال جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حيث توصّل المجتمعون بعد إصرار الدول النامية إلى القبول بأن معاملة خاصة وتفضيلية للبلدان النامية ستكون جزءاً لا يتجزأ من أية تسوية نهائية.

في العالم العربي، أبرمت العديد من الدول سلسلة من إتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية؛ ولا تزال دول أخرى تحاول جاهدة الدخول في هذا النظام التجاري العالمي رغم التعثرات والمصاعب الكثيرة التي تواجهه والمشاكل التي تتسبب بها. في الواقع، يتبيّن في الكثير من التجارب العالمية أن فتح وتحرير الأسواق سيُعرِّض المزارعين المنتجين في عدد من الدول العربية إلى منافسة غير عادلة من منتجات البلدان الأخرى التي تمنح قطاعها الزراعي دعماً هائلاً عبر المساعدات المباشرة أو توفير البنى التحتية الضرورية، وبالتالي، تخفض من كلفة الإنتاج إلى مستويات لن يقدر معظم المزارعون في هذه الدول على منافستها خصوصاً في ظل الظروف المناخية التي تخضع لها هذه المنطقة والتوقعات بازدياد الشح في الموارد المائية، وتدهور التربة والتصحر وغيرها.

وعليه قد يكون من مصلحة الدول العربية وخصوصاً تلك الأضعف إقتصادياً التمعن في كيفية القيام بعملية تحرير الأسواق واستخلاص العبر؛ من تجارب الدول النامية الأخرى في التطلع إلى كل قطاع على حدة لا إلى الصورة الشاملة، ذلك أن هذه الصورة لا تتضمن الفوائد غير التجارية لكل قطاع وتحديداً الزراعة والخدمات الإجتماعية. على سبيل المثال، ينبغي النظر إلى أي حد يمكن لأي بلد تحمل الهجرة من الريف وازدياد الكثافة السكانية في المدن وحولها بما فيها أحزمة البؤس والفقر وما بترتب عليها من مشاكل إقتصادية واجتماعية قد تفوق تكاليفها كلفة دعم الإنتاج الزراعي والمزارعين بمئات الأضعاف.

من المفيد أيضاً القيام بحوار حقيقي متكافئ مع أصحاب العلاقة من المزارعين والمنتجين للوقوف على رأيهم ووجهة نظرهم حول أي نظام للتجارة يريدون.

وضمن هذا التوجه، يسرنا أن ننشر النسخة العربية من هذه الوثيقة القيِّمة حول "التجارة المتوازنة والزراعة السليمة" التي هي خلاصة عمل دؤوب واستشارات واسعة أجريت في أغلب مناطق العالم شارك فيها العشرات من أصحاب الشأن والخبراء والناشطين وممثلي المزارعين. أردنا عبر تقديم ورقة ووجهة نظر عربية ضمن هذه الوثيقة المترجمة إلى اللغة العربية أن نضم المنطقة التي لم يشملها الحوار

والمشاورات حول موضوع التجارة والزراعة إلى دائرة النقاش والبحث. هدفنا أيضا من خلال نشر هذه الوثيقة تمكين وتوجيه النقاش حول إصلاح الأنظمة الزراعية التجارية الدولية من خلال تطوير مبادئ توجيهية للمشاركة الديمقراطية وأدوات تستجيب للتحديات الاجتماعية والبيئية لزراعة عالمية عادلة؛ إضافة إلى عرض معطيات قيّمة يمكن للوفود العربية المشاركة في المفاوضات الركون إليها، بالإضافة إلقاء نظرة شاملة عامة على الموضوع سواءً بالنسبة للخبير أم بالنسبة للقارئ غير المختص.

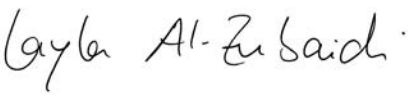

ليلى الزبيدي
المديرة
مؤسّسة هينرش بُلّ، مكتب الشرق الأوسط

كورين ديك
منسقة برامج
مؤسّسة هينرش بُلّ، مكتب الشرق الأوسط

التجارة والزراعة في الدول العربية من غرب آسيا وشمالي أفريقيا

علي درويش، مستشار في التنمية الزراعية

مقدمة

تأتي كتابة هذا النص في إطار إعداد النسخة العربية من كتاب "تجارة متوازنة - زراعة سليمة" الصادر عن منظمتي هينرش بُلّ وميسيريور الألمانيتين والناتج عن أكثر من عشرة حلقات إستشارية بهذا الخصوص عقدت في كافة مناطق العالم ما عدا دول غرب آسيا وشمالي أفريقيا.

بهذا الخصوص لا بد من الإشارة إلى إغفال إشراك هذه المنطقة في المشاورات يدل في إحدى نواحيه على غياب الوزن لدى الدول المعنية بهذا الخصوص ما يمكن أن يكون ولّد إحساساً لدى الجهات المنظمة بعدم أهمية دور المجتمع في هذه المنطقة في مشاورات من هذا النوع.

ولكن نظراً لأهمية الموضوع موضع الناس كان لا بد من كتابة هذه الصفحات التي تضيء على علاقة بعض جوانب المواضيع المطروحة بقطاع الزراعة وتحرير التجارة فيه وعدالتها.

وقبل الدخول في صلب الموضوع لا يمكننا إلا أن نقف عند الأحداث الأبرز على الصعيد العالمي وهما الإنهيار شبه النهائي لمنظمة التجارة العالمية والنعي الرسمي لنظام الإقتصاد الحر والذي جاء مؤخراً على لسان الرئيس الفرنسي بعد الزلزال المالي الذي ضرب الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة الأخرى والذي نتج عنه تدخل مؤسسات الدولة وإحتياطاتها المالية لإنقاذ المصارف المتعثرة نتيجة سنوات من السياسات الخاطئة. وقد سمعنا كلاماً صريحاً من لسان ألان غرينسبان، الرئيس السابق للخزينة الأميركية يقر فيه بفشل الإقتصاد الحر وبعدم جدوى تسليم مصالح المستهلكين للقطاع الخاص بشكل كلي.

أتى التدخل الحكومي هذا بعد سنوات من المطالبة المستمرة بكفّ تدخل الدولة لدعم القطاعات الإنتاجية التي تؤدي أدواراً اجتماعية كالزراعة والتصنيع الزراعي، وتوزيع الطاقة والتعليم.

وفق بعض النقاد، فإن الأزمة المالية الأخيرة جاءت على خلفية الإنفلاش الكبير الحر من أية ضوابط في عمليات التسليف والرهونات العقارية ما أدى في مرحلة ما إلى عجز الشركات عن الوفاء بالتزاماتها وبالتالي حصلت الإفلاسات. ولئن يقترح البعض الآخر أنّ هذه الأزمة هي جزء من لعبة البقاء على الحياة حيث يأكل القوي الضعيف وأن ما يحصل هو استكمال لسيطرة عدد معين من الشركات على القطاعات الإنتاجية - القطاع المصرفي في هذه الحال- ، فإن هذا ينبئ بالأسوأ إذا نظرنا إلى إمكانية أن يتكرر نفس المشهد في الشركات الكبرى العاملة في التجارة الزراعية والتي شهد سوقها إنهاء الأسماك الصغيرة الحجم والمتوسطة من قبل الحيتان التي قد تبدأ صراعاتها قريباً جداً لتبقى فقط قلة قليلة تسيطر على كافة القطاع الزراعي من المدخلات حتى التصنيع.

المشهد الزراعي في غرب آسيا وشمال أفريقيا

تخضع معظم الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا لشروط طبيعية ومناخية صعبة تنعكس مباشرة على القطاع الزراعي. إن أكثر من نصف الأراضي الزراعية في هذه البلاد هي قاحلة تقل فيها نسبة المتساقطات عن ٢٠٠ مم. كما تعاني التربة من فقر نسبي نتيجة النقص في العناصر الأساسية والمادة العضوية إضافة إلى الإستخدام المكثف للأراضي المزروعة. هذان العنصران يجعلان الوضع الزراعي العام شديد الحساسية تجاه أية متغيرات، مناخية كانت أم غير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فيما نجد اختلافات بين بعض الدول في المحاصيل المزروعة، تزرع في معظم الدول المحاصيل نفسها وفي أوقات متقاربة.

يمكن تصنيف الدول العربية وفق مجموعتين هما الدول المصدرة للنفط المجتمعة ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي، والتي تتمتع نظرياً بمداخيل عالية مقابل عدد سكان منخفض نسبياً، ما يسمح لها بحرية أكبر في التعاطي مع مشاكل القطاعات المنتجة وارتفاع الأسعار؛ والدول غير النفطية و/أو العالية

السكان والتي يعيش فيها عدد كبير من السكان تحت خط الفقر. يخضع هذا التصنيف للنقض إذ أن عدد كبير من المجموعة الأولى يعيش تحت خط الفقر أو هو من أصحاب الدخل المتواضع نتيجة احتكار الثروة من قبل نسبة صغيرة من المواطنين. هذه المجموعات لا تملك خيارات واسعة في مجال التأقلم مع ارتفاع الأسعار وخاصة المواد الغذائية.

هناك تصنيف آخر قد يكون أكثر واقعية يقوم على طبيعة النظام الزراعي المتبع والإصلاحات التي أجريت عليه على مر العقود. فهناك الطابع الإشتراكي الإجتماعي في دول مثل مصر، وسوريا، واليمن، والعراق (قبل الإحتلال الأميركي)، والجزائر؛ ومن ناحية أخرى هناك الطابع الرأسمالي مثل السعودية، والأردن، والمغرب، وتونس.

يختلف دور القطاع الزراعي بشكل ملحوظ بين الدول العربية المختلفة. فيتراوح حجمها بين حوالي ٣٪ و ٤٠٪ من الناتج القومي الإجمالي، بينما تُشغّل من ٣٪ إلى ٦٠٪ من اليد العاملة. في أغلب الحالات، تشكل مساهمة اليد العاملة الزراعية جزءاً من الناتج الوطني لا يتناسب وحجمها، ما يعني أن هذا الجزء من السكان ومن يعتمدون عليهم يعانون من انخفاض الدخل وما يترتب عليه لجهة القدرة على تلبية احتياجاتهم الحياتية. ما يزيد من حجم المشكلة أن هؤلاء يعتمدون على مساحات لا تزيد عن ٢٥٪ من مساحة أي بلد في أحسن الأحوال، ما ينعكس ضغطاً على موارد التربة والمياه.

تفيد دراسات عديدة أن الدول العربية اعتمدت سياسات زراعية مرتكزة على الدعم والحماية بمستويات متفاوتة تصل إلى ٣٠٪، هدفت جميعها إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي الكلي أو في المحاصيل الإستراتيجية. وتوزعت الحوافز بين تقديمات مباشرة للمزارعين ودعم للمستهلكين.

أدى هذا النظام إلى الكثير من المشاكل كخلق شبه اعتماد لطبقة من المزارعين على الدولة ما يتسبب بارتدادات إجتماعية كبيرة عند تخفيفه أو إزالته؛ أو كالإخلال بالتوازن في القطاع الزراعي عندما لم تصل المساعدات والحوافز إلى أصحابها من صغار المزارعين كما حصل في الثمانينات في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، اتخذت السلطات قراراً بتحقيق الإكتفاء الذاتي في إنتاج القمح "لضرورات الأمن الغذائي" وقدمت دعماً هائلاً "للمزارعين" على شكل قروض آجلة أشبه بالهبات، معدات ري متكاملة، شراء محاصيل وغيره، استغله البعض لتحقيق ثروات هائلة وتسببت في الوقت نفسه بضغط على الموارد المائية وصل إلى حد الكارثة إذ انخفض منسوب الطبقات المائية في العديد من المناطق مئات الأمتار وازدادت ملوحة المياه عشرات المرات. في دول أخرى، أدت السياسات الحمائية الخاطئة إلى فوائض انتاجية في بعض المحاصيل مع ما يرافقها من انهيار في الأسعار من جهة وإلى نقص في إنتاج محاصيل أخرى.

تحرير التجارة وأزمة الغذاء في الدول العربية

مع تنامي عملية تحرير التجارة العالمية التي قادتها الدول الشمالية المتطورة، تزايدت الضغوط على الدول العربية ما دفعها إلى وضع اتفاقيات إقليمية متماهية مع هذا التوجه وانخرطت غالبيتها في مفاوضات لدخول منظمة التجارة العالمية. فانضمّت كل من البحرين، ومصر، والأردن، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان؛ فيما لا تزال الجزائر، ولبنان، واليمن، والسودان، وسوريا في مراحل مختلفة من عملية التفاوض.

ولكن ما يمكن ملاحظته والتوقف عنده في سير عملية التفاوض والتحرير لدى هذه الدول هو التالي:

- عدم مشاركة خبراء مؤهلين من كافة القطاعات الإنتاجية في هذه الدول في عملية التفاوض أسوة بالدول الشمالية حيث تتكون الوفود المشاركة من عشرات الأشخاص المتمرسين في القانون والإقتصاد والزراعة والصناعة وغيرها يتخذون القرارات بناء على معطيات وطنية واضحة؛ بينما يتم الإعتماد في الدول العربية على عدد قليل من الأشخاص القليلي الخبرة يفاوضون على أساس ما يسمى المصلحة الإجمالية، فتذهب قطاعات مثل الزراعة، والملكية الفكرية، وخدمات الرعاية الإجتماعية ضحية ومعها سبل عيش المرتبطين بها،
- عدم قيام هذه الدول بالتحضير جيداً لمواجهة الأثار السلبية لتحرير التجارة عبر تأهيل البنى التحتية والبيئة الملائمة مثل شبكات النقل، والتوضيب والتخزين، وتعزيز الأطر التعاونية، والتمويل الهادف،

ـ عدم التفاوض على أسس موحدة لوضع معايير ومواصفات عالمية للمنتجات الزراعية والغذائية تفادياً لأن تصبح المعايير لدى الدول الشمالية قيوداً على عملية التصدير الزراعي والغذائي،

ـ عدم وضع قيود تساعد على تخفيف الفوارق في الأسعار الناجمة عن الفروقات في الكلفة الإنتاجية نتيجة وجود يد عاملة ومصادر طاقة أرخص في بعض الدول،

ـ وعدم وضع آليات "غير مخلة بالتجارة" قابلة للتطبيق تساعد على حماية الإنتاج المحلي من الإغراق.

وإن أدت عملية تحرير التجارة إلى زيادة الصادرات الزراعية من بعض المحاصيل التصديرية في بعض الدول على حساب المحاصيل الأساسية من حبوب وبقوليات، فقد بينت الأزمة الغذائية الأخيرة خطأ الإعتماد بشكل أساسي على الزراعة التصديرية باعتمادها على محاصيل كمالية في الأغلب لما لها من تأثير سلبي على السيادة على الغذاء والأمن الغذائي.

وتفيد دراسة للمعهد الدولي لأبحاث السياسات الغذائية في العام ٢٠٠٧ أن ارتفاع في أسعار السلع العالمية نتيجة خفض سياسات الدعم وإجراءات الحماية سوف تصل إلى ٢٠٪.

وتشير نفس الدراسة أنه وعلى الرغم من التحسن الناتج عن عوامل داخلية نتيجة تخفيف القيود، إلا أن كون معظم هذه الدول هي "مستوردة صافية"، فسيكون هناك خسائر تجارية صافية عند هذه الدول قد تصل إلى ٢٠٪.

وستنعكس هذه الخسارة سلباً على السكان الأقل دخلاً والذين يشكلون جزءاً كبيراً من عدد السكان الإجمالي.

يشكل صغار المزارعين القسم الأكبر من العاملين في القطاع الزراعي في معظم الدول العربية. يعتمد هؤلاء على زراعة مساحات صغيرة من الأراضي لتأمين عيشهم وغالباً ما تكون الزراعة غير كافية لذلك فيقومون بنشاطات أخرى من أجل تحقيق دخل إضافي. وغالباً ما تكون زراعتهم تقليدية تعتمد على حد أدنى من المدخلات الزراعية والأستثمار المالي وذات إنتاج متواضع مقارنة بكبار المزارعين. هؤلاء لن يستطيعوا في الأغلب ولوج الأسواق التصديرية نتيجة لاحتياج هذه الأسواق لكميات معينة ذات نوعية متجانسة. كما أنهم لن يستطيعوا مواجهة تدفق السلع من الأسواق الخارجية حيث المساحات الزراعية أكبر واليد العاملة أرخص.

هكذا نجد أن الكثير من صغار المزارعين قد هجروا أراضيهم نتيجة عدم قدرتهم على تحمل المنافسة مع انخفاض الدعم الحكومي بالإضافة إلى الشح في الموارد المائية والإرتفاع في أسعار المدخلات الزراعية ونتيجة لذلك تزداد نسبة الأراضي المتدهورة وعرضتها للتصحر.

من جهة أخرى وككرة الثلج، يتسبب فقدان هؤلاء المزارعين لمورد عيشهم في زيادة الضغوط الإجتماعية والإقتصادية مع ما يرافقها من نزوح من الريف نحو المدينة. تشكل مدينتا دمشق والقاهرة وغيرها من العواصم العربية أمثلة حية لما تسببت به السياسات التي أهملت التنمية الريفية المتكاملة التي تدعم الإنتاج الزراعي بسبب فوائده الطبيعية والبيئية والإجتماعية التي قد يستحيل تحويلها إلى أرقام فعلية.

إن الزيادة المستمرة في الأراضي المهجورة سوف يكون له تأثير إضافي على الظواهر الناجمة عن التغير المناخي لما لهذه الأراضي من إمكانية في امتصاص الكربون وتخفيف من آثار الإنبعاثات.

إضافة إلى ذلك، فقد برز أثر تحرير التجارة في الزراعة، وإن كان ما يزال في بداياته نسبياً، خلال "أزمة أسعار الغذاء" الأخيرة، حيث تبين أن أحد أهم مسببات هذه الأزمة هو عدم قدرة العديد من الدول على امتصاص وموازنة تقلبات الأسعار عبر إنتاج محلي يعطي هامشاً للمناورة. وعليه فقد شهدت بعض الدول العربية، المغرب، والأردن واليمن، مظاهرات وأعمال شغب نتيجة لضغط الأزمة، بينما أظهرت التقارير حدوث تغيرات حادة في الإنفاق العائلي لمواجهة تأثيرات الأزمة على سبل العيش.

لم تكن ردة فعل الحكومات العربية على الأزمة الغذائية بحجم المشكلة. فباستثناء زيادات طفيفة على الرواتب والأجور، وزيادة الدعم وتخفيض الرسوم على سلع استراتيجية كالقمح، والطحين أو تعزيز بعض شبكات الأمان الإجتماعي، لم يكن هناك تعاطٍ استراتيجي بعيد الأمد مع الأزمة. في لبنان، تم رفع الحد الأدنى للأجور بأكثر من ٥٠٪ ولكن تسديدها لم يبدأ بعد، وفي الجزائر رفعت الأجور ١٥٪، وفي سوريا ٢٥٪؛ أما في المغرب ألغيت زيادة ٦٠٪ على أسعار الخبز. وفي المقلب الآخر كانت هناك أصوات تنادي بالإستمرار بنهج فتح الأسواق

والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية كما يحصل في لبنان. يجمع الخبراء أن هذه الخطوات هي غير مستدامة وأنها توفر علاجا موضعياً لمرض عضال.

اليوم، ومع تراجع أسعار الطاقة إلى النصف ولكن مع استمرار عدم وضوح نتائج الأزمة المالية الشمالية على الجنوب والدول العربية تحديداً، هناك الكثير مما يتوجب على الحكومات العربية فعله على صعيد مفاوضات تحرير الأسواق والتجارة، وأهمها الإهتمام بالمواضيع التالية:

- تأثيرات الإستمرار بعملية تحرير الأسواق على الأسعار العالمية، والإنعكاسات على الورادات وبالتالي السيادة على الغذاء والأمن الغذائي،
- تأثير التحرير على عملية التنمية الزراعية وخاصة في ظل الموارد المائية المنخفضة باستمرار وانحسار مساحة الأراضي القابلة للزراعة،
- كيفية تحقيق ولوج أفضل للأسواق الخارجية في ظل الظروف الإنتاجية المحلية المحسّنة لجهة النوعية، والحد من عوائق التصدير،
- الإصرار على حماية الأسواق المحلية من الإغراق عبر المحافظة على رسوم ترتبط بكلفة اليد العاملة المحلية، ومصادر الطاقة، والكلفة البيئة لنقل المنتجات والسلع،
- إعادة النظر بتصنيف أساليب الدعم لجهة اعتبارها معيقة للتجارة أم لا،
- كيفية الحصول على أفضل الشروط فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية،
- العمل على تحقيق التكافؤ النسبي بين الدول فيما يتعلق بإعانات التصدير،
- التشدد في الحصول على دعم حقيقي وكافي من الدول المانحة لتحقيق تطوير عمليات الإنتاج والبنى التحتية اللازمة،
- والتركيز على أن تكون هناك ضوابط صارمة فيما يتعلق بإحتكار سلاسل السلع بشكل كامل أو الإستحواذ على قطاعات منتجة،
- وضع نظام متشدد لحماية الزراعة والمياه من السيطرة تحت عنوان الملكية الفكرية وتسجيل البراءات.

إدارة الزراعة والموارد الطبيعية في ظل تحرير الأسواق

أثبتت وقائع الشهور المنصرمة بشكل لا يقبل الشك فشل نظام السوق المتحرر من أية ضوابط، وعدم قدرة القطاع الخاص على حماية المنافع المشتركة والعامة وبالتالي النسيج الإجتماعي. فخلال فترة قصيرة انضم أكثر من مئة مليون شخص إلى لائحة الجياع وعشرات الآلاف من موظفي القطاع المصرفي وجدوا أنفسهم في الشارع دون عمل بالإضافة إلى عدد لم يحدد بعد من ضحايا الإفلاسات الذين فقدوا مدخراتهم واستثماراتهم. ولذلك لا بد من وجود فاعل لعنصر الدولة الذي من مهامه الأساسية حماية المصلحة العامة.

وعليه، يمكن في ضوء التجارب العالمية والعربية أن نضع بعض العناصر الأساسية التي يتعين على القطاع العام القيام بها. فبشكل مختصر، ينبغي على الحكومات العربية أولا أن تنظر إلى القطاع الريفي والزراعي كجزء كامل الحقوق من المجتمع والإقتصاد وبالتالي إعطاءه حقه في البرامج الإقتصادية والموازنات، بالإضافة إلى رفده بعائدات من القطاعات الأخرى الملوثة للطبيعة ونظمها، أي أن تدفع القطاعات الأخرى من صناعة، وبناء، والسوق العقاري ثمن الخدمات غير الإقتصادية والوظائف المتعددة للريف والقطاع الزراعي.

وتحديداً يمكن وضع العناصر التالية كمدخل لعملية التحصين ضد أزمات مماثلة ولضمان استدامة دور الريف والزراعة في الشبكة الإجتماعية الإقتصادية:

- زيادة الإنفاق وبشكل عاجل للقطاع الزراعي وخاصة صغر المنتجين والمربين من أجل تكوين عرض وافي للسلع دون فوائض تطيح بالحد الأدنى من الأسعار،
- خلق فرص عمل وبنى تحتية في الريف كالطرقات، ومنشآت التخزين والتبريد، والمدارس، والمستشفيات، وشبكات الإتصال المتطورة لمساعدة العاملين في الزراعة ولتثبيت السكان في مناطقهم ووقف الزحف نحو المدن،
- وضع سياسات طاقوية تخفف العبء عن كاهل المزارع،
- الإستثمار في شبكات الأمان الإجتماعي في الريف لحماية السكان في فترة الأزمات،
- تأمين قروض ميسرة خاصة للإنتاج المستدام ضمن قيود تمنع إساءة استعمالها من قبل كبار المنتجين وأصحاب النفوذ،
- وضع وتطبيق سياسات داخلية تحمي صغار

المنتجين وتعطيهم مساحة لتسويق إنتاجهم،

- وضع سياسات صارمة لحماية الأراضي الزراعية ومنع تفتتها أو تحويلها إلى أغراض أخرى من أجل حماية السيادة على الغذاء والأمن الغذائي،

- وضع برامج فعالة لإدارة المياه وإعطاء حوافز تمويلية أو تسويقية لمن يستخدم تقنيات ري حافظة،

- إعادة صياغة السياسات الزراعية على المدى الطويل لضمان وجود مساحة كافية للإنتاج المحلي ومنع الإغراق ما يعزز نمو القطاع الزراعي وبالتالي خدماته البيئية والإجتماعية.

وفي الختام لا بد من التذكير أن التنوع هو أساس الحياة سواء كان بيئياً، اجتماعياً أو إقتصادياً. وعليه لن يكون بالإمكان التعاطي مع المعطيات والوقائع المختلفة في بلدان العالم ضمن نفس المعايير والشروط، خاصة عندما يتعلق الأمر بالموارد الحياتية المباشرة.

لا بد إذاً من تغيير جذري في التفكير وأسلوب التعاطي مع الزراعة والمياه في هذه المنطقة. ومن هنا يحب على الحكومات العربية إحداث تغيير جذري في آلية العمل، وخاصة لجهة تمكين دور مؤسسات الدولة في جانب الرقابة، والعدالة والتوازن، وأيضاً لجهة تحقيق الإشراك الفعلي لممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص بمختلف شرائحه في عمليات اتخاذ وتنفيذ القرار؛ دون السماح بتقويض الدور الأساسي المذكور آنفاً.

تمهيد

يتزامن نشر هذا الإقتراح لإصلاح أساسي للنظام الدولي للتجارة الزراعية، مع فترة تتزايد فيها بشكل واضح المشاكل التي تواجه نظام السوق العالمي القائم – وخاصة فيما يتعلق بالزراعة.

تقف جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعدّدة الأطراف ضمن منظمة التجارة العالمية (WTO) على حافة الفشل: ويجري إحباطها قبل كل شيء بسبب رفض الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية على تقديم مزيد من التنازلات إلى البلدان النامية في القطاع الزراعي وبسبب الطلب في وقت واحد بفتح بعيد المدى للأسواق في الجنوب. وفي الوقت نفسه، يتوقّع عددٌ متزايدٌ من الدراسات التقديرية أن البلدان الصناعيّة وعدد قليل من البلدان النامية المصدرة سوف تكون الفائزة من جولة الدوحة، في حين أن غالبيّة البلدان الفقيرة ستكون من الخاسرين. علاوة على ذلك، وفيما يتجاوز مستوى الدول القومية، فقد ظهر أن تحرير السوق صبّ أساساً في أيدي القوى الإقتصادية الفاعلة، وعزّز قوتها السوقية على حساب الضعفاء إقتصادياً – في كلٍ من الشمال والجنوب.

لقد أظهرت التجربة الفعلية المكتسبة حتى الآن من أنّ تحرير الأسواق ضمن إطار منظمة التجارة العالمية أو إتفاقيات التجارة الإقليمية وبرامج التكيّف الهيكلي تجلب مشاكل ضخمة في أعقابها وخاصة فيما يتعلق بالعولمة الإقتصادية للقطاع الزراعي. وتشمل هذه المشاكل: الإفقار المتزايد لسكان الريف في البلدان النامية وفقدان فرص وصولهم إلى الموارد مثل الأراضي والمياه والبذار وكذلك إلى الأسواق. فتتخلى الكثير من الأسر عن الزراعة نتيجة لضغط قوي ناتج عن الأسعار وتركيز السوق، وذلك في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. إن التدهور البيئي الناتج وفقدان التنوّع البيولوجي والثقافي ينذران بالخطر بشكل متساو. علاوة على ذلك، فإن قواعد التجارة الزراعيّة الحالّيّة تغض النظر إلى حد كبير عن التحديات التي تواجه الزراعة العالمية في القرن الحادي والعشرين، مثل ذروة إنتاج النفط أو مشكلة تغيّر المناخ.

ولكن ما هو الشكل الذي يجب أن يتخذه نظام التجارة الزراعية الدولية من أجل المساهمة في المزيد من العدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم؟ كيف يجب أن يكون هذا النظام مصمماً لمواجهة التحديات الجديدة في المستقبل؟

عالجت مؤسّسة هينرش بُلّ وميسيريور هذه الأسئلة في الحوار العالمي حول التجارة العادلة السليمة بيئياً - وقد تمّ العمل بالتعاون مع معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة وفريق من الخبراء من جميع القارات، وتعاونوا جميعاً لإنتاج هذا التقرير. أجري الحوار في مشاورات إقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا. ولم يشمل المشاركون فقط ممثلي منظمات مزارعين ومنظمات غير حكوميّة إنما أيضا ممثلين عن الوزارات، ومجالس النواب، والمجتمع العلمي والمنظمات الدوليّة. إن الظروف المتنوّعة التي واجهها الحوار في المناطق المختلفة من العالم والمواقف المتباينة التي اتخذها المجتمع المدني هي ذات أهمية بالغة في مداولاتنا. فمن خلال هذا التقرير، نضع نتائج الحوار في متناول صانعي القرارات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين من الجمهور.

ونحن على ثقة من أنّ التقرير قد يوفر التوجه فضلاً عن مادة للنقاش حول هذه المواضيع في المستقبل: نحو نظام تجارة عالمية أكثر عدالة إجتماعيا وبيئياً، وزراعة مستدامة وأمن غذائي في جميع أنحاء العالم. وقد مهّدت منشورات سابقة من قبل منظمتينا الطريق من خلال تقديم مادة مماثلة للتفكير والتبادل، مثل دراسة "تخضير الشمال" من ميسيريور و"مذكرة جوهانسبرغ" من قبل مؤسّسة هينرش بُلّ. وانطلاقا من هذه الخلفية أطلقنا حوار التجارة العادلة والسليمة بيئياً هذا.

لقد أصبح من المسلّم به على نطاق واسع أن التنمية المستدامة غير ممكنة ما لم يتم التعامل مع السياسة التجارية بالترابط مع قضايا إجتماعية مرتبطة بسبل العيش وحقوق البشر وحماية البيئة. يشكل هذا الرأي أساس المبادئ الواردة في هذا التقرير لناحية تنظيم التجارة في المنتجات الزراعية؛ على

سبيل المثال التبعية الاقتصادية، وتعدد الوظائف للزراعة، العدالة في التجارة والسلامة البيئية. انطلاقاً من هذه المبادئ ومن خلال تحليل معمّق لأوجه القصور في نظام التجارة الزراعية السائد، تمّ وضع مقترحات لإصلاحات ملموسة، مع أخذ التحديات المؤسّسيّة بعين الإعتبار.

لا شك أن الكثير من الأسئلة ستبقى دون إجابة وستؤدي بعض النقاط إلى إختلاف. ومع ذلك، فإن من الواضح أن تغييراً في النموذج أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وبالتالي فإن الوقت قد حان لإجراء مناقشة واسعة ومكثفة تهدف إلى تطوير حلول جديدة ومبتكرة وإيجاد مجتمع عالمي أكثر عدالة وإستدامة للجميع. إن هذا التقرير "تجارة متوازنة – زراعة سليمة" هو واحدٌ من أهم مساهماتنا في هذا النقاش. خلال السنوات القليلة القادمة – وخاصة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٩ – سيُنَظَّم حوار التجارة العادلة السليمة بيئياً مؤتمرات وندوات لجعل مقترحات الإصلاح معروفة عالمياً حيث تجري مناقشتها مع صانعي القرارات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وبرؤيا نحو عمل ملهِم.

الأستاذ الدكتور يوسف ساير
المدير العام

Bischöfliches Hilfswerk Misereor
(منظمة الأساقفة الألمان الكاثوليك للتعاون من أجل التنمية)

باربرا أونمسيغ
المجلس التنفيذي

مؤسّسة هينرش بُلّ

للقارئ المستعجل ...

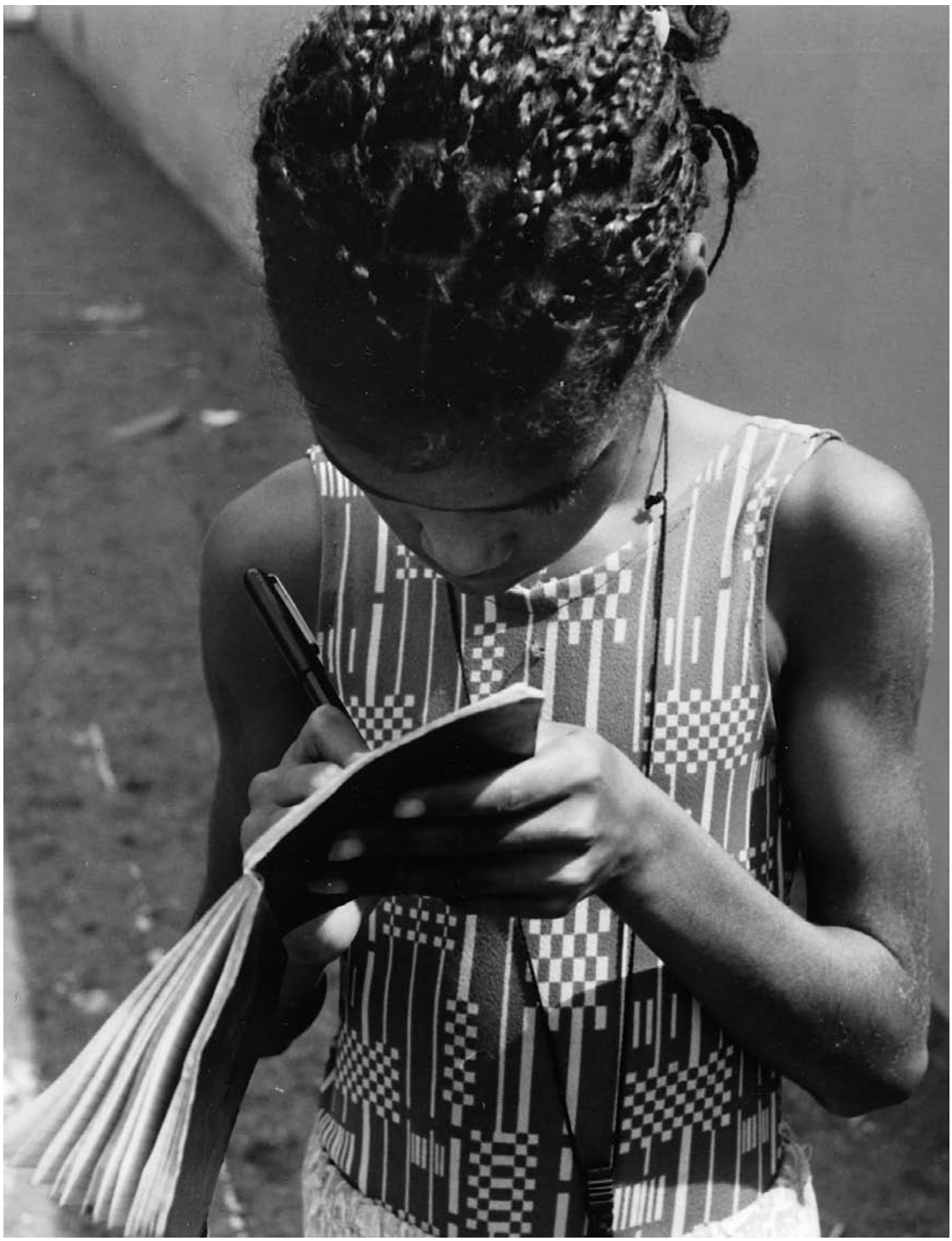

يقع إصلاح قواعد التجارة الزراعية في صلب المفاوضات في منظمة التجارة العالمية (WTO) فيما يتعلق بإطار متعدّد الأطراف للإقتصاد العالمي. ولكن الإصلاحات المتوخاة لا تبشر بالخير بالنسبة لمستقبل الزراعة في جميع أنحاء العالم. وسوف تعمِّق اليأس لدى صغار المزارعين، وتقوض النظم البيئية المحلية والعالمية.

فضلاً عن ذلك، فإنها سوف تجعل الزراعة المقبلة غير صالحة لقفزات إنتاجية في العصر ما بعد الوقود الأحفوري القادم. بنظرتهم المركّزة على تخفيض التعرفات الجمركية والإعانات، يتجاهل المُنظّرون من كلٍ من الشمال وبلدان الجنوب الرئيسية إلى حدٍ كبير التحديات التي تواجه الزراعة والريف من

خلال الفقر والتدهور البيئي، وتدني الموارد النفطية. وفي حين أنه يجب على المزارعين في كل مكان أن يتفاعلوا بشكل خلاق مع هذه التحديات، توجّه سياسات التجارة والتكيّف الهيكلي التغيير في الاتجاه الخاطئ. ولهذا السبب، تقترح هذه الوثيقة السياسية وجهات نظر وأدوات سياسية لنظام تجاري يتيح فرصاً حقيقية للفقراء، ويحافظ على البيئة، ويساعد الزراعة على التحول إلى قاعدة موارد تعتمد على الطاقة الشمسية.

إن حوار التجارة العادلة السليمة بيئياً (ecofair trade dialogue) الذي أطلقته مؤسّستا هينرش بُلّ وميسيريور (كلتيهما مقرهما في ألمانيا ولهنّ مكاتب ومنظمات شريكة حول العالم)، بالاشتراك مع معهد فوبرتال في أعقاب الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في أيلول ٢٠٠٣، عندما تبيّن أن الزراعة هي عنصر هام للمساومة على تنازلات في مجالي الصناعة والخدمات. هذا التقرير ناتج عن مشاورات وحلقات عمل تمّ القيام بها مع عدد هائل من منظمات المجتمع المدني من جميع القارات. المؤلفون الـ ١٢ أنفسهم يأتون من الأميركتين وأستراليا وأفريقيا وآسيا، من بلدان صغيرة ومن قوى تجارية كبرى، من الجنوب والشمال؛ ويعملون كمحللين تجاريين للمنظمات غير الحكومية، أو كمروّجين للزراعة المستدامة على مستوى القاعدة الشعبية، أو كباحثين في الجامعات، أو مستشاري سياسيين للبرلمانات والحكومات.

في إشارة إلى الحركة الدولية "الغذاء البطيء" (slow food) التي تدافع عن قضية الغذاء الجيد والنظيف والعادل؛ سمّي هذا التقرير "تجارة متوازنة – زراعة سليمة". وينقل عنوان التقرير صورياً بأن التجارة لصالح الناس والكوكب سوف تهدئ من المنافسة التجارية التي تفضّل السلطة والربح.

الجزء الأول يحدد سبعة **مبادئ** لتصميم هيكل التجارة الزراعية. تقوم المبادئ على الاقتناع بأن قيم المصلحة العامة يجب أن توضع قبل المصالح الخاصة، وإلى أن الأسواق يجب أن تؤطّر من خلال السياسة. مبدأ تعدد الوظائف يؤكد حقيقة أن الزراعة هي جزء لا يتجزأ من الشبكات الاجتماعية والطبيعية؛ مبدأ حقوق الإنسان يؤكد على أن إصلاح التجارة يجب أن يحسّن محنة المواطنين الأقل حظوة على الكرة الأرضية؛ مبدأ السلامة البيئية يعكس هدف الزراعة بتجديد التربة والمياه والتنوع الحيوي خلال إنتاج الغذاء والوقود والألياف؛ مبدأ السيادة الديمقراطية يدافع عن حقوق المواطنين في التعبير عن أولوياتهم المشتركة بشأن كيفية تفصيل السياسات التجارية والإستثمارية التي تؤثر على حياتهم اليومية؛ مبدأ المسؤولية خارج الحدود الإقليمية يعبّر عن المسؤولية الشاملة – خصوصاً لدى البلدان القوية – بعدم إلحاق الأذى بالمواطنين خارج حدودها؛ مبدأ التبعية الاقتصادية يعني أنه من الأفضل أن يكون التبادل الاقتصادي في النظام الغذائي على الصعيدين المحلي والوطني، في حين وينبغي أن يكون للتبادلات على المستوى العالمي أو القاري وظيفة تكميلية، وأخيرا، فان مبدأ العدالة في التجارة يشير إلى أن عكس الإختلالات الحالية يتطلب وضع عدم تكافؤ الفرص في مصلحة الضعفاء بدلاً من تكافؤ الفرص الذي يصب في صالح الأقوياء.

الجزء الثاني يعرض لأكثر **المشاكل** ذات الصلة والمرتبطة بعملية تحرير التجارة الزراعية. "عين تجارية على الزراعة" تشير إلى أن المحادثات التجارية تحكمها رؤية ضيقة للزراعة كآلة للمال تولّد النمو والعملة الأجنبية. ولكن دور الزراعة يتجاوز دفاتر المحاسبة، فهي عماد الحياة الريفية، تماما كماً هي جزء ومكوّن من المحيط الحيوي. عندما تهمل هذه السياقات بصورة منتظمة، تولّد السياسة التجارية القرارات الخاطئة.

وبتحديدٍ أكثر، فإن فصل في تجاهل سبل العيش يسلط الضوء على التبعات القاتلة لهذا الإهمال لصغار المزارعين والمجتمعات الريفية في العديد من البلدان. تمّ دفع أناس وإزاحتهم عن أراضيهم نحو تجمعات حضرية؛ إن العولمة وتحرير التجارة مسؤولتان جزئياً عن زوال "مجتمع الزراعة" (الفلاحة). بيد أن واضعي هذه الوثيقة يرفضون الإفتراض المخفي لدبلوماسيي التجارة الحرة أن صغار المزارعين في طريقهم إلى الزوال – ثمناً للتقدم. بل على العكس، إن المزارع الصغيرة العائلية تملك مفتاح إنتاجية أعلى والاستدامة البيئية، وتوظيف أكبر.

يظهر فصل إهمال الطبيعة كيف أن الرؤية التجارية للزراعة ولّدت نتائج قد تكون مدمرة للطبيعة والزراعة على حد سواء. ومن المرجح أن

تؤدي زيادة التجارة العابرة للحدود في السلع الزراعية إلى مزيد من إنتشار الزراعة الصناعية المتسعة، الجائعة للمياه والأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، حين تنهار القاعدة البيئية، ويختفي أحد أهم مقومات الزراعة الصناعية أي النفط الرخيص؛ سيكون مستقبل الزراعة في حد ذاته في خطر.

مسلطاً الضوء على وضع المفاوضات التجارية، يقول فصل فسحة للشركات الكبرى أن فلسفة التجارة الحرة مبنية على الإفتراض أن إجراءات الدولة فقط تأتي بحواجز تعترض التجارة المفتوحة. ولكن تركز الشركات وقوى السوق غير المضبوطة هي مشكلة أقلّ. فحيث تهيمن الشركات الكبرى، لا يعوّق المنتجين في بيع منتجاتهم بسبب الحواجز الجمركية أو الإعانات العامة، بل لأن الشركات الكبرى تسيطر على الأسعار والمعايير. ونتيجة لذلك، يتماهى تحرير الأسواق مع مصالح الشركات الكبرى. وفي حين أنّ تحرير التجارة فكك حمايات الحدود الوطنية، إنتهى إلى تعزيز التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود.

وأخيراً، يعالج فصل الإختلالات المستمرة عدم المساواة الهائل في هذا النظام التجاري الحالي. إن وصفة "قياس واحد يصلح للجميع" لإزالة الحواجز التجارية يضع البلدان الأقل قدرة على المنافسة في وضع غير تفضيلي لأنه يجبر اللاعبين الأقوياء والضعفاء على المنافسة في نفس الملعب. وعلاوة على ذلك، إن ما يسمى تلطيفاً "ميدان لعب مسطح" في المنافسة التجارية هو في الحقيقة مجموعة من القواعد الملفقة التي تُميل الميدان لصالح البلدان والتكتلات الإحتكارية القوية. في تركيبة مثل هذه، ثبُت أن توجيه الإنتاج الزراعي نحو السوق العالمية والصادرات هو مغالطة بالنسبة لعدد كبير من البلدان. بيد أن تصحيح القواعد لا يكفي لأن التجارة الحرّة تلعب في أيدي الأقوياء. وبدلا من ذلك، ستصبح قواعد التجارة عادلة فقط عندما تفضّل الضعيف على القوي.

الجزء الثالث يرسم **حلولاً**. وتشمل هذه الحلول خيارات لإعادة تصميم قواعد التجارة الزراعية إلى جانب عدد من الأدوات لتوجيه إنتقال السلع الزراعية عبر الحدود الوطنية. تعتمد هذه المقترحات على الرأي القائل أن الإهتمامات لكرامة الإنسان وسلامة المحيط الحيوي يجب أن تدمج في هندسة بناء القواعد التجارية. إنه تعبير عن عدم مسؤولية هيكلية حين تحصر منظمة التجارة العالمية اختصاصها في قضايا التجارة فقط، داعية الحكومات الوطنية لتحمل مسؤولية الهموم الإجتماعية والبيئية، مع القيام في الوقت نفسه بتقليص سلطتها عبر سياسات رفع الضوابط التنظيمية.

أولاً، تحتاج البلدان إلى مساحة أكبر للسياسة الوطنية. بعد عقود من تقويض سلطة السياسة الوطنية، يجب إعادة السلطة إلى الحكومات الوطنية والمجتمعات المحلية لصياغة شكل التدفقات التجارية وفقا للأولويات المشتركة. وفوق كل شيء، يجب أن يستعيد هؤلاء القدرة على إدارة استيراد السلع والخدمات والإستثمارات.

في حين لا تزال الزراعة هي المصدر الرئيسي لمعيشة غالبية السكان في البلدان النامية، يجب على تحرير الاستيراد أن يأخذ مقعداً خلفياً عندما تكون سبل العيش المحلية والأمن الغذائي على المحك. ولذلك تحتاج البلدان إلى مساحة حرة فيما يتعلق بقواعد التجارة الدوليّة من أجل حماية الأسواق المحلية من تدفقات الواردات عن طريق سياسات مراقبة الحدود، بما في التعرفات الجمركية، والحصص، وتدابير وقائية مرتبطة بالأسعار والكميات. علاوة على ذلك، تحتاج البلدان إلى الإبقاء على سلطة ما، على سبيل المثال، للتأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبي، ولتوجيه أنشطة الشركات العابرة للحدود، ولربط الإنتاج المحلي بمعايير سلامة غذائية وبيئية صارمة، أو إلى تصميم برامج دعم للحفاظ على إقتصاد ريفي معافى. لا يكون فعالاً من حيث المصلحة المشتركة ولا شرعياً من حيث السيادة الديمقراطية إذا كانت الاهتمامات التجارية هي التي تُحرِّك السياسة والمجتمع. إن "العقبات أمام التجارة" هي موضع ترحيب طالما أنها شروط للمنفعة العامة.

ثانياً، من غير المحتمل أن تزدهر الزراعة – التي تقدم كل من الثروة الخاصة والعامة المشتركة– ما لم يكن هناكً ما يكفي من الإستثمار في تعددُّ الوظائف. ومع ذلك، فضمان تعددُّ المهام البيئية فضلاً عن الإجتماعية يستدعي منح الدعم للزراعة. ولذلك فإن المطالبة برفع أو إزالة كل برامج الدعم المحلي هي تضليل. إن القضية هي في المستوى المناسب وشكل

الإستثمار والتنظيم في الزراعة، وليس القضاء على دور الدولة.

يمكن أن يكون الدعم مؤسسياً أو مالياً. وقد يشمل الدعم المؤسّسي السياسات الضريبية، وتعزيز المعرفة، والبنية التحتيّة، وتوفير الأبحاث – جميع الأدوات التي لها أهمية أساسية في الانتقال إلى الإستدامة. على العكس من ذلك، يمكن أن يشمل الدعم المالي مدفوعات للمزارعين، وإن كان وفق شروط صارمة. ووفق مبدأ المسؤولية خارج الحدود الإقليمية، لا ينبغي لبرامج الدعم أن تضر، دون مبرر، فرص الآخرين في الأسواق الخارجية. إن إعانات التصدير هي غير شرعية في أي حال. إذا لم يُمنع الإغراق الزراعي بشكل قاطع وصارم، ينبغي أن تقوم مؤسّسة متعددة الأطراف بخلق آلية "إنذار من الإغراق" تحذر الحكومات عندما يهدد الإغراق بتقويض القاعدة الاقتصادية للمزارعين في البلدان المستوردة.

ثالثاً، إن المزارعين في كل مكان، فقراء كانوا أم أغنياء، في الجنوب أو في الشمال، يعانون من الأسعار المنخفضة والمتقلبة لمنتجاتهم. إن تثبيت الأسعار عند مستويات كافية هو التدبير الوحيد الأهم الذي يمكّن صغار المزارعين من إعالة أنفسهم وإنقاذهم من الانقراض التدريجي. بيد أنّ نظراً للطابع الفريد للزراعة كعمل تجاري، عادة ما تكون إستجابات العرض للتغيرات في الأسعار بطيئة وغير مكتملة. توفر إدارة العرض أداة قوية للمساعدة في دعم أسعار معقولة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

طبّقت إدارة العرض في العديد من البلدان؛ وهي تحاول أن توازن الإنتاج مع طلب السوق. المفتاح لأداء سليم هو آلية تعديل مرنة تحدد مقدار الحصص وسعر المنتج بهدف مطابقة قدرات الإنتاج مع إحتياجات السوق. إذا كان هناك إطار قانوني يدعم مثل هذا المخطط، وإذا كان هناك ضمان لتوازن الرأي لكل أصحاب المصلحة، وإذا كانت آليات الرصد والتطبيق تضمن الإلتزام، يمكن لإدارة العرض أن تقدم حلاً قابلا للتطبيق لأزمة الأسعار في مجال الزراعة. للمستوى الدولي، يُطرح "إطار تعاون متعدد الأطراف لتحقيق التوازن في العرض في السوق العالمية" كمنصة إنطلاق لإدارة عرض تشاركية من طرف البلدان الرئيسية المصدِّرة زراعياً.

رابعاً، وضع المعايير، تحديداً آلية الإستدامة ومعايير الإنتاج، سيكون جزءاً أساسياً في أية سياسة عامة تسعى إلى التوفيق بين العمل على تحقيق مكاسب خاصة مع حماية المحيط الحيوي والحقوق الإجتماعية الأساسية. لفترة طويلة جداً، كانت النتيجة الفعلية لتفكيك التدابير الحمائية حماية الظالم أو من لا يرحم. طالما أنه ليس مطلوباً أن تتضمن تكاليف الإنتاج كلفة حماية المنافع المشتركة، ستواصل التجارة الحرة التسريع في كلٍّ من تهميش الفقراء وتدهور المحيط الحيوي. يجب أن تُفهم المتاجرة على الصعيد الدولي على أنها إمتياز يجب معادلته بتضمينها التكاليف الإجتماعية والبيئية.

وكخطوة أولى، تُنصح البلدان بأن تعزز تطوير معايير إستدامة وأنظمة منح شهادات مستقلة للمزارعين والمُصنّعين في الاقتصاد الوطني؛ معايير الزراعة العضوية تخدم كمثال واحد. وكخطوة ثانية، يجب أن تُحوّل هذه المعايير إلى متطلبات إلزاميّة لجميع المنتجين المحليين. وبعد أن تكون فعلت ذلك، يمكنها أن تضع معايير إستدامة مناسبة لدخول أسواق مؤهّل ولمنح الأفضلية للسلع المستدامة أكثر من تلك التي يتم إنتاجها على نحو ضار بيئياً وإجتماعياً. يجب أن تتطابق برامج دخول مؤهَّل للأسواق كهذه مع "معايير عليا" على المستوى المتعدد الأطراف التي تحدد معايير مشتركة لعملية تشاركية لوضع المعايير. وفي الوقت ذاته، يقوم "مركز للتوسط في حلّ الخلافات في النزاعات حول المعايير" بالتوسط في النزاعات حول معايير الإستدامة المختلفة بين الدول. وأخيرا، يتم تحويل عائدات الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الضارة في البلدان الأكثر ثراء إلى "صندوق دولي للتنمية الريفية المستدامة"، الذي من شأنه دعم عملية التحول إلى أساليب الإنتاج المستدام والصادرات في البلدان النامية.

خامساً، إن إضفاء الطابع الديمقراطي على السلسلة الغذائية هو منظور إصلاح يستجيب لواقع أنه في كثير من الأحيان تكون الشركات الكبرى لا الحكومات هي التي تشكل الأسواق لغير صالح صغار المنتجين والمؤسسات التجارية المحلية. والفكرة هي تحويل سلطة أكبر إلى مزيد من المنتجين والحرفيين، مع ضمان أن أي تدخل في الأسواق المحلية من قبل الشركات الأجنبية يخضع لمراقبة المنافسة وسياسات الإستثمار المحلي.

يتم إقتراح ثلاث آليات متعددة الأطراف لتنظيم سلوك الشركات الكبرى هي: أولاً، بنك معلومات متاح للجمهور يحتوي على معلومات عن حجم ونطاق الشركات الزراعية الكبرى، فضلا عن عمليات الإندماج والإستحواذ والمشاريع المشتركة في النظام الغذائي، ثانياً: هيئة "مكافحة الإحتكار" تدقق في عمليات الإندماج والإستحواذ، وتُحبط إساءة إستخدام القوة السوقية؛ وثالثاً، مجموعة من مجالس لعقود التنمية تشرف على العقود المبرمة بين مختلف الجهات الفاعلة في سلاسل السلع عبر الحدود لإقامة توزيع عادل للمنافع. وبالإضافة إلى ذلك، يوصى باتخاذ تدابير لإعادة أقلمة التدفقات التجارية، بما في ذلك سياسات لإدارة المحتوى المحلي، التي تفرض على الشركات الشراء من الموردين المحليين، وإشراك المُصنّعين المحليين أو أن يبيعوا لتجار التجزئة القائمين محلياً.

وأخيراً، يضع فصل معالجة الاختلالات خطوطاً عريضة لمقترحات بشأن التصدير والدخول إلى الأسواق والسياسات تهدف إلى تعزيز موقف صغار المزارعين عندما يتعلق الأمر بتدفقات التجارة الدولية. ومن المشكوك فيه أن التجارة الحرة تماماً – على إفتراض إلغاء الحمائية الشمالية – يمكن أن يخلق أي شيء قريب من ميدان لعب مسطّح حقيقي نظراً لأن الإختلالات بين الأمم وداخل البلدان كبيرة جداً.

وبادئ ذي بدء، ينزع الإهتمام المغدق على تشجيع الصادرات إلى إخفاء حقيقة أن الصادرات تفشل في كثير من الأحيان في إفادة غالبية المنتجين، وخاصة صغار المزارعين، تماماً كما أنها كثيراً ما تنطوي على تكاليف بيئية رئيسية. ورداً على ذلك، يعرض هذا التقرير خطوطاً عريضة لسياسة تصدير مستدامة. سياسة كهذه سوف تضع بشكل خاص الأمن الغذائي قبل التصدير، وتعطي أولوية لإنتاج الكفاف أو الأسواق المحلية على الإنتاج للأسواق الخارجية. وعلاوة على ذلك، لتحقيق قدر أكبر من العدالة بين الأمم، يحتاج ضعاف اللاعبين إلى نظام أفضليات، وليس مجرد تكافؤ في الفرص. وإتباعاً لمبدأ عدالة التجارة ينبغي أن تصبح المعاملة الخاصة والتفضيلية سمة هيكلية موجودة ضمن نظام التجارة. تُقترح قواعد وصول إلى الأسواق تستخدم مزيجاً من التعرفات (الرسوم) والحصص. تميز معدلات الرسوم الجمركية المنتجات وفقا لنوعيتها، بينما يتم إحتساب حصص للمنتجات من الإقتصادات الأكثر ضعفاً ضمن كل فئة رسوم جمركية في حال رغبت دولة في إستيراد منتج ما. وأخيرا وليس آخراً، ليس محفوراً في الصخر أن تكون التجارة عبر الحدود هي بالضرورة مدفوعة بالبحث عن الربح، بل يمكن أن تتم أيضاً من ضمن روح التبادل والتضامن المشترك. ماذا لو اختارت بلدان الجنوب الخروج من المنافسة التجارية، ونسجت سوية اتفاقيات تجارية إقليمية التي تسعى إلى تنفيذ تبادلات تضامن؟

على سبيل الختام، يسلط **الجزء الرابع** من التقرير الضوء على الملامح والخطوط العريضة لشكل التجارة الزراعية **في فترة ما بعد منظمة التجارة العالمية.** يحمل واضعو هذه الوثيقة رؤية أن إطار متعدد الأطراف للتجارة أمر لا غنى عنه. بيد أن منظمة التجارة العالمية في تركيبتها المؤسّسية الحالية لا تفي بمتطلبات هذا الإطار. ونتيجة لذلك، تواجه منظمة التجارة العالمية تحدي إعادة اختراع نفسها – أو أن تترك مأسسة قواعد التجارة الزراعية في نهاية المطاف إلى أطر أخرى ضمن نظام الأمم المتحدة.

وبالنظر إلى التحليل والتوصيات في هذا التقرير، فإن مؤسّسة جديدة قد تتضمن خمسة فروع على الأقل: فرع التنسيق، وفرع النوعية، وفرع إدارة الأسعار، وفرع مكافحة الإحتكار، وفرع لتسوية النزاعات. سوف تؤدي هذه الفروع المهام الخمسة لمنظمة تجارة تعمل حقاً من أجل المصلحة العامة: لتوفير إطار المفاوضات بين الحكومات، ولضمان حداً أدنى لنوعية التدفقات التجارية القائمة على معايير عُليا متعددة الأطراف (metastandards)، وللسيطرة على الأسعار في السوق الدولية من خلال آلية تعاون قائمة على إدارة العرض، وللإشراف على المنافسة من خلال تدابير لمكافحة الإحتكار، ولعرض آلية لتسوية النزاعات. وفوق كل شيء، في حين أن الهدف العام حالياً هو إزالة الحواجز أمام التجارة لأجل خلق سوق عالمية موحدة، ستضع مؤسّسة مستقبليّة التنسيق بين المصالح المتباينة المتحدة في مركز الإهتمام. سيكون هدفها الأساسي إدارة التجارة وليس تحرير التجارة.

الحوار حول التجارة العادلة السليمة بيئيّاً

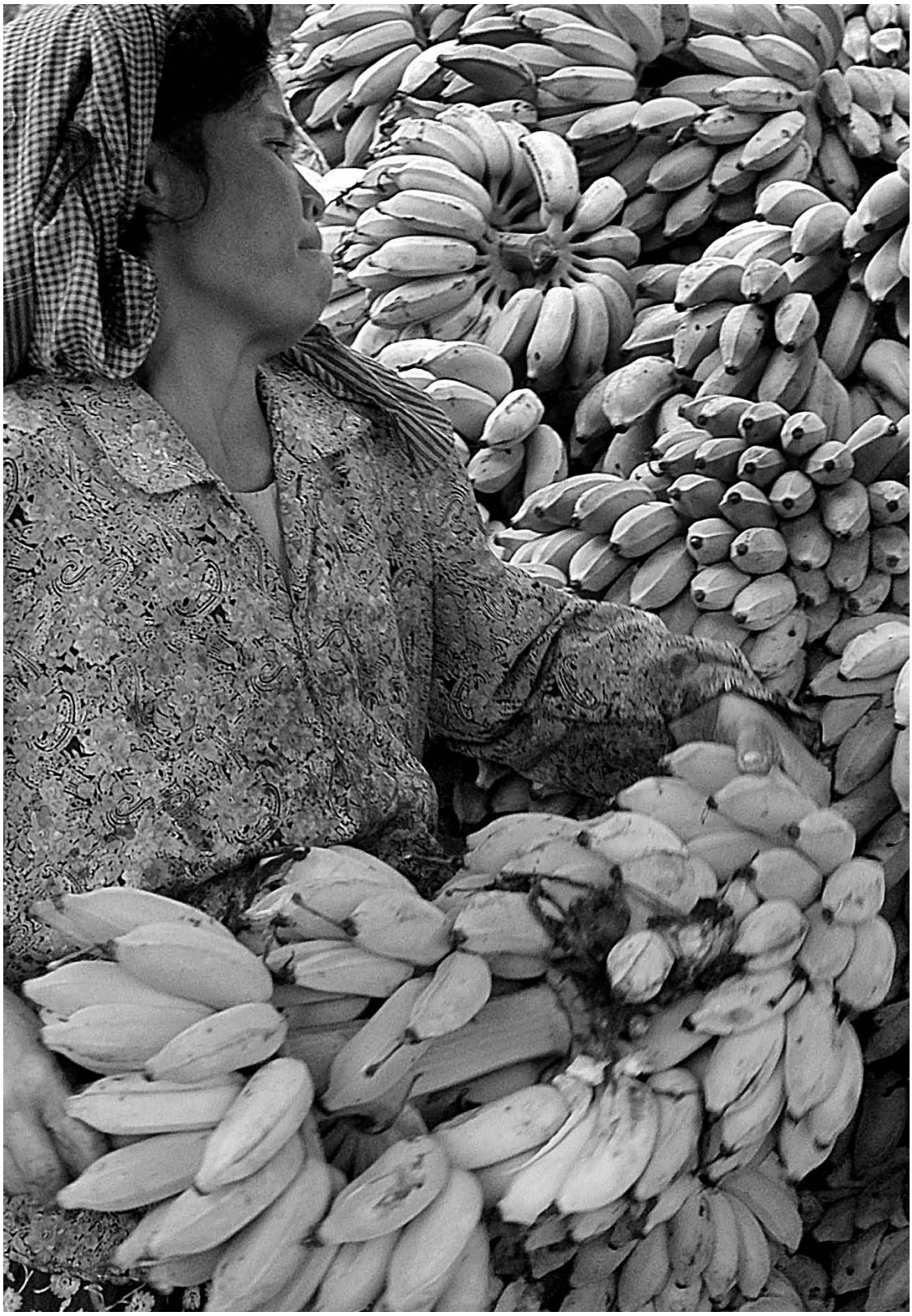

"وماذا عليّ أن أفعل هنا أيها السادة، أن أحدد لكم إستخدامات الزراعة؟
من يؤمّنٍ لنا إحتياجاتنا؟
ومن يوفّر لنا وسائل عيشنا؟
أليس هو المزارع؟
كيف ينبغي أن نلبس، و كيف نغذي أنفسنا، دون المزارع؟"

صرخ المستشار لوفين هذه الأسئلة بوجه جماهير جامحة إستمعت إليه بإهتمام في ساحة بلدة يونفيل، بصرف النظر بالطبع عن السيدة إيما بوفاري وحبيبها رودولف اللذين كانا غارقان في أفكار خاصة بهما، والتي كانت على الأرجح لا علاقة لها بالزراعة.

لم يفقد السؤال الذي طرحه مستشار جوستاف فلوبير، لوفين، منذ أكثر من ١٥٠ سنة (في السيدة بوفاري، الجزء الثاني، الفصل الثامن) أي من أهميته اليوم. وبالفعل، إذا قرر روائي معاصر كتابة قصة مماثلة في مقر منظّمة التجارة العالميّة على شاطئ بحيرة جنيف، فيمكن لبطل أو بطلة الرواية أن يطرح الأسئلة نفسها على جمهور من الدبلوماسيّين بنفس اليقظة ولكن أكثر إنفعالاً. وذلك لأنه يبدو أن عالم التجارة والتمويل قد غض النظر عن الإستخدامات المتعددة للزراعة، على الرغم من أن الزراعة تحتل أعلى مركز في جدول أعمال جولة الدوحة التجاريّة.

"رؤية النفق" للتجارة

أشار المدير العام لمنظمة التجارة العالميّة باسكال لامي، وذلك في إطار مفاوضات الدوحة المتعثّرة، إلى أن الزراعة، هي "مسألة إفعلها أو إكسرها" لحكومات تكافح من أجل الإتفاق على إصلاح قواعد التجارة العالميّة. يقع هذا في صلب قضيّة الزراعة من حيث التباعد بين البلدان الجنوبية (بغض النظر عن الاختلافات فيما بينها) التي تطالب بالوصول إلى أسواق التصدير والبلدان الشمالية التي تريد أيضاً الوصول إلى الأسواق ولكنها في نفس الوقت تدافع عن مستويات عالية من الدعم العام للزراعة. نجد أيضا في صلب النقاش حول الزراعة التحدي الأساسي المتمثّل في كيفيّة ضمان عدالة حقيقيّة في نظام التجارة الحرّة. من دون حل وسط في مجال الزراعة قد تنهار حزمة المفاوضات برمتها، وقد يؤدّي هذا إلى إلغاء إتفاقيات هامة في القطاعات الأساسية، مثل الصناعة أو الخدمات أيضا. الزراعة ليست مجرد ذات أهمية حاسمة بالنسبة لنظام التجارة العالمية، ولكنها أيضا في الوقت الحاضر حجر الزاوية في أي إطار من القواعد بالنسبة للإقتصاد العالمي ككلّ.

ولكن على الرغم من الأهمية الحاسمة للزراعة في مفاوضات التجارة العالميّة، يبدو أن لا الدولة ولا مصير الزراعة العالمي هما مصدر إهتمام خاص لدبلوماسيّي التجارة. فهم نادراً ما يستعرضون محنة الفلاحين في الهند، وفقدان أصناف البطاطس في جبال الأنديز، أو تأثير الإحترار العالمي (الإحتباس الحراري) على محاصيل الأرز في الفيتنام. وبشكلٍ مماثل وفي ميادين أخرى للإصلاح التجاري، سواء كانت برامج التكيف الهيكلي أو اتفاقيات التجارة الإقليمية، لا يزال عالم الزراعة وأهمية البيئة الطبيعية مهمّشين في الأعمال الداخلية لإقتصاديات التجارة العالميّة. تغيب القضايا اليوميّة الحياتيّة التي تُخيّم بثقل المزارعين وعوائلهم عن طاولات التفاوض بشكل مريب جداً.

بدلاً عن ذلك، يتم تركيز الضوء على قضايا مثل التعرفات الجمركيّة على الواردات أو إعانات التصدير، ومعايير دخول الأسواق أو الآليات الوقائية، ومعظمها محمّل بالتعقيدات. وهذا ينبغي ألاّ يأتي كمفاجأة، حيث أن المفاوضين التجاريّين مهتمون أساساً بزيادة كل من قيمة وفعاليّة التدفقات التجارية عبر الحدود، وذلك لتعزيز الموقع التنافسي لبلدانهم في الأسواق الدولية. لهذه الجهات، يكون عالم الزراعة في توازن مُكتمل عندما يُسمح للمنافسة العالمية أن تعمل في ذاتها بطريقة يسود بها في نهاية المطاف المنتجين الذين يحققون التركيبة الأكثر كفاءة لعناصر الإنتاج. وبعبارة أخرى، فالسياسات التجاريّة، كما هي منظمة في الوقت الحاضر، تُعامل الزراعة كعمل تجاري تُنتج السلع للبيع مقابل عملة أجنبيّة. وللتأكد من ذلك، يُظهر الضوء بعداً للزراعة يُمكن أن يُبقى على خلاف ذلك في الظلام. ومع ذلك، فإن الظّل الناجم عن هذا الضوء كبيراً جداً في أبعاده وتأثيراته. كما

شوهد في المحادثات التجاريّة، يَستخدِم المفاوضون الصادرات الزراعية كأداة لتضخيم الأداء الإقتصادي لأممهم، ولكنهم غير مبالون، بشكل لافت، للعواقب المترتبة عن هذه الإستراتيجيّة على المزارعين والنظم البيئيّة. ففي حماستهم إلى تحقيق أقصى قدر من الفرص الإقتصادية الوطنية، يُقلِّل المفاوضون من أهمية الحصّة الإجماليّة للقطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، وفي كثير من الحالات، يقلِّل من حصته الإجمالية من قيمة الصادرات.

ورغم ذلك، هناك إتجاه واسع النطاق لإعتبار القيمة الماليّة لتداولات السوق كمؤشِّر مناسب لثقل الزراعة نسبةً إلى قطاعات إقتصادية أخرى. ومع تناقص حصّة الزراعة من الناتج القومي الإجمالي في العديد من الإقتصادات الصناعيّة، في كثير من الأحيان، إلى نسبة ضعيفة تصل إلى ٢–٥ ٪، أصبح يُنظر إلى الزراعة بإزدياد كقطاع يخبو بشكل سريع نحو عدم التأثير الإقتصادي. وقد أعلن ممثلو القطاع الصناعي "لماذا ينبغي على التجارة الأوروبية ألاّ تتقدم بسبب شيء هامشي مثل الزراعة؟" حين لاحظوا تضاؤل فرصهم للتصدير عندما دافعت اللجنة الأوروبية عن المصالح الزراعية في محادثات التجارة الأخيرة. إن هذا النوع من الجزم المضلَّل غير مقنع تمامًا كالتأكيد أن قلب الإنسان، نظراً لحصته التي تصل إلى ٢–٣٪ من وزن الجسم، ليس مهماً لصحة الإنسان الشاملة.

وبالرغم من كل العواقب التي تُنجم عن تجاهل أهمية ودلالة الزراعة، فإن "رؤية النفق" الذي تصف التجارة في المنتجات الزراعيّة كمشروع تجاري يَعرُض مشاكل خطيرة أخرى. وذلك لأن تنظيم جانب التجارة الضيق يتوسّع بإستمرار إلى تنظيم القطاع بشكل عام. يلقي الجهد الهادف إلى إنشاء أسواق عالميّة موحّدة عبر إزالة ما يسمى "الحواجز أمام التجارة" بظلال كبير على القطاع الزراعي ككل. مُدعّمة بالخوف من عقوبات منظّمة التجارة العالميّة أو ضغط شروط قروض صندوق النقد الدولي، فإن النظرة الضيّقة للتجارة تدعي أن لها أولويّة وجوديّة على أيّة هموم غير تجاريّة. وبلغةٍ أخرى، يستمر الذيل بهزّ الكلب. إن هذا العيب هو الذي يجعل إطار التجارة الزراعية الناشئ حديثا غير صالح للقرن الحادي والعشرين.

همومنا

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً لعناصر إطار للتجارة الزراعية الذي يمكنه في الواقع أن يعزز ليس فقط تحقيق أهداف العدالة الإجتماعية والإستدامة البيئية، ولكن النمو الإقتصادي الوطني أيضاً. ويسلّط التقرير الضوء بشكلٍ خاص على أهمية حقوق سبل العيش والسلامة البيئية ضد القدرة التنافسيّة الإقتصادية للدول التي تعطى أهميتها الأساسية الأولوية، في أغلب الأحيان، عبر الإصلاحات التجارية التي يطلقها كلٍ من صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، أو عن طريق الإتفاقيات التجاريّة الثنائيّة والإقليميّة. ما هو جليّ الوضوح أن الكفاح من أجل تحقيق مكاسب في أسواق التصدير يقود المفاوضات بعيداً عن أهمية الحق في الغذاء، وسبل العيش القائمة على الزراعة المستدامة أو سلامة النظم البيئية، والتي تلقى في أفضل الأحوال إهتماما عابراً، أو في أسوأ الأحوال، يتم التضحية بها من أجل مصلحة النمو الإقتصادي غير المقيّد.

يرفض واضعو هذا التقرير النمط السائد الذي يفضِّل النمو الإقتصادي على حساب أهمية تلبية الإحتياجات البشريّة وحماية البيئة. إن المؤلفين مقتنعين بأن التجارة الغير منظّمة في الغذاء والألياف والوقود لا تفعل شيئا لجعل العالم أكثر أماناً وأمناً أو إستدامةً. بل أنها تجعل العالم مكاناً مضيافاً أقل بكثير ليس فقط لأجيال المستقبل، بل للأجيال الحالية أيضاً.

سوف تُفاقم التجارة الحرّة في الزراعة خطورة أزمة الفقر في العالم. عندما تصبح الزراعة مدموجة في علاقات السوق العالمية سوف تتضاعف صفوف الفقراء، والمهمشين، والمحرومين في جميع أنحاء العالم. وللتأكد، فإن الشركات الزراعية الكبيرة والمزارع الكبرى متموضِعة جيداً لتنعم بمكاسب كبيرة. ومن المرجح أنه سيزداد تهميش الجزء الأكبر من صغار ملاكي الأراضي، والمزارعات، والحرفيين الريفيين حتى العدم. يَعِد تحرير التجارة بجعل العالم مكاناً أكثر نشاطاً إجتماعياً. وفي المقابل، فإن إطار الإنصاف، المشروح في هذا التقرير، يهدف إلى تعزيز الوضع الإقتصادي للزراعة المستدامة الصغيرة والمتوسطة الحجم بجانب الأعمال التجاريّة الريفيّة. وهذا الإطار، يشكّك في الزيادة غير المشروطة للتجارة عبر الحدود التي لن تساعد إلا القوي مسبقاً،

وبدلاً عن ذلك فهو يروّج لسياسة تجارية مسؤولة إجتماعياً تسمح للحكومات الجمع بين مزيج من حماية الواردات وترويج الصادرات. يناقش واضعو هذا التقرير أيضا أن السياسات المناصرة للفقراء تستلزم من الحكومات إيجاد سبل لإدماج الأهمية الإقتصادية والإجتماعية للزراعة المستدامة الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد المحلي، وأن تضمن كأولويّة، وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الداخلية. وإضافة إلى ذلك، يرفض واضعو هذا التقرير التلميح الشائع إلى أن صغار المزارعين هم بقايا من الماضي البعيد. بل على العكس، يؤكد واضعو هذا التقرير أن اقتصاداً مزدهراً لأصحاب الحيازات الصغيرة هو دعامة أساسيّة حساسة لضمان سبل العيش لعدد متزايد من الناس، وتحفظ تنوع قاعدة المعرفة والثقافة في المجتمع. وهذه كلها عناصر مثمّنة وأساسيّة من أجل "عالم ما بعد الصناعة" حقاً.

سوف تُفَاقم التجارة الحرّة في الزراعة أيضاً الأزمة العالمية للمحيط الحيوي. إن التجارة غير المنظمّة وعبر مسافات بعيدة لكميّات كبيرة من المحاصيل واللحوم، بصرف النظر عن الحالات الخاصة مثل الكاكاو والبن، تنزع إلى إعطاء دفعة كبيرة للزراعة الصناعية في كلٍ من البلدان الجنوبية والشمالية. ولكن الزراعة الصناعية التقليدية هي مصدر للكثير من العواقب البيئية الخطيرة. فهي مستهلك كبير للأراضي والمياه والوقود إضافة إلى أنها مصدر كبير للمواد الكيميائية والنترات. على الرغم من أن تخفيض إعانات الدعم قد يكون أحيانا عاملاً مثبطاً لزيادة تكثيف الزراعة، إلا أن توسيع التدفقات التجارية سيسرّع على الأرجح التدهور في صحة المحيط الحيوي. في المقابل، فهذا التقرير ينظر إلى المزارعين ومربي الماشية كلاعبين يوفرون السلع بينما يعززون بإستمرار صحّة النظم البيئية، والحيوانات، والناس. ولذلك يقترح نظاماً تجارياً مصممٌ لكي يحفز المسؤولية البيئية في الممارسات الزراعية.

بما أن نظم الزراعة المستدامة هي أكثر ملائمة لمستقبلٍ ما بعد النفط والغاز، يترتب على ذلك أن الأنظمة التجارية التي تتجاهل العوامل البيئية أصبحت بالية زمنياً. لذلك يدعو واضعو هذا التقرير إلى قواعد تبادل تؤّمن حداً أدنى من الجودة البيئية للتجارة العالمية والإستثمارات. غير أن وضع الناس والكوكب قبل نمو الناتج القومي الإجمالي يتطلّبان من الحكومات أن تتأنى في سعيها نحو عائدات أكبر من الصادرات - هذا السعي الذي كان الهدف الرئيسي للإصلاح التجاري حتى الآن. مع أن أي اقتراح لإعادة مركزة أهمية النمو قد يقلق بعض الأطراف في النقاش، فإن عواقب هذا التغيير ليست وخيمة كما قد يناقش الخبراء الاقتصاديين التقليديين.

أولا، يعتبر الآن منطقاً سليماً وبديهياً – ما عدا ربما في بعض الأوساط التجارية – أن النمو الإقتصادي في حد ذاته لن يؤدي إلى التنمية بمعناها البشري والإجتماعي. تعتمد التنمية البشرية على السياق المؤسّساتي للنمو الاقتصادي. ما يهم أكثر هو وجود حكم القانون وتدخلات في السياسات العامة تشجع رأس المال الاجتماعي والطبيعي. لا يمكن لنظام تجاري أن يدّعي بأنه يدعم تقدّم التنمية في جميع أنحاء العالم، إذا كان هدفه الوحيد هو تعزيز النمو الإقتصادي. يجب أن يؤطّر النمو بالمصلحة العامة في تلبية احتياجات الإنسان الأساسية وضمان بيئة آمنة ومعافاة. وعلاوة على ذلك، عندما يتغير نمط الطلب، خصوصاً في قطاع الغذاء، فإنه من الأرجح أن ينجح النمو الذي هو لصالح الفقراء والبيئة مقابل النمو الذي يرتكز فقط على زيادة الناتج المحلي الإجمالي. إن أسواق المدخلات تصبح أكثر كلفة مع ارتفاع الأسعار في المواد الخام، كما أن أسواق المخرجات تصبح أكثر تطلباً من حيث الجودة، ولا سيما في جزء الأسعار العالية. إن وضع النمو نصب العين هو أمر أساسي لتنمية طويلة الأمد للمجتمعات ولصحة وسلامة البيئة العالمية – وهذا ما ينبغي أن تركز عليه المؤسّسات التجارية المتعدّدة الأطراف كمسألة ذات أولوية عليا.

بما أن رفع القيود عن التجارة العالمية يشكل بوضوح النهج الخاطئ لبناء مجتمعات عادلة ومستدامة، يعلق واضعو هذا التقرير آمالاً ضئيلة على أن تُلبي جولة مفاوضات الدوحة في إطار منظمة التجارة العالمية التحدّي المزدوج المتمثّل في الفقر والتدهور البيئي. على العكس، سوف تستمر هذه التحديات في النمو وسوف تولد معاناة إنسانية أكبر إذا تمّ السماح بإستمرار هذه الجولة الحالية دون مراجعة. ولكن إذا تفككت هذه الجولة أخيراً، فسيكون لدى الأطراف الفرصة للعودة إلى لوحة الرسم والتفكير. وبدلاً من محاولة إعادة إحياء جثة

الدوحة، سيكون عندئذ الوقت المناسب لبناء هيكلية جديدة لقواعد التجارة ولكن من نقطة إنطلاق مختلفة. وإذا حدث هذا بالفعل، سوف يعتبر المؤرخون مستقبلاً أن إنهيار الدوحة ليس هزيمة، بل نعمة مقنّعة. وفي أيّ من الحالتين، لقد حان الوقت لتعبئة الجهود من أجل البدء في عملية تفاوض من إتفاقية عامة حول التجارة المستدامة. إن هذا التقرير هو مساهمة في هذا المسعى.

نهجنا

إن هذا التقرير هو نتيجة حوار وتشاور، وتبادل واسع النطاق، نظموا في عدة قارات ومع المئات من منظمات المجتمع المدني. يأتي المؤلفون الإثني عشر من جميع القارات – من الأميركيتين إلى أستراليا، من أفريقيا إلى آسيا – من البلدان الصغيرة والقوى التجاريّة الكبيرة، من الجنوب والشمال. يأتي معظم المؤلفون من المجتمع المدني؛ ويعمل هؤلاء في حياتهم المهنية محلّلين تجاريّين للمنظمات غير الحكومية، أو مناصرين للزراعة المستدامة على مستوى القاعدة الشعبية، أو باحثين في الجامعات، أو مستشارين للسياسات في البرلمانات أو الحكومات.

وكان ذلك، في أعقاب الإجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في أيلول ٢٠٠٣، أن قررت كلٌ من مؤسّسة هينرش بُلّ وميسيريور، القائمتين في ألمانيا ولكن مع مكاتب ومنظمات شريكة في كافة أنحاء العالم، وبالاشتراك مع معهد فوبرتال كمسهّل علمي، إطلاق الحوار حول التجارة العادلة والسليمة بيئياً. إجتمع المؤلفون لأول مرة، في نيسان ٢٠٠٥، تحت الغطاء الواسع لأشجار الجاكارندا المزهرة بالبنفسجي في حرم جامعة شابينغو بالقرب من مدينة المكسيك، ومن ثم عقدت أربعة إجتماعات لاحقة في ألمانيا والسنغال والمكسيك. من خلال جهد مشترك، حاولنا خلق منطق للمفاوضات التجارية الجارية المرتبطة بمصير الزراعة المقلق تحت "التحوّل إلى الأساليب الصناعية" أو التصنيع، وتأمّلنا تجارب صغار المزارعين مع الإصلاحات التجارية على أرض الواقع، وإستذكرنا عبء الزراعة على المحيط الحيوي، وإستطلعنا إتجاهات جديدة لقواعد التجارة ما بعد نموذج التجارة الحرة.

رافقت الحوار بين المؤلفين عدة أوراق عمل بمعلومات خلفية حول المواضيع الأساسية. يُمكن الإطلاع على هذه الأوراق على: www.ecofairtrade.org. وإضافة إلى ذلك، في عام ٢٠٠٦، نُظِّمت سبعة مشاورات لأصحاب العلاقة في بلدان وبيئات مختلفة لمناقشة الإستنتاجات الأوليّة التي تمّ التوصل إليها مع مروحة من خبراء محليّين وإختصاصيين من منظمات قاعدية إلى صانعي القرار في الحكومة. ولكي تعكس الوقائع في مناطق العالم المتنوّعة، إنعقدت هذه المشاورات في السنغال لغرب إفريقيا وفي تايلند لجنوب شرق آسيا، وفي البرازيل والمكسيك والولايات المتحدة لجنوب ووسط وشمالي أميركا، وكما في بلجيكا وألمانيا لأوروبا. من خلال هذه المشاورات، تواصلنا مع أكثر من ٢٥٠ شخص من جميع أنحاء العالم قدموا ردوداً قيّمة وتعليقات ساعدت على تشكيل مختلف مقترحات الإصلاح الواردة في هذا التقرير. وأخيرا، كان هناك إتصال منتظم مع دائرة أوسع من الخبراء، و"المجلس الإستشاري الدولي" الذي يتكوَّن من ٢٨ خبيرا دوليا وصانعي قرار، الذين راجعوا الأوراق، وقدموا نصائح بشأن أسئلة محدّدة، وشاركوا في المشاورات. من خلال هذا التقرير نحن فخورون لعرض نتائج هذه المناقشات إلى صانعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور.

في الإجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في كانكون في عام ٢٠٠٣، دعت العديد من منظمات المجتمع المدني لإخراج الزراعة من نطام منظمة التجارة العالمية. ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات يستعملوا عبارة أخرى. لقد حان الوقت لإخراج منظمة التجارة العالمية من الزراعة. وتؤكد هذه الصيغة أن فلسفة التجارة الحرة التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية تدفع التغييرات في الزراعة بالإتجاه الخاطئ. بعدما وضعت المؤسّسات المالية الدولية برامج التكيُّف الهيكلي للكثير من البلدان النامية في الثمانينات والتسعينات، أصبحت منظمة التجارة العالمية قوّة مسيطرة تجسِّد الجهود التي تبذلها الدول المصدرة الرئيسية لتحويل العالم إلى سوق بلا حدود حيث تحكم الكفاءة الاقتصادية بسموّ. كان من المتوقع أن يحكم السوق، وأن تتراجع السياسة. وللتأكيد، إن هذه المقاربة لا تخلو من مزايا. فقد

نضجت في وقت كانت فيه بيروقراطيات الدولة، سواء في البلدان الشيوعية، أو ديمقراطيات الرعاية أو الدول النامية، قد أرخت بثقلها على المجتمعات. ولكن الآن فقد إتخذ النهج الأول للسوق مجراه؛ وتغيّرت صورة التحديات. في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من الواضح أن العالم بالكاد منشغل بإمكانية سيطرة الدول القومية على الأسواق. بدلاً عن ذلك، يتخوّف العالم من الدول المتفككة، من تفاقم الفقر، ومن الإنهيار البيئي الواسع الإنتشار، دون إغفال الخطر الكامن أبداً في هيمنة الشركات الكبرى على الديمقراطيات.

وفي ضوء هذه التحديات المتغيّرة، لا معنى على الإطلاق أن تركز السياسة العامة حصراً على أفضل السبل لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الخاصة. عوضاً من ذلك، سيتعيّن على السياسة العودة إلى مهمتها الأصلية - أي تعزيز المصلحة العامة. وإزاء هذه الخلفية من الأولويات المتغيّرة، ما هي المبادئ الأساسية التي يجب أن توجه تصميم إطار لتجارة زراعية عادلة وسليمة بيئياً؟

تعدُد الوظائف

أحياناً، يمكن أن يكون علم أصل الكلمات معبّراً. خذ كلمة "الزراعة" باللغة الإنجليزية (agriculture): نجد إسم "الثقافة" (culture) ويعكس ذلك أبعاد الزراعة التي تمتد أبعد من المحاصيل وحظائر البقر. علاوة على ذلك، فإن الكلمة اللاتينية "ثقافة" (cultura) تكشف عن وجود صلة وثيقة بين الزراعة (lat.: colere) والعبادة (lat.: cultus). منذ زمن بعيد، تمّ ربط زراعة النباتات وكل من أساليب الحياة والرؤية للعالم. تعكس كلمة "ثقافة الزراعة" (agriculture): هذه الإزدواجية. والواقع أن هناك شهادة على أن الزراعة هي نشاط متعدّد الميزات وينبغي عدم تخفيض معناه إلى لغة المحاصيل والمال.

لا تُنتج الزراعة فقط أطناناً من الذرة أو اللحوم، ولكن أيضا سبل العيش والمناظر الطبيعية والمغزى أيضاً. وبعبارات أخرى، تُحقق الزراعة الكثير من المهام. فهي تُنتج السلع التجارية، مثل أكياس القمح، ليترات زيت الزيتون، أو أكياساً من البن لكي تباع للمصنّعين وتجّار الجملة. أبعد من ذلك، تؤمن الزراعة أيضاً القوت، وتحافظ على العادات الغذائية، وتدعم الحرفيين، تنظم العلاقات المجتمعية، وتشكل أساس الطقوس والإحتفالات البشرية. تشترك مختلف نظم الزراعة في إنتاج صيغ إجتماعية مختلفة، ولكن إنتاج السلع الإقتصادية مرتبط في معظم الحالات بصورة وثيقة بإنتاج أو إعادة إنتاج السلع الإجتماعية المشتركة. وبشكل مماثل، تؤثر الزراعة على الدورات المائية، وتنتج التربة، وتكيّف إرث النباتات والحيوانات، وتصمّم التلال والوديان. ومرة أخرى، على الرغم من أن النظم الزراعية المختلفة تشترك في إنتاج مختلف التركيبات الطبيعية، فإن إنتاج السلع التجارية وثيق الإرتباط بإنتاج وإعادة إنتاج السلع البيئية المشتركة. بما أن المنافع المشتركة هي أساس للرفاهية، فالتضحية بها بتهور قد يقلصّ الرفاهية العامة. ولكن، خلافا للمرافق العامة مثل الجسور أو المدارس، فإن السلع المشتركة لا تنتَج بشكل مستهدف، ولكن الممتلكات، مثل التماسك الإجتماعي أو الأسماك التي تُنتج عن غير قصد من جانب البشر أو الطبيعة. وهذه غالباً ما تعتبر من المسلّمات وبالتالي تكون عرضةً للإهمال.

الزراعة ليست نشاطاً معزولاً: فهي متداخلة في الشبكات الإجتماعية والطبيعية. ومن هذا المنظور، يعكس تعدُد الوظائف للزراعة الحقيقة الأكبر أن هناك أكثر من مصدر واحد لرفاهية المجتمع؛ تعتمد الثروة الحقيقية على توافر كل من السلع التجارية والمنافع المشتركة. وبعبارة أخرى، فإن رأس المال الإجتماعي والطبيعي جنباً إلى جنب مع رأس المال النقدي هم الذين ينتجون ثروة الأمم.

من أجل تأمين ثروة مشتركة وليس فقط ثروة خاصة، يجب أن تضبط الأسواق من قبل السياسة. لا يمكن منافسة الأسواق في إنتاج وتسليم السلع والخدمات بكفاءة، ولكن هذه الأسواق لم تُعنى أبداً لخلق مجتمع أو مساواة، أو أمن أو إستدامة، أو قدسية أو جمال. يعتمد الأمر على أن يتأكد المواطنين والحكومات والمشرّعين من أن هذه المنافع المشتركة تتم حمايتها كما تتم حماية المنافع الخاصة من قبل الشركات والمستهلكين. إن هذه مهمة سياسية بأصالة لأنه لا يمكن تقييم المنافع المشتركة إلا بطريقة بدائية؛ ولذلك، يجب أن ترتكز حمايتها على البصيرة بدلا من الحسابات. من هذا المنطلق المناسب، يجب أن يكون الهدف الأساسي لأي نظام

إنهما رأس المال الإجتماعي والطبيعي سويةً مع رأس المال النقدي الذين ينتجون ثروة الأمم.

تجاري متعدّد الأطراف تحديد إطار من الأنظمة التي تسمح بتعبئة الرصيد المالي ورؤوس الأموال دون أن يـؤدي ذلك إلى تـدهـور رأس المال الإجـتـمـاعـي والطبيعي.

حقوق الإنسان

بعيدةٌ عن أن تكون مجرد فكرة تلوية لاحقة للتجارة، كان الإهتمام إلى أهمية حماية المنافع المشتركة في صلب وضع القوانين الدولية منذ الحرب العالمية الثانية. وبالإضافة إلى القانون التجاري الدولي، الذي نُظِّم لأول مرة في الإتفاقية العامة حول التعرفات والتـجـارة (الجات) (GATT)، ومـنـظمة التجارة العالمية في وقت لاحق، تمّ وضع عدة صيغ أخرى من القواعد والمؤسّسات لتوجيه المجتمع العالمي الناشئ – أهمها قانون حقوق الإنسان.

بالفعل إن شريعة القانون الدولي لحقوق الإنسان، التي تتألف من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المواثيق الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، تتضمن قواعد هامة تُنظّم العلاقة بين الدولة والأفراد – ويُمكن إعتبارها دستور المجتمع العالمي. إنها توثّق وترسّخ الفكرة القائلة بأن حقوق الأشخاص تعلو على حقوق الدول، وأن على الدول - واللاعبين الآخرين الأقوياء مثل الشركات عبر الوطنية، كما يمكن أن يجادل في أيام العولمة[1] - واجب أن تصون شروط الأمن الإقتصادي الأساسي والمشاركة الإجتماعية للمواطنين. وكما ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ "لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كافٍ للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، وهذا يتضمن الغذاء والكساء والمأوى، والرعاية الطبية" (المادة ٢٥). ومن دون هذه الشروط قد يُحرم الناس من حقهم الطبيعي في حياة مليئة بالصحة والرخاء. ولذلك فقد إلتزمت الدول إحترام وحماية وتلبية هذه الحقوق.

يمكن إعتبار الشرعة الدولية لحقوق الإنسان دستور المجتمع العالمي

وفيما يتعلّق بالحق في الغذاء، على سبيل المثال، فإن الإلتزام "بإحترام" يعني أن على الدول ألاّ تحرم الناس من حقهم في الحصول على غذاء كافٍ وأن تكفل أنّ الأفراد لا يتعرضون للجوع. وبالمثل، فإن الإلـتـزام "بـحـمـاية" يعـني أنه لا يجب أن يسمح لأطراف ثالثة، بما فيها اللاعبين الإقتصاديين الأقوياء مثل الشركات الكبرى، أن تحرم الأفراد من الحصول على الغذاء. وهذا يعني أنه يجب أن يكون للناس من وصول مادي وإقتصادي في جميع الأوقات إلى غذاء كافٍ من حيث الكميّة والنوعيّة لحياة صحيّة ونشطة. وأخيراً، عبر ضمان أن الفئات الضعيفة قادرة على إطعام نفسها أو، في آخر المطاف، توفير الغذاء لها، تقوم الدول بواجبها في "الوفاء" بهذا الحق[2]. ومن المهم الملاحظة أن حقوق الإنسان تنطوي على إلتزامات مطلقة. إنها غايات في حد ذاتها ولا يمكن أن تخضع لأية مساومة سياسية أو مقايضات إقتصادية. وبشكل خاص، لا يمكن تجاوز هذه حقوق الإنسان نتيجة إعتبارات الكلفة والمردود، وقبول التضحيات اليوم مقابل مكاسب إفتراضية إجمالية في المستقبل.

ومع ذلك، لا توجد إشارة إلى حقوق الإنسان في أنظمة منظمة التجارة العالمية الأساسية والداخلية، كما لم تذكرها هيئة الإستئناف كلياً.[3] هذا مثير للدهشة نظراً لأن قانون حقوق الإنسان هو أساس نظام الأمم المتحدة، فهذا يشير إلى مدى عزل منظمة التجارة العالمية نفسها عن القيم المشتركة التي يقوم عليها نظام الأمم المتحدة. وبالتالي لم يكن هناك مراجعة منهجية لتأثير سياسات تحرير التجارة على قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية في كافة أنحاء العالم. ومع ذلك، هناك أدلة كافية لإفتراض أن فقدان حماية الواردات أو ازدياد القوة السوقية للشركات الكبرى في أكثر الأحيان تضرب سبل العيش والأمن الإقتصادي الأساسي لأجزاء كبيرة من السكان في بلدان الجنوب. لا يمكن أن يكون هناك شك في أن إختيار السياسات التجارية يجب أن يكون مقيداً بالإلتزامات المنصوص عليها في الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ولذلك، فينبغي أن يُصمم إطارٌ للتجارة على نحو يضمن أن تتحسّن الأحوال المعيشية للمواطنين الأكثر حرمانا على الكرة الأرضية بشكل ملحوظ، أو كحد أدنى ألا يسمح لها أن تزداد سوءاً في أي حال من الأحوال.

السلامة البيئية

تشكل الزراعة أساس توافر المنافع المشتركة ليس فقط في المجال الإجتماعي، بل أيضاً في المجال الطبيعي.

فيتصل البشر بالطبيعة من خلال الزراعة بشكل أساسي. فمن جهة، يمتلك البشر القدرة على تعديل الأصناف، والمجاري المائية، والمناظر الطبيعية بدرجة كبيرة، ومن ناحية أخرى، يحصلون على موارد حيويّة وخدمات حياتيّة. للأفضل أو للأسوأ تُشكِّل الزراعة إلى حد كبير الثروة الطبيعية المشتركة. إضافة إلى الطاقة، سوف تحدّد الطريقة التي ستُنفذ من خلالها الممارسات الزراعية في السنوات المقبلة مصير المحيط الحيوي.

تستمر الإتفاقيات التجارية في تجاهل الصلة الحميمة بين الزراعة والبيئة. فقد يؤدي هذا الإهمال إلى نتائج مدمرة للطبيعة والزراعة. فمن جهة، قد تؤدي زيادة التجارة عبر الحدود في مجال السلع الزراعية إلى إنتشار أكبر للزراعة الصناعية التي تعتمد إعتماداً كبيراً على المدخلات الخارجية، مثل البذار المعدلّ، والأسمدة، والمبيدات، والوقود، والريّ. ومن جهة أخرى، فإن مستقبل الزراعة مهدّد من قبل إحتمالات التدهور البيئي التي تلوح في الأفق والناجمة عن الممارسات الزراعية غير المستدامة. لا يمكن تجديد التربة، والتنوّع البيولوجي الزراعي يتقلّص، وشح المياه يجعل الريّ أقل جدوى، وذروة إنتاج النفط العالمي الوشيكة تحرم الزراعة الصناعية من عنصرها الرئيسي - وهو النفط الرخيص. فالزراعة الصناعية "تقطع الجذع الذي تجلس عليه". وأخيراً وليس آخراً، وبشكل خاص في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، من المرجح أن الإحترار العالمي سوف يقلّل من خصوبة وإنتاجيّة الأراضي - هذا الإحتمال وحده يجب أن يوقظ المفاوضات التجارية التي أصبحت ذات رؤية ضيقة.

ضمن هذا السياق، يجب أن يتغير التوجه الأساسي للزراعة. في حين كان مستوى الإمتياز لعقود يَكمُن في تحقيق أقصى قدر من المحاصيل في الهكتار الواحد، الآن أصبحت حماية البيئة وإدارتها هي الأساس. فالمهم ليس فقط الإنتاج للسوق، ولكن الصحة المستمرة للنظم الإيكولوجية البيئية على المديين القريب والبعيد. فهناك عدد لا يحصى من الأمثلة في زراعة المحاصيل وتربية الماشية تدلنا إلى الطريق، كما هناك دون شك ممارسات زراعية في جميع أنحاء العالم سوف يتعين إعادة تأهيلها بعد بضعة عقود من زجّها في إستخدام المدخلات الصناعية. تدعو الإستدامة البيئية إلى إيلاء مزيد من الإهتمام إلى التفاعل المعقد لشبكات الحياة المختلفة التي تعيش في النظم البيئية الزراعية. وهذا يعني أيضاً الإنتقال من موقع الهيمنة والسيطرة على الطبيعة إلى روح من الإدارة مبنية على أساس إحترام الطبيعة. تحمل نظم الزراعة المتنوّعة والمتأقلمة محلياً الأمل الأكبر في الإنتقال إلى مرحلة الزراعة ما بعد العصر الأحفوري حيث يجب أن تستبدل الحقول المتنوّعة في محاصيلها إستخدام المواد الكيميائيّة وأن يحلّ الذكاء البشري محل إستخدام الوقود. وفي أي حال، فتجديد الأرض، والمياه، والتنوّع البيولوجي بينما يتم إسترداد الإستثمارات في الأرض، والحيوانات، والعمل، هو المردود الجانبي الإضافي المتوقّع من أي نظام زراعي في المستقبل.

تُحدّد الطريقة التي تتم من خلالها الممارسات الزراعية مصير المحيط الحيوي

السيادة الديمقراطية

إن مبدأ السيادة الديمقراطية هو مبدأ عالمي أساسي في العلاقات الدولية. فمن جهة أولى من المشهد، تشير السيادة الديمقراطية إلى قدرة الدولة ألا تخضع لأية قوة خارجية، أو أن تكون قادرة على العمل دون أي تدخل. ومن الجهة المقابلة من المشهد، تعتبر السيادة الديمقراطية أن شرعية وسيادة الدولة تنشأ من مجتمع المواطنين وترى أن إخلاص الدولة هو بالإنتماء إلى هذا المجتمع.

منذ زمن بعيد جداً، كان فتح الأسواق الخارجية لتصدير السلع والإستثمارات الإهتمام الأول للبلدان القوية إقتصادياً. أصبحت هذه الأهداف تلاحق بشراسة أكبر في عصر الجات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية. كانت القوّة المحركة للمفاوضات هي الطموح غير المتزعزع لدول الثلاثي المهيمن–الولايات المتحدة، والإتحاد الأوروبي، واليابان– ورغبتها في الإستيلاء على الأسواق الخارجية من أجل تعزيز نموها الإقتصادي. وفي غضون ذلك، فقد إنضمت إليهم بلدان أخرى، وخاصة تلك البلدان من الجنوب التي لديها حجم كبير من الصادرات الزراعية أو الصناعية، مثل كوريا الجنوبية والصين، أو الأرجنتين، والبرازيل. كل إهتمامات التصدير لديها مثال نبيل مشترك، وهو خلق عالم بلا حدود حيث يمكن أن تُحرك السلع والخدمات في جميع أنحاء العالم، دون إعاقة من قواعد خاصة بمكان أو مجتمع. إلى حد كبير،

الأمر متروك لمواطني أي بلد لتقرير كيف يمكن رعاية المنافع المشتركة، مثل الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، والبيئة.

أدى تحرير التجارة إلى رفع "التصدير" إلى حق يمكنه تجاوز جميع الحقوق الأخرى.

ولكن صادرات أي بلد هي واردات بلد آخر. وما يبدو كحاجز أمام التجارة للبلد المصدر قد ينظر إليه على أنه رغبة جماعية من وجهة نظر البلد المستورد. غالباً ما تتعارض الرغبة في التصدير مع الحق الديموقراطي للأمم والمجتمعات على إدارة شؤونها الداخلية الخاصة. وإذا كان ذلك غير منظّم، فقد تؤثر الواردات على ما تسميه إتفاقية الزراعة ضمن منظمة التجارة العالمية حياءً "الشؤون غير التجارية". ومع أن هذه العبارة، التي تبدو غير مؤذية، تخفي ما قد تعتبره معظم المجتمعات مواضيع في قمة الهموم العامة وهي: الأمن الغذائي، ورخاء المناطق الريفية، وحالة البيئة، والإمكانات المستقبلية للتنمية. فالذي يحدث للزراعة يؤثر إلى حد كبير على ما يحدث في التغذية، والصحة، والمساواة بين الجنسين، والطبيعة، والإقتصاد المحلي.

فهذه المنافع المشتركة هي ذات أهمية قصوى لجميع المواطنين في أي بلد. ويقع تقرير كيفية الإهتمام بتوفير هذه المنافع داخل المجتمع ضمن نطاق السيادة المستقل للدول القومية. ولكن إذا مارست الدول حقّها في السيادة الديمقراطية، لا يمكن أن يسمح لها أن تصبح ضحية للأضرار الجانبية التي يمكن أن تولّدها واردات المنتجات والإستثمارات غير المقيّدة.

يشمل مبدأ السيادة الديمقراطية القدرة على التحكّم في تدفّق الواردات. ولذلك يجب أن تكون المساحة السياسية المتاحة ضمن قواعد التجارة لحماية المجتمعات المحلية، التي تُمثَّل عادة من جانب الحكومات الوطنية، واسعة بما يكفي لتمكين المواطنين من التعبير عن أولوياتهم الجماعية بشأن كيفيّة صياغة السياسات التجارية والإستثمارية التي تؤثر على حياتهم اليومية. وقبل كل شيء، إن التفكير بأن الأسواق ليست ملكاً لأحد وبالتالي ينبغي أن تكون متاحة للجميع هو مغالطة إقتصادي ليبرالي. إن الأسواق، وهي بعيدةٌ عن العمل في فراغ إجتماعي، ترتبط بمجتمعات محدّدة يحق لها تنظيمها وفقاً لمتطلباتها. وبعبارات أخرى، الأسواق ليست مستقلة ذاتياً، ويجب أن تحكم السياسة العامة عملها. هذا صحيح بالنسبة للمجتمعات الجنوبية والشمالية بالطريقة نفسها.

المسؤوليّة خارج الحدود الإقليميّة

من نافل القول، أنه تمّ تحويل مفهوم السيادة الوطنية - ديمقراطية كانت أم لا - من قبل ظاهرة العولمة الاقتصادية. لقد أصبح العالم – ليس في كل مكان وليس بكثافة متساوية – مترابطاً. وكانت "الدولة القومية"، في صيغتها المثالية، تتضمن مساحة مادية تحكمها حكومة مركزية واحدة، إقتصاد واحد، أمة واحدة، وثقافة واحدة. كانت تتضمن، مثل الحاويات، مجتمعٌ مع جميع جوانبه مساحة محددة بوضوح. ولكن مع العولمة فُتحت الحاوية. تتدفق السلع والأموال والمعلومات والصور والأشخاص الآن عبر الحدود، مما يؤدي إلى نشوء مساحة عابرة للأوطان تحدث فيها التفاعلات كما لو أن المساحة الوطنية غير موجودة. وضمن هذا السياق، أصبحت "الدول القومية" الآن أحد الأطراف الفاعلين ضمن عدة أفرقاء آخرين في مواجهة تراجع مجموعة واسعة من الشبكات عبر الوطنية. ومما لا شك فيه أن تأثيرها وأهميتها في تغيير مسار الأحداث قد يتقلص إلا إذا دخلت في تعاون فوق إطار الدول وتعمل على أساس سيادة موحدة.

ولكن عندما تتدفق الأموال والأشخاص والسلع عبر الحدود بسهولة فائقة، ألا ينبغي أن يتخذ مفهوم المسؤولية أيضاً صفة عابرة للحدود؟ طرح هذا السؤال يقرِّبنا قليلا من إيجاد الجواب. وحيث أصبح مجال العمل عابراً للحدود، لا يمكن أن يبقى مبدأ المسؤولية محصوراً بالمستوى الوطني، معزولاً كلياً هكذا عن الأحداث التي تقع خارج حدود الدولة. وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للبلدان التي تملك نشاطاتها أو نشاطات سكانها آثاراً تصل بعيداً ما بعد حدودها. ولكن هناك طريقتين متاحتين لصياغة إطار المسؤولية العالمية ضمن هذا السياق. فإما أن تمارس في روح من القوّة الكلية أو في جوّ من الإعتدال. وفي حين ستسود السيطرة في الحالة الأولى، سيكون الإنصاف العلامة المميّزة في الحالة الثانية. إن عدم السعي إلى مزايا تفضيلية على حساب الآخرين هو من صميم مبدأ الإنصاف؛ وبشكل مماثل، يُشكل عدم إلحاق الضرر بالآخرين جوهر المسؤولية العالمية. في عالم معولم، يجب أن تولي "الدول القومية" واللاعبين الأقوياء اعتباراً للمواطنين في دول أخرى بالمعنى السلبي في المقام الأول، أي

يجب أن تمتنع عن إلحاق الضرر بالمواطنين وراء حدودها. هذا هو جوهر المبدأ ٢١ من إعلان استكهولم لعام ١٩٧٢ والذي أصبح مقبولاً بشكل واسع كقاعدة من القانون الدولي.

غير أنه عندما يتعلّق الأمر بالسياسة التجارية، تتخذ الدول عادة، سواء بشكل فردي أو متعدد الأطراف، إجراءات تؤثر فعليا بشكل سلبي على بلدان أخرى من خلال أعمال كالإغراق عبر الإستثمارات والصادرات. فهذه الآثار مهمة إذا كانت تتعارض مع إلتزامات مستقاة من معاهدة دولية، سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو بيئية. على سبيل المثال، إن إلتزامات الدول واللاعبين غير الحكوميين في مجال حقوق الإنسان لا تقف عند حدود إقليمية، وهي تصل جغرافيا إلى دول أخرى أيضا. وكما صرّح مؤخرا المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان الخاصة بالحق في الغذاء: "يجب أن تدرك الحكومات إلتزاماتها الخارجية المتعلقة بالحق في الغذاء. ويجب أن تمتنع عن تطبيق أية سياسات أو برامج يمكن أن تسبب تأثيرات سلبية على الحق في الغذاء للناس الذين يعيشون خارج أراضيها".[٤] فالإغراق قد يكون حالة مثالية: عندما يغرق الإتحاد الأوروبي البرازيل وبوركينا فاسو بمنتجات ألبان مدعومة، مؤديا إلى تخفيض الإنتاج المحلي للأغذية في البلدان المتلقية، تصبح حقوق العيش الأساسية على المحك. وبشكل مماثل، تتعارض الإستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتجاهل حقوق العمال مع الإلتزامات في إطار منظمة العمل الدولية (ILO)، بقدر ما تتعارض الإستثمارات المدمرة للبيئة مع الإلتزامات المتخذة في معاهدتي الأمم المتحدة حول تغير المناخ والتنوع الحيوي. إذا تمّ إنتاج الصادرات بطريقة تتجاهل الإلتزامات المتأتية من إتفاقيات دولية مختلفة، فإنها قد لا تمثل إغراقاً إقتصادياً فقط، بل أيضا إغراقا بيئياً أو إجتماعياً.

التبَعِيَّة الإقتصاديّة

يتم وضع التضارب المحتمل بين مبادئ السيادة الديمقراطية والمسؤولية خارج الحدود - تحديدا أنه يجب أن يُسمح لأية دولة بالتحكّم بواردتها، بينما في الوقت نفسه لا ينبغي أن تضرّ تدابير الإستيراد هذه الآخرين - في المشهد المناسب من خلال مبدأ التبَعِيَّة الإقتصادية. وفقا لهذا المبدأ، من المفضّل أن تتم التبادلات الإقتصادية على الصعيدين المحلي والوطني، بينما يجب أن يكون للتبادلات على المستوى القاري أو العالمي وظيفة فرعية فقط. تهدف التبَعِيَّة الإقتصادية إلى جعل النشاطات الإقتصادية أكثر محليا حيث يكون ذلك ممكنا ومعقولا. في ضوء هذا المبدأ، فإن العولمة، في الوقت الحاضر، هي موضع تساؤل إلى حد كبير، ذلك لأنها تعزز تبادلات المنتجات والخدمات، الممكن توفيرها محليا أو وطنيا، عبر مسافات بعيدة. إن الأفضلية العامة لسلاسل سلع أقصر لا أطول هي مدعومة لأسباب متعلقة بالديمقراطية، والتنمية، والبيئة.

إن عدم إلحاق الضرر بالآخرين يقع في صلب المسؤولية العالمية

تشير الإعتبارات الديمقراطية إلى أن شبكات الإنتاج في نطاقها الجغرافي يجب ألا تتجاوز كليّا نطاق المجتمعات السياسية. إن الأنشطة الإقتصادية التي تتجاوز حدود المجتمعات السياسية تحدث إلى حد كبير بعيداً عن مدى النفوذ المتاح عادة للمواطنين والحكومات، إلا إذا بطبيعة الحال، كانت الحكومات تعمل على المستوى المتعدّد الأطراف. ومع ذلك، فمن المحتمل أن يتمكن المواطنون من تحديد أولوياتهم والتعبير عنها بسهولة أكبر عندما يكون لديهم الحد الأقصى من الفهم، والرقابة على الأنشطة الإقتصادية التي تؤثر عليهم. وهكذا، فمن المحتمل أن يكون لدى شبكات الإنتاج والتدفقات التجارية التي ترتكز على الصعيدين المحلي أو الوطني قدر أكبر من الشرعية الديمقراطية.

ينبغي أيضا أن تشجع إعتبارات التنمية البشرية المؤسّسات الدولية على إعتبار إعادة أقلَمَة التدفقات التجارية كواجب مهم حيث أمكن – حتى إذا أمكن أن يحد هذا من إمكانية الكفاءة الإقتصادية. لا تشكل الكفاءة في توزيع السلع غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لضمان تكاثر سبل العيش والرفاه الإقتصادي للناس. بدلاً من تعريض المجتمعات المحلية للخطر عبر جعلها محطات لإستخراج رأس المال والسلع والموارد، تخدم أقلَمَة التدفقات التجارية كحافز لدفع التنمية المستدامة على المستوى المحلي - بشكل خاص إذا تمتع الإنتاج بروابط أمامية وخلفية مع القطاعات الأخرى في الإقتصاد المحلي، كمقدمي المدخلات المحليين، والمصنعين، والمنافذ التقليدية للبيع بالتجزئة. حيث تكون زراعة الحيازات الصغيرة

تُعَزَّز الديمقراطية عندما تتطابق شبكات الإنتاج مع حدود المجتمعات السياسية

مندمجة جيدا في الإقتصاد المحلي وحيث يتم تحفيز التوظيف الريفي غير الزراعي في إنتاج السلع والخدمات من خارج المزارع، يكون لأقلمة التدفقات التجارية إنعكاسات إيجابية مهمة على مكافحة الفقر.[٥]

وأخيرا، من وجهة نظر بيئية، تقتضي سلاسل الإنتاج الطويلة مسافات نقل طويلة. وإذا كان هناك بعض نواة من الحقيقة في الشك في أن حقبة العولمة قد ينظر إليها على أنها الصيف الهندي لزمن النفط[٦]، فسوف ينبغي إعادة النظر بالنطاق الجغرافي للأسواق الزراعية. يحدث ثلاثة أرباع إستهلاك الطاقة في النظام الغذائي خارج بوابة المزرعة، وتشكل الطاقة المستخدمة لنقل الأغذية إلى أسواق البلدان الغنية من كافة أنحاء العالم، خلال ٣٦٥ يوما في السنة، بغض النظر عن الفصول، جزءا هاماً من الإستهلاك الإجمالي للطاقة في النظام الغذائي. إذا أُخذ تغير المناخ على محمل الجد، يجب أن يكون تخفيض مسافات إنتقال الأغذية (الأميال الغذائية)، عبر إعادة أقلَمَة سلاسل الإنتاج، حجر الزاوية لسياسات التجارة والطاقة والبنى التحتية التي سوف تقود إلى إصلاح النظام الغذائي الصناعي.

في عالم يفتقر إلى المساواة، تتطلب العدالة في التجارة منح فرص أكثر لضعاف اللاعبين

عدالة التجارة

يُمكن أن تؤدي معاملة أشخاص غير متساوين بشكل متساوٍ إلى جورٍ حقيقي. حيث أنها مسألة منهجية ألا يتم وضع لاعبين من أوزان أو مواهب مختلفة جدا للتنافس في نفس الدرجة سواءً في الملاكمة أو كرة القدم، يتجاهل نظام التجارة الحرة صحة العدالة هذه. وبدلا عن ذلك، إن فلسفتها هي أن تضع كل اللاعبين، الأقوياء والضعفاء بشكل سَواء، في الملعب ذاته. وفي حين كان لإتفاقية الجات، في سنواتها الأولى عضوية متمثلة بشكل أساسي من الدول الغنية، ربما كان خطأً جسيما أن يوسّع نموذج إتفاقية الجات في عالم يعاني من الفروقات الإجتماعية. في عالم كهذا، ينتهي تكافؤ الفرص معطيا الأفضلية للقوي أصلاً. وعليه، يتطلب عكس الإختلالات الحالية إلى تحويل عدم تكافؤ الفرص لمصلحة الضعفاء.

ومع ذلك، إن الأسواق الزراعية العابرة للأوطان في الوقت الحاضر مبنية بطريقة تجعلها تستمر بالعمل لغير صالح المنتجين في دول الجنوب. تتآمر قوة السوق المركّزة في بعض الشركات الزراعية العابرة للحدود، بالإضافة إلى إستخدام إعانات التصدير، والمساعدات الغذائية، وبعض أشكال الدعم المحلي التي تدفعها الحكومات الغنية لمزارعيها، جميعها لتخفيض الأسعار في البلدان غير الغنية، مما يقضي على مزارعيها المحليين وصناعاتها. إن ممارسة سلطة المال بهذه الطريقة هو غير عادلٍ بشكلٍ صارخ. فهي تتجاهل مسؤولية جميع الدول خارج الحدود الإقليمية لحماية حقوق الإنسان الإجتماعية والإقتصادية وتعزيز موقف البلدان الأقل حظوة. ولأن الدول الغنية فشلت في التحرك على هذه المسألة بالقدر الكافي، فإنه ليس مفاجئاً أن تتلقى مباحثات الدوحة ضربة قاصمة.

ما نحتاج إليه بشدة في عالم غير متكافئ هو شكل من التدابير الإيجابية التي تصحح الأخطاء التاريخية للمقاربات التمييزية الماضية. وإلى حين أن ينجح المجتمع الدولي في جعل الفقر ماضياً، لا يمكن أن يكون هناك شك في أن المعاملة الخاصة والتفضيلية يجب أن تكون القاعدة، وليس فقط الإستثناء. إحدى الطرق لعمل ذلك يتم عبر توزيع الحقوق في دخول الأسواق بشكلٍ غير متساوٍ. ينبغي على الدول الأكثر قوةً إقتصادياً - بغض النظر عن تصنيفها كدول متقدمة أو نامية – أن تمنح ولوجاً تفضيلياً للدول الأضعف، بينما يجب أن تُعطى هذه الأخيرة حريةً أكبر للتحكم بالواردات والإستثمارات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تعطى مجموعات من الدول مساحة للدخول في علاقات تعاونية مع بعضها البعض، ومنح مزايا تفضيلية فيما بينها. إذا تم تصميم هذه المخططات في روحٍ من الدعم المتبادل، يمكن أن تُحجب هذه المزايا بشكلٍ شرعي عن البلدان الغنية. في هذه الحالة، لا ينطبق مبدأ عدم التمييز. وأخيراً، يجب أن تتم مأسَسَة الأشكال المختلفة من إعادة التوزيع المالي من الدول الأقوى إلى الدول الأضعف. ولكن ينبغي أن يتم توجيه هذا الدعم بشكل أقل عبر المساعدات منه السياسات المالية العالمية. يصبح من الممكن تحقيق ربحٍ مزدوجٍ إذا تمّ تحميل رسوم للمفرطين بإستعمال البيئة، وإذا تمّ توزيع الإيرادات على البلدان الضعيفة إقتصادياً.

٢.١ عين تجارية على الزراعة

تناقش المفاوضات التجارية في مجالات الزراعة كل شيء تقريبا بإستثناء الزراعة. سواء كان إتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة، أو القواعد المُتفق عليها في العديد من الإتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية، أو السياسات التجارية المستحدثة من خلال شروط قروض المؤسّسات المالية الدولية: لا يزال عالم الزراعة والحياة الريفية متجاهلاً إلى حدٍ كبير. وبدلا من ذلك، يقتصر تركيز السياسات التجارية على دور الزراعة بإعتبارها قطاع إقتصادي يمكن أن يحفز النمو، ويوّلد العملة الأجنبية. ولكن هناك ثمنٌ لهذه الرؤية الضيقة؛ ذلك أنها تُغفل أن دور الزراعة يتجاوز دفاتر المحاسبة بكثير. في الواقع، تشكل الزراعة عماد الحياة الريفية، تماما مثلما هي جزء لا يتجزأ من المحيط الحيوي العالمي. تعطي الزراعة أكثر بكثير من السلع التجارية، ذلك أنها تنتج منافع مشتركة إجتماعية وبيئية. ولكن، ما زالت الرؤية الضيقة للسياسات التجارية الحالية عمياء على الجوانب الغير إقتصادية للزراعة. لأن الزراعة هي،

في المقام الأول، عمل تجاري محدد من حيث المكان يتعامل مع الحياة، فإنها نادرا ما تتبع النظرية الإقتصادية الأساسية والتوقعات الناشئة عنها. ونتيجة لذلك، تجد عادة الزراعة صعوبة في الصمود في وجه المنافسة من القطاعات الصناعية، وتحتاج إلى دعم عام للبقاء.

عِماد الحياة الريفية

إن الإستثمار في المجتمع هو بمثابة إستثمار في الزراعة

تتجاهل عادة المفاوضات التجارية الدور الهام التي تلعبه الزراعة في دعم توافر المنافع المشتركة في كل من المجالين الإجتماعي والطبيعي. بتعابير إجتماعية، إن الزراعة هي عِماد الحياة الريفية، وتضم الحياة الريفية أكثر بكثير من مجرد الزراعة. أولا وقبل كل شيء، يعتمد العالم الريفي على الإقتصاد الريفي بطبقاته المختلفة، بما فيها إقتصاد الكفاف الذي يوفّر الغذاء والمأوى والتبادل خارج علاقة المال النقدي، فضلاً عن القطاع غير الرسمي الذي يؤمن المستلزمات اليومية، والمؤسّسات الصغيرة التي تؤمن الخدمات والبضائع، والصناعات التي تخدم إحتياجات أسواق أكبر. توفّر أيضا الزراعة وتربية الماشية الوظائف والفرص الإقتصادية، ولكن بالإضافة إلى ذلك، توفّر الزراعة الأساس للتوظيف والدخل في القطاعات المحلية المرطبة بها. ومن المهم الإشارة إلى أن المزارعين – في جميع أنحاء العالم، ولكن بصفة خاصة في المناطق الهامشية – لا ينتجون السلع من أجل العائدات المالية فقط، وإستجابة لطلب الأسواق. فالأهم من ذلك، بطبيعة الحال، إنهم يزرعون من أجل ضمان الأمن الغذائي لعوائلهم. بالإضافة إلى ذلك، يزرعون لإنتاج بذارهم الخاص، ولإنتاج الأعلاف لحيواناتهم، ويزرعون الأشجار لحطب الوقود، ويزرعون النباتات الطبية، كما ينتجون الملابس (القطن والصوف) أو مواد البناء (الخشب والقصب). ونادرا ما يكون المزارعون مدفوعون فقط من قبل حاجتهم للمال النقدي، أو ما يدفعه لهم السوق. بل على العكس تماما، إلاّ في سياق الصناعة، ينتج المزارعون الكثير من "رأس المال" في حد ذاته وهو لا يعتمد بالضرورة على العائد النقدي لتحقيقه. ومع ذلك، لا يمكن إيجاد هذه الموجودات الغير نقدية الإقتصادية للزراعة في الإحصاءات التجارية والإقتصادية، أو الضرائب والدفاتر المالية.

علاوة على ذلك، لا يتكوّن الإقتصاد الريفي بشكل خاص فقط من نشاطات مرتبطة بالسوق، ولكن أيضا بنشاطات مرتبطة بالمجتمع، مثل التبادل بين الأقارب أو العمل الإجتماعي. فيدعم كل من السوق والمجتمع سبل العيش في المناطق الريفية. ونتيجة لذلك، فهو لَتضليل حين يتم النظر إلى العالم الريفي حصراً من خلال عدسة الإنتاجية والإنتاج. فعلى سبيل المثال، قد يختار المزارعون أولا أن يستثمروا في العلاقات الإجتماعية عبر إستثمار عائدات المحاصيل بمصاريف على الأعراس، والمآتم، الهدايا أو حفلات الجعة، وبالتالي تأمين مكانتهم في المجتمع والقدرة على طلب المساعدة في الأوقات الصعبة.[٧] إن الإستثمار في المجتمع هو بمثابة إستثمار في الزراعة.

إضافة إلى ذلك، تشجع الزراعة ثقافةً ريفية تنظم العالم المادي والخيال الإجتماعي. من المرجح أن تكون العادات الغذائية، والتقنيات والمعارف الزراعية، وأنماط الإستيطان، وتصاميم الإسكان وإيقاعات العمل، والمهرجانات والنظرة إلى العالم محددة من جانب تقاليد وثقافة مكان معين. في الريف المكسيكي، على سبيل المثال، لا تشكل الذرة محصولا زراعيا فقط، ولكنها في صميم ثقافة غذائية، فضلا عن أنها مادة للإحتفالات، تماما كما هو الحال بالنسبة للبطاطس في جبال الأنديز، والأرز في الفلبين، والقمح في إيطاليا، والدخن في مالي. كما يعني مصطلح "ثقافة الزراعة" (agri-culture)، إن الأرض والعقل مرتبطان. مرة أخرى، قد تتبع العادات المحلية منطق مختلف عن العقلانية الاقتصادية. على سبيل المثال في وسط إفريقيا، حيث يتم زرع البن والفول بالتوازي، يكون البن تحت سيطرة الرجال والفول تحت سيطرة النساء. سيؤدي تغيير أنماط الزراعة إلى تغيير العلاقات بين الجنسين في الوقت نفسه. وكما هو معروف، في معظم الثقافات الزراعية، تُعتبر الأرض أولا وقبل كل شيء الجسر الذي يربط الساكنين الحاليين بالأجداد والأحفاد، وفي المرتبة الثانية فقط تُعتبر الأرض عنصر إنتاج ينتظر أن يخصص للإستخدام الأمثل. على خلفية الإقتصاد الريفي والثقافة، من الواضح أن قيمة الزراعة تتجاوز القيمة المالية لمحاصيلها وحقولها. لذلك فإن التدخلات الهادفة فقط إلى رفع القيمة المالية للزراعة مرجحة لأن تقلل من قيمها الإقتصادية غير النقدية والإجتماعية والثقافية.

غالبا ما يتجاهل أنصار التحرير غير المشروط للتجارة هذا السياق الأوسع الذي تشكل الزراعة جزءا هاما منه. إنهم يناضلون من أجل إقتصاد زراعي مبني على المنافسة دون أخذ مصير العالم الريفي بعين الإعتبار. هذه هي الحال عندما ننظر إلى البلدان الصناعية حيث تهدد رياح المنافسة بألاّ تترك في إثرها شيئا سوى بعض المزارع الصناعية (الكبرى). ولكن، هذه هي الحال بشكل أكبر بالنسبة للبلدان الأقل نمواً صناعياً حيث يجب أن يستوعب الإقتصاد الريفي أغلبية المواطنين. وكما يحدث، فغالبا ما فشلت إتفاقيات التجارة الحرّة ومعها برامج التكيّف الهيكلي في أن تكون حساسة تجاه الواقع في كون ٢،٥ مليار إنسان في جميع أنحاء العالم يعتمدون - كما لآلاف السنين – على الزراعة من أجل سبل عيشهم. حوالي ٧٠ ٪ من أفقر الناس في العالم يعيشون ويعملون في المناطق الريفية، ويعتقد المرء أن هذا واقع مهم يبرز بشكل أوضح في مفاوضات التجارة الزراعية. وبدلا عن ذلك، يتم تخزين الأسئلة الأكبر المتعلقة باتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة بعيدا تحت إطار ما يسمى "الإهتمامات غير التجارية"، على الرغم من أنها وثيقة الإرتباط بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لأجزاء واسعة من سكان العالم، بما فيها أمنهم الغذائي.

على الرغم من هذه الحقيقة الدامغة، يظل المفاوضون التجاريون غير متأثرين بأن تحرير التجارة يؤدي إلى تعميق الثنائية بين المزارعين، بين المزارعين الأثرياء الذين يستفيدون من الفرص التجارية الجديدة، وغالبية الآخرين الذين يعانون في الخلف ويصبحون عالقين في حلقة مفرغة من الركود والفقر. يؤدي تعريض العالم الريفي إلى ضغطٍ متزايد من الأسواق العالمية إلى تقويض حيوية القطاعات غير الزراعية في الإقتصاد الريفي. هذه هي الحال بشكل خاص نظراً لأن لدى الإقتصاد العالمي الإتجاه لتهجير الأعمال التجارية القائمة محليا، مستبدلاً إياها بشبكات توزيع عابرة للحدود. نتيجة لذلك، تنحسر الحياة الريفية، مع الموجودات التي تشكل متطلبات أساسية لإقتصادات متنوعة وسبل عيش مستدامة.

جزء وكلّ من العالم الطبيعي

بالإضافة إلى المحافظة على الحياة الريفية، تنتج الزراعة أيضا منافع بيئية مشتركة. عند الأخذ بالإعتبار أن نحو ٤٠٪ من مساحة الأرض تستخدم كمزارع أو مراعي، فليس من المبالغة أن نقول أن معظم التفاعل الحاصل بين الإنسان والعالم الطبيعي يأتي من خلال الزراعة. تنبع معظم الإقتصادات الريفية من الحقول، والغابات، والجداول، من تركيبة التربة، والمنحدرات، والأمطار التي تُميّز منظراً طبيعياً خاصاً. وتترك معظم الإقتصادات الريفية بصمتها الخاصة على المحيط الحيوي، وتشكيل مجاري المياه، والأنواع النباتية والحيوانية، وأشكال الأرض، والمناخات الصغرى. علاوة على ذلك، فإن البشر يوفّرون عادة إحتياجاتهم الإنسانية الأساسية من خلال الزراعة. تشكل الأغذية والألياف التي يتم الحصول عليها من الحقول وقوداً أساسياً للأيض – مجمل النشاطات الكيميائية في خلايا الإنسان– (metabolism). الزراعة، على عكس أية صناعة أخرى، موجودة في علاقة تكافلية مع الموارد الطبيعية المشتركة.

"يجب أن نركز نقاشنا على الإطار العالمي وعلى الترتيبات العالمية الحالية. يجب أن لا يكون نقاشنا محصورا بالشكل الإطاري لمنظمة التجارة العالمية. نحتاج إلى أن نذهب بعيدا ما وراء منظمة التجارة العالمية. يجب أن تنحصر نقاشاتنا بالإمكانيات..."

ماريو أغوجا، ممثل أكبايان في مجلس الشيوخ الفلبيني، خلال المشاورة الإقليمية الآسيوية، أيار ٢٠٠٦

"بالتأكيد، أن الزراعة هي أكثر بكثير من عمل تجاري. ومع ذلك، نحن بحاجة إلى التأكيد على الجانب التجاري، حيث أن المزارعين اليوم يتركون أراضيهم لأنه لم يعد بإمكانهم تحصيل عيشهم من الزراعة. إذا تخلّى هؤلاء الناس عن العمل في المزارع، فهم بالإضافة يتخلون عن الوظائف المتعددة التي توفرها الزراعة للمجتمعات البشرية والعالم الطبيعي."

بروس روس، روس غوردون – إستشاريون، بلجيكا، خلال المشاورة الإقليمية الأوروبية، تشرين الثاني ٢٠٠٦

يمكن أن تعتبر الزراعة نظاما بيئيا مكثّف الإدارة، يعطي الناس - كما مع حال جميع النظم البيئية - مجموعة متعددة الوظائف من الفوائد. تباعا للتصنيف المقترح من تقييم النظم البيئية للألفية، تشمل هذه الفوائد: توفير خدمات مثل الأغذية والأخشاب، أو الألياف؛ تنظيم الخدمات التي تؤثر على المناخ،

بما أن الأنظمة الزراعية تولّد قيمة مملوكة بشكل خاص، فإنها قد تضر بالمنافع العامة

والفيضانات، والنفايات، ونوعية المياه، وخدمات ثقافية توفر فوائد ترفيهية وجمالية، ودعم خدمات، كتكوين التربة والتمثيل الضوئي (photosynthesis)، وتدويل المغذيات.[٨] في حين ازدادت خدمات الناتج التي تقدمها الزراعة بشكل هائل خلال العقود الأخيرة، إنخفضت الخدمات التنظيمية، والثقافية، والداعمة بإطراد. إن المحرّك الأهم في هذا التحوّل هو تحويل الأراضي الرطبة والغابات إلى أراض زراعية، مع التقنيات الكثيفة الطلب على رأس المال والطاقة فضلاً عن الممارسات المستخدمة لزيادة إنتاجية الزراعة وتربية المواشي.[٩] وقد كان لذلك تأثيرا لخلق علاقة "افتراسية" بين الزراعة والموارد الطبيعية. وبعبارات أخرى، عندما تولّد الأنظمة الزراعية قيمة ذات ملكية خاصة منتجة أكثر فأكثر سلعاً للتسويق كالغذاء والألياف، يمكن لها أن تؤذي الموارد ذات الملكية العامة، كنوعية المياه، والقدرة على التمثيل الضوئي، أو الجمال. يغطي تسليط الضوء على النمو الزراعي فقط من ناحية القيمة المالية النقدية بسهولة على الإنخفاض الممكن في القيمة غير النقدية، بالتأكيد سوف يفاقم هذا الإتجاه التدهور المستمر للمحيط الحيوي.

لذلك، فالواضح جليا أن تدهور رأس المال الطبيعي لا يضعف الأنظمة البيئية فقط، بل الإقتصاد الزراعي على حد سواء. على كل حال، لا يعتمد أي قطاع آخر من الإقتصاد على الأعمال الصامتة للطبيعة كما الزراعة. تعتمد عمليات الإنتاج الأساسية، مثل تكوين التربة، والري، ونمو النبات، والتكاثر، وتوفير المغذيات، ومكافحة الآفات، على شبكات الحياة المعقدة. وإذا فشلت الخدمات الحيوية للنظم البيئية، تصبح الزراعة نفسها في خطرٍ إقتصادي نتيجةً للأنظمة البيئية المتدهورة. فقدانً التنوع البيولوجي الزراعي، على سبيل المثال، يقلل من قدرة الطبيعة على التغلب على الآفات. يجعل إنخفاض مستويات المياه الجوفية الزراعة المروية أقل إمكانية. وفي العديد من الحالات، كانت إستجابة الكثير من المزارعين لفشل خدمات الأنظمة البيئية عبر مدخلات كيميائية ومعتمدة على النفط، وعليه معرضين أنفسهم لخطر إرتفاع أسعار النفط والموارد – وبالتالي لخطر الإستدانة وخسارة الأراضي.

ليس فقط في الزراعة التجارية تزدهر قابلية الإنتاج الخاص على حساب المنافع البيئية المشتركة. بل إن الحال أكثر وضوحا في زراعة الكفاف. لا يعتمد أحد أكثر من فقراء الريف على المشاعات الطبيعية. ولكن، عادة ما يتم تجاهل خدمات الأنظمة البيئية الداعمة للفقراء في الإحصاءات الوطنية وتقييمات الفقر. على سبيل المثال، وجدت دراسة حديثة تستخلص بيانات من ١٧ دولة أن ٢٢٪ من دخل الأسرة في المجتمعات الريفية موجودة في مناطق الغابات يأتي عادة من مصادر غير مدرجة في الإحصاءات الوطنية، كحصاد الأغذية البرية، وحطب الوقود والأعلاف، والنباتات الطبية، والأخشاب[١٠]، ويكون للأسر الفقيرة حصة أكبر من الأسر الغنية. وبالمجمل، إن تجاهل الطبيعة هو وصفة لإنعدام الأمن الإقتصادي في الزراعة.

ولكن معظم السياسات التجارية، من برامج التكيّف الهيكلي إلى إتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة والإتفاقيات التجارية الإقليمية، تُبخِس من قيمة العلاقة الوثيقة بين الزراعة والبيئة. من الممكن أن يكون لهذا الإهمال نتائج مدمرة على البيئة العالمية، وليس فقط للطبيعة والزراعة المحلية. ومن المرجح أن تؤدي الزيادات في التجارة بالسلع الزراعية عبر الحدود إلى إنتشار أكثر في الزراعة الصناعية، وإستهلاك المدخلات الخارجية، كالبذار المعدل هندسياً، والأسمدة المتطلبة للطاقة (في إنتاجها) والمبيدات الضارة، والكهرباء والوقود، والري. من المتوقع أن تتوسع جميع هذه التوجهات – منتجة بدورها مجموعة واسعة جدا من العواقب الشديدة الخطورة على المحيط الحيوي. والأهم من ذلك، تفهم الزراعة الصناعية الآن على أنها سبباً رئيسياً وأيضاً ضحية لتغير المناخ، حيث أن أساليبها تطلق غازات الدفيئة أكثر بكثير من أنماط الزراعة التقليدية أو العضوية.[١١] ولذلك فالسياسة التجارية التي تهمل الإعتبارات البيئية المهمة هي بوضوح غير مهيأة للتعامل مع جيل جديد من التحديات في عصر فوضى المناخ وتراجع الموارد الحيوية. لم يعد بإمكان البشرية تحمل معاملة الزراعة كعمل تجاري بحت. ستتمكن فقط الأنظمة الزراعية التي تعيد إنتاج وتحسّن الموارد البيئية المشتركة في الوقت الذي تؤمن الغذاء والألياف والوقود، من تلبية الإحتياجات الإنسانية والبيئية الضاغطة المتأتية عن كوكب في خطر.

الزراعة ليست فقط أكثر من عمل تجاري، هي أيضا مختلفة عن أي عمل تجاري آخر. ذلك أن الزراعة لا تتبع نظرية الإقتصاد الأساسية، ولا التوقعات الناشئة منها. تفترض النماذج المذكورة في الكتب عن ديناميات العرض والطلب في أسواق مثالية الحركة غير المقيّدة لعوامل الإنتاج. يعتمد وعد السوق على تحقيق الأفضل من الموارد الشحيحة على قدرة الجهات الفاعلة على التحويل المستمر لعوامل الإنتاج إلى تطبيقات أكثر كفاءة. وبالفعل، يمكن أن تكون الأسواق رائعة في دفع التوزيع الفعال للموارد الإنتاجية في الإقتصاد. وتستخدم هذه القوة بطريقة مثلى عندما يمكن نقل الموارد من موقع إلى آخر دون أي إحتكاك، بل عبر رد فعل مرن لطلب متغيّر. كنتيجة في إقتصادات السوق، تمتلك القطاعات المُتسمة بموارد كثيرة الحركة، مثل الأسواق المالية، أفضلية هيكلية على قطاعات تتميز بموارد أقل حركة، مثل الصناعة بمعاملها وموظفيها. هذا التسلسل الهرمي في الحركة يجعل نفسه أكثر ملاحظة في الأسواق ذات المجالات الجغرافية الواسعة، أي في الأسواق العالمية. عندما يتعلق الأمر بالبحث عن أفضل توزيع في جميع أنحاء العالم، لذلك ليس من المستغرب أن تكون العوامل الإنتاجية السريعة والمتحركة مفضلة أكثر على العوامل البطيئة والجامدة. كقاعدة، يستفيد أصحاب العوامل الإقتصادية المتحركة من التحرير وفتح الحدود بينما يجد أصحاب العوامل المقيدة مكانياً أنفسهم في وضعية غير مؤاتية جلياً.

بالنظر إليها من هذه الزاوية، تُشكّل الزراعة عائقاً أساسياً آخراً. إن العديد من عواملها الإنتاجية خاملة نسبياً. صحيح أنه حتى الأسواق المالية لا تتطابق تماماً مع النموذج الكتابي، ولكن الزراعة بشكل خاص فقيرة. إن الحقول، وإلى درجة أقل، الناس ملزمون بمكان واحد. بينما في العديد من الصناعات والخدمات، يمكن إعادة توزيع ودمج الموارد الإنتاجية بسلاسة وفقاً لظروف السوق، بينما في الزراعة لا يُمكن نقل الأرض أو وضعها في إستعمال مختلف بهذه السهولة. الإستثناء هنا هو في حالة عمليات الإنتاج الصناعية الكبرى للمواشي، التي يمكنها أن تتحرك بالفعل في جميع أنحاء العالم، ولا تختلف كثيراً عن مرافق إنتاج السيارات أو رقائق الكمبيوتر. ولكنّ مزارع الذرة أو القمح، الذي يواجه إنخفاضا طويل الأجل للأسعار، لديه حرية عمل أقل بكثير، دعنا نقول، من مُصنِّع كراسي مكتب في نفس الوضعية. بينما يمكن لشركة كراسي مكتبية أن تقرر إعادة تصميم خط التجميع لديها لإنتاج حجرات مصاعد أو تحويل إنتاجها إلى بلد ذو كلفة إنتاجية منخفضة، فالمزارع سيواجه أوقاتاً صعبة في التحوّل إلى تربية الأسماك أو الإنتقال إلى البلدان التي تكون فيها الأسعار تسهّل تحقيق بعض الربح.[١٢] علاوة على ذلك، ليست الأرض فقط هي المحددة في مكان بل أيضا نوعية التربة، وتوافر المياه وساعات النهار والمناخ. بالإضافة إلى ذلك، تتلاءم النباتات، بتركيبتها الداخلية المتميزة بشكل أفضل مع أماكن معينة وليس مع أمكنة أخرى. يرتبط إنتاج المحاصيل بدورات حيويّة وموسميّة تنظّم التكاثر، والنضوج، والتحلّل. لا يمكن وقف أو إعادة بدء هذه الدورات عند الطلب، وهي تتطلب تدخلات جينيّة لتسريعها. للتأكد، طبقت التكنولوجيا الزراعية في الآونة الأخيرة، في مجالات ضخمة لتخفيف بعض هذه الشروط، عبر الأسمدة، وتقنيات الريّ، أو الزراعة دون التربة على سبيل المثال، ولكن هناك حدود. في الزراعة، تقف الظروف بشكل واضح عكس عملية التسريع والحركة.

الزراعة كعمل تجاري تفشل في تحقيق التوقعات المنصوص عليها في إقتصادات الكتب

"في الواقع، الأرض هي سلعة مشتركة مرتبطة بمكان ولا يمكن تحريكها. ولكن، الشركات الزراعية العابرة هي عالية الحركة؛ فهي تصدر وتستغل الموارد الطبيعية وتنتقل بعد أن تكون قد إستنفدتها".

ديفيد كاردوزو، سوبريفيفانسيا، باراغواي،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

يمكن تفسير السبب الكامن وراء هذا من خلال قوانين الديناميكية الحراريّة. الزراعة، كما أشار عالم الرياضيات والإقتصاد نيكولاس جورجيسكو–

'في تشيلي، إثنتين من مشاكلنا البيئية الأساسية هي ما يسمى بـ "الفيضان الأخضر" من زراعات الصنوبر والكينا الأحادية الموجهة للتصدير التي تدفع الأسر الزراعية الصغيرة بعيداً بإتجاه المناطق الحضرية وتربية سمك السلمون الصناعي للتصدير. إن آثار هذه النشاطات مدمرة وسوف تقضي على قاعدة الموارد الطبيعية في المديين المتوسط والطويل مع حدوث كوارث طبيعية متزامنة مع صراعات إجتماعية".

ماريو ريفاس، داس، شيلي،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

روغين منذ حوالي أربعين عاما، تتغذّى على تدفق الأنتروبيا المنخفضة (أو تدفق الطاقة القيّمة) التي تصل إلى الأرض كإشعاع شمسي، بينما التعدين – المصدر الآخر للثروة الطبيعية المتاح للجنس البشري - يتغذّى على مخزونات أشكال مختلفة من الأنتروبيا المنخفضة الموجودة في قشرة هذا الكوكب. ولكن، هناك كما شرح العالم نفسه تناقض مبدئي بين مصدري الطاقة القيّمة. وفي حين أن الثروة المعدنية يمكن تحويلها إلى تدفق تقريبا عند الرغبة بذلك، يخضع معدل التدفق الذي يأتي من الإشعاع الشمسي والتمثيل الضوئي بصورة هامشية لسيطرة الإنسان. ونتيجة لذلك، تختلف النشاطات الصناعيّة والزراعيّة بعمق.[١٣] على العكس من ذلك، يساعد هذا العامل على تفسير وجود الزراعة الصناعية وتربية المواشي في المصانع في المقدمة دوماً. فلأنها تحرك الوقود الأحفوري للجرارات والتكنولوجيا، والفوسفات للأسمدة والمعادن الخام للآلات، وحيث أنها تنقل حول العالم بتحركيّة هائلة، عمليّات صناعية شديدة الطلب لرأس المال والموارد، فهي دائماً تُخرج المزارع المتسعة والعائلية المرتبطة بالموقع من المنافسة.

مع ذلك، هناك سبب آخر لإختلاف الزراعة كعمل تجاري عن النشاطات الإقتصادية الأخرى، ولعدم تلبية التوقعات المنصوصة في إقتصاديات الكتب. تفترض النظريّة الاقتصاديّة عامة أن تفاعل منحنيات العرض والطلب توفر سعراً مثالياً في السوق. ورداً على ذلك، إفترض المفاوضون التجاريون والإقتصاديون بشكل سواء أن اللعبة الحرة لآليات السوق ستضمن أسعار سلع معقولة. ومع ذلك، من الواضح أن اليد الخفية لا تعمل بشكل جيد في الأسواق الزراعية. يمكن أن يسميه الإقتصاديون فشل السوق، ولكن في الزراعة لا العرض ولا الطلب يصححان أنفسهما جيداً.[١٤] بينما في العديد من الصناعات، يمكن في نهاية المطاف تخفيض القدرة الإنتاجية بعد تطويرها إستجابة لإشارات السوق عبر تخفيف الإنتاج، أو تفكيك المصانع وبيع الموجودات لصناعات أخرى. فبشكل مغاير، يتغيّر الإنتاج السنوي الإجمالي في الزراعة على فترة زمنية أطول بكثير. إذا حقق المنتجون (الجدد) إنتاجاً فائضاً، أو إذا أدت سياسات الدعم المحلي وإعانات التصدير إلى زيادة العرض في السوق العالمية، أو إذا كانت التقنيات الجديدة تُحسّن الإنتاجية، ما يدفع بدوره إلى إنخفاض أسعار السلع؛ فهذا لن يخفض العرض. لأنه في المدى القصير، يجب أن تحصد المحاصيل التي زُرعت مهما كانت الأسعار منخفضة في الفترة المعنية. وحتى لو خرج بعض المزارعون من العمل والسوق، فالعرض لن يتغيّر إذا أخذ الأرض مزارع آخر. إن كان ذلك ممكناً على الإطلاق، يمكن وضع الأراضي في المناطق المكتظة سكانياً، مثل أجزاء من أوروبا أو آسيا، لإستخدام مختلف على المدى الطويل؛ على سبيل المثال، يجري تحويلها إلى مساحات حضرية. ولكن في الأجلين القصير والمتوسط ستبقى للإنتاج الزراعي. وفي المساحات الشاسعة من ريف الأرجنتين، أو أستراليا، أو البرازيل، أو كندا، أو الولايات المتحدة، من المُحتمل جداً أن تُزرع الأرض على المدى الطويل نظراً لعدم وجود إستخدامات بديلة لها.

ليس العرض فقط في غاية قلة المرونة، بل أيضا الطلب يبقى على مستوى ثابت نسبيا. ذلك أن المستهلكين لا يميلون إلى أكل المزيد إذا إنخفضت أسعار المواد الغذائية. يمكن أن يزيد الطلب قليلاً نتيجة تغيّر العادات الإستهلاكية، مثل الوجبات القائمة على اللحوم. يمكن أن تنفق الشركات الغذائية العابرة للأوطان مليارات الدولارات للترويج للوجبات الخفيفة والطعام السريع، التي يمكن أن تغري الناس على أكل المزيد – والتي كانت عاملا رئيسيا في إزدياد نسب السمنة حول العالم. خلافا للطلب على السيارات أو المنازل أو الملابس، مضاعفة دخل المستهلكين سيكون له تأثير طفيف على حجم طلبهم للغذاء. كما هو الحال بالنسبة للغذاء، الزراعة محكومة في أن تكون عمل تجاري ذو طلبٍ محدود. ولكن مع ظهور سوقٍ جديد للطاقة الحيويّة، يمكن أن يصبح الطلب على المحاصيل غير الغذائية غير محدود في المستقبل، ما يهدد بدوره إنتاج الغذاء والأعلاف.[١٥] إذا إتسع الطلب على الوقود، يرجح أن تَتَحسّن الآفاق الإقتصادية لإنتاج المحاصيل بشكل ملحوظ؛ على الأقل ستتحوّل الزراعات الكبرى إلى عمل تجاري ذو طلب قابل للتوسّع. ولكن في الوقت الحالي، يبقى الطلب كما العرض أقل مرونة منه في قطاعات أخرى من الإقتصاد، مما يؤدي إلى أسعار مواد غذائية تتناقص بإستمرار - حيث يعاني المزارعون الصغار الضعفاء أكثر من العمليات الواسعة النطاق.

الزراعة فريدة من نوعها وهي ليست عملا تجارياً عادياً، كما أنها في الوقت نفسه أكثر من عمل تجاري. تخلق هذه الفرادة تحديات جديّة للزراعة في معظم البلدان. ذلك أنه من المتوقّع أن تُوفَّر المنافع المشتركة دون تعويض، بينما تكافح في ظل أسعار منخفضة على بوابة المزرعة (سعر البيع في المزرعة) وآليات سوق غير عاملة. ومع ذلك، يجعل ضمان ما يسمى تعدد وظائف الزراعة تدخل القطاع العام لا غنى عنه. ولذلك، فالحكومات حول العالم مضطرة لتقديم الدعم إلى الزراعة لتأمين إنتاج الغذاء والمحافظة على المزارع العائلية بعد إنطلاق التحوّل إلى الصناعة.

٢.٢ في تجاهل سبل العيش

يشرح المؤرّخ البريطاني إريك هوبسباوم، في إعادة سرد تاريخ القرن العشرين، التمزقات والثورات والحروب والمذابح بشكل مطوّل، ويسميه، "عصر الأحداث المتطرّفة". ومع ذلك من وجهة نظره، فإن التحوّل الأكثر بعداً الذي حدث في ذلك القرن، التغيّر الذي يفصل العالم الحديث عن الماضي إلى الأبد، هو موت الفلاحة في جميع أنحاء العالم. سجّل النصف الثاني من القرن العشرين نهاية بضعة آلاف من سنين التطوّر الثقافي حيث كانت الأغلبية الساحقة من السكان يعتاشون من إنتاج الغذاء أو تربية المواشي أو الحصاد البحري كصيادي أسماك. في الواقع، فقد توقف مزارعو ريف أوروبا واليابان عن حراثة أرضهم، ولكنهم يشكلون نسبة صغيرة جداً من السكان.[١٦] لا تزال مساحات واسعة من أميركا اللاتينية وآسيا وإفريقيا تسودها المجتمعات الزراعية، مع جزء كبير من السكان يكسبون عيشهم من الزراعة. فقد إرتفع عدد سكان العالم في الزراعة فعليا خلال العقود الخمسة الماضية، من ١,٥ إلى ٢,٥ مليار.[١٧] ولكن من الصحيح أن هذه المجتمعات الزراعية تواجه مخاطر فقر حقيقية، ويمكن لها أن تتبع بسرعة الإتجاه الذي تبعه نظرائها الشماليون. نتيجة للخيال والوعد بحياة أفضل، ونتيجة لتدهور التربة، والدخل المتقلّص، والإستدانة المتزايدة، يتم سحب ودفع الناس من أراضيهم إلى كتل حضرية، من أجل إيجاد أسلوب حياة جديد أو ليستسلموا لمستويات أكبر من الفقر. إن العولمة والتجارة مسؤولتان جزئياً عن المعاناة الحالية للفلاحة. إذا كان العالم لا يريد أن يشهد خسارة أخرى، فمن غاية الأهمية أن يتم وضع نظام بديل للتجارة الزراعية، يلتزم في صميمه التعاطي مع أزمة الزراعة العالمية.

تحرير التجارة وسيئاته

تضرب العولمة المزارعين بشكل أساسي عبر جرعات من الواردات الرخيصة

نتج أحد أقسى تأثيرات العولمة على المزارعين من خلال الواردات الرخيصة التي تدفع الأسعار الوطنية إلى مستويات منخفضة حيث لا يعود بإمكان المزارعين المنافسة. منذ حوالي عشر سنوات، كان لإندونيسيا نظام زراعي مزدهر ناجح جداً في تحقيق الإكتفاء الذاتي. ولكن نتيجة للإصلاحات السياسية الليبرالية التي طبقت بُعيد الأزمة المالية الآسيوية، إرتفعت الواردات الغذائية الإجمالية بشكل ملحوظ، حيث إرتفعت واردات فول الصويا بنسبة ٥٠٪. دخل مليوني إنسان في البطالة فقط في قطاع فول الصويا.[١٨] شهدت جامايكا أكثر من تضاعف لواردات الزيوت النباتية بعد عام ١٩٩٤، بينما إنخفض الإنتاج المحلي بنسبة الثلثين. في الفيلبين، تواصل واردات الأرز إغراق السوق المحليّة منذ عام ١٩٩٥، على الرغم من أن الأرز يزرع في جميع أنحاء البلاد. إرتفعت واردات السنغال من معجون الطماطم خمسة عشر مرة بعد عام ١٩٩٥، ما ألزم تخفيض الإنتاج المحلي بمقدار النصف. هناك العديد من هذه الأمثلة.[١٩] منذ الثمانينات، كان تحرير التجارة إلى جانب سياسات تحقيق الإستقرار والخصخصة قوة دفع أساسية خلف إصلاح النظم الزراعية وأنماط التجارة. فقد دمّر التدفق المتواصل للواردات الرخيصة من السوق العالمية المزارع المحلية وإنتاج المواشي وتسبب بإفلاس الكثير من المزارعين.

هناك أسباب متعددة وراء تحرير البلدان لأسواقها. فالعديد من هؤلاء المحتاجين إلى إنقاذ مالي مثل الفيلبين أو إندونيسيا، إستسلم لبرامج التكيّف الهيكلي المفروضة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، اللذين وضعا إشتراطات على توفير العملة

الصعبة من خلال تفكيك الإجراءات الحمائية. بلدان أخرى فتحت أسواقها كشرط لإتفاقيات تجارية ثنائية أو إقليمية، وحتى البعض حرر أحادياً (من طرف واحد)، لأنه تبنى "إجماع واشنطن" وتبع وعد مستشاريه الإقتصاديين بمعدلات نمو أسرع. في سياق تحرير التجارة، خفضت الدول تعرفاتها الجمركية وألغت نظام الحصص، وخصخصت المؤسّسات التجارية الحكومية وكبحت زمام الدعم الحكومي، مضعفة في بعض الأحيان القوانين والتشريعات الوطنية الخاصة بالسياسة الإجتماعية، أو السلامة الغذائية، أو البيئة، أو الصحة الإنسانية. حدث الكثير من هذا خارج إطار إتفاقية الجات، أو منظمة التجارة العالمية. ولكن مع إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٤، تمّ إقفال مستوى التحرير التي وصلت إليه الدول إلى حينه وتمّ تشريعه كقانون دولي، يتضمن عقوبات إذا أرادت الدول أن تعيد تطبيق إجراءات حمائية. إضافة إلى ذلك، أجبرت إتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة الحكومات على تحويل كافة العوائق الغير جمركيّة على التجارة في الزراعة إلى تعرفات مقيّدة مطلوب خفضها مع الوقت، وطلبت من الحكومات مواصلة تخفيض الإعانات الزراعية وبرامج الدعم.

"في الإكوادور، إرتفعت الواردات الغذائية وإنخفضت أسعار المنتجين المحلية. يُدفع المنتجون إلى خارج العمل. في السنوات الأخيرة، غادر ربع السكان الناشطين إقتصاديا البلاد. تُرك جزء مهم من زراعة "الفلاحين" في أيدي الأكثر فقراً، النساء وكبار السّن والشباب."

فرانسيسكو هيدالغو فلور، SIPAE، إكوادور، خلال المشاورة الإقليمية لأمريكا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

على الرغم من أنه ما زال هناك مساحة سياسية متاحة ضمن منظمة التجارة العالمية، فإن العديد من البلدان لا يستخدمها لتطبيق سياسات متوفرة لتثبيت أسعار الغذاء، أو لتعزيز الإنتاجية المحلية والإكتفاء الذاتي. وسواء بسبب الديمقراطية الفاشلة، والترتيبات المؤسساتية غير المناسبة، أو السياسات التي تخدم الأقلية فقط، أو التحليل المنقوص للمشاكل، يتضح أن التدخلات الحكومية السيئة التخطيط في الكثير من الدول حول العالم، تعرّض قطاعاتهم الزراعية للآثار القاسية للمنافسة غير المنظمة في السوق العالمية. في ظل الفراغ السياسي المتبقي، خاصة أن المؤسّسات التجارية الحكومية ومجالس التسويق الغذائي أصبحت مخصخصة بشكل متزايد، أصبحت الشركات العابرة للأوطان الآن متمركزة بشكل مكتمل لتدعيم قوتها وسيطرتها على الأسعار والعرض في كافة السلسلة الغذائية (الفصل ٤-٢).

ومن الواضح أن التأثير أكبر في البلدان الفقيرة. هذا هو الحال خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من نقص الغذاء، حيث توفّر الزراعة المصدر الرئيسي لسبل العيش، ما يصل إلى ٥٠–٩٠ ٪ من عدد السكان. تشير الدلائل العملية إلى أنه كان على العديد من البلدان الفقيرة أن تواجه الواردات المتزايدة وركود الإنتاج المحلي، بينما بالكاد إرتفعت عائدات التصدير من الزراعة. على مدى العقدين الماضيين، إزدادت فواتير الواردات من البلدان النامية بشكل كبير ووصلت إلى ثلاثة أضعاف في البلدان الأقل نمواً، حاصرة إياها في عجز تجاري متزايد.[٢٠] تتشاطر هذه الأسواق الجديدة فقط بضعة بلدان في الشمال، مثل الولايات المتحدة، أو كندا، أو استراليا، إلى جانب بعض الدول في الجنوب، مثل البرازيل أو الأرجنتين،

أو التشيلي أو جنوب إفريقيا. بينما تسبب صادراتها نزوحاً جماعياً للمزارعين في المناطق الريفية وفقدان فرص العمل في البلدان المستوردة. يخسر مربو الدواجن في غرب إفريقيا لصالح منتجي الدواجن البرازيليين الذين يغرقون الأسواق بأوراك الدجاج بأسعار هزيلة جداً تقارب الصفر، ذلك أنها المنتجات الجانبية لإنتاج صدور الدجاج للمستهلكين الأمريكيين الشماليين. يدفع القمح الشديد الرخص من مصر مزارعي الحبوب الكينيين إلى خارج الأسواق، في حين تثير الدلائل المتزايدة الشك في أن هذا القمح مصدره الولايات المتحدة أو الإتحاد الأوروبي ويعبر في مصر لإستغلال السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، وهي إتفاقية إقليمية للتجارة الحرة تنتمي إليها كينيا ومصر.[٢١] بشكل عام، لا يرقى تحرير التجارة الزراعية في الممارسة إلى مستوى الوعود المتوخاة من قبل ديفيد ريكاردو، أب نظرية التجارة الحرة. على العكس فقط أنتجت حالة ربح وخسارة.

ومع ذلك، فهي ليست مجرد مسألة أن تربح بعض البلدان وأن تخسر الأخرى. وحتى في البلدان القوية في الصادرات الزراعية، يعاني العديد من صغار

المزارعين جراء تدهور الأسعار، بينما تزدهر فقط أقلية من المزارع الصناعية الواسعة. حتى في داخل البرازيل، على سبيل المثال، أجبر الملايين من صغار مزارعي الصويا على الخروج من السوق نتيجة قيام الشركات التجارية البرازيلية الكبرى بدفع أسعار الصويا العالمية إلى أسفل. لم يعد بإمكان النساء بشكل خاص على المنافسة، وهذا ما تمّ الإضاءة عليه من خلال أن الفقر في المناطق الريفية في كافة أنحاء العالم لا تزال الأعلى في الأسر الفقيرة التي تعولها نساء. ومع ذلك، تنتج النساء ما لا يقل عن ٦٥ ٪ من الغذاء المستهلك في العالم - وهو رقم مثير للإعجاب في ضوء أنهن يقمن بذلك غالبا بالإضافة إلى عملهم المنزلي والعناية بالأولاد.[٢٢] مع إستمرار دخل المزرعة في الإنخفاض أصبحت النساء مجبرات على قبول وظائف خارج المزرعة لدعم دخل الأسرة. في غياب القوانين والشروط الصحيحة من الواضح أن تحرير التجارة في الزراعة لا تخدم ثروة الأمم، بل على العكس ثروة التجّار.

ما يتركه التحرير خلفه ليس فقط مسألة أداء إقتصادي وطني سيء، كمعدلات سلبية للتجارة. إنه أيضا مسألة فقر لملايين من صغار المزارعين والأسر الرعوية حول العالم. مدفوعون غالباً إلى حافة البقاء، يجبر هؤلاء على بيع أراضيهم والهجرة خارج مجتمعاتهم مع الأمل في كسب الدخل النقدي في المزارع الصناعية، أو في المناطق الحضرية. نتيجة لذلك، ووفقا لبيانات الأمم المتحدة، من المتوقع أن يزيد عدد سكان المناطق الحضرية إلى ٥ مليارات نسمة في العام ٢٠٣٠، أي ملياري إنسان أكثر من اليوم، بينما من المتوقع أن ينخفض عدد سكان الريف إلى ٣ مليارات.[٢٣] بشكل خاص، يترك الشباب مزارع أهلهم ويهاجرون إلى المدن تاركين خلفهم بشكل أساسي كبار السن من الرجال والنساء الذين يمكنهم إدارة الزراعة كنشاط جانبي أو بتفرغ جزئي. يجبر عدد متزايد من الأسر – وحتى القرى – في المناطق الريفية على الإختيار بين الإبقاء على عمالة كافية لدعم الإنتاج الزراعي، أو إرسال جميع أعضائها إلى المناطق الحضرية.[٢٤] على الأرجح، سيشكل إفقار وإخلاء المناطق الريفية التهديد الأكبر للنظم الغذائية في المستقبل، عندما ستعتمد غالبية متزايدة من الناس في المدن على أقلية متناقصة في المناطق الريفية للإنتاج الغذائي. وبما أن هذه الأقليات لا يعد بإمكانها تحصيل عيش كريم من الزراعة، فمن الممكن أن تنهار الحياة والإقتصادات الريفية كليا. ماذا سيعني ذلك بالنسبة لأمننا الغذائي في القرن الحادي والعشرين؟

التحوّل إلى الصناعة وسيئاته

يجادل البعض، مشيرا إلى الوضع في البلدان الصناعية اليوم، أن إثنين أو ثلاثة في المائة من السكان يمكن أن يكونوا كافين لتوفير الغذاء للبقية. وهم ينظرون إلى إلغاء صغار المزارعين كضرورة مؤسفة لكنها لا مناص منها؛ وهي ثمن التقدّم. ومع ذلك، تشكل هذه الحجة حرفياً حلم يقظة، ذلك أنه من غير الواقعي أن مئات الملايين، الذين يتدفقون الآن وفي العقود المقبلة إلى التجمعات الحضرية، سيتم إستيعابها من قطاعات إقتصادية أخرى خلال فترة زمنية قصيرة. ولذلك إن إبقاء الناس في الزراعة – على الأقل في الأجلين القصير والمتوسط – ليس مسألة خيار، ولكنه الخيار الأكثر عقلانية لضمان فرص العمل في الغالبية العظمى من البلدان. وحتى في بلدان كالبرازيل، حيث ٧٧ ٪ من القوى العاملة الريفية يعملون في مزارع صغيرة، وكذلك الأمر في العديد من البلدان الأفريقية، حيث تتراوح هذه النسبة بين ٧٨ ٪ و ٨٦٪. توفّر المزارع الصغيرة الإمكانية الأكبر لضمان فرص العمل وسبل العيش المستدامة.[٢٥] وبدلا من ذلك، سيتسبّب التحويل الزايد لأساليب الزراعة إلى أخرى صناعية، والذي يهدف إلى إستبدال اليد العاملة بالآلات والمواد الكيميائية، في تفاقم هجرة الناس. إن زراعة صناعية خاضعة لسيطرة الشركات، والموجهة نحو التصدير تُشكل تهديدا لعملية التوظيف في تلك البلدان القليلة التي تزدهر فيها، كما في البرازيل. هناك وجدت وزارة للتنمية الزراعية أن الزراعة المنزلية تخلق في المعدل وظيفة واحدة لكل ٨ هكتار، في حين أن المزارع الكبرى بالكاد تؤمن وظيفة واحدة لكل ٦٧ هكتار.[٢٦]

يمكن تفسير كثافة العمالة في المزارع الصغيرة على أنها عدم كفاءة. إذا أنتجت المزارع الصناعية أكثر بعمال أقل، ألا تكون أكثر كفاءة؟ ولكن تحليلاً مباشرا للوقائع الإقتصادية يظهر أنها ليست كذلك. على عكس الحكمة التقليدية، لا تنطبق إقتصاديات

تحرير التجارة الزراعية لا يرقى إلى مستوى وعود ريكاردو، فقد أنتج حالة ربح وخسارة

"تتسبب الزراعة الصناعية الأحادية في البرازيل بالكثير من الظلم الإجتماعي، مثل تدمير قاعدة الموارد الطبيعية، وإضمحلال سبل العيش، وتجريم المنظمات والحركات، وإصدار القوانين التي تتسبب بإستدامة نظام الإنتاج الغير مستدام هذا".

ريتا زنوتو، حركة الفلاحين الذين لا يملكون أراضي (MST)، البرازيل، خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

الحجم في الزراعة. تبيّن مجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية علاقة معكوسة بين حجم المزرعة وإنتاجية الأرض، وكذلك بين إنتاجية الأرض وكثافة رأس المال.[٢٧] تُنتج المزارع الصغيرة غذاء أكثر على هكتارات أقل وبرأس مال أقل، ولكن بعمالة كثيفة. سواء تمّ إعتبار الإنتاجية بالهكتار أو بوحدة الإستثمار كمؤشرات الكفاءة، تربح المزارع الصغيرة على المزارع الكبيرة والصناعية. وهذا صحيح ليس فقط بالنسبة للبلدان النامية التي لها إمكانية أكبر للوصول إلى عمالة زراعية رخيصة جداً. حتى في الولايات المتحدة، وُجد أن المزارع الأصغر هي أكثر كفاءة من المزارع الأكبر بما يفوق المائة مرة.[٢٨]

يرجع هذا جزئيا إلى وجود يد عاملة أُسَرية غير مدفوعة الأجر والتي "تدعم" المزارع الصغيرة غالباً. ولكن غالبية قدرة الكفاءة تتحقق عبر أساليب إنتاج زراعي متطلبة للعمالة والتي تحقق الإستخدام الأنسب للأرض. بينما تحقق الزراعة الأحادية الواسعة النطاق أقصى إنتاج من محصول واحد فقط في الحقل، تؤدي الزراعة الصغيرة الحجم سواء كانت زراعة مختلطة أو زراعة الغطاء الأخضر أو زراعة حرجية مختلطة، على سبيل المثال، إلى أعلى كثافة من النباتات في الفدان الواحد وتحقق الإستفادة الكاملة من التفاعلات المتبادلة بين النباتات.[٢٩] وحيث تشكل زيادة السكان العالمية أحد أهم التحديات للنظام الغذائي في القرن الحادي والعشرين، يشكل تحسين قدرة صغار المزارعين الحل الأنسب لضمان الأمن الغذائي في العالم.

يمكن للأنظمة الزراعية الصغيرة أن تحقق بأفضل شكل دور الزراعة في إعادة بناء المجتمعات الإجتماعية والبيئة الطبيعية

ولكن، من نافل القول أن النظم الزراعية الصغيرة اليوم - بما هي عليه من تنوعٍ عالٍ في كافة أنحاء العالم - لا تزال بعيدة عن الأداء بالإنتاجية القصوى. في بلدان كثيرة، الزراعة غير المنتجة هي السبب الرئيس للركود الإقتصادي في المناطق الريفية، ولإنتاج غذائي محلي غير كافٍ. ولكن، الإجابة ليست في إستبدال هذه الأنظمة الصغيرة الحجم بزراعة صناعية. بدلا من ذلك، ينبغي أن تقود عملية رفع إنتاجية صغار المزارعين عبر أساليب زراعية مستدامة قليلة الكلفة، إصلاح السياسات الزراعية من أجل رفع مساهمتها في الأمن الغذائي إلى الحد الأقصى.[٣٠]

يكون هذا أكثر من صحيح إذا ما تمّ أخذ التأثيرات البيئية في الحسبان. تضع أساليب الزراعة الصناعية وبشكل خاص وأكبر الإنتاج المكثّف للمواشي ضغوطا هائلة على الموارد الطبيعية وتلوث البيئة. صحيح أن العديد من النظم الزراعية الصغيرة اليوم هي أيضا بعيدة عن أن تكون مستدامة. تولد الزراعة الصغيرة أيضا مجموعة من الآثار البيئية. على سبيل المثال، في حالات كثيرة يكون المزارعون الصغار ملزمين بزراعة أراضٍ هامشية، أو يفتقرون إلى المعدات أو المعلومات المناسبة المتعلقة بأساليب الزراعة المستدامة. بالنسبة لآخرين، فقد وعدت الثورة الخضراء محاصيل أكبر من خلال الإستخدام الكثيف للمواد الكيميائية الزراعية. وبينما يمكن لنسبة كبيرة من صغار المزارعين أن تزيد محاصيلها جذريا عبر تقنيات الثورة الخضراء، فهم يفعلون ذلك على حساب البيئة، وتسريع فقدان التنوع الحيوي فضلا عن مفاقمة تلوث التربة والأجسام المائية، والغلاف الجوي.

ومع ذلك، هناك دلائل علمية كافية لإثبات أن مستقبل الزراعة المستدامة يكمن لدى صغار المزارعين. وفي ما كان، ربما، أكبر تحليلٍ لتقنيات الزراعة المستدامة عرفه التاريخ، خلصت جول بريتي ومجموعة من العلماء، عبر دراسة ٢٨٦ مشروعا زراعياً منتهيا وقائما في ٥٧ دولة، إلى أن صغار المزارعين رفعوا محاصيلهم بمعدل ٧٩ ٪ فقط عبر إستعمال تقنيات مستدامة بيئياً مثل الدورة الزراعية والزراعة العضوية. مع هذه الأساليب، تمكّن هؤلاء من تخفيض إستخدام الأسمدة والمبيدات، الحفاظ على وحتى رفع خصوبة التربة، وزيادة كفاءة المياه، وإستخدام الأراضي وإمتصاص وتخزين الكربون.[٣١] بينما يتابع العديد من صغار المزارعين الإنتاج بطرق غير مستدامة، بالمقارنة مع الزراعة الصناعية الواسعة النطاق والكثيفة المدخلات، وخاصة إذا تمّ تشجيع صغار المزارعين على ممارسة زراعة "التنوع الحيوي"، يحمل صغار المزارعين القدرة الأكبر على تحقيق دور الزراعة في إعادة إنتاج المجتمعات الإجتماعية والبيئة الطبيعية.

إن فوائد الزراعة الصغيرة كبيرة الحجم. وهي تشمل خلق فرص عمل ذات معنى ودخل في المناطق الريفية، وبالتالي إبطاء الهجرة. وهي تشمل أيضا قدرة ملحوظة على الإنتاج بشكل أكثر كفاءة وأكثر إستدامة إستجابة لطلب عالمي متزايد على الغذاء. وبالإضافة إلى ذلك، يملك صغار المزارعين ميزة سياسية للتقديم. إن النضال من أجل تحقيق التنمية المستدامة ونظام التجارة الزراعية، يقبل التحديات العالمية في العالم الريفي، سيكون له قيمة في المستقبل، فقط إذا كان شاملاً وتشاركيّا. وإذا إستبعد هذا النضال الـ٢،٥ مليار إنسان في هذا العالم الذين يحصلون حالياً على رزقهم من الزراعة، لن يكون صوتهم ممثلاً، ولن تتمكن معرفتهم وتجربتهم من المساهمة في الإستجابة للتحدي الغذائي العالمي. ما دام هؤلاء الناس يناموون جياعاً، فلن يتمكنوا من الإنخراط في مجتمعاتهم وبلدانهم لإتخاذ القرارات الأساسية حول التنمية الريفية، والأمن الغذائي، وإستخدام الموارد الطبيعية على سبيل المثال. لذلك، إن تمكين المزارعون، من خلال قواعد التجارة العادلة وكذلك من خلال وسائل أخرى، هو مسألة ديمقراطية.

٢.٣ تناسي الطبيعة

كما لم يحدث من قبل في التاريخ، فإن القرن الحادي والعشرين سوف يعرّض الزراعة لسلسلة من التحديات الواضحة. ستتزايد أربعة ضغوطات خاصة على الزراعة بشكل مضاعف وستخلق تفاعلاتها تهديدات أكثر خطورة على المحيط الحيوي. أولاً، سوف يشكل تغير المناخ العالمي تهديداً أساسياً على الشروط الداعمة للحياة الضرورية للأنظمة الزراعية في العديد من المناطق. وسيؤدي هذا بدوره إلى تقويض قدرة القطاع الزراعي على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء. ثانياً، في عصر ما بعد ذروة إنتاج النفط، سوف تضع زراعة محاصيل الطاقة الحيوية وزراعة المواد الحيوية ضغوطا هائلة على الزراعة. ثالثا، سيزداد الطلب على الغذاء والوقود، في أي حال، نتيجة لعدد سكان عالمي متنامي بثبات، الذي من المتوقع أن يصل إلى حوالي ٩ مليارات نسمة في منتصف هذا القرن. وأخيرا، تستمر الممارسات الزراعية غير المستدامة في الإفراط بإستعمال القاعدة البيئية كما لو أنه كان هناك ثلاثة كواكب متوفرة للزراعة وليس واحداً. كل هذه التحديات مجتمعة تجعل مستقبل الزراعة يبدو قاتما. ولكن التجارة في الزراعة والقوانين التجارية الحالية مرتبطة بهذه التغييرات. هل من الممكن توقُّع نظام تجاري مجهزٌ بشكل مناسب للتعاطي مع هذه التحديات؟

عبءٌ على المحيط الحيوي

لم يُغيِّر أي نشاط بشري وجه الأرض بعمق أكثر كالزراعة. ليس مستغرباً أنه قبل وقت طويل من ظهور الزراعة الصناعية، قام المزارعون المرّة تلوَ الأخرى بقطع الغابات وإستنزاف التربة. إن جبال الأنديز، وشمال إفريقيا، والشرق الأوسط هي أمثلة مهمة عن هذه الحال، فقد تمّ الإكثار في زراعتها مرات عدة إلى درجة التدهور. وحتى اليوم، يتحمل صغار المزارعين المسؤولية عن مشاكل بيئية ملحوظة، مثل قطع الغابات الإستوائية من البرازيل إلى أندونيسيا، ذلك أنهم مجبرون دائما على زراعة أرض غابات عذراء لدعم سبل عيشهم. الجديد هو إلى أي حد تُكثر الأساليب المتطوّرة من إستغلال الموارد الطبيعية وتلوث البيئة بشكل منهجي. إن الزراعة الصناعية هي شكل من الزراعة يعتمد على نسبة عالية من المدخلات الخارجية. وعليه، تعتمد هذه الزراعة على أصناف "عالية الإستجابة" مهجنة أو معدلة وراثياً - مزروعة بشكل أحادي بغض النظر عن الظروف المحلية. وتتطلب أيضا كيميائيات زراعية وتستخدم كميات كبيرة من الأسمدة، وغالباً ما تستهلك مياه ريّ أكثر بكثير مما يمكن أن تستخدمه الزراعة التقليدية في أي وقت ما. ونتيجة لذلك، تؤدي الزراعة الصناعية إلى سلسلة من المخاطر على المحيط الحيوي.

في البداية، تنتج معظم إنبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن الإنسان عن حرق الوقود الأحفوري. ولكن التغيرات في إستخدام الأراضي في الزراعة والحراجة (الغابات) وكذلك الإنبعاثات الناتجة عن الزراعة والمواشي تلعب دوراً هاماً أيضاً. الزراعة وحدها – دون إعتبار كافة النظم الغذائية – تساهم

"في إندونيسيا واجهنا مشاكل حادة مع مزارع زيت النخيل. آلاف الهكتارات مملوكة من شركات أجنبية، الغابات تقطع والمعتاشين من الغابات يطردون من أرضهم. وبينما يفترض أن تنتج هذه المزارع مورداً متجدداً، فهي في الواقع تستغل قاعدة الموارد وتسبب تلوثا بيئيا ودمار."

ديليما حصري أزاهاري، مستشارة، إندونيسيا، خلال المشاورة الإقليمية الآسيوية، أيار ٢٠٠٦

بأكثر من ٢٠٪ من إنبعاثات غازات الدفيئة العالمية الناتجة عن البشرية[٣٢]، مطلقة الميثان، وأكسيد النيتريت، وإلى حد أقل ثاني أكسيد الكربون. وحتى في الإتحاد الأوروبي، المسؤول كمنطقة عن أعلى الإنبعاثات العالمية من النقل، والصناعة والسكن، يقدر أن الزراعة مسؤولة عن ١٠٪ من كافة إنبعاثات غازات الدفيئة.[٣٣] وما هو كثيف الإنبعاثات بشكل خاص هو تحويل الغابات الإستوائية والأدغال إلى أراض زراعية، بشكل أساس عن طريق حرق الكتلة الحيوية الذي كانت تحتل الأرض أصلاً، وإطلاق الكربون العضوي المخزّن في التربة.[٣٤] والعنصر التالي لناحية شدة التأثير هو إنتاج المواشي. حوالي ٢٥ ٪ من إنبعاثات غاز الميثان الناجمة عن النشاط البشري تأتي من الماشية، حيث أن قدرتها التسخينية هي حوالي ٢٠ مرة أقوى من ثاني أكسيد الكربون. ومع إنتقال الحيوانات من المراعي إلى تعليف الحظائر الكثيف، ومع تزايد مطرد لعدد الأبقار والخنازير والدواجن المرّباة لتلبية العدد المتزايد من الوجبات الغذائية المعتمدة على اللحوم، يتم إطلاق مزيد من الميثان عبر التخمر المعوي ونفايات الحيوانات. تنتج

تشكل الزراعة الصناعية، والتوزيع لمسافات طويلة والتحويل الصناعي قوى محركة رئيسية لفوضى المناخ العالمي

"النموذج الصناعي في الإنتاج غير مستدام. لا يمكننا أن نستمر في إستيراد فول الصويا المعدل وراثيا من البرازيل لتغذية الدواجن في الإتحاد الأوروبي، والذي ترمى لاحقا في أسواق دول العالم الثالث في الجنوب – مجبرين المزارع البرازيلي على إستغلال أرضه بإفراط، والمزارعين الأوروبيون على تلويث أرضهم القريبة من المزارع الصناعية ودفع صغار المزارعين في الجنوب خارج الإنتاج".

فرانسوا دوفور، إتحاد الفلاحين، فرنسا، خلال حوار التجارة العادلة السليمة بيئيا في هونغ كونغ، كانون الأول ٢٠٠٥

الحيوانات المغذاة بالأعشاب كمية أقل من الميثان مقارنة مع المواشي التي تتغذى بوجبات عالية البروتين.[٣٥] إضافة إلى ذلك، تُنتَج كمية ملحوظة من الميثان نتيجة توسّع حقول الأرز المغمورة (مستنقعات الأرز)، فضلاً عن كميات كبيرة من إنبعاثات أكسيد النيتريت، الناجمة عن تفكك الأسمدة، فضلا عن الروث والبول من الماشية. كلاهما يشكلان مساهمات إضافية لتفكك النظام المناخي العالمي.

يساهم النظام الغذائي عموماً أكثر في تغير المناخ الناتج عن نشاط بشري من ذاك الناتج عن الزراعة وتربية المواشي. تبعث غازات الدفيئة عبر إنتاج وإستخدام الكيماويات الزراعية، والآلات الزراعية، والريّ بالمضخات، تساهم كلها بأكثر من ٩٠٪ من إجمالي الطاقة المباشرة وغير المباشرة المستخدمة في الزراعة. حيث أن المُدخلات الزراعية كثيرة الطلب على الطاقة من أجل إنتاجها، يتطلب طن واحد من الحبوب أو الخضار منتج بواسطة زراعة صناعية ٦ إلى ١٠ مرات طاقة أكثر من إنتاجه بالطرق الزراعية التقليدية أو الأكثر إستدامة.[٣٦] بالإضافة إلى ذلك، تتطلب العمليات الإضافية المكمّلة، كالنقل والتصنيع والتوضيب والبيع بالتجزئة، طاقة أكثر من الإنتاج الزراعي نفسه. على سبيل المثال في الولايات المتحدة، يحتاجون أكثر من ضُعفيّ الطاقة المطلوبة في الزراعة في الحقل. ويتم تصنيع حوالي ٧٥٪ من المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة بطريقة ما تستهلك ربع إلى ثلث مجمل الطاقة المستخدمة في الأنظمة الغذائية.[٣٧] وأخيراً، في سوق زراعي يتعولم بسرعة، تتزايد الإنبعاثات الناتجة عن الأميال الغذائية (المسافات التي يقطعها الغذاء للوصول إلى المستهلك) بإستمرار. تسافر كل سلعة غذائية اليوم حوالي ٥٠ في المائة أكثر مما كان عليه الحال في عام ١٩٧٩، مع شحن جوي حديث يبعث ثاني أكسيد الكربون أكثر بكثيرٍ من النقل بحراً أو برّاً. وفي حين يعيش المستهلكون القادرون مادياً "صيفاً غذائياً" طوال السنة، يمكن أن تصل المسافة الإجمالية المقطوعة من الخضار المستوردة والمشتراة أسبوعياً من عائلة واحدة فقط إلى مسافة تعادل عدة رحلات حول خط الإستواء.[٣٨] عند النظر إلى التأثيرات المختلفة التي تساهم بها الأساليب الزراعية في أزمة تغير المناخ العالمي، يمكن القول بسهولة أن تحويل أسلوب الزراعة ككل إلى أساليب صناعية، بالإضافة إلى المسافة الطويلة للتوزيع والتصنيع، قد برزت كدافع أساسي لفوضى المناخ.

وكما شاهدنا في السنوات الأخيرة، فقد بدأ المناخ العالمي الآن بالرّد بقساوة هائلة. فقد أدى الإحترار العالمي إلى زيادة معدل درجة الحرارة

الوسطية العالمية بـ ٠،٨ درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الصناعة. بيد أنه من المتوقع أن يرتفع إلى ٦،٤ درجات بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، إذا إستمر العمل كالمعتاد.[٣٩] ومن الواضح أن الكوكب لا يصبح فقط أكثر سخونة. بالإضافة إلى هذا التغيير المتوقع في درجات الحرارة العالمية ستكون لتغير المناخ آثارٌ قاسية، تتضمن إرتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة وتيرة الأحداث المناخية المتطرفة، مثل العواصف وزيادة الفيضانات، أو إختلالات في أنماط الرياح الموسمية، فضلا عن ذوبان الغطاء الثلجي والقمم الجليدية، أو ضعف الدورات الحرارية في المحيطات.[٤٠]

سيرتد تغير المناخ على الزراعة بطرق مختلفة. زراعة المحاصيل ستكون الأكثر تأثراً بتغيرات درجات الحرارة والمتساقطات، مع زيادة عرضتها للأمراض والحشرات والآفات، ولتدهور التربة والموارد المائية، والضغط على التنوّع الحيوي المستوطن. تكشف سيناريوهات لمحاصيل الحبوب أنه في بعض المناطق المعتدلة، من المحتمل أن يرتفع الإنتاج مع زيادات طفيفة في درجة الحرارة، ولكنه ينخفض مع إرتفاعات أكبر في درجات الحرارة. ولكن في معظم المناطق الإستوائية وشبه الإستوائية، يتوقع أن تنخفض كميات الإنتاج نتيجة إرتفاعات طفيفة في درجة الحرارة، ذلك أنها تنمو في البيئة الحرارية الأنسب.[٤١] وحيث يُتوقع حدوث إنخفاضات كبيرة في المتساقطات، خاصة في المناطق الجافة الشبه الإستوائية والإستوائية والأنظمة الزراعية البعلية (المروية بالأمطار)، كالساحل والقرن الإفريقي، وجبال الأنديز التشيليّة، أو أجزاء من وسط آسيا وشرق آسيا، وجنوب إفريقيا، سوف يتأثر إنتاج المحاصيل بشكل أكثر سلبية. ولكن ضرر المياه على الزراعة غير مرتبط فقط بإنخفاض المتساقطات، بل أيضا مع زيادة الجريان السطحي. تشير دراسة مقارنة لخمسة مناطق زراعية رئيسية – شمال شرق الصين، والبرازيل، وحزام الذرة في الولايات المتحدة، ودلتا الدانوب، والأرجنتين – إلى أن المياه الزائدة، إضافة إلى التغيّر في مواعيد إمدادات المياه يمكن أن يكون لهما تأثيرات أكبر من الجفاف.[٤٢] في ضوء التأثيرات الهائلة المرتبطة بالتغير المناخي، وبالنسبة لتلك المناطق التي ستتأثر بشكل غير متساوي، فإن فوضى المناخ يمكن أن تطلق العنان لفوضى إجتماعية وإقتصادية في مجتمعات زراعية بكاملها.

ولكن الزراعة ليست فقط ضحية لتغير المناخ، بل يمكن أن تكون جزءاً من الحل لهذه المشكلة. الزراعة لا تطلق فقط إنبعاثات غازات الدفيئة، فيمكن أن تؤمن - إذا طُبقت بالشكل الصحيح – بالوعات كربون مهمة. تُثبت الدراسات، على سبيل المثال، أن التحوّل من الأساليب الصناعية التقليدية إلى الزراعة العضوية يساهم بشكل ملحوظ في التخفيف من تغير المناخ، سواء من خلال إنبعاثات أقل من المدخلات والأساليب الزراعية، وعبر التخزين الزائد للكربون في التربة.[٤٣] وفي الوقت نفسه، إن الأنظمة الزراعية المتنوعة والمستدامة هي أقل عرضة للتأثر وتقدّم أفضل الإمكانية للتكيف مع ظروفٍ مناخية متغيرة. وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر الزراعة الأساس لإقتصاد ما بعد الكربون في المستقبل. من خلال الزراعة، يمكن للمواد الحيوية أن تحل محل أنظمة النقل المعتمدة على المعادن والوقود الأحفوري، ويمكن أيضا أن تساعد على إحالة المنتجات والعمليات الصناعية العالية التطلب للموارد إلى التقاعد. بشكل خاص، يشكل توفير الغاز الحيوي والوقود الحيوي للصناعة وللإستعمال المنزلي والنقل حلولاً مهمة لجعل المجتمعات أكثر صداقةً للمناخ. غير أن الزراعة في الإقتصاد الشمسي يجب أن تولّد مزايا بيئية أخرى غير حماية المناخ العالمي. وبالفعل، يجب أن تضمن الأساليب الإنتاجية الصديقة للبيئة أن إنتاج الطاقة الحيوية والمواد، لا تقوّض قدرة تحمل التربة والنظم البيئية.

أما اليوم، فقدرة الزراعة على المساعدة في الحماية من التدهور المتزايد في الأنظمة البيئية ما زال بعيد المنال. النظم الزراعية العالية المدخلات والكثيفة هي المحركات الأساس وراء التدهور الزائد للأراضي، وندرة المياه، والتلوث، وفقدان التنوع الحيوي عالمياً. وعلى سبيل المثال، تتطلب الزراعة الأحادية إستخدام كميات عالية من المبيدات والأسمدة، التي تلوث التربة والمياه الجوفية. تخرج الزراعة الأحادية المواشي من الأنظمة الزراعية تركزها في مناطق محصورة، ما يخلق فائضا في الروث الذي غالبا ما يستخدم بشكل زائد في الأراضي المحيطة بمصانع المواشي، ويمكن أن ينجرف ويلوث الأجسام المائية المجاورة. علاوة على ذلك، غالباً ما يؤدي إستخدام الآلات الثقيلة في الحقل إلى رصّ التربة، مما يعيق نمو الجذور، ويحد من تصريف التربة للمياه، الذي يؤدي بدوره

إلى جريان سطحي وإنجراف زائد ونقل الملوثات إلى المياه السطحية. وحيث تروى الأرض، يشكل التّملّح سبباً مهماً في تدهور الأراضي، ذلك أنه يؤدي إلى تراكم الأملاح في التربة؛ يقدر أن حوالي ٢٠٪ من المساحات المروية عالمياً متأثرة بالتملح، مع نسب الأملاح عالية لدرجة أن تسبب إنخفاض المحاصيل بشكل ملحوظ.[٤٤] علاوة على ذلك، في الكثير من الأماكن، يتسبب الري في إستنفاز خزانات المياه الجوفيّة بشكل أسرع مما يمكن إعادة تعبئته؛ في بعض الحالات، مثل الغرب الأوسط للولايات المتحدة، تعتمد الزراعة على "خزانات المياه الأحفورية" التي غالبا ما تحتوي على المياه من العصر الجليدي الأخير، والتي تتلقى القليل من إعادة التعبئة أو لا شيء على الإطلاق.[٤٥]

إنفجار الأميال الغذائية هي كعب أخيل (النقطة الأضعف) في سوق معولم في الزراعة

إضافة إلى تدهور الأراضي، والتلوّث، والإستخدام المفرط للموارد المائية، تملك أنظمة الإنتاج الزراعية "الصناعية" تنوع حيوي شديد الإنخفاض – سواء من خلال الأساليب الزراعية وعبر إختيار المحاصيل المزروعة. الزراعة في أنظمة أحادية، التي تنتج محصولاً واحداً في حقل معين، تضر التنوع الحيوي بشكل خاص؛ في الواقع الزراعات الأحادية هي "نقيض التنوع".[٤٦] فهي تتطلب كميات كبيرة من الأسمدة والمبيدات،

"ما يجري في نظام تجارة حرّة هو ليس فقط عولمة الأسواق بل عولمة فشل السوق أيضاً. الزراعة مليئة بإخفاقات السوق والعوامل البيئية الخارجية، المرتبطة جزئيا بالزراعة الصناعية العالية المدخلات. ومن المؤكد تماما أن تحرير التجارة يُعمّم نموذج الزراعة الصناعية حول العالم. وقد أدى هذا بدوره إلى مشاكل بيئية خطيرة."

تيموثي وايز، جامعة تفتس، الولايات المتحدة الأميركية، خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الشمالية، أيلول ٢٠٠٦

مبيدات الفطريات والأعشاب للحفاظ على كميات إنتاج عالية، وللسيطرة على الحشرات والآفات، بينما تمّ مجازيا تحويل الحقول إلى "صحاري زراعية" عبر قتل كل شيء تقريباً ما عدا المحصول المطلوب. على نفس القدر من الأهمية، يأتي فقدان التنوّع داخل المحصول المزروع نتيجة إستخدام بذار مهجّن أو معدل وراثيا. على مدى عدة ألفيات، إنتقى المزارعون البذار، وبالتالي أنتجوا شكلاً محدداً من الحيوانات والنباتات المحلية؛ أما اليوم تشكل تسعة محاصيل فقط ثلاثة أرباع النباتات المستهلكة من الإنسان.[٤٧]

التجارة كعامل محرّك

هل يؤدي تحرير التجارة في الزراعة إلى توسّع إضافي للزراعة المدمرّة للبيئة؟ الجواب، وفقا لمعظم الأدلة، هو نعم، على الرغم من أنه يجب إطلاق بعض التحذيرات.[٤٨] أولاً، بما أن كِلا الصادرات والواردات يزيدان نتيجة للتحرير التجاري، فإن الحجم الإجمالي للنقل مجبر على الإرتفاع. على الأرجح سيزداد متوسّط المسافات المقطوعة؛ سينتقل قمح أكثر من الولايات المتحدة إلى مصر، والخضار الطازجة تصل إلى أوروبا من الهند، وشحنات فول الصويا من البرازيل إلى الصين هي على إرتفاع. غير أنه من الممكن تحقيق بعض التخفيض في النقل إذا أزيل تصاعد التعرفات. في هذه الحالة، سيتم تشجيع التصنيع في البلدان التي كانت بشكل أساس مصدّرة للمواد الخام، مما يؤدي إلى سلع أخف وأقل حجما للشحن. بشكل عام، إنفجار الأميال الغذائية هي كعب أخيل (النقطة الأضعف) في سوق معولم في الزراعة، مما يجعلها عرضة للإرتفاعات الحادة في أسعار النفط والتأثيرات التي يتسبب بها تغير المناخ.

إن الآثار المترتبة على إلغاء الدعم هي أقل وضوحا في البلدان الصناعية. ومن جهة أولى، يعتبر تخفيض الإعانات كحالة تقليدية من الربح على الجهتين.[٤٩] حيث أن الجزء الأعظم من الإعانات التقليدية يهدف إلى تخفيض كلفة المدخلات الضارة بيئياً، مثل الأسمدة الكيميائية والمبيدات، ومياه الريّ، والوقود. يؤدي إلغاءها إلى إفادة كل من التجارة والبيئة – ناهيك عن دافعي الضرائب والمستهلكين. إضافة إلى ذلك، يعزز دعم الأسعار كميات أكبر من المخرجات (المنتج) إلا إذا رُبط بسقوفٍ للإنتاج؛ ولذلك، يخفف إلغاءها من الضغط البيئي عبر تخفيض الإنتاج الإجمالي. إضافة إلى ذلك، سوف يستفيد التنوع الحيوي، ذلك أن الضغط لتوسيع الزراعة بإتجاه مناطق حسّاسة يتقلّص. ولكن على صعيد آخر، يتجاوب المزارعون مع الدعم الأقل عبر الإنتقال إلى محاصيل أكثر قيمة وأكثر تطلبا للمدخلات مطلقين دورة من التخصّص المتزايد ودرجة من التركيز، ما يؤدي إلى مزارع أقل لمستويات ثابتة من الإنتاج. على سبيل المثال، عندما أزالت نيوزيلندا دعم الأسعار بعد عام ١٩٨٤،

إنخفض إستخدام المبيدات والأسمدة بشكل ملحوظ في البداية، ليعود ويرتفع بعد عقد من إعادة الهيكلة في قطاع الزراعة.[٥٠] إضافة إلى ذلك، من المرجّح أن تؤدي المنافسة الزائدة إلى تقليص الزراعات الأكثر إتساعا والتي تحافظ على تشكيلة واسعة من المحاصيل، والأسيجة والأشجار، والمناظر الحضارية.[٥١] وفي الحالات القصوى، يمكن أن تضمحل الزراعة إلى حد كبير، متركزة فقط في الأماكن الأكثر ربحية. على أية حال، تميل المنافسة بلا حدود إلى تهديد الأنظمة الزراعية الصغيرة المتكاملة الموجهة محلياً، حيث أنها موجودة في كل مكان في العالم، ما عدا معظم أستراليا، وكندا، والولايات المتحدة، وبعض البلدان الشيوعية السابقة. ما عدا الحالات الخاصة، تميل التجارة إلى تهميش البدائل للزراعة الصناعية الواسعة النطاق.

بالنسبة للبلدان الجنوبية، تختلط التوقعات البيئية نتيجة تحرير التجارة بشكل مماثل. ما يملك أهمية خاصة هو التحوّل الجزئي للإنتاج الزراعي من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، المتوقع نتيجة دخول الأسواق غير المقيد لأسواق الشمال.[٥٢] على الصعيد الأول، يجادل البعض، أن هذا النجاح للجنوب قد يجعل الأساليب الزراعية المستدامة أكثر قابلية للتطبيق بالنسبة للمنتجين، لأن دخول أسواق الشمال يحسن العائدات من الزراعة في الجنوب.[٥٣] ولكن على مستوى آخر، من المرجح أن يقترن هذا التحوّل الجغرافي مع نقلة من إنتاج الأغذية الأساسية إلى المحاصيل التصديرية، مثل الإنتقال من الحبوب إلى الأغذية واللحوم المصنّعة. وسيؤدي هذا على الأرجح إلى زيادة الضغوط لتوسيع المساحة المزروعة، ما يدفع بإتجاه إزالة الغابات الأساسية لتحويلها إلى أراضٍ صالحة للزراعة، وتحويل البراري الطبيعية لزراعة المحاصيل أو رعي الماشية، فضلا عن تجفيف المناطق الرطبة للريّ أو للزراعة.[٥٤] بالإضافة إلى ذلك، فقط المزارع الأكثر تخصّصاً، التي تستخدم كميات عالية من المبيدات والأسمدة والمياه، والوقود، والتي تعتمد على مجموعة ضيقة من الموارد الوراثية النباتية، يمكن أن تكون قادرة على النجاح في الأسواق العالمية. التوجه نحو التصدير يحدد المسار نحو زراعة عالية المدخلات. وهذا هو السبب وراء أن الدراسات النظريّة من التشيلي والمكسيك، على سبيل المثال، تتحدّث عن إستخدام أكثر كثافة للأراضي، والغابات، والمياه السطحية والمياه الجوفية، والكيماويات الزراعية، فضلا عن إنجراف الأرض والمخزون الجيني.[٥٥] وبشكل مختصر، يرتبط تحرير التجارة بإنتشار النموذج الصناعي للزراعة – جنباً إلى جنب مع عواقبه الوخيمة على كل من صحة الإنسان والمحيط الحيوي.

وأخيرا، من المرجح أن يرفع المزيد من التجارة من حجم "الموارد الإفتراضية" التي تستخدمها الأمم. مصطلح "الموارد الإفتراضية" يشير إلى مساحة الأرض، أو الماء أو الموارد الأخرى الموجودة في السلع الزراعية المستوردة من البلدان الأجنبية. وهكذا تستخدم الدول المستوردة القدرة الحيوية من دولة أخرى للحفاظ على إقتصادها. وإذا كان بلد ما – مستورد صافٍ، أي أنه يعتمد على موارد إفتراضية من الخارج أكثر مما يوفره للآخرين، ويأخذ حصة غير متناسبة من موارد الأرض. بيئياً لا يشكل هذا بالضرورة أي مشكلة ما دام البلد المصدر يملك موارد وفيرة. ولكن إذا كانت الصادرات تنهك النظم البيئية وصولا إلى النقطة التي تقوّض فيها القدرات التجديدية المحلية أو الوطنية، تكون الدولة المستوردة في الواقع تصدّر الدمار البيئي. وسيؤدي ذلك إلى تحويل الأعباء البيئية حول العالم، وخلق طبقات جديدة من الرابحين والخاسرين. على سبيل المثال، في العام ٢٠٠٠ كان الإتحاد الأوروبي، مع ١٥ عضوا فقط في ذلك الوقت، يستخدم فعليا ٤٣ مليون هكتار من الأراضي الزراعية القيّمة في الجنوب، ما يعادل نحو ٣٠ ٪ من الحقول والمراعي داخل الإتحاد الأوروبي.[٥٦] وهكذا يستفيد الإتحاد الأوروبي من فول الصويا "الأمريكي اللاتيني"، والكاكاو الأفريقي وزيت النخيل الآسيوي. يمكن وصف سيناريو مماثل بالنسبة للمياه الإفتراضية. على سبيل المثال، بناء على الظروف المناخية الخاصة يستهلك إنتاج كيلوغرام واحد من القمح من ١٠٠٠ إلى ٢٠٠٠ ليتر من الماء، ويستخدم كيلوغرام واحد من الجبن ٥٠٠٠ إلى ٥٥٠٠ ليتر، ويستهلك كيلوغرام واحد من لحم العجل ما يصل إلى ١٦٠٠٠ ليتر من الماء.[٥٧] البلدان المهمة المصدّرة للمياه الإفتراضية هي الولايات المتحدة وكندا وأستراليا والأرجنتين وتايلاند، بينما على سبيل المثال اليابان، وسيريلانكا، وإيطاليا، وكوريا الجنوبية، وهولندا هي مستوردة صافية كبيرة.[٥٨]

التوجه نحو التصدير يحدّد المسار نحو زراعة عالية المدخلات

'في السوق الجديد للوقود الحيوي، تُسلّط العديد من المواضيع المشار إليها في تقرير التجارة العادلة والسليمة بيئيا الضوء على بعض مشاكل النظام بشكل عام: نحن نواجه مشكلة أنماط الزراعة غير المستدامة، وإنخفاض أسعار السلع على بوابة المزرعة، وتركيز الشركات الكبرى في السوق، والإختلالات في العلاقات التجارية. أما بالنسبة للتجارة الزراعية عموماً، نحن بحاجة إلى تجارة عادلة سليمة بيئياً للوقود الحيوي بدلا من التجارة الحرة."

سوزان هانت، معهد الرصد العالمي،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الشمالية، أيلول ٢٠٠٦

إن كِلا العواقب الممكنة والمعروفة المرتبطة بالتجارة هي حادة بشكلٍ خاص مع السوق العالمية الناشئة للوقود الحيوي. ليس هناك شك في أن البلدان الإستوائية الرطبة توفر الظروف المناسبة أكثر من المناطق المعتدلة لإنتاج الوقود الحيوي المستخرج من محاصيل الطاقة. يتزايد الطلب على الوقود الحيوي بسرعة خاصة بالمراكز الحضرية من العالم إستجابة للشح المتوقع للوقود المستخرج من النفط والحاجة إلى تحويل مزيج الوقود العالمي من الوقود الأحفوري للوقود المتجدد. وإذا أزيلت الحواجز الجمركية، ستكون الآفاق الإقتصادية للمصدرين الزراعيين إيجابية جداً. ونتيجةً لذلك، يمكن أن تدخل الزراعة جديّا في عصر جديد من القوّة التجارية المتجددة. في الواقع، تتجه البرازيل الآن إلى أن تصبح أهم مصدر للإيثانول الحيوي المستخرج من قصب السكر. وعلاوة على ذلك، تخطط الأرجنتين لزراعة فول الصويا على نطاق واسع، تماما كما تزيد ماليزيا وأندونيسيا من إنتاج زيت النخيل لتصدير الديزل الحيوي.[٥٩] بيد أن هناك مخاطر عالية في أن تجرّ التجارة غير المنظمة في الوقود الحيوي العالم إلى جولة جديدة من تكثيف الزراعة، وتحويل الأراضي، وتوسيع الفدادين الإفتراضية. اليوم، تحمل زراعة السكر وفول الصويا عبئاً بيئياً ثقيلاً بالفعل – وعبئاً إجتماعياً أيضاً. من المرجح، أن يفاقم الإزدهار الإقتصادي للوقود الحيوي من سوء الحالة. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تحوّل المراعي والغابات إلى حقول لمحاصيل الطاقة على نطاقٍ واسع جداً في بلدان مثل البرازيل وأندونيسيا، إلا إذا طلب من المزارعين التركيز على الإنتاجية وإعادة تدوير المخلفات الزراعية. وأخيراً، يمكن أن يخلق توسّع الفدادين الإفتراضية عواقب بيئية خطيرة غير قابلة للإنعكاس بالنسبة للعديد من البلدان المصدرة. ومن غير المرجح أن تحقق تجارة الوقود الحيوي الدولية وعدها برفاه البلدان إلا إذا إتخذت تدابير لضمان أن مزارع الطاقة الحيوية لا تتوسّع من خلال الإستيلاء على الأراضي، وتدمير النظم البيئية القيّمة وتجريد السكان الأصليين والمجتمعات المحلية. سوف تصبح التجارة في الوقود الحيوي دافعاً آخراً للتدهور البيئي إلا إذا أبقيت ضمن معايير الجودة البيئية والإجتماعية الأكثر صرامة، وإلا إذا ما قوبلَ توسعها بتعزيز المناطق الأصلية والمحمية بالإضافة إلى حقوق الأرض لصغار المزارعين.

سوف تصبح التجارة في الوقود الحيوي دافعا آخرا للتدهور البيئي إلا إذا أبقيت ضمن معايير الجودة البيئية والإجتماعية الأكثر صرامة

٢.٤ فسحة للشركات الكبرى

الدول القومية هي الجهات الأساسية على الساحة الدبلوماسية، ولكن في السوق العالمية، لا الدول ولا المؤسّسات المملوكة للدولة هي الجهات المسيطرة، بل الشركة الخاصة. منذ حوالي أربعة مئة سنة أصبحت شركة شرق الهند أول شركة عابرة للأوطان. اليوم، هناك أكثر من ٦٠٠٠٠ شركة عابرة حول العالم، مع ما مجموعه حوالي ٨٧٠٠٠٠ فرعاً. وهم لا يوظفون فقط قوة عاملة من ٥٣ مليون شخصا، بل يسيطرون أيضا على الملايين من الموردين المحليين وشركات الخدمات.[٦٠] بشكل خاص، في الأسواق التجارية برزت القوة المسيطرة للشركات العابرة كتحدٍ له إعتباره. تأثر مستويات التركيز المرتفعة في تجارة الأغذية والتصنيع وقطاع تجارة التجزئة ليس فقط على سبل العيش في المزرعة بل أيضا على الطريقة التي تمارس فيها الزراعة وتربية المواشي، وعلى نوع ونوعية الأغذية المقدمة للمستهلكين. ترتكز إتفاقيات التجارة الحرة، مثل الإتفاقية حول الزراعة في منظمة التجارة العالمية، أو الإتفاقيات الإقليمية مثل "نافتا" أو "كافتا" (إتفاقيتي التجارة الحرة لأميركا الشمالية والوسطى)، على إفتراض أن العائق الأساس للتجارة الحرة هو تدخل الدولة في الأسواق. في الواقع، برز تركيز قوة السوق كسبب أساس وراء فشل الأسواق. وفي حين هدف تحرير التجارة إلى تفكيك حمايات الحدود، وكان لها في الواقع أثر داعم للتكتلات الإحتكارية العابرة للحدود. يجب أن تتضمن قواعد التجارة العادلة السليمة بيئيا خيارات سياسة تسعى إلى إعادة إضفاء

بينما هدف تحرير التجارة إلى تفكيك الحمايات الحدودية، إنتهى إلى تعزيز التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود

الطابع الديمقراطي على السلسلة الغذائية، وتعزيز الإقتصادات المحلية مقابل الشركات العابرة للأوطان.

وجوه القوة

"نحن الدقيق في خبزكم، والقمح في معكرونتكم، والملح على البطاطة المقلية. ونحن الذرة في التُورتِيّا، والشوكولاتة في حلوياتكم، والمحلّي في مشروباتكم الخفيفة (المرطبات). ونحن الزيت في توابل سلطتكم، ولحم العجل أو الخنزير أو الدجاج الذي تأكلونه للعشاء. نحن القطن في ملابسكم، والبطانة على سجادكم، والسماد في حقلكم".

هذا الإقتباس يأتي من ملصق ترويجي للشركة الأميركية كارجيل (٢٠٠١)، إحدى عمالقة التجارة الزراعية العالمية – وثاني أكبر شركة عالمية خاصة من حيث الإيرادات. تعمل كارجيل منذ ١٨٦٥. ومنذ تأسيسها قادت بثبات الترتيب في عدة قطاعات من الإقتصاد الغذائي. على سبيل المثال، هي أكبر تاجر منفرد للذرة في العالم، مسيطرة على ربع سوق الذرة العالمي. لديها أكبر قدرة محطة تحميل لأي شركة في الولايات المتحدة، بينما تتمتّع بقدرات هائلة في كندا والأرجنتين والبرازيل أيضا. وهي من ضمن أكبر ثلاثة منتجين لعجول اللحم في الولايات المتحدة، وتلعب دوراً هاماً في إنتاج الدواجن في جميع أنحاء العالم. من ناحية عملياتها، تمتلك شبكة نقل عالمية، مع سفن وشاحنات وبواخر وعربات قطار، فضلاً عن مصاعد الحبوب للتخزين. علاوةً على ذلك، لا تقتصر إمبراطورية كارجيل فقط على بيع وتصنيع السلع، بل أيضا تتضمن مروحة واسعة من الخدمات بما فيها المصارف والقروض والإستثمار، وصفقات العمولات، والتأمين ضد المخاطر، والشحن.[٦١]

ولكن كارجيل ما هي إلا واحدة من عدة شركات عملاقة في قطاع التجارة والتصنيع، إلى جانب منافسيها آرشر دانيلز ميدلاند (ADM)، بانج ولويس درايفوس. تكشف قطاعات أخرى من النظام الغذائي عن أنماط مماثلة من تركيز السوق، ولا سيما بين موردي المدخلات والمصنعين، - وفي الأونة الأخيرة – تجارة التجزئة والمتاجر الكبرى. ومن بين موردي المدخلات، على سبيل المثال، تسيطر أكبر ١٠ شركات بذار عابرة للأوطان على نصف مبيعات البذار التجارية في العالم، في حين تسيطر نحو ١٠ شركات على ٨٠ ٪ من السوق العالمي للمبيدات. شركة واحدة، مونسانتو، تسيطر على ٤١ ٪ من السوق العالمي في تجارة بذار الذرة وربع السوق العالمي لبذار فول الصويا، بينما تبيع البذار لـ ٨٨ ٪ من إجمالي المساحة العالمية المزروعة بالمحاصيل المعدلة وراثيا.[٦٢] إن مستوى تركيز السوق بين المصنعين هو مرتفع للغاية أيضا. على سبيل المثال، أكبر خمسة مسالخ أبقار في الولايات المتحدة يشكلون ٨٩ ٪ من السوق. وفي البرازيل تسلّم ثلاثة شركات فقط ٨٦ ٪ من زيت الصويا المكرّر.[٦٣] لعلّ التطور الأكثر إثارة في تركيز السوق كان ظهور تجّار التجزئة والمتاجر الكبرى كلاعبين عالميين مهيمنين. وبنمو مطرد بخطوات سريعة، تقاسم أكبر ٣٠ تاجر تجزئة ١٩ ٪ من السوق في آسيا وأوقيانيا، و٢٩ ٪ في أمريكا اللاتينية، و٦٩٪ في أوروبا وذلك في العام ٢٠٠٣.[٦٤]

ولا حاجة للقول أن هذه الشركات تتمتع بقوة هائلة في السوق. التركيز والعولمة المتزايدان في بعض قطاعات الإقتصاد الغذائي اليوم جعل أسواق السلع الزراعية والغذاء في غاية عدم التكافؤ. والعديد من هذه الأسواق تشبه ساعة رملية مع عدد كبير من المزارعين في القاعدة يبيعون إلى عدد قليل من مجموعات المصنعين، والموزعين، والمتاجر الكبرى الأقوياء والمعولمين للغاية في الوسط، الذين يبيعون لعدد كبير جدا من المستهلكين على السطح.[٦٥] في سوقٍ كهذا، غالباً ما يكون لدى شركات التجارة الزراعية كُلاً من مورّدين معتمِدين، أي موردين من دون أي مكان آخر لبيع إنتاجهم، ومشترين معتمدين. في هذه الحالة، يكمن الخطر الأكبر في أن يعمد اللاعبون الأقوياء إلى زيادة أرباحهم على حساب كافة اللاعبين الآخرين، وعلى حساب الكفاءة الإجمالية والعدالة في النظام.

"تعلمت خلال الزيارات التي قمت بها إلى أوروبا أن وضع الزراعة في الشمال والجنوب له وجوه شَبَه كثيرة. فوق كل شيء، كما في منطقتنا، يكافح المزارعون الأسريون الأوروبيون ضد تركيز الشركات وقوة الشركات الزراعية".

فيليبي أنينياز، ماويلا، المكسيك،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الوسطى، تشرين الأول ٢٠٠٦

قوة السوق في الزراعة ليست جديدة. في تجارة الحبوب، على سبيل المثال، أربعة من أكبر خمس شركات اليوم سيطرة على السوق منذ ١٠٠ سنة أيضا. ولكن في هذه الأيام، وصلت قوة السوق إلى

بعد آخر مستحوذة خصائص جديدة مهمة تعكس الإتجاهات الإقتصادية العالمية العريضة التي وصمت نهاية القرن العشرين. أحدثت إبتكارات التكنولوجيا الحيوية في مجالات عرض المدخلات وهندسة المحاصيل، فضلا عن التطورات التكنولوجية في النقل والإتصالات، ثورة في إنتاج وتصنيع وتوزيع الأغذية، ويسرت تركيز السلطة في نقاط من السلسلة الغذائية حيث السيطرة على هذه التقنيات. المستهلكون حول العالم، ليس أقله بسبب عولمة إستراتيجيات الإتصالات والتسويق، مجذوبون من الأغذية المصنعة من المتاجر العملاقة أو الوجبات الخفيفة والمرطبات من المحلات الصغيرة بدلا من المواد الغذائية المحلية، وبالتالي يكافئون المنتجين العالميين عوضا عن المحليين. لعبت قواعد التجارة أيضا دورها في تحويل النظام الغذائي إلى نظام شركات، كما فتح الضغط النزولي المستمر على تدابير الحدود والتعرفات الجمركية الأسواق في طرق تعطي أفضلية للشركات القادرة على المتاجرة على المستوى العالمي. ومن المرجّح أن يتسارع هذا الإتجاه. فالتحرير الإضافي للخدمات في إطار الإتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، والناتج أيضا عن الإتفاقيات الإقليمية والثنائية، سوف يعيق تنظيم الشركات الكبرى على الصعيد الوطني. في هذه الأثناء، يكافح المنتجون الصغار والمربون المستقلون، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتجار التجزئة المحليون والبائعون في الأسواق والتعاونيات والمزارعون الأسريون والمستهلكون لمواجهة تأثيرات قوة السوق المتزايدة والتجمّع الإضافي لبضعة شركات أغذية مسيطرة على أعمالهم – والتحدي الهائل المتمثل في إنقاذ سبل عيشهم.[٦٦]

في الواقع، تستنزف شركات التجارة الزراعية الأموال من الإقتصاد الريفي

يشكل عدم التوازن في الحصول على معلومات الذي تواجهه قطاعات مختلفة من النظام الإنتاجي جانبا هاما من قوة السوق. وحيث تميل الشركات العابرة للأوطان للسيطرة على المفاصل الحيوية أو عنق ساعة رمل حيث يجب أن يمر الكثير من الإنتاج والتصنيع والتجارة، فإنهم يسيطرون أيضا على معلومات السوق. عند التفاوض على صفقات تجارية أو التعاقد مع المزارعين يمكن للشركات الكبرى أن تستخدم أفضلية المعلومات لديها لتوسيع فجوة السعر بين الموردين والمشترين المتعاقبين، أو لتخفيض الأسعار بطرق أخرى. مع قوة السوق، تقدر الشركات الكبرى على سحب الأرباح من المزارعين، وتركيزها في نشاطات القيمة المضافة وعلى أنشطة التجزئة في الغذاء، فضلا عن تقنيات الإنتاج الزراعي التي يعرضونها أكثر من أي وقت مضى، بما فيها البذار المعدل وراثيا، ومبيدات الأعشاب والآفات والأسمدة الغالية الثمن، أو أنظمة تحديد المواقع العالمية التي تحدد كم وأي من المدخلات يذهب إلى أين في المزرعة. يمكن لهذه المُدخلات أن تزيد المحصول في بعض الأحيان. ولكن حيث ترتفع تكاليف المُدخلات الصناعية وتنخفض الأسعار على باب المزرعة، فإن الشركات الكبرى لا تجعل فقط الوضع شديد الصعوبة على المزارعين لكسب عيش كريم، بل في الواقع تستنزف الأموال من الإقتصاد الريفي الأوسع.[٦٧]

إن عدم توازن القوى في السوق لا يُمكِّن الشركات فقط من السيطرة على الأسعار، بل أيضا من تحديد معايير الجودة للمنتجات وعمليات الإنتاج. سواء كان ذلك في المنسوجات وأجهزة الحاسوب، أو المواد الغذائية، ظهر في السنوات الأخيرة عدد كبير من برامج المعايير الخاصة بالشركات الكبرى. وتمت إدارة عدد من هذه المعايير حصراً من قبل الشركات أنفسها، من دون إشراف الحكومات أو المشاركة الصحيحة من جانب أصحاب العلاقة. حتى أن المتاجر الكبرى طوّرت خطوط التجارة العادلة والأغذية البيولوجية الخاصة بها، إستجابة للإهتمام المتزايد من قبل المستهلكين الأكثر ثراء. غير أن معظمهم يفتقد إلى مشاركة ذات معنى من الموردين المعنيين.[٦٨] وفي حين أن بعض برامج معايير الشركات كانت ناجحة في إقامة حقوق عمّال أو إنسان أساسية في الإنتاج، كان معظمها مصمم نتيجة إهتمام مبدئي للتسويق أو إهتمامات لفترات تخزين طويلة الأمد من قبل الشركات العالمية. تمّ تجاهل إهتمامات المزارعين بالإستخدام المستدام للموارد بشكل كبير. على سبيل المثال، أجبرت شركتي "نستله" و"بارمالات" فيما

"إن أزمة المزارع هي بشكل كبير نتيجة تركيز السوق. في كندا، وصلت أرباح المزارع إلى مستوى منخفض قياسي، في حين أن أرباح الشركات هي في أعلى المستويات. يمكن للشركات القوية أن تستخلص الأرباح من السوق لغير صالح المزارعين وعمّال المزارع"

دارين كوالكيم، الإتحاد الوطني للمزارعين (NFU)، كندا، خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الشمالية، أيلول ٢٠٠٦

بينهما على الأقل ٥٠٠٠٠ مزارع أبقار حلوب على التوقّف عن العمل في البرازيل عندما إشترتا تعاونيات الحليب في التسعينات، وغيّرت المعايير لمعالجة وتخزين الحليب قبل الشراء. وأصرتا على أن يقوم المزارعون الراغبون في بيعهما الحليب بتركيب وحدات تبريد خاصة بهم في المزارع - وهي كلفة رأسمال معيقة للعديد من المزارعين، وكلفة غير مبرّرة في إنتاجهم كمنتجين صغار.[٦٩]

عموما، إن إنبثاق المعايير، التي حددتها الصناعة دون الرجوع إلى الحكومات، له أثر عميق على من يمكنه بيع منتجاته أين. على سبيل المثال، يوريبغاب (EurepGAP)، وهي مجموعة من المعايير تمّ تطويرها من قبل مجموعة من تجار التجزئة الأوروبيين، تمّ إعتمادها من قبل غالبية تجار التجزئة المهيمنين في الإتحاد الأوروبي. بالكاد يمتلك المزارعون الذين لا يستوفون هذه المعايير أي ولوج للأسواق الأوروبية – بغض النظر عن نوع شروط الوصول إلى الأسواق الموضوعة رسمياً من جانب الإتحاد الأوروبي. يمكن أن تصبح برامج دخول السوق معفية من الرسوم المصمّمة لتصحيح الإختلالات، كما هي على سبيل المثال مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح" للبلدان الأقل تقدماً، بلا معنى إذا وضعت برامج المعايير الموضوعة من قبل الشركات مجموعة شروطها لدخول السوق.

والأسوأ من إدخال المعايير الموضوعة من قبل الشركات الكبرى، هو الإنتاج من قبل الشركات والذي يفتقر كلياً إلى المعايير المناسبة. تشكل الجهود الرامية إلى تقويض محاولات الحكومات لوضع معايير جودة للأساليب الإنتاجية والإنتاج مشكلة أيضاً. يقوم التجار العابرين للأوطان وتجار التجزئة، وخاصة منتجي المواشي "الصناعية"، بتحويل إستثماراتهم في إنتاج الغذاء إلى بلدان حيث تكون فيها المتطلبات الإجتماعية والبيئية منخفضة، وذلك بشكل متزايد، ويشترون منتجاتهم من مناطق حيث تكون القوانين والمعايير غير مطبقة بشكل صحيح أو غير مراقبة.[٧٠] في نفس الوقت، يقومون بتحدي الحكومات، خاصة تلك في البلدان الأكثر فقراً، لإبقاء المعايير منخفضة كشرط للإستمرار بإستثماراتهم. وحيث يمكن لهؤلاء أن يضعوا البلدان في وجه بعضها البعض في السوق العالميّة، فإنهم يفرضون نوعا من الجمود السياسي، الذي يؤدي إلى إتجاه "عالقاً في القعر" بالنسبة للمعايير ومراقبة الجودة.[٧١]

وبشكل مماثل، تؤثر الشركات على وضع القواعد على الصعيدين الوطني والدولي عبر عمليات الضغط والتأثير. على سبيل المثال، وضع دان أمشتوتس، نائب رئيس سابق في كارجيل، النص الأساسي لإتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة؛ وروفوس بيركسا كان سفير الولايات المتحدة إلى الجات، وخدم لفترة كمحام لشركة مونسانتو، ومن ثم أصبح نائب مدير منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن قضايا الملكية الفكرية. تمثل السهولة التي ينتقل بها المسؤولون التنفيذيون في شركات التجارة الزراعية من وإلى الوظائف الحكومية في كثير من البلدان إشكالية. بشكل جزئي، هناك خطر بأنهم سيتجاهلون المصلحة العامة لصالح تعزيز مصالح قطاع الشركات. بشكل عام هناك مشكلة أن خلفياتهم وخبراتهم ممثلة بشكل زائد، في حين أن خبرات صغار المزارعين أو إتحادات عمّال المزارع، أو المستهلكين نادراً ما تكون ممثلة في المناصب الحكومية العليا والإدارات الفوق–حكومية (الإقليمية أو الدولية). ومع ذلك لا تزال السياسة التجارية تحدد من قبل المصدرين والمستوردين بالتواطؤ مع المسؤولين التجاريين. واليوم أكثر من أي وقت مضى، يجب أن يوضع هؤلاء المسؤولون قيد المساءلة من أجل حماية الإهتمامات الأوسع للزراعة، وخاصة الإهتمام العام بنظام غذائي مستدام وعادل وآمن.

"الفلاح هو دائما الحلقة الأضعف في سلسلة السلع. فعلى سبيل المثال في البرازيل، ، إن ٩٠٪ من الإنتاج في قطاع التبغ هو في أيدي المزارعين الأسريّين، ولكن هؤلاء المنتجين هم تحت رحمة التقلبات المرتفعة للأسعار والشروط المفروضة عليهم من قبل "شركة التبغ الأميركية" وشركات تبغ أخرى.

ألتيمير تورتيلي، Fetraf - Sul، البرازيل،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

سلاسل السلع العابرة للأوطان

في عهد الإستعمار، وعندما بدأت الشركات بنسج شبكات التجارة في جميع أنحاء العالم، كانت عادة تستورد مدخلات لم تكن متوفرة بغير ذلك، أو تصدر سلعاً متخصصة للأسواق الخارجية. الذهب

وحبيبات الزجاج، والتوابل والمنسوجات عبرت الحدود، وكانت تُسلّم من المنتجين إلى التجار إلى المستهلكين. وفي وقت لاحق، بدأت الشركات الكبيرة بإنشاء مكاتب في عدة بلدان، ونمت تلقائيا إلى شركات متعددة الجنسية. على سبيل المثال، أسّست فورد أو فيندت أو جون دير مصانع في عدة مناطق من العالم لإنتاج جراراتها وآلياتها بالقرب من السوق النهائي. وخلال العقدين الأخيرين، تسبب عصر العولمة بصعود شركات عاملة عبر حدود الأوطان. تستحصل الشركات العابرة للأوطان على المواد الخام والمنتجات الوسيطة من جميع أنحاء العالم وذلك لإشراك مرافق الإنتاج في عدة بلدان في تصنيع منتج واحد فقط.

أصبحت سلاسل السلع العابرة للأوطان شيئاً عادياً بشكل متزايد في جميع جوانب الحياة الإقتصادية، والزراعة ليست إستثناء. بمقدار ما يمكن أن تكون الملابس مصنوعة من القطن الأميركي، ومحاكة إلى ثياب في الصين وتباع بعد ذلك في أوروبا، وكذلك تعرض المتاجر الكبرى وبشكل متزايد أغذية من خارج الموسم للمستهلكين الميسورين وذلك عبر شراءها من مزارعين متعاقدين على الجانب الآخر من الكرة الأرضية. وتصبح السلع التقليدية، أيضا، مندمجة في سلاسل الأغذية العابرة للأوطان، كفول الصويا المنتج في البرازيل، يمكن أن يطحن إلى كعكة في الإتحاد الأوروبي وبعد ذلك يعاد تصديره إلى مزرعة صناعية في آسيا كعلف للحيوانات، في حين يباع زيت الصويا لمصنع أغذية في الإتحاد الأوروبي. ونتيجة لذلك، تجري عولمة العلاقات الإقتصادية بشكل أساسي بين وداخل الشركات الكبرى. اليوم يُنفّذ ثلثي كل التجارة العالمية من قبل الشركات العابرة للأوطان، وينفّذ أكثر من نصف هذه الكمية كلياً بين مواقعها الإنتاجية المتناثرة.[٧٢]

في سلاسل السلع العابرة للأوطان، تأخذ قوة السوق طابعا جديداً. تقليديا - وفي الزراعة التي ما زالت سائدة اليوم – تستحوذ شركة ما على قوة السوق عن طريق التكامل الأفقي؛ ومن ثم تهيمن على نقطة معينة في سلسلة الإنتاج، مثل سوق المعدات الزراعية الثقيلة. وفي الآونة الأخيرة، برز التركيز العمودي كمصدر مهم لقوة السوق في نظم الأغذية الزراعية. يعني التركيز الأفقي هيمنة شركة واحدة على عدة إن لم يكن كل النقاط على طول سلسلة السلع. على سبيل المثال، ٩٠ ٪ من الدجاج الأميركي ينتج في سلسلة متكاملة عمودياً، حيث تتعاقد شركة مع مربي دواجن وتقدم كل شيء – الصيصان والأعلاف والخدمات البيطرية واللقاحات – وتشتري الدجاج؛ على الأقل تلك التي تحصل على العلامة المطلوبة.[٧٣] وهذا النموذج ينتشر حاليا حول العالم، خصوصا في آسيا، حيث برزت الشركة العابرة المتمركزة بتايلاند مجموعة شاروين بوكفاند (CP) كأكبر شركة زراعية صناعية. وتدير هذه المجموعة عمليات في المواشي والفاكهة والخضار والحبوب ومنتجات الأعلاف، متاجر صغرى وكبرى ومراكز تسوّق ومنافذ وجبات السريعة، في حين أن الدواجن هي أهم "منتج" لهذه المجموعة. ومن جهة أولى من هذه السلسلة أسّست المجموعة ١٠٩ مطاحن أعلاف في الصين، تؤمن الأعلاف للدواجن من بين حيوانات أخرى، بينما تقوم على الطرف الآخر، بتشغيل إمتيازات دجاج كنتاكي المقلي (KFC) في ثلاثة عشر من أكبر مدن الصين. في أواخر التسعينات، كانت هذه الإمتيازات تقدم ٧٥،٥ مليون طير في السنة للمستهلكين. تصدّر المجموعة أيضا كميات كبيرة من منتجات الدواجن لتجار تجزئة أجانب، مثل تيسكو، وهو أكبر "متجر كبير" في المملكة المتحدة.[٧٤]

كما في الدواجن، تخدم سلاسل السلع العابرة للأوطان كلها الهدف بشراء كل نشاط إقتصادي من كافة أنحاء العالم بدءا من مدخلات المزرعة إلى الإنتاج والتصنيع والتوزيع والبيع بالتجزئة حيث التكاليف هي الأقل، أو لهذا الغرض، حيث يمكن رفع أعلى الأرباح إلى أقصى حد. من خلال إعادة الموضعة والشراء عالميا، تتمكن الشركات من تحقيق أقصى التكاليف الخارجية، وأن تتجنب التكاليف البيئية والإجتماعية والصحية التي يمكن أن تتحملها على خلاف ذلك حيث تكون معايير الإنتاج وتكاليف اليد العاملة عالية. إن نقل التكاليف إلى الخارج هو شديد الوضوح في عملية تحويل أساليب الزراعة وتربية المواشي إلى النمط الصناعي. في الواقع، إن توحيد النظام الغذائي هو المحرّك الرئيس وراء تحويل الزراعة إلى النمط الصناعي. بينما يفضل مصنّع أكثر مركزية واندماجاً عموماً التعامل مع تجار تجزئة أكثر مركزية من منافذ التسويق المختلفة في سوق

تقليدي، وبالتناقض، فمن غير المحتمل أن يتم التعامل مع آلاف المزارعين الصغار الذين يعرضون محاصيل متنوعة بكميات صغيرة نسبياً. على سبيل المثال، حوالي ٩٠ ٪ من سلع كارفور المباعة في أندونيسيا هي سلع محلية، ولكن غالبيتها تأتي من عمليات يونيليفر، ونستله، وبروكتر وغامبل.[٧٥]

إحدى الآليات التي تمكّن الشركات الكبرى من السيطرة على سلاسل السلع هي الزراعة التعاقدية. على سبيل المثال، ومن خلال العقود، تنشأ شركة "دول" علاقات مباشرة مع مزارعي الهليون في الفيلبين لخدمة السوق اليابانية؛ تماما كما يتعاقد المتجر الجنوب إفريقي العملاق (شوب رايت) مع صغار منتجي الفاصوليا الخضراء في زامبيا عبر شركته الشقيقة الزامبية فريش مارك.[٧٦] غالباً ما يكون المزارعون منفتحون على العقود، ذلك أن أكبر خطر يواجههم هو السعر غير المؤكد. الإلتزام بسعر من خلال عقد يمكن أن يكون رأسمال هائل، حتى لو عنى ذلك التخلي عن فرصة ربح أعلى إذا ما كانت الأسعار مرتفعة في وقت الحصاد أو الذبح. للأسف، فإن النمط السائد حتى اليوم في الزراعة التعاقدية هو الإستغلال بدلاً من التعاون. على سبيل المثال، يخضع إنتاج الخنزير والدواجن في الولايات المتحدة لهيمنة العقود التي لا تخدم المنتجين بشكل مناسب – ولا حتى الجمهور الواسع. بالكاد يكسب المزارعون الذين يربون هذه الحيوانات ما يكفي لتلبية الاحتياجات، ويتم إبقاء الحيوانات في ظروف مروّعة.[٧٧] تظهر حالة الزراعة التعاقدية مع منتجي السلع العالية القيمة في كينيا أن المزارعين مجبرون على تحقيق أقصى قدر من الإنتاج، ما يضاعف إنجراف التربة والتلوث البيئي، بينما لا تزال أسرهم معرضة لإنعدام زائد للأمن الغذائي لأنهم مجبرون على تكريس كل أرضهم للتصدير بدلاً من المحاصيل الغذائية.[٧٨] غالبا ما تكون العقود مكتوبة بطريقة تفرض مخاطر الأسعار المنخفضة على المزارعين، مع خيارات للمشترين للدفع أقل إذا كانت أسعار السوق منخفضة عندما يسلّم المزارعون منتجاتهم. الزراعة التعاقدية المتبعة بهذه الطريقة تصبح وسيلة لتهميش مستدام، بدلا من إدماج مستدام في الإقتصاد العالمي.

إن توحيد النظام الغذائي هو المحرّك الرئيسي وراء تحويل الزراعة إلى النمط الصناعي

هذه هي بعض الطرق التي تعزز فيها التجارة غير المقيّدة المزايا التفضيلية للشركات العابرة للأوطان. بالنسبة للشركات الزراعية العابرة للأوطان، تشكل إزالة الحواجز الوطنية أمام التجارة أهمية قصوى حتى يتسنى لها الوصول إلى عرض وفير ورخيص للسلع حيثما يلائمها أكثر في كافة أنحاء العالم. حيث أن جزءاً أكبر من التجارة عبر الحدود يُجرى داخل الشركات، تصبح الحواجز التجارية تكلفة داخلية للشركة، مما يزيد من مصلحتها في إزالة الحواجز. وهكذا، تخدم الأسواق غير المقيّدة مصالح الشركات العابرة للأوطان مباشرة. ولكن المزارعين والمصنّعين المحليين يواجهون عددا من المخاطر المتزايدة عندما تُفتح الحدود. وإذا أرادت الحكومات أن تصممَ نظاما تجاريا يُمكّن صغار المزارعين، تتطلب إدارة هذه المخاطر قواعداً تحد من قوة السوق لدى الشركات العابرة للأوطان وتعزز اللاعبين الريفيين الصغار والمتوسطين الحجم. يمكن لمبادئ توجيهية قوية من أجل إدارة العقود على الطول سلاسل السلع العابرة للأوطان أن توفر حلاً يضمن لصغار المزارعين حصة عادلة من التجارة، ويُلزم الشركات بالإمتثال لمعايير أداء وإنتاج إجتماعية وبيئية.

٢.٥ اختلالات مستمرة

تصوّر للحظة قصيرة، نجم الجولف الشهير تايجر وودز يلعب الجولف ضدك. هو يسقط الكرة في ثلاث ضربات بينما تكافح أنت جاهداً للإمساك بالعصا جيداً، وربما تحتاج إلى ثلاثة ضربات لتصيب الكرة مرة واحدة... هل تكون هذه المباراة ممتعة لك؟ أو، تصوّر الفائز في دوري الأبطال نادي برشلونة ينافس فريق تلاكسكالا، وهي قرية صغيرة في المكسيك، على

"من المضلّل النظر فقط إلى عدم التناسق بين الدول. يجب أن نعالج الإختلالات بين مصالح القطاعات المختلفة من السكان، واللاعبين المختلفين في السوق. لن تكون إعادة التفاوض على العلاقات التجارية بين الدول كافية لمعالجة مشكلة التباينات."

بيشلي الياس، cipca، بوليفيا،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

ملعب لكرة القدم منحدر نحو جهة فريق تلاكسكالا. هل تكون هذه المباراة عادلة؟ من في العالم يريد أن

يشاهد هذه المباراة على الشاشات؟ وعلى الرغم من ذلك هذه هي مبدئيا الشروط السائدة في ميدان التجارة العالمية. هونغ كونغ ضد هايتي، والبرازيل ضد بنين، والولايات المتحدة ضد النيجر. إن وصفة "قياس واحد يناسب الجميع" في إزالة الحواجز التجارية بين الدول، بغض النظر عن قوتها الإقتصادية، تضع البلدان الأقل قدرة على المنافسة في وضع غير ملائم، وتجبر اللاعبين الضعاف والأقوياء على المنافسة في نفس المسابقة. وعلاوة على ذلك، ما سُمِّيَ تلطيفاً ملعباً مستوياً مسطّحاً في المنافسة التجارية، هو في الحقيقة مجموعة من القواعد التي تُميل الملعب لصالح الدول القوية. ولكن تقويم هذه القواعد غير كافي، ذلك أن التجارة الحرة تلعب في أيدي الأقوياء. بدلا من ذلك، وفي ظل ظروف من عدم المساواة الصارخة، تكون القواعد عادلة فقط إذا فضلت الضعيف على القوي. كما هو الحال في الجولف حيث يُعطى اللاعبون الأضعف ضربات إضافية (إعاقة) في جزء معيّن ما يسمح للاعبين ذوي المهارات المختلفة بالعب ضد بعضهم على شروط متساوية، يجب أن يُمنح شركاء التجارة الضعاف في نظام تجاري عادل مجالات للتحرك غير متوفرة للأقوياء.

طبقات من التباينات

قبل النظر في القواعد، من المستحسن أخذ الوقائع بعين الإعتبار. ذلك أنه حتى في غياب أية قواعد، هناك إختلالات تحدد إلى حد كبير فرص أية دولة في "دوري" منافسة التجارة العالمية. إن التباينات الجغرافية هي الدعامة الأساسية للإختلالات التجارية، ولكن الهيكلية الإقتصادية الإجتماعية للقطاع الزراعي أو القدرات المؤسّسية للدول في دبلوماسية المفاوضات يجب أن تُأخذ جيدا بعين الإعتبار.

لا يمكن لمعظم الدول القاحلة أن تتنافس مع القوى الزراعية العظمى من المناطق شبه الإستوائية والمعتدلة

السباحة بخفة عبر الفضاء الإفتراضي مع نظام غوغل للأرض (GoogleEarth)، يمكن للمرء أن ينقر على صور تكشف مصير النظام الزراعي لأية دولة. تختلف المعطيات الطبوغرافية والمناخية والبيئية بشكل كبير، مع مناطق جبلية هنا وسهول مثمرة من هناك، ومع مناخات حارة وجافة في بعض البلدان ومناخات معتدلة ورطبة في أخرى. حيث أن الزراعة نشاط يعتمد على النظم البيئية، يعتمد أداء القطاع الزراعي لدولة ما إلى حد كبير على الثروات الطبيعية. وهذه الثروات - مثل المرافق التي يبنيها الإنسان كسكك الحديد، والأقنية، والمعرفة - التي تحدد بدورها الموقع التنافسي لأية دولة في السوق العالمية. وبينما تتمتع الأحزمة المعتدلة وشبه الإستوائية في نصفي الكرة الأرضية بشروط ممتازة، تشكل مناطق ما بعد الصحراء في إفريقيا مثلاً جيداً حول التعديات التي تفرض على الموارد الطبيعية. فقط ١١٪ من مجمل مساحة الأراضي في جزء القارة هذا هي أراضي زراعية، وحوالي ٢٩٪ هي مراعي دائمة. يتألف الباقي من غابات وأحراج، وبراري، وأراض قاحلة، أو صحاري، إلى جانب جزء صغير من المناطق الحضرية. وهكذا، وبحكم طبيعتها، لا يمكن أن تنافس البلدان النادرة الموارد أو القاحلة القوى الزراعية العظمى من المناطق شبه الإستوائية والمعتدلة بشكل متساوٍ.

ومع ذلك، فقد تفاقمت هذه التباينات الجغرافية نتيجة النشاطات البشرية. وتحديدا تلك الدول الأكثر غنى في الأراضي الخصبة والظروف المناخية الملائمة قد إستثمرت بكثافة لتحسين الإنتاج الزراعي. المزارعون في الإتحاد الأوروبي، والولايات المتّحدة، أو كندا لا ينعمون فقط بالتربة الذين ولدوا فيها، لكنهم تلقوا أيضا إستثمارات ضخمة ودعم هائل من أجل إستخدامها بأفضل طريقة ممكنة.[٧٩] بشكل عام، يتمتّعون بالعمل في بيئةٍ آمنةٍ إجتماعيّا وإقتصاديّا. وفي المقابل، تُقوَّض العديد من القطاعات الزراعية في بلدان الجنوب نتيجة المستويات العالية من الفقر، والمرض، وإنعدام الأمن. في السوق العالمية، تعمل هذه الظروف الإجتماعيّة والإقتصاديّة الهشّة في الواقع لغَير مصلحة أفضليّة البلد المعني. كيف يمكن، مثلا، للفلاح من مالي الذي يُؤرجح المنجل والذي لديه أقل من هكتار واحد من الأراضي الزراعية، ونقص في الوصول إلى المياه وغياب وعدم القدرة على الوصول إلى دعم أو قروض، بأن ينافس أبداً مزارع القمح الكندي ذو الرأس المال المرتفع ولديه أكثر من ١٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية؟ وعلاوةً على ذلك، يمكن للتفاوتات الإجتماعية داخل بلد معين أن يحدد مسبقا مَن يحقق الفوائد من التجارة، أو من ينتهي به الأمر خاسراً. إن القدرات الأكثر إنخفاضا لدى صغار المزارعين لدخول الأسواق الخارجية مقارنةً بالمزارعين الكبار أو بين المؤسّسات

المحلية والشركات الكبيرة، إضافة إلى عدم المساواة بين الجنسين، تشكل عائقا رئيسيا في هذا الإتجاه، وتؤدي إلى أن النساء إلى جانب صغار المنتجين والتجّار ممثلات بشكل غير متكافئ بين الخاسرين.[٨٠]

في مفاوضات منظّمة التجارة العالميّة، كما في المحادثات التجارية الثنائية والإقليمية، تدمج هذه الإختلالات الجغرافية والإقتصادية الإجتماعية مع تلك المؤسّسية والسياسية. على سبيل المثال، إحدى عشرة من الدول الثلاثين الأقل نمواً، بالإضافة إلى تسعة دول أخرى نامية، لا تستطيع أن تتحمل كلفة بعثات في منظّمة التجارة العالميّة. العديد من الدول النامية الأخرى تحافظ على وجود شخص أو شخصين متوفرين لتغطية إجتماعات منظّمة التجارة العالميّة العديدة أسبوعياً وليمثّلوا حكومتهم في كافة المنظمات الدولية الأخرى في جنيف. وفي الوقت نفسه، فإن الولايات المتحدة واليابان، أو الإتحاد الأوروبي مدعومين من جيوش الموظفين التجاريين، والمحامين، والمستشارين الأكاديميين والخاصين، الذين يراقبون كافة جوانب المفاوضات بأدق التفصيل. لقد تحسّنت الأمور بعض الشيء منذ المؤتمر الوزاري في كانكون عام ٢٠٠٣؛ حين إجتمعت الدول الجنوبية في مجموعات معزّزة بذلك تمثيلها في المفاوضات. البرازيل والهند، على سبيل المثال، بنتا بعثات قادرة للغاية وتنتمي الآن إلى "الدائرة المغلقة للسلطة" في المفاوضات غير الرسميّة منظّمة التجارة العالميّة ، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وأستراليا، واليابان. بيد أن اختلافات صارخة في القدرات التفاوضيّة تُمكّن هذه الأقلية من الدول من تمييل الملعب بإتجاه الأغلبية، وتشكيل القواعد لمصلحتهم. بالنسبة لعدد كبير من البلدان، تجتمع الإختلالات الجغرافية والإجتماعية الإقتصادية والمؤسّسية في العلاقات التجارية لتشكّل "عدم مصلحة" بثلاثة أضعاف.

قواعد مُلتوية

إن الواقع أن كل عملية التفاوض في التجارة لا تجري في فراغ، وإنما هي مؤطرة داخل شبكة معقدة من سياسات القوة الدولية، يتيح المجال للاعبين المهيمنين أن يسيئوا إستخدام الإختلالات هذه. ومنذ دخول إتفاقية الجات حيز التنفيذ، وخاصة بعد أن إنضم إليها المزيد والمزيد من البلدان النامية منذ الستينيات، مارست الدول القليلة القوية إقتصاديا والقادرة مؤسّسيا ضغوطا مستمرة وأساليب لَيّ ذراع على الأضعف. على الرغم من مبدأ إتفاقية الجات ولاحقا منظّمة التجارة العالميّة القائل "دولة واحدة، صوت واحد" وضمانات الإجماع، تحدد هذه الدول القوية المفاوضات منذ البداية: عبر وضع جدول الأعمال، وعبر الوزن المعطى لإقتراحات الدول خلال

"إن التحليل على أساس الأفضليّة النسبيّة مضلل لأن البلد على هذا النحو هو تجريد للوصف. إذا نظرنا على مختلف اللاعبين الإقتصاديين في بلد ما، سيظهر هذا أن تحرير التجارة حتى الآن لم يكن حول تحسين ثروة الأمم، بل حول تحسين الشركات العابرة للأوطان وسيطرتها على السوق".

سيرجيو شليزنغر، FASE، البرازيل،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

المفاوضات، حتى الموافقة على القواعد النهائية. في كثير من الأحيان، يتضمن ذلك ضغوطا غير رسميّة، مثل اللجوء إلى رؤوس الأموال أو التهديدات بالحد من تدفقات الإعانة. هذه التركيبة – التي لا تقتصر بأي شكل من الأشكال على المفاوضات التجارية – أدت إلى مجموعة من "القواعد الملتوية والمعايير المزدوجة" في نظام التجارة، لغير مصلحة الكثيرين.[٨١]

مستمرين بالإقتناع بالوعد بملعبٍ مسطّح في التجارة العالمية الذي يقوم بها الشمال، لا تزال الدول الجنوبية تضع آمالها بإستمرار على ولوج أكبر وأسهل لمنتجاتها إلى أسواق البلدان الغنية. أملت الحكومات في أن تشق طريقها إلى خارج التخلّف. غير أن الدول الشمالية تواصل الإنخراط في حمائية هادفة الإغراق بالصادرات. على سبيل المثال، خلال جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية، عندما تمّ التفاوض على الزراعة لأول مرة في إطار الجات، وافقت الدول الشمالية على إزالة عدد من الحواجز غير الجمركية. ولكنها، إستبدلت هذه التدابير بتعرفات مرتفعة، لدرجة أن عددٌ قليل جداً من فرص التجارة الجديدة تمّ خلقها. وعلاوة على ذلك، بما أن تخفيضات كانت مطلوبة على معدل مستوى التعرفات الجمركية، كان ممكناً للدول الشمالية أن تحقق الهدف عن طريق تخفيض التعرفات الجمركية على سلع غير مهمة نسبيا بنسبة مئوية أكبر، في حين تمّ تخفيض الرسوم الجمركية على سلع حساسة

بشكل أقل نسبياً. في الواقع، منعت الدول الجنوبية من الإستفادة الكاملة من هذه الأسواق حيث يمكن على الأقل أن يكون البعض منها منافساً، مثل المنسوجات والزراعة. وفي الوقت نفسه أُجبر العديد منها على فتح حدودها على نطاق واسع في إطار برامج التكيّف الهيكلي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. آخذين إستثناء لأنفسهم من معايير التجارة الحرّة التي يفرضونها على الآخرين، ترفض البلدان الشمالية اللعب ضمن قواعدها الخاصة.

لا تفضل فقط هذه القواعد اللاعبين الأقوياء، بل أيضا تطبيقها عبر هيئة تسوية النزاعات. هذه الهيئة هي واحدة من السِمات المميزة لمنظّمة التجارة العالميّة، ذلك أنها تسمح لدولة عضو أن تُدين وترد على دولة أخرى عندما تنتهك قواعد منظّمة التجارة العالميّة. ولكن لسوء الحظ، قُوِّضت فعالية هذه الآلية بشكل خطير نتيجة غياب قدرة عدد هام من أعضاء منظّمة التجارة العالميّة على إطلاق لجنة نقاش من أجل حلّ شكاواهم. إن العوائق التقنية والمالية إضافة إلى الضعف السياسي هي عقبات دائمة أمام البلدان الفقيرة التي تحاول أن ترفع قضيّة ضد دولة قوية. وعلاوة على ذلك وبالنسبة للزراعة، ضمّنت دول الشمال ما يسمى بـ "بند السلام" وهو تفويض مطلق لإنتهاك القواعد والإستمرار بمنح إعانات زراعية سخية، مُطمئنين إلى معرفة أن هذه لن يطعن بها لمدة تسعة سنوات في إطار إتفاقية منظّمة التجارة العالميّة حول الإعانات. بإختصار في التجارة الزراعية، حافظ "بند السلام" على رخصة للشمال لمواصلة إيذاء الجنوب.[٨٢]

ترفض البلدان الشمالية اللعب ضمن معايير التجارة الحرّة التي تفرضها على الآخرين

"هناك إختلاف كبير بين تصدير الفوائض والتوجه نحو التصدير. في اللحظة التي تهدف فيها دولة للتوجه نحو التصدير، ستُغيّر نمطها الزراعي، وهيكلة القطاع الزراعي. تظهر حالة إنتاج البندورة السنغالية أن المزارعين في كثير من الأحيان لا يربحون بل يخسرون من مثل هذا التوجه نحو التصدير."

إيمانويل نديون، Enda-Graf، السنغال، خلال المشاورة الإقليمية لغرب إفريقيا، شباط ٢٠٠٦

مغالطة التوجه نحو التصدير

غير مكترثين بالملعب المائل حقا، لا يزال العديد من ديبلوماسيي التجارة يعتبرون التصدير الترياق الشامل ضد التخلف الإقتصادي لإزالة الفقر. يتوقّع أن تكون الصادرات وسيلة لإنقاذ الإقتصادات المريضة من الديون، والإفتقار إلى العملات الأجنبية، والركود، وعدم الكفاءة. على وجه الخصوص، يُقال أنها تلعب دورا أساسيا في توفير النقد الأجنبي الذي يسمح بالحصول على سلع جديدة بأسعار معقولة عبر الواردات وهذه السلع ضرورية لزيادة النمو الإقتصادي والدينامية التكنولوجية، وتعزيز الإنتاجية المحلية. وهكذا، قامت العديد من الدول التي تمتلك فرضيا ميزتها النسبية في الزراعة بترتيب قطاعها الزراعي نحو التوجه نحو التصدير. بيد أنه مع الإختلالات الموجودة والقواعد الملتوية القائمة، شهدت فقط بضعة دول نامية واقعيا إرتفاعاً في عائدات التصدير بعد تحرير التجارة. وقد واجه معظمها إما ركوداً في حجم الصادرات أو أسعاراً منخفضة في قيمتها. في الواقع، بين عامي ١٩٦١ و٢٠٠١ إنخفضت الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية في السوق العالمي بنحو ٢ في المائة سنوياً، ولكن معدلات أسعار السلع الزراعية المباعة من الدول الأقل نمواً سقطت بنسبة ٧٠ ٪ تقريبا نسبة إلى سعر السلع المصنّعة.[٨٣]

وهكذا إنه من المشكوك فيه، ما إذا كان ملعب مستوي مسطح في زراعة موجهة نحو التصدير يحقق فوائداً غير ملتبسة. وبشكل خاص، وفّرت الزراعة الموجهة نحو التصدير في مناطق عديدة في الجنوب مشاكل ذات وزن. في البلدان حيث تنتج كمية من الغذاء غير كفاية للسوق المحلية، إبتلعت الزراعة الموجهة نحو التصدير الأراضي التي يمكن أن تستخدم على خلاف ذلك لإنتاج المواد الغذائية الأساسية، وهكذا سار التوجه نحو التصدير غالبا جنبا إلى جنب مع إرتفاع واردات الغذاء لإطعام السكان. وبما أنه ليس الجزء الأكبر من السكان الذي يستفيد من الصادرات، غالبا ما لم يحد التوجه نحو التصدير من الفقر، بل في الواقع زاده. ذلك أن، في معظم البلدان، تكون المكاسب المحتملة من الصادرات موزعة بعدم تكافئ عالٍ بين مختلف المجموعات الزراعية، وبين الرجال والنساء. وكما تدل مجموعة كبيرة من المراجع، فالمستفيدين الرئيسيين من الصادرات هم الشركات الزراعية الصناعية، خاصة أولائك المشاركين في التصنيع الأساسي للغذاء مثل مطاحن الأرز، ومعامل تكرير السكر، أو مسالخ الدواجن، إضافة إلى صناعات

زراعية أكثر تقدماً في قطاع الألبان وتصنيع الفاكهة وتحضير الزيوت ومثيلاته.[٨٤] بالعكس من ذلك، فصغار المزارعين المتوجهين محلياً بشكل أساس، وبوصول محدود إلى الموارد الطبيعية ورأس المال والبنية التحتية، وبشكل خاص النساء، جرى إهمالهم إلى حد كبير من عائدات التصدير. بين هاتين المجموعتين هناك المنتجون المتوسطو الحجم مع بعض القدرة الإدارية، مثل منتجي البن أو الخضار، والفاكهة ومنتجي شتول الزينة. إذا زادت الأسعار إلى حجم معين وحصلت على القدرة المطلوبة للدخول في تجارة الصادرات بهدف التوجه نحو التصدير سوف يُبعد التوحيد في مزارع كبيرة مرة أخرى الناس عن أراضيهم. وفي الوقت نفسه، أظهرت منظّمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن عدد الأشخاص الذين جُذبوا نحو توظيفات بديلة، على سبيل المثال، كعمّال في مزارع موجّهة نحو التصدير، هو عادة أقل من العدد المشرّد. ولذلك، تشير منظّمة الأغذية والزراعة بوضوح، أنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يعملون في القطاع الزراعي في دولة ما، يصبح ترتيب هذا القطاع بإتجاه المنافسة التصديرية أقل ملائمة.[٨٥]

هذا هو السبب الرئيس وراء أنه حتى في البلدان حيث تزدهر الصادرات الزراعية، فقد فشلت هذه أكثر مما نجحت في تعزيز تخفيف الفقر ودعم التنمية البشرية. هذا صحيح بالنسبة للدول الغنية، على سبيل المثال، تعاني كندا حاليا من أدنى مستويات الدخل الزراعي منذ الكساد الكبير والثلاثينيات، بينما في الوقت نفسه، أرباح الشركات الزراعية الكندية هي الأعلى في التاريخ[٨٦]، وهذا كله أكثر صحة في الدول الجنوبية. فتايلاند، على سبيل المثال، وهي قصة نجاح مذكورة دائما، كبرت لتصبح أكبر مصدر أغذية في آسيا، وأكبر مصدر للأرز في العالم، ورابع أكبر مصدر دواجن. ومع ذلك بينما إرتفعت الصادرات ٥٢ في المائة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٠، يبقى نحو ٤٠٪ من ريف تايلاند عالقاً تحت خط الفقر. بالنسبة للكثير من مزارعي الأرز الذين تزدهر صادراتهم، يستمر إنعدام الأمن الغذائي في كونه حقيقة. لم يرتفع دخل المزرعة الحقيقي منذ العام ١٩٧٧ ذلك أن أسعار باب المزرعة بقية منخفضة، بينما إرتفع الإنفاق على البذار، والأسمدة، والمعدات خلال الفترة ذاتها. أجبر العديد من المزارعين على تمويل إنتاجهم من خلال القروض، ولكن أسعار باب المزرعة المنخفضة لا يمكن أن تغطي معدلات الفوائد، ما يجعلهم يؤجلون ديونهم وفي نفس الوقت يضمنون سبل عيش عائلاتهم. وهكذا أصبح الكثيرون مدينون وأجبروا على بيع أراضيهم والتخلي عن الزراعة ككل. إنطلقت عمليّة التركيز، حيث تمكن فقط المزارع الأغنى والأكبر من الصمود رافعاً إنتاجه إلى الحد الأقصى على حساب أية كلفة بيئية وإجتماعية.[٨٧] يستنتج المصرف الآسيوي للتنمية: "نمو تايلاند السابق كان قائماً على أنماط مدمرة من إستغلال الموارد الطبيعية والنظم البيئية... تدهورت البيئة بشكل ملحوظ إلى نقطة يمكنها إعاقة تنمية إقتصادية إضافية... وأدّى التكثيف أيضاً إلى عدد من المشاكل الإجتماعية، مسهماً في التوحيد الملتوي للثروة بينما زيادة عدم تملك الأراضي، والبطالة، وهجرة غير الكفوئين وغير الناجحين إلى المدن".[٨٨]

"إن الوصول إلى الأسواق الدولية لا يشكل حلا لـ "الفلاحين"، الذين تكمن مشكلتهم، قبل أي شيء آخر، في غياب القدرة على الوصول إلى أسواقهم المحلية المغرقة بالبضائع المستوردة وبأسعار منخفضة. أدى التوجه نحو التصدير إلى التخلي عن الريف وتهميشه".

راميرو تيليز، La via campesina، هندوراس،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الوسطى، تشرين الأول ٢٠٠٦

في الواقع إن التأثيرات البيئية هي غالبا الجهة السيئة للصادرات. ولذكر مثل واحد، فقد وفرت صادرات موزامبيق من السكر، فرص عمل مؤثرة وحولت أفقر منطقة في البلد، سوفالا، إلى منطقة ذات أدنى معدّل وطني للفقر – على الرغم من أن الأجور وظروف العمل في المزارع والمطاحن ما زالت سيئة جداً.[٨٩] ومع ذلك على الرغم من حقيقة أن عائدات هذه الصادرات تعتمد إلى حد كبير على الوصول التفضيلي إلى سوق الأسعار المضمونة "المصطنع" في الإتحاد الأوروبي، والذي سوف يجري تفكيكه الآن. ويسير الإنتاج المكثف لقصب السكر جنباً إلى جنب مع تدهور شديد للتربة ونضوب طبقات المياه في هذا البلد الذي يعاني من ندرة المياه.[٩٠] هذه الأنواع من الصادرات هي غير مستدامة. وسوف تجلب بالتأكيد تكاليف بيئية

وإجتماعية طويلة الأمد وتخفف فرص الأجيال القادمة.

كلما زاد عدد الناس في القطاع الزراعي، كلما أصبح ترتيب القطاع نحو المنافسة التصديرية أقل ملائمة

للتأكد، لا يمكن أن تكون التجارة في حد ذاتها مسؤولة وحدها عن المشاكل الناجمة عن الأساليب الزراعية غير المستدامة. وبالفعل، إقترحت أوكسفام أن صادرات السكر من موزامبيق يمكن أن تجعل أكثر ملائمة مع إنتاج أكثر إستدامة: "في كل من زامبيا وموزامبيق، ويبدو أن هناك فرصة كبيرة لكفاءة زائدة في إستخدام المياه. إن غالبية الأراضي هي الآن ضمن نظام الري بالغمر أو بالتطويف، وهي تقنية تتضمن إستعمال عالي للمياه وتؤدي إلى خسائر عالية في الأسمدة من حقول القصب مؤدية إلى التلوث. الريّ بالتنقيط تقنية أكثر كلفة بكثير ولكنها أقل تطلباً لليد العاملة، ويمكن أن يخفف جذرياً من خسائر المياه والأسمدة، يوفر المال، ويحد من التلوث".[٩١] ولكن غالباً ما لا تؤخذ تدابير الإستدامة المهمة كهذه بعين الإعتبار عندما تُحوّل الزراعة إلى تجارة تصدير – في حين أنه في أكثر الأحيان من عدمها، يكثف التوجه نحو التصدير الإنتاج، وبالتالي يفاقم مشاكل الزراعة غير المستدامة. ذلك أن المشكلة في معظم الدول كانت أنّ الصادرات، عوضاً عن أن تكون عنصراً واحداً من إستراتيجية تنمية وطنية شاملة، عملت كمحركها ومحور تركيزها الأساسي على حساب أهداف أخرى أو بقيت في جيوب منفصلة عن الإقتصاد الأوسع.

في الكثير من الأحيان، جُعلت الصادرات المحرك الأساسي للتنمية على حساب أهداف أخرى

بدلاً عن ذلك، يتطلب تحقيق المكاسب المحتملة من الصادرات إطار شامل لسياسة محلية حيث تكون نشاطات التصدير متضمنة كواحدة من وسائل أخرى. إن إطاراً كهذا يستلزم ضمان الحق في الغذاء، بالإضافة إلى حقوق إنسان إقتصادية وإجتماعية وثقافية ويضمن أن العائدات الإقتصادية المحتملة من الصادرات توزع بشكل عادل على جميع الأفرقاء في النظام الغذائي، بينما ينبغي ألا يقوّض الإنتاج للتصدير قدرة الصمود لدى الأنظمة البيئية الزراعية، ولا يستنفذ قاعدة الموارد الطبيعية بمعدل غير قابل للتجديد.

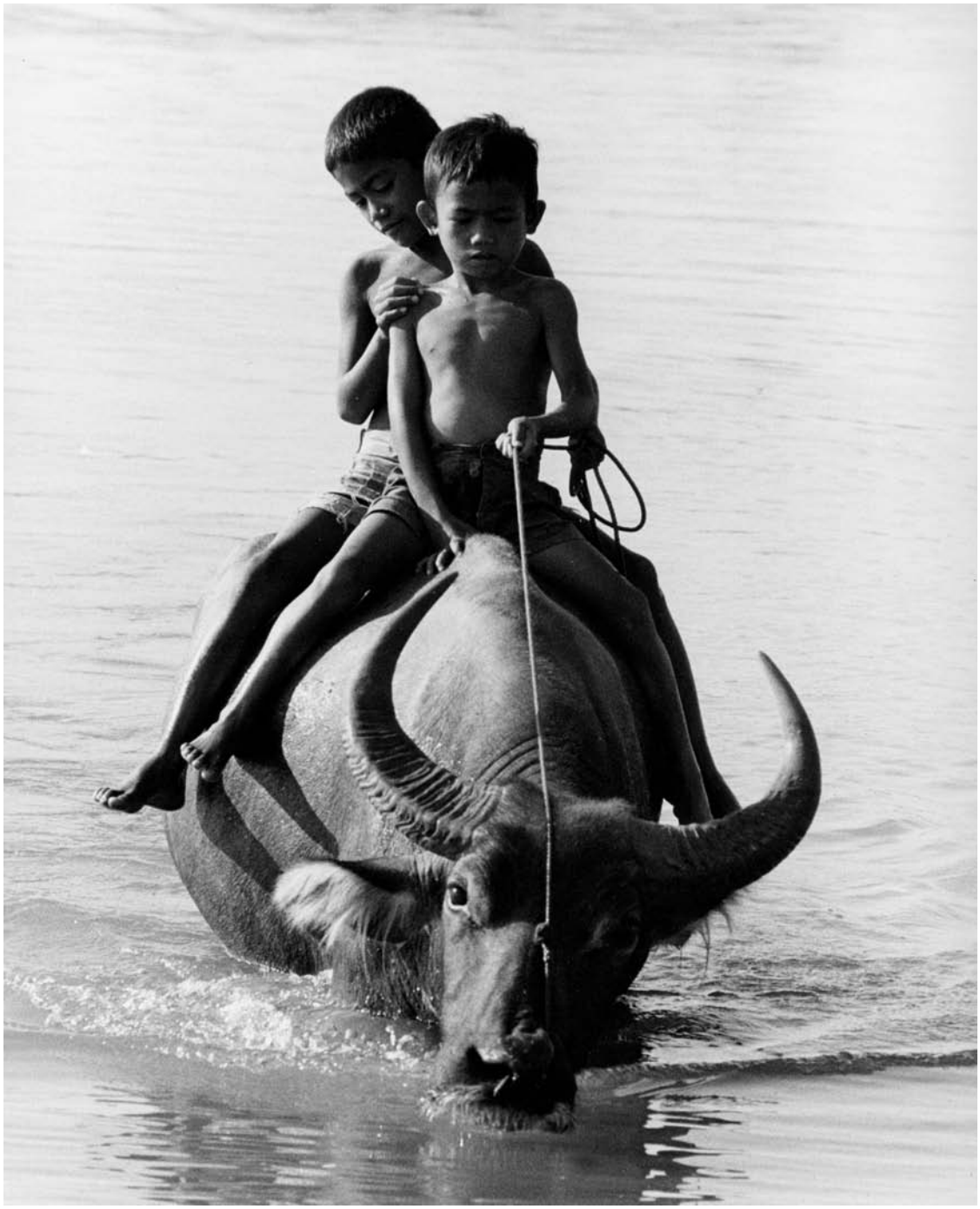

٣.١ توسيع مساحة السياسة الوطنية

يُقوّي تحرير التجارة الشركات التجارية العابرة للأوطان عبر تجريد السياسات الوطنية من قدراتها. وتُتبع فلسفة أن إخفاقات الدولة تتجاوز بكثير إخفاقات السوق عندما يتعلق الأمر بتعزيز المصلحة العامة. ونتيجة لذلك، سعت برامج التكيّف الهيكلي إضافة إلى الإلتزامات ضمن منظّمة التجارة العالميّة وإتفاقيات التجارة الحرّة الأخرى إلى تقليص نطاق السياسة الوطنية من خلال تنظيم التدفقات الحدودية من أجل إزالة العوائق أمام الإنتقال الحرّ للسلع والإستثمارات. وعلاوة على ذلك، بما أن منظّمة التجارة العالمية تعتبر العوائق غير مقتصرة على التعرفات الجمركية أو الحصص على الحدود، بل

تتضمن أيضا تدابير غير جمركية، مثل ضوابط الأسعار، أو قواعد الإستثمار، أو المعايير الصحيّة، تُضعِف قدرة المجتمعات على حماية المصلحة العامة بناء على الأفضليات الجماعية بشكل خطير.[٩٢] هذا يتعارض مع مبدأ السيادة الديمقراطية الذي يعترف بحق مجتمع ما بالإدارة الذاتية والتنوّع. وبشكل أكثر تحديداً، تتجه الحكومات عندما تواجَه بضغوط تحرير التجارة، إلى التقليل من أهمية توفير الوصول الشامل إلى المنافع الإجتماعية والبيئية المشتركة.

إن إدارة الواردات هي أكثر أهمية لرخاء المجتمع من تسهيل الصادرات

"غالبا ما يعتبر أن الحكومات تمثل شعوبها أمراً محسوماً. ولكن في الكثير من الأحيان تكون الحكومات مركزة على موازنة حساباتها القومية، مع إكتراثٍ قليل حول إذا ما كان صغار المنتجين يربحون أو يخسرون. يُساء إستعمال الكثير من المساحة السياسة فعلياً من جانب الحكومات لدعم مجموعات المصالح الأقوياء والنخب الفاسدة".

بابكر نداو، FONGS/CNCR، السنغال،
خلال المشاورة الإقليمية لغرب إفريقيا، شباط ٢٠٠٦

وبالفعل، يصعُب رؤية كم يمكن أن تؤمّن المنافع العامة الأساسية بشكل فعّال ما لم تأخذ السياسة مسؤولية ذلك على الصعيدين الوطني ودون الوطني (المحلي). على سبيل المثال، يمكن أن يتطلب الحفاظ على حق الإنسان في الغذاء مراجعة قوانين ملكية الأراضي. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تتطلب إعادة توجيه الأساليب الزراعية نحو الزراعة التجديدية نظاماً معيناً من الحوافز والقيود الإقتصادية، أو ربط زراعة المحاصيل بالصناعة يمكن أن يرتب تغييرات في السياسات الإستثمارية. وبشكل خاص، فيما يتعلق بحقوق سبل العيش، وحماية البيئة، والتنمية الإقتصادية المستدامة، إن المساحة الوطنية هي المكان الوحيد حيث يمكن تطبيق سياسات مرتبطة بواقع الحال لا تنبثق فقط من التوافق السياسي، بل هي مرتكزة في المعرفة والإلتزام المحليين. من دون قدر معيّن من الملكيّة من جانب المجتمع السياسي، من المرجح ألا تكون المنافع المشتركة محمية بشكل كافي، وهكذا تَحني ميزان الرفاه التجاري للجهة السلبية. تَقبَع حجج مماثلة وراء مبدأ مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (الأونكتاد) الحادي عشر حول "المساحة السياسية" في العام ٢٠٠٤ الذي يميل إلى الإشارة إلى الدول النامية فقط.[٩٣]

من هذا المنظور، وبشكل خاص للدول النامية، يتضِح أن الإصلاحات التجارية أُسيء تقديرها إذا ما فضَّلت تشجيع التصدير على إدارة الواردات. ذلك أن إدارة الواردات هي أكثر أهمية لرخاء مجتمع من تسهيل الصادرات. السؤال هو – كما في أعقاب توافق إجماع واشنطن - ليس ما تحتاجه البلدان للإندماج في السوق العالمي، ولكن ما تحتاجه لتحقيق تنمية عادلة ومستدامة. وبما أن الإقتصادات الأقل قوة معرّضة بشكل خاص الواردات رخيصة وغير مستوفية للشروط (غير مؤهلة)، يجب ضمان حقّها في تنظيم الولوج إلى أسواقها الداخلية من أجل حماية إحتياجاتها للتنمية البشرية بشكل أفضل. وكان خطأ دوما الإعتقاد أن العدالة في التجارة العالمية تُحقق ببساطة عبر إتاحة وصول أفضل للجنوب إلى الأسواق الزراعية الشمالية. بدلاً من ذلك، ما يهم أكثر هو قدرة البلدان الأضعف على تنظيم الواردات من أجل حماية الصناعات الناشئة أو صغار المزارعين، أو بالفعل قاعدة بيئية هشّة، إذا كان ذلك ضرورياً.

ولكن، يجب الإعتراف أن النداء من أجل مساحة سياسية أكبر يمكن أن يصبح ذا مردود عكسيّ في ظلّ حكومات سلطوية أو فاسدة. لسوء الحظ، هناك عدد كبير من الحكومات التي لا تكون محكومة بأنظمة ديمقراطية أو حيث تكون شكلياً كذلك، تستمر هذه بتشجيع سياسات تخدم الأقليات النخبوية بدلا من أغلبية المواطنين. وفي حالات أخرى، ببساطة، الكثير من الحكومات لا تعمل بشكل فعّال وتفتقر إلى القدرات المؤسّسية لتطبيق سياسات فعّالة. بيد أن المساحة السياسية هي أساس القوى الإجتماعية المحلية من أجل طلب وتأمين حقوقها الديمقراطية.

من أجل آمان سبل العيش

حيث لا تزال الزراعة المصدر الرئيسي لسبل العيش بالنسبة لغالبية السكان في معظم البلدان النامية، فإن السياسة المنطقية للحكومات وصناع السياسات الآخرين هي ضمان أن يأخذ تحرير الإستيراد مقعداً خلفياً عندما تكون سبل العيش المحلية والأمن الغذائي على المحك. وعلاوة على ذلك، في ضوء حق الإنسان في الغذاء، أصبح لدى السلطات السياسية الإلتزام – وبالتالي الحق بالنسبة للقواعد الدولية - بأن تحمي وتحافظ على وتدعم الظروف اللازمة لتشجيع إنتاج غذاء كافي صحي بطريقة تحافظ على الأراضي

والمياه والسلامة البيئية للمكان، وتحترم وتدعم سبل عيش المنتجين.[٩٤]

وفوق كل ذلك، يتطلب هذا الإلتزام مساحة كافية من أجل إدارة الواردات لحماية صغار المزارعين والحرفيين من طفرات الإستيراد المدمرة. بالنسبة لكثير من البلدان النامية التي فقدت هذه المساحة نتيجة التكيّف الهيكلي، غالبا ما تكون غير قادرة على السيطرة على حجم الأغذية الرخيصة أو المنتجات التي أغرقت أسواقها. ولكن توافر الواردات الرخيصة لن يضمن الأمن الغذائي الوطني إذا تمّ تقويض الإنتاج الزراعي المحلي عبر واردات الأغذية أو المحاصيل غير الغذائية. على سبيل المثال، في الهند أدت الواردات المُسرّعة من منتجات الزيوت الصالحة للإستهلاك إلى إبعاد عدد كبير من منتجي دوار الشمس وجوز الهند وزيت النخيل؛ في غانا لا يمكن لمربيّ المواشي والجزارين أن يعيشوا بعكس حجم واردات اللحوم الرخيصة من أوروبا؛ وفي المكسيك دُفع مزارعو الذرة إلى الحائط جراء الصادرات المدعومة من الولايات المتحدة. تقلل الواردات التي تخفف من الأسعار المحلية من تكاليف الإستهلاك بالنسبة لسكان المدن لكنها تقوّض سبل العيش لعدد غير محدود من الناس العاملين في الإنتاج الزراعي والغذائي. في ظروف كهذه، من الأفضل للحكومات أن تقيّد التجارة، بدلاً من وضع عدد كبير من سبل العيش الريفية في خطر.[٩٥]

وبينما، كانت هناك محاولات من الحكومات لزيادة الحماية الحدودية، تبقى العلاجات المتاحة ضمن منظّمة التجارة العالميّة والإتفاقيات الثنائيّة محدودة. الإتفاقيات المختلفة في منظّمة التجارة العالميّة، بما فيها إتفاقية الجات، والإتفاقية حول الزراعة، تعطي الدول الأعضاء، نظرياً، بعض الخيارات لإتخاذ تدابير وقائية ومعايير جودة. ولكن في الواقع، ثُبت أن هذه التدابير كانت ذات فائدة محدودة بالنسبة للبلدان وأثبتت أنها كلياً غير ملائمة للتصدي لتقلبات الأسعار في السوق الدولية.[٩٦] في جولة مفاوضات الدوحة، أدخلت بلدان "مجموعة ٣٣" آلية وقائية خاصة مرتكزة على السعر والكمية؛ ولكن لم يتم وضع أي إقتراح على جدول الأعمال يتعلق بالقيود الكمية على الواردات. وبالفعل، إن تمّ تقويض إقتراح الآلية الوقائية عبر التركيز المركزي للجولة على وصول غير مشروط للأسواق في كِلا الشمال والجنوب. يعني هذا التركيز أن التعرفات الجمركية أو آليات أخرى لحماية الحدود تُزال تدريجيا بدلا من إعادة تعريفها من أجل خلق مساحة للإقتصاد المحلي المطلوب تطويره. على النقيض لسياسة الحدود المفتوحة، يؤكد هذا التقرير أن الدول يجب أن تؤمن مساحة سياسية أكبر من أجل إستخدام كِلا التعرفات الجمركية والقيود الكميّة. ويمكن أن يشمل ذلك تعرفات الجمركية المرتبطة بالسعر والكمية، قيود على الأسعار، إضافة إلى القيود الكمية (مثل الحصص)، أو آليات حمائية أخرى.[٩٧]

من أجل الإستدامة

وإضافة إلى تأمين سبل عيش المزارعين عبر حمايتهم من طفرات الإستيراد المدمرة، تحتاج الدول إلى مساحة لتطبيق سياسات وإجراءات ترسم مسارها المقرر بإتجاه التنمية المستدامة. يتطابق هذا مع المبدأ الذي تمّ تبنيه في خطة جوهانسبرغ لتطبيق القمة العالمية حول التنمية المستدامة القائل "تتحمل كل دولة المسؤولية الأساس من أجل تنميتها المستدامة، ولا يمكن الإكثار في دعم دور السياسات الوطنية وإستراتيجيات التنمية".[٩٨] وبإتباع المبدأ المقترح حول التبعيّة الإقتصاديّة، تدعو مقاربة كهذه إلى سياسات تجعل إنتاج وتصنيع الغذاء المحليين أولوية، إلى جانب تنمية الأسواق المحلية. بالإضافة إلى ذلك، إتباع مبدأ السلامة البيئية، يدعو إلى سياسات تخفّف من التلوّث والإفراط في إستخدام التربة والمياه، بينما تشجّع التحوّل نحو زراعة تعتمد على تنوّع حيوي. في ضوء أهداف التنمية المستدامة، إدارة الواردات لا تكمن فقط مسألة تقييد الواردات الرخيصة، وإنما ربط إستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال بإعتبارات إستدامة. على سبيل المثال، يجب أن تحتفظ الدول بالسلطة للتأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي ولتوجيه نشاطات الشركات العابرة

تحتاج الدول إلى مساحة لتطبيق السياسات التي ترسم مسارها المقرر من أجل تنمية مستدامة

"كيف ولماذا يجب أن ننتج للآخرين إذا لم نكن قادرين على دعم أنفسنا؟ أكثر أهمية من الحصول على ولوج للأسواق الأجنبية هي الحاجة لتطوير الأسواق الداخلية. وعليه فهو أساسي أن تكون البلدان قادرة على حماية نفسها من الواردات الزراعية."

أيلوي نومبري، إتحاد الفلاحين في بوركينا فاسو،
خلال المشاورة الإقليمية لغرب إفريقيا، شباط ٢٠٠٦

المطلوب مساحة أكبر للسياسات الوطنيّة:

- لحماية النظم الزراعية الصغيرة من طفرات الإستيراد عبر سياسات مراقبة الحدود، التي تتضمن تعرفات جمركية، وحصص، وتدابير حمائية مرتبطة بالأسعار والكميات؛
- لتأكيد عمل سياسات الدعم، مثل إدارة العرض أو مؤسّسات الدولة التجارية، عبر إجراءات معينة لمراقبة الحدود؛
- للسماح في تنظيم محلي لسلامة الأغذية وجودتها، والأمن البيئي؛
- للحفاظ على ملعبٍ مستوٍ مسطّح بين المنتجين والمورّدين المحليين المسؤولين من خلال شروط نوعية متناسبة للواردات؛ و
- لتطبيق قواعد توجيهية للشركات الأجنبية، تتضمن سياسات المحتوى المحلي أو شروط على الإستثمار الأجنبي المباشر لزيادة إنتاج القيمة المحليّة.

للأوطان، ولربط الإنتاج المحلي بمعايير إجتماعية أو بيئية صارمة، أو لوضع برامج دعم لتأمين إقتصادات ريفية صحيحة.

خلال العقدين الماضيين، كان التشريع الوطني يُعوّق بشكل متزايد من خلال إدخال سياسات التكيّف الهيكلي في الثمانينات، وعبر العدد المتزايد من الإتفاقيات الجانبية في الجات، وفيما بعد عبر منظّمة التجارة العالميّة، بما فيها إتفاقية الحواجز التقنية أمام التجارة (TBT) والإتفاقية حول تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) والإتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات (GATS)، أو الإتفاقية حول التدابير الإستثمارية المتعلقة بالتجارة (TRIMS). وحيث أن هذه الإتفاقيات وغيرها تُحدّ من التدابير التقنية، وإجراءات الدعم المحلي، أو تطبيق معايير صحيّة

"المساحة السياسة هي ليست حول عزل أنفسنا عن بقية العالم. إنها حول تأطير سياساتنا وفقا للشروط المعينة لبلد ومنطقة ما، آخذين بعين الإعتبار ومعطين الأولوية لحق الناس في إستهلاك منتجات ملائمة ثقافياً وصحياً، ومزروعة بشكل مستدام."

إيفا كارازو، حركة الزراعة العضوية الكوستاريكية، كوستاريكا، خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الوسطى، تشرين الأول ٢٠٠٦

وإجتماعية، تفقد السياسة العامة قدرتها على دعم المجتمع في حماية المنافع العامة. وعلاوة على ذلك، بما أن إتفاقية التجارة في الخدمات – وكذلك بعض الإتفاقيات الثنائية والإقليمية، مثل إتفاقية التجارة الحرة (NAFTA) لأمريكا الشمالية – توسّع مبدأ عدم التمييز إلى ما بعد المنتجات والخدمات وصولا إلى شركات فعلية، يخلق هذا مشاكل جمّة تحديدا في تنظيم الخدمات (الزراعية)، مثل العمل المصرفي أو الإرشاد، وهما مِحوَرين بالنسبة لأمان سبل العيش.

ولكن، يجب على الدول تأكيد سلطتها في تقييد أنشطة الشركات الأجنبية إذا تعارضت مع تشريعات الإحتكار الوطنية، أو إذا أساءت إستعمال قوتها السوقية من أجل التلاعب بالأسعار أو بناء تكتلات إحتكارية. كذلك قد تحتاج الحكومات الوطنية إلى تنظيم أنشطة الشركات من أجل حماية مصالح المنتجين المحليين. على سبيل المثال، الزراعة التعاقديّة التي تقوم بها المتاجر الأجنبية الكبرى يمكن تكييفها للإبقاء على حصة عادلة من الأرباح للمزارعين المحليين. قد ترغب الحكومات في تحسين الصلات المشتركة بين المزارعين، والصناعيين المحليين، وصغار تجار التجزئة والمستهلكين في مناطقهم الريفية، كما بين الشركات الأجنبية والإقتصادات المحلية، وذلك للحفاظ على أكبر قدر ممكن من توليد القيمة في المنطقة وللحماية من هروب رؤوس الأموال. وعليه، يجب الحفاظ على مساحة سياسية لسياسات المحتوى المحلي أو للتشريع بشأن متطلبات المشاريع المشتركة مع الشركات المحلية (تفاصيل في الجزء ٥ـ٣).

وبالمثل، يجب الحفاظ على المساحة السياسية من أجل إجراءات دعم محددة. على سبيل المثال، برامج إدارة العرض المحلية لن تعمل بشكل جيد إلا إذا تمّ ربطها بإجراءات فعّالة لمراقبة الحدود تحد من واردات هذه المنتجات ضمن البرنامج (تفاصيل في الجزء ٣ـ٣). وينطبق الشيء نفسه على مؤسّسات الدولة التجارية أو مجالس التسويق المملوكة للدولة. إذا كان ينبغي لمؤسّسات كهذه أن تدعم المزارعين في توزيع وتسويق الغذاء، وفي ضمان أسعار دُنيا، وأن تثبت مستويات الأسعار عبر مخزونات إحتياطية أو عبر التخزين، فهي ستحتاج إلى تشريع محلي متناسب يسيطر على كميات وأسعار الواردات، ويتولّى إدارة تدفقات تجارية كهذه على المستوى الوطني (تفاصيل في الجزء ٥ـ٣).

وبالإضافة، يجب أن تكون الدول قادرة على الدفاع عن حقها في فرض إجراءات من أجل السلامة الغذائية وجودة الأغذية، والأمن البيئي،

ذلك أن هذه هي إجراءات مهمة لمنع الأمراض الناجمة عن الأغذية، ولحماية قاعدة الموارد الطبيعية وصمود الأنظمة البيئية. يتطلب هذا زيادة قدرة الدول على تطوير إجراءات ليست فقط قوية وإنما أكثر فعالية، مثل معايير أساليب الإنتاج والإنتاج للزراعة المستدامة، والتصنيع والبيع بالتجزئة، بل أيضا معايير لوضع أنظمة رصد وتقييم المخاطر. سيكون أمرا يناقض مبدأ السيادة الديمقراطية إذا أصبحت إجراءات داخلية كهذه خاضعة لإجراءات مراجعة متعددة الأطراف تقرّر في ضرورتها إذا لم نقل شرعيتها. وعلاوة على ذلك، حين يصبح لدى الدول تشريع محلي صارم، سوف تحتاج إلى مساحة سياسة ملائمة لتطبيق هذه المعايير على الواردات. يجب تمكين الدول على تكييف الوصول إلى أسواقها من خلال بعض إعتبارات الإستدامة من أجل منع تحوّل المنتجين المحليين إلى ضحايا استغلال المورّدين (تفاصيل في الجزء ٤-٣).

٣.٢ الإستثمار في تعدد الوظائف

الزراعة في معظم البلدان هي في وضع قاتل. فمن جهة أولى، يُصارع المزارعون إنخفاض الدخل الزراعي وتركيز الشركات الكبرى، ولكن من جهة أخرى، يُتوقع منهم تأمين فوائد عامة ضرورية بلا تعويض. بشكل خاص، إن المزارعين الصغار والمتوسطي الحجم، في المواقع البيئية المجزّأة، مُعرضون بشكل كبير لضغوط المنافسة نتيجة السياسات والإعانات الزراعية المنحازة للزراعة الصناعية ولآليات السوق السيئة الأداء في السوق العالمي. لهذا السبب إن الحكومات حول العالم مجبرة على تأمين دعم مؤسّساتي أو مالي للزراعة من أجل تأمين إنتاج الغذاء والمحافظة على المزارع العائلية. وما عدا الدول التي تملك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية والقليل من الزراعة التقليدية، من غير المحتمل أن تعيش الزراعة الصغيرة الحجم والعائلية إلا إذا تمّ دعمها عبر تدابير السياسة العامة. وعلاوة على ذلك، كما هو مطلوب أن يؤمن الدعم إستمرارية المنافع الإجتماعية المشتركة، من المطلوب منه أيضا أن يدعم توفير المنافع البيئية المشتركة. في ظل ظروف تنافسية، يجب أن يكافئ المزارعون على إنتاج – كما يقول الإقتصاديون – العوامل الخارجية الإيجابية، مثل المياه النظيفة، والتنوع الحيوي، والمناظر الطبيعية الريفية. وفي كِلا الحالتين، إن ما يسمى تعدد الوظائف للزراعة، هي التي في خطر، وهي التي تُميّز الزراعة عن القطاعات التجارية الأخرى.

وفي ظل هذه الخلفية، إن النقاش الطويل الأمد حول تخفيف الدعم المحلي للزراعة، وهو الركيزة الثانية للإصلاح في إطار الإتفاقية حول الزراعة، يعرض نفسه في ضوء جديد. وفي حين يرى عدد من الإقتصاديين والسياسيين سياسات الدعم المحلي كحصن للحمائية يجب تفكيكه كلياً. ولكن تقدير أبعاد الزراعة غير القابلة للتسويق تقترح تحوّلا في التصوّر. ذلك أن ضمان تعدد الوظائف في الزراعة - بالمعنيين الإجتماعي والبيئي - يتطلب الدعم المحلي. بقدر ما تؤخذ هذه النظرة الداخلية جدياً، يغيّر البحث عن قواعد تجارية عادلة وبيئية في التوجه. وسيُوجَّه الإهتمام نحو المستوى المناسب وهيكلية الدعم المحلي بدلا من إلغاءه.

ومع ذلك، ومن نافل القول أن أنظمة الدعم المحلي الحالية غير مناسبة على الإطلاق لتعزيز تعدد الوظائف. فمن جهتها الإجتماعية، تذهب الإعانات الزراعية في الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي (كلاهما من بين أكبر القوى التجارية وتمنح كل منهما أعلى مستويات الإعانات) بشكل أساسي إلى أصحاب الأراضي "الصناعيين" والكبار، وتجار التجزئة والصناعة الغذائية بدلاً من المزارع العائلية والتنمية الريفية المستدامة. لا ترتبط الأهلية للحصول على إعانات في الولايات المتحدة بمستويات الدخل، بل بنوع المحاصيل التي ينتجها المزارعون. تذهب نسبة ٩٠٪ من الدفعات نحو الذرة، والقمح، وفول الصويا والأرز، وفي حين أن لا يتلقى المزارعون الذين ينتجون حوالي ٤٠٠ صنف آخر أي مساعدة مالية في أي شكل من الأشكال.[٩٩] منذ الإصلاح الأخير للسياسة الزراعية المشتركة (CAP) في الإتحاد الأوروبي، تسمح الدفعات المباشرة للمزارعين على قاعدة الهكتار للشركات أن تُضَمِّن هذه الإعانات في حسابات الأسعار الخاصة بها، بالنسبة للآلات الزراعية والمدخلات الكيميائية مثلاً وأيضا بالنسبة

للأسعار المنخفضة على بوابة المزرعة والتي تدفعها معامل التصنيع. وحيث أن الدفعات القائمة على الهكتار لا ترتبط في معظم الأحيان بشروط التوظيف والبيئة، تستمر مراكمة ٨٠ ٪ من مجمل الإعانات من قبل أقل من ٢٠ ٪ من المزارع.[١٠٠] ولهذا السبب تربح المزارع المكثفة والكبيرة الحجم والتجارة الزراعية الموجهة نحو التصدير أكثر من غيرها من المدفوعات العامة. وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للناحية البيئية من تعدد الوظائف. ولمّا يستمر إستخدام الأموال العامة لتكثيف الإنتاج الزراعي، في الغالب، ستكون النتيجة تدهور الأنظمة البيئية. يؤدي دعم المدخلات الكيميائيّة والآلات الزراعيّة والريّ و"المزارع المصانع" إلى آثار سلبية على البيئة وإلى تكاليف على المجتمع ككل.

يتطلب ضمان التعددية الإجتماعية والبيئية لوظائف الزراعة دعماً محلياً

وفي ظل هذه الخلفيّة، إن الوقت قد حان لإعادة تصميم برامج الدعم المحلي الحالية. خطوة أولى في هذا المسعى هي التمييز بوضوح بين ثلاثة أنواع مختلفة من الدعم على الأقل. النوع الأول هو دعم سعر السوق حيث تتأثر أسعار المنتجين والمستهلكين عبر مجموعة من السياسات مثل الأسعار المضمونة لبعض المنتجات، والتعرفات الجمركية والرسوم على الواردات، أو الحصص، ضمن أمور أخرى. لم يتعرض دعم سعر السوق لإنتقاد فقط نتيجة أن تدابير "مُوجهة" كهذه لا تتناسب مع نموذج التجارة الحرة؛ فعيبها الأساسي أنها تؤمن الحوافز للإنتاج الزائد، وهكذا تساهم في الإغراق وتخفيض الأسعار في الأسواق الأجنبية. يُشكل إدخال برامج إدارة العرض حيثما أمكن حلاً ناجحاً: فهذه البرامج تثبت الأسعار، ولكن دون أن تؤدي إلى زيادة في العرض (أنظر الجزء ٣ـ٣).

يتضمّن نوعٌ ثانيا من الدعم المحلي دفعات مباشرة للمزارعين حيث تحوّل الأموال من دافعي الضرائب إلى المنتجين دون زيادة أسعار المستهلكين. في الماضي ونتيجة متطلبات منظّمة التجارة العالميّة، تمّ إستبدال برامج إدارة العرض كما تدابير دعم سعر السوق بشكل كبير عبر زيادة حجم الدفعات المباشرة. ومع ذلك، تخلق هذه الدفعات مشاكل خاصة بها. وحيث يمكن للصناعة الزراعية المتزايدة التركيز على أن تستخدم هذه الإعانات بشكل غير مباشر عبر خفض العروض على أسعار بوابة المزرعة، يستمر هذا في توفير الحوافز لإنتاج زائد، بما أن المزارعين يمكن أن يستمروا بالإنتاج حتى لو لم يكونوا تنافسيين. ولذلك، يجب تكييف الدفعات المباشرة بشكل صارم من أجل تحسين أساليب الإنتاج المستدامة، وخلق فرص عمل والحد من ممارسات الإغراق.

تتضمن فئة ثالثة من الدعم المحلي إجراءات دعم خاصة للإقتصاد الريفي، مثل الأبحاث والإرشاد والتعليم والبنية التحتية، بالإضافة إلى التنمية الريفية والبرامج الزراعية البيئية. يُمكن أن تجمع فئة الدعم هذه، إذا كانت موجهة في الإتجاه الصحيح كي تعزز الزراعة الصغيرة الحجم والعائلية السليمة بيئيا، السياسات والتدابير التي تخلق "بيئة سياسيات ملائمة" للزراعة المستدامة.[١٠١] وبإعتبار أن المزارعين ينبغي أن يتلقوا معظم دخلهم من الزراعة وليس من الحكومة، يجب أن يشكل مزيج من الدفعات المباشرة المكيّفة بيئيّا وإجتماعيّا، وإدارة العرض فضلاً عن إطار ملائم للسياسة، إصلاح برامج الدعم المحلي.

إطارات سياسة لزراعة عائلية مستدامة

إن السياسة الموجّهة للحكومات التي تنوي تسهيل وصول المزارعين العائليين إلى الأسواق الداخلية - الأمر الذي يهم أكثر من وصولهم إلى الأسواق الأجنبية – يجب أن تكون دعم صغار المزارعين، وبشكل خاص النساء، في إعادة التوصل إلى ولوج طويل الأمد إلى أسواقهم الوطنية والمحلية. أولا وقبل كل شيء، يشمل ذلك السياسات خارج إطار التجارة، والتي تحمي حقوق الأراضي للمجتمعات المحلية وكذلك إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية الأساسية، خاصة تعزيز حقوق النساء وحقوقهن في الأراضي. وإضافة إلى ذلك، فيما تعود الدول عن كِلا التوجه نحو الصادرات والإعتماد على الواردات، سيتعين على الحكومات أن تضمن أن البنية التحتية الريفية اللامركزية تدعم التسويق المحلي. ويجب أن تضمن أيضا أن المساحات الريفية والحضرية مرتبطة بشكل كافي وذلك لرفع مستوى المناطق النائية كمورّدة الغذاء الأساسية للقرى والمدن.

بالإضافة إلى ذلك، إذا كان ينبغي تفضيل الإنتاج الصغير الحجم على الزراعة الأحادية الواسعة

النطاق، سيحتاج هؤلاء المزارعون إلى المساعدة لتحقيق "كتلة إقتصادية حرجة" عبر قطر تعاونية من النشاط الإقتصادي، تشمل، على سبيل المثال، التخزين والتصنيع والتسويق المشترك. ومثلٌ جيد على ذلك هو إتحاد منتجي الحليب في أناند في الهند (AMPU)، الذي كان ناجحا بشكل أن المجلس الوطني لتنمية الألبان في الهند إعتمده نموذجا. مملوكا من إتحاد من تعاونيات صغيرة لمنتجي الحليب، والمملوكة بدورها من مئات النساء الريفيات – وبعضهن يملك في الواقع بقرة واحدة - شغل الإتحاد مصنعا ضخما ومتطورا للألبان يزوّد تشكيلة من منتجات الألبان ذات النوعية في كافة أنحاء الهند.[١٠٢] يُمكن العثور على أمثلة شبيهة في بلدان الشمال؛ على سبيل المثال، في تسويق الحليب العضوي "العادل" في ألمانيا، إجتمعت مزارع صغيرة في بعض المناطق سويةً لتشغيل مصنع الألبان الخاص بها، من أجل الحفاظ على سعر عادل لحليبها. يجب على الحكومات أن تقدم الدعم المؤسّسي والمالي، بما فيه التمويل العام لبرامج القروض الصغيرة والديون، لتعزيز جمعيات كهذه.

وفي هذا السياق، تنصح الحكومات بتمكين منظمات المزارعين وتعاونيات المنتجين لمساعدتها على لعب دور حاسم في السوق المحلي والإقليمي. على سبيل المثال، في عدة أجزاء من أمريكا اللاتينية، تمّ تحسين المشاركة المباشرة للمزارعين العائليين في السوق المحلي عبر المبادرة الذاتية ودعم المنظمات غير الحكومية من أجل إنشاء أسواق بيئية أسبوعية (الأسواق البيئية). كان لتوفير دعم صغير نسبيا للبنية التحتية والمعرفة – مثلا توفير طاولات للبيع في السوق أو نقل في الوقت المناسب، أو دعم في الإعلان والتدريب على المحاسبة الأساسية – تأثيرات هائلة. وبشكل مماثل، نشأت عدة مبادرات ناجحة لشبكات تجارية محلية وإقليمية، أيضا في البلدان الصناعية.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد التحسينات في الزراعة الصغيرة الحجم بشكل أكبر بكثير على توسيع قاعدة المعرفة من توسيع حجم المدخلات الزراعية. وبالفعل، أظهر التحليل أن في تلك البلدان التي حققت زيادات ناجحة في الإنتاجية الزراعية، كانت الإستثمارات العامة في الأبحاث والتنمية الزراعية كما في البنية التحتية الريفية هي من أهم العوامل المحرّكة. ومع ذلك، لا يزال الإنفاق على الأبحاث الزراعية محدودا جدا في الدول النامية. وما هو أكثر إشكاليةً أن الأبحاث، سواء كانت تجرى في الشمال أو الجنوب، تخضع بشكل متزايد لهيمنة الشركات. تستخدم معظم أموال القطاع الخاص للأبحاث الزراعية من قبل كبار موردي المدخلات أو المصنعين، بينما في الوقت نفسه تكون الشركات أيضا المستفيدين الأساسيين من الأبحاث الممولة من القطاع العام. ونتيجة لذلك، ركزت معظم الأبحاث والتنمية على الزراعة العالية الطلب على رأس المال والمدخلات، مثل إعادة هندسة المحاصيل بإستعمال التقنيات الحيوية المتطورة – وهي قطاعات ستحقق فيها الشركات الكبرى أعلى المداخيل.[١٠٣] من خلال براءات الإختراع، التي تستخدمها الشركات الكبرى كأدوات تجارية من أجل إعادة تمويل إستثماراتها ولمنع المزارعين من إعادة إستخدام منتجاتهم التي طوروها بأنفسهم، كالبذار، تخلق الشركات الكبرى إعتمادات جديدة على المعرفة القائمة داخل الشركات، وتساهم في تآكل المعرفة القائمة لدى المزارعين والمطوّرة محلياً.[١٠٤]

بالإضافة إلى الدعوة لإعادة توجيه الأبحاث والتنمية، ينبغي على الحكومات ومراكز الأبحاث كما تعاونيات المزارعين أن تطوّر تنمية تقنية خاصة محلية ومنخفضة الكلفة، تحسّن كِلا الإنتاجية والإستدامة البيئية لعدد أكبر من الأنظمة الزراعية البيئية المُتسعة والقائمة على المعرفة التقليدية. ينبغي إعادة توجيه البحث نحو إحتياجات المزارعين الصغار والعائليين نحو الزراعة المستدامة، ويجب أن تصبح موجهة بشكل أكبر إلى المزارعين. إضافة إلى ذلك، يجب أن تجعل الأبحاث تبادل المعرفة التقليدية عملا مهنيا وخاصة بالنسبة للمزارعات، ذلك أنه في أوقات التغيّر البيئي العالمي وإعادة الهيكلة الإقتصادية المتسارعة التحوّل، يجب أن

"كن حذرا عند المطالبة بمزيد من أبحاث الإستدامة دون الإصرار على من سيقوم بإجرائها. ستقوم العديد من الشركات الكبيرة بتطوير كائنات معدلة وراثياً وإعلانها كحلّ للإستدامة. ولكن الكائنات المعدلة وراثيا تخلق نوعا جديدا من الإتكالية. نحن بحاجة إلى أبحاث حول الزراعة المستدامة يقودها المزارعون من أجل تكبير قاعدة المعرفة لدى المزارعين ولتعزيز قدراتهم".

ب.ف. ساتيش، مجموعة تنمية "ديكان" (Deccan)، الهند، خلال المشاورة الإقليمية الآسيوية، أيار ٢٠٠٦

تُحسّن عملية تهجين البذار، وأساليب الزراعة المستدامة، وإستراتيجيات التسويق الصغيرة الحجم بإستمرار عبر التعلّم بين الثقافات وتبادل المعلومات.

وأخيراً، يجب دعم المزارعين في تحولهم المستمر نحو أساليب زراعية أكثر إستدامة. سيحتاج المزارعون في الشمال والجنوب على حد سواء، إلى الحفاظ على قاعدة الإنتاج الطبيعية الخاصة بهم وإنتاج سلع ذات نوعية جيدة من أجل الإستمرار على المدى الطويل. في العقود الماضية، تمّ تطوير عدد كبير من الإستراتيجيات للتخفيف من الزراعة الصناعية بما في ذلك الزراعة الحافظة للموارد والزراعة العضوية، كما الزراعة البيئية (agroecology) كأكثر الطرق فعالية لإعادة تأهيل دورات المغذيات في المزرعة وتطوير أساليب زراعة التنوع الحيوي.[١٠٥] آخذين في عين الإعتبار المأزق البيئي، آن الأوان لأن تصبح استراتيجيات كهذه مسار العمل للمزارعين أصحاب الرؤية البعيدة في الشمال والجنوب.

ينبغي على الحكومات أن تحسّن التقنيات المنخفضة الكلفة التي تحسّن إنتاجية النظم الزراعية الصغيرة

يجب أن تدعم الحكومات هذا التحول عبر مجموعة من السياسات والإجراءات التي أثبتت نجاحها في الماضي.[١٠٦] على سبيل المثال، إذا عوقبت الأساليب الملوثة من خلال الضرائب والرسوم، يجعل هذا الملوثين يدفعون ثمن التكاليف البيئية الناتجة عنهم، وبالتالي، تخفف التلوث. يمكن جمع الضرائب أيضا على مدخلات المزارع الصناعية مثل الأسمدة أو المبيدات، من أجل تسريع التحوّل نحو إغلاق دورات المغذيات في المزرعة. وفي الوقت نفسه، يمكن للحكومات أن توفر قروض منخفضة الفائدة للإستثمار في تقنيات المحافظة على الموارد، وتنفيذ برامج تأهيل بيئي لإستعادة قدرة الأنظمة البيئية المحلية. إذا تمّ دعم تدريب المزارعين ومدارس المزارعين الحقلية من أجل ممارسات زراعية مستدامة، وإذا رُفعت قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية المختصة، فإن هذا سيحفز نشاطات إضافية في المجتمعات الزراعية ويولّد ملكية محلية للعملية. وأخيرا وليس آخراً، سوف تشجع إستراتيجيات التواصل التي توفر معلومات أفضل للعموم على تغيير في أنماط الإستهلاك باتجاه سلع غذائية أكثر إستدامة ومنتجة محلياً. والأهم من ذلك، ينبغي على الحكومات أن تعزز تطوير برامج محلية قائمة على المجتمع المدني ومعايير الإنتاج، ووضع إستراتيجيات لضمان إدماج المعايير في كافة نواحي الإنتاج الزراعي (أنظر الجزء ٤-٣).

شروط قاسية على الدفعات المباشرة

حيث أن برامج إدارة العرض وأطر السياسة المؤاتية تصحّح من توجهات السوق العاملة حاليا ضد الزراعة العائلية المستدامة، فأنها تجعل الدفعات التعويضية للمزارعين أقل ضرورة. ومع ذلك، يمكن أن تكون هناك حاجة لإعانات حكومية محدودة في بعض الحالات. على سبيل المثال، بينما يواجه المزارعون تكاليف حقيقية للتكيّف عند التحوّل نحو زراعة أكثر إستدامة، يمكن أن تحتاج الحكومات إلى تقديم إعانات من أجل الفترة الإنتقالية. بيد أنه يجب إصلاح البرامج الحالية للدفعات المباشرة الضخمة، وينبغي تكييف أي نوع من الدفعات المباشرة بناء على معايير صارمة. بما أنه حالياً ما زالت معظم الدفعات تحافظ على حافز من أجل تعظيم كمية المحاصيل، وهكذا للإنتاج الزائد، لذلك يجب إصلاحها في العمق. بالإضافة إلى ذلك، يجب جعل الأهلية للدفعات المباشرة معتمدة على تطبيق أساليب الزراعة المستدامة، بينما يتم ربط المبلغ المدفوع بعدد الوظائف المقدمة في المزرعة.[١٠٧] سيعزز هذا من التوظيف الريفي ويفيد المزارع التي تطبق أساليب زراعية متطلبة لليد العاملة والسليمة بيئيا.

ومع ذلك، حتى بعد إصلاح هائل لأنظمة الدعم في الشمال والجنوب، تبقى هناك فرص غير متكافئة بين الدول الأقوى والأضعف إقتصادياً. هذا هو الحال بشكل خاص حيث مستويات الإعانات في الدول القوية مالياً هي عالية جداً. وحتى مع الشروط الصارمة الموضوعة، لا تزال الدول الأضعف غير قادرة على مجارات مستويات الدعم المقبولة من الدول القوية إقتصاديا، حتى لو لا يحتاج كل الدعم أن يأخذ شكلاً مالياً. وعليه، يستمر وجود تشكيل الإعانات على جدول الأعمال. وحتى الآن، يركز النقاش حول إعانات "العلبة الخضراء" في مفاوضات منظّمة التجارة العالميّة بشكل أساس على "تأثيراتها السلبية المعوّقة للتجارة".[١٠٨] هذا ليس مفاجئاً ذلك أن التأثير المعوّق لدفعات العلبة الخضراء على الإنتاج والتجارة العالميين محللٌ بشكل جيد.[١٠٩] ولذلك، يجب إصلاح معايير العلبة الخضراء. ومع ذلك،

يجب أن يركز النقاش أيضا على التأثيرات الإجتماعية والبيئية الإيجابية التي يجب أن تولدها الإعانات، إذا استمرت المحافظة عليها. إذا هيمن "تخضير فعليّ على العلبة الخضراء" على جدول الأعمال، يمكن لهؤلاء الأطراف الذين يفضّلون الإعانات من أجل دعم التعددية الإجتماعية والبيئية لوظائف الزراعة، أن يُفكروا في التعاون مع أولائك الذين أرادوا تخفيض "المعوقات التجارية" إلى حد أدنى. وبما أن كلتا الفئتين "الدعم المنفصل الدخل" و"المساعدة الإستثمارية"، المسموحتين حاليا ضمن العلبة الخضراء، لا تساهمان في الإستدامة إلا إذا إرتبطتا بظروف أخرى – حتى هذه الإعانات يمكن أن تولد تأثيرات ضارة إذا مكّنت المزارعين من الإستمرار بأساليب غير مستدامة.

الدعم دون إغراق

في النقاش الحالي، تُلام برامج الدعم الحكوميّة عادة لسببين: أولا، يُقال أن الدعم يشوّه الأسعار ويزيد الإنتاج المحلي، وبالتالي يقلّل من حصّة الواردات في السوق. وثانيا، يقال أن الدعم يسبب إغراق المنتجات في الأسواق الأخرى. في هذا السياق من نظام تجارة عادل سليم بيئياً، ومن أجل مبادئ السيادة الديمقراطية والتبعية الإقتصادية، لا يشكل الهم الأول أولوية. ذلك أن لا مجتمع في العالم، سواء في الجنوب أو في الشمال، يجب أن يمنع من تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي بشروطه الخاصة. ومع ذلك، يجب أن يضمن نظام تجاري متعدد الأطراف ويحترم مبدأ المسؤولية خارج الحدود، أن برامج الدعم لا تؤذي الآخرين. ذلك أن التخلص من المنتجات، سواء عبر إعانات التصدير، أو في أسوأ الحالات عبر مدفوعات العلبة الخضراء، هي غير شرعية في كل الأحوال. كإجراء وقائي حتى يمنع الإغراق الزراعي بشكل فعّال، يجب السماح لمؤسّسة متعددة الأطراف أن تأسس "آلية تنبيه من الإغراق" تحذر الحكومات عندما يمكن أن يقوض الإغراق شؤون المزارعين في البلدان المستوردة. على قاعدة هذه المعلومات، ينبغي أن تُنصح الدول المستوردة ويتاح لها فرصة حماية قطاعها المحلي، على سبيل المثال عبر زيادة نسبة جمركية مئوية على مستويات التعرفات الجمركية الخاصة بها تساوي هامش الإغراق.

"الدعم العام للزراعة على هذا النحو ليس مشكلة، طالما أنه لا يؤدي إلى إغراق. لا تسبب بعض إجراءات الدعم إغراقاً، مثل الإستثمار العام في الأبحاث، والإستثمار في البنية التحتية، ودعم البدائل مثل برامج الزراعة البيئية وإعادة التحريج".
تانيا فانيغاس، مركز همبولت، نيكاراغوا،
خلال المشاورة الإقليمية لأمريكا الوسطى، تشرين الأول ٢٠٠٦

ومع ذلك، فإن تحيز أنظمة الدعم القائمة نحو تعزيز الإمتيازات والتدهور هي مدعومة من التحيز الموجود في صلب تعريف الإغراق ضمن منظّمة التجارة العالميّة. تعتبر إجراءات الدعم الحكومية القوى المحركة الأساسية عبر تشوهات الأسعار التي تؤدي إلى الإغراق. يخدم سعر السوق العالمي لمنتج ما كعلامة إستدلال لحساب التشوّه المسبب من إجراءات الدعم؛ أي دعم – يتجاوز ٥ ٪ من القيمة الإنتاجية – يعتبر مشوها للتجارة، وبالتالي هو غير شرعي. ولكن سعر السوق العالمي يمكن أن يكون منخفضا جدا ليخدم كنقطة مرجعية، خاصة عندما يفشل الموردون الأساسيون في إدراج تكاليف الأضرار الإجتماعية والبيئية. على سبيل المثال، لا التكاليف للإستنزاف غير القابل للعكس لمياه الريّ الجوفية من الخزانات الأحفورية في الغرب الأوسط للولايات المتحدة، ولا تلك الناجمة عن قطع الغابات الأساسية من أجل المراعي، وبالتالي، زراعات فول الصويا الأحادية الموجهة للتصدير في السيرادو البرازيلية، تدخل ضمن حسابات الدعم في منظّمة التجارة العالميّة، أو في منظّمة التعاون الإقتصادي والتنمية. وبصرف النظر عن هذا الخلل الأساسي، يجب الإعتراف أن كامل تكاليف الإنتاج الزراعي المستدام – في عالم عالي التنوّع بالبيئات الإجتماعية والنظم البيئية – يُمكن أن يحدد فقط في سياق وطني (أو حتى إقليمي)، وليس على الصعيد العالمي. ما يمكن أن يكلِّف لدعم الزراعة العائلية وقاعدة الموارد الطبيعية في منطقة ذات ظروف ممتازة قد لا يكون كافياً للحفاظ على النظم الزراعية في منطقة تضم أراضي هامشية. وهكذا، فإن المثل الأعلى "لسعر واحد" عالمي يحقق أقصى قدر من الكفاءة في جميع الإقتصادات لا يتطابق مع مبادئ الإستدامة.

إزاء هذه الخلفية، من المهم النظر إلى التأثيرات الإضافية لإغراق المنتجات التي تباع بأسعار منخفضة بشكل مصطنع، حيث لا تتضمن كامل تكاليف الإنتاج البيئية والإجتماعية. في نظام تجاري عادل وسليم بيئيا، يمكن أن يُعتبر أي منتج مغرقاً إذا

يجب أن لا يُمنع أي مجتمع في العالم من تحقيق الإكتفاء الذاتي في الأغذية بشروطه الخاصة

عناصر "آلية التنبيه من الإغراق":

- تحذر آلية التنبيه من الإغراق الحكومات عندما قد تهدد الصادرات الفائضة سبل عيش المزارعين في الدول المستوردة؛
- تُسجل الدول المصدرة لدى هيئة متعددة الأطراف ويطلب منها تقديم معلومات حول مستويات الدعم السنوية؛
- هذه الهيئة المتعددة الأطراف تتحقق من هذه البيانات وتنشر بالنسبة لكل دولة مصدرة كمية الإغراق التي تحدث؛
- تُبلّغ الدول التي تستورد السلع وتنصحها في زيادة تعرفاتها الجمركية الحدودية في وجه البلدان التي تمارس الإغراق.

إن المفهوم المثالي "لسعر واحد" عالمي يتنافى مع مبادئ الإستدامة

بيع بسعر أقل من سعر السوق في الدول المنتجة التي أدخلت التكاليف الإجتماعية والبيئية. هذا المفهوم الجديد للإغراق يمكن أن يمنع التوجهات الحالية للإخراج المتزايد للتكاليف. حتى النظرية الإقتصادية التقليدية تبني "التجارة الحرة" على أساس كامل تكاليف الإنتاج، التي لا تتضمن العوامل الخارجية الإجتماعية والبيئية. على العكس، قد يسمح نظام تجاري عادل وسليم بيئيا فقط بتجارة السلع بأسعار تتضمن كافة تكاليف الإنتاج المستدام. يمكن أن تبنى إحدى طرق حساب نقطة إستدلال على أساس الجهود العلمية القائمة لتقدير الكلفة الكلية للإنتاج في الزراعة. مثلاً، قدرت مجموعة من الباحثين الكلفة الكاملة للإنتاج الزراعي في المملكة المتحدة، بما فيها من الأمراض الناجمة عن الأغذية، والتلوث البيئي، أو أزمة جنون البقر.[١١٠] بإستخدام هذا المقياس، يمكن أن تقوم "آلية التنبيه من الإغراق" على المدى الطويل بإحتساب الفرق بين تكاليف الإنتاج المستدام وأسعار التصدير الفعلية لكل منتج مصدّر من دولة ما، ونشر هذه البيانات لتنبيه البلدان المستوردة من الإغراق المحتمل.

٣.٣ تثبيت الأسعار لحماية سبل العيش الزراعية

يجب أن تعالج المفاوضات الدولية مشكلة تقلّب وإنخفاض الأسعار العالمية

إن المشكلة الغالبة بالنسبة للمنتجين الزراعيين حول العالم هي في إنخفاض سعر السوق العالمي للمواد الغذائية الأساسية. المزارعون العائليون في كل مكان، سواء كانوا فقراء أو أغنياء، في الجنوب أو الشمال، يعانون من تقلبات حادة في الأسعار ومن أسعار منخفضة بشكل غير مسبوق تقلص دخلهم، وتهدد سبل عيشهم. في أي حال، ينبغي على المجتمعات حماية قطاعاتها الزراعية من طفرات الإستيراد وينبغي أن تعزز الدعم للزراعة العائلية المستدامة. بيد أن هذه الإجراءات لن تكون كافية لتحقيق إستقرار مستويات الأسعار العالمية طالما أن دولاً أخرى تستمر في العرض الزائد في السوق العالمي. وعلاوة على ذلك، إن أحد العوامل الأساسية خلف الأسعار المنخفضة على بوابة المزرعة هو ليس الإنتاج الزائد، بل قوة الشركات وسيطرتها على السوق. في ما يسمى سوقاً للمشترين، يمكن أن تحدد شركات تصنيع وتجارة قوية الأسعار وفقا لإرادتها، وعليه تستمر في خفض أسعار بوابة المزرعة (الجزء ٤-٢). يجب أن تعالج المفاوضات التجارية الدولية مشكلة تقلب الأسعار العالمية وتراجُع الأسعار كمسألة ذات أولوية قصوى.

"عندما أملك حصة حليب منتجة من ٢٥ بقرة، على سبيل المثال، لا يمكن لأحد أن يأخذ هذا السوق مني. أنا مقتنع كليا أن لي حق في إمتلاك السوق الذي كان ملكا لأبي وأجدادي."

بروس سوندرز، مزارعو الألبان في كندا، خلال حلقة النقاش ضمن حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا في هونغ كونغ، كانون الأول ٢٠٠٥

إدارة التوريد المحلي

إن الردّ النموذجي على أزمة الأسعار المنخفضة في الزراعة، على الأقل من جانب البلدان الغنية، هو التعويض على خسائر الدخل لدى المزارعين عبر إعانات حكومية ضخمة. ولكن، تخفيض أو حتى إزالة هذه الإعانات لا يؤدي كما تشير الأدلة التاريخية بوضوح، إلى إنخفاضات ملحوظة في الإنتاج. على العكس، غالبا ما يزيد الإنتاج.[١١١] مثلاً، بعد أن رفعت عدة برامج لإدارة العرض ضمن قانون الزراعة الأميركي لعام ١٩٩٦، تدهورت أسعار المحاصيل إلى أعماق لم تتم رؤيتها منذ السبعينات. ومع ذلك لم تشهد المساحات المزروعة أي تعديل نزولي ملحوظ. وكذلك الأمر في كندا، لا التخفيض

السيء السمعة للدعم على نقل الحبوب في العام ١٩٩٥، الذي كان الإجراء الحكومي الوحيد والأكثر أهمية لدعم الزراعة، ولا الخسارة الفادحة للدخل نتيجة إنخفاض أسعار السوق العالمي بعد تطبيق قانون الزراعة الأميركي في العام ١٩٩٦، أدّيا إلى إخراج أراضي من الإنتاج. على العكس بقية المساحات الزراعية ثابتة بعناد. نظرا لغياب إستعمالات بديلة عن الزراعة في الدول المصدرة الأساسية، مثل الولايات المتحدة، وكندا، والأرجنتين، أو البرازيل، فإن زرع محاصيل مختلفة هو الخيار الوحيد القابل للحياة بالنسبة للمزارعين. وهكذا في كندا بين العامين ١٩٩١ و٢٠٠١، إنخفض إنتاج القمح - المحصول الكندي الأساسي – بنسبة ٢٣ ٪، بينما إرتفع إنتاج بذور الزيت بنسبة ١٤٣ ٪. ومع ذلك، بالكاد تغيرت مساحة الأرض المنتجة الإجمالية، مما يدل أن لا الإعانات الحكومية أو إزالتها تقدم حلاً عمليا لمشكلة فشل السوق.[١١٢]

طُبقت إدارة العرض في الزراعة في العديد من البلدان في الماضي، وما زالت تطبق اليوم. بشكل عام، إنها تصف عملية تحقيق التوازن بين الإنتاج وطلب السوق. ونتيجة لذلك، تحتاج أنظمة إدارة الطلب إجراءات مراقبة حدودية مرافقة. على سبيل المثال، منذ الستينات في كندا، سعت المجالس الوطنية للبيض، والديك الرومي، والفراخ، والدواجن إلى تحقيق التوازن بين مصالح كافة أصحاب المصلحة في سلاسل الإنتاج المعنية. العنصر المركزي في هذه البرامج هو نظام إنتاج مبني على الحصص، حيث يشتري المزارعون رخصة تسمح لهم بإنتاج الكمية المحددة من السلع. تحتفظ المجالس بالملكية القانونية للحصص، ولهم الحق في إجراء تعديلات بسيطة. يمكن نقل رخص الحصص إلى مزارعين آخرين، بينما يبقى تركيز السوق لأصحاب الحصص مقيداً من أجل حماية المزارع العائلية من الإستحواذ من قبل الشركات. يتم التفاوض على الأسعار الفعلية بين مجالس التسويق والمُصنِّعين، فيما هي ترتكز على تكاليف الإنتاج وتحدد إلى مستوى يوفر للمزارعين مردوداً عادلاً. يتم تمويل إدارة النظام عبر فرض ضريبة على كافة السلع المنتجة. على مرّ الزمن، حققت برامج دعم العرض هذه مساهمات ملموسة لقطاع زراعي كندي مزدهر. فقد أدى ضمان مداخيل ثابتة على المدى الطويل إلى زيادة في عدد المزارعين الشباب الذين ينتجون السلع المشمولة بهذه البرامج. على سبيل المثال، من المدهش أن أسعار الحليب للمستهلكين هي أكثر إنخفاضاً من الولايات المتحدة الأميركية، التي تخلت عن إدارة العرض الخاص بها. وفي نفس الوقت، تملك إدارة العرض في كندا أثر إعاقة ممارسات الإغراق، ذلك أنها لا تؤدي إلى إنتاج زائد بشكل ضخم جداً، الذي يمكن أن ينبغي تصديره.

"في نيكاراغوا لدينا سعر مضمون لمنتجي الأرز الوطنيين، تمّ التفاوض عليه بين المنتجين الصغار والصناعيين ومعامل التصنيع. يعطى المنتجون حصصاً معينة، وإذا لم يقدروا على تلبية الطلب يمنح المصنعون الحق في إستيراد النقص من دون رسوم جمركية. هناك برامج مماثلة في السلفادور بالنسبة للذرة والأرز والذرة البيضاء. ولكنه سيتم تفكيك كل هذا مع إتفاقية التجارة الحرة لأميركا الوسطى (Cafta)."

راؤول مورالیس، تعاونية فيناك (Fenaccoop)، نيكاراغوا، خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الوسطى، تشرين الأول ٢٠٠٦

بشكل عام، يستمر برنامج لدعم العرض إذا تضمن ثلاثة عناصر. أولا، يجب أن يتضمن برنامج طويل الأمد يتحكم بالإستخدام الكلي للقدرة الإنتاجية. ثانيا، يتطلب برنامج مراقبة إنتاج قصير الأمد يترك مساحة لتعديلات سنوية. وثالثا، يحتاج إلى آلية ضبط دقيق يمكن أن تتعاطى مع التقلبات السنوية داخل السوق. المفتاح لآداءها الصحيح هو آلية تعديل مرنة توازن بين إحتياجات السوق والقدرات الإنتاجية، أي تحديد حجم الحصص وسعر المنتج. إن غياب آلية تسمح بتصحيح مَرِن لطلب السوق هو السبب وراء فشل العديد من برامج الحصص هذه، خاصة تلك في الإتحاد الأوروبي. إذا كان هناك إطار قانوني داعم وواضح، وإذا تمّ ضمان دور لكل أصحاب المصلحة في المفاوضات والتعديلات، وإذا تمّ وضع آليات مراقبة وتطبيق صارمة لضمان الإلتزام، يمكن أن تؤمن إدارة العرض فعليا حلاً مستداماً لأزمات الأسعار في الزراعة.[١١٣]

آلية تعاون لتحقيق توازن في سوق العرض العالمي

على المدى المتوسط، بالنظر إلى التحسينات في كميات إنتاج المحاصيل والزيادة في المساحة المزروعة في بلدان مثل البرازيل نتيجة صمود الزراعة المكثفة والموجهة نحو التصدير، وسيكون هناك حاجة لدى

خطوات تجاه "إطار تعاوني متعدد الأطراف لموازنة العرض في السوق العالمي":

- تحديد تلك البلدان التي لديها تأثير ملحوظ على أسعار السوق العالمي كمشاركين في البرنامج (مثل الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الخ)؛
- الإتفاق على سقوف إنتاج قصوى خاصة بالمحاصيل تتحكم بكلّ القدرة الإنتاجية العالمية (على سبيل المثال ٣ - ٪ من الإنتاج العالمي للقمح) من أجل رفع أسعار السوق العالمي أعلى من مستوى أدنى محدد؛
- تحديد أهداف تخفيض مرتبطة بالدول والمحاصيل (مثلا الولايات المتحدة ٨ - ٪، ٤ - ٪ في الإتحاد الأوروبي الخ)، بناء لحصة كل دولة من الصادرات العالمية؛
- تطبيق إجراءات مراقبة وتحقق لمساعدة الدول على الإمتثال (مثلا تحقق مستقل من قبل طرف ثالث)؛ و
- تأمين مراجعة مرنة للبرنامج خلال فترات قصيرة للتعديل والتحسين، ولتحسين التطبيق على المستوى الوطني.

سيكون إطار لموازنة العرض في السوق العالمي مساهمة لتخفيض الفقر عالمياً

دول العالم الأساسية المصدرة للمحاصيل لتأسيس آليات تعاون من أجل إدارة الإنتاج.[١١٤] على الصعيد المتعدد الأطراف، يمكن إطلاق المفاوضات من أجل تبني "إطار تعاوني متعدد الأطراف لموازنة العرض في السوق العالمي". هذا الإطار يمكن أن يترك التطبيق الفعلي لبرامج إدارة العرض إلى صانعي السياسة المحلية. إن الإطار المتعدد الأطراف لن يضمن فقط أن تطبق الأمم المصدرة الرئيسية برامج إدارة العرض، بل يمكن أن يحل "معضلة السجين"، تحديدا أن إدارة العرض في السوق العالمي يمكن تحقيقها فقط بشكل تعاوني.

حاليا، يخضع السوق العالمي للمواد الغذائية الأساسية، مثل الحبوب وبذور الزيت، إضافة إلى منتجات كالقطن والسكر، أو الأرز، لهيمنة عدد من الدول لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. ولذلك، يمكن أن يكون إطار متعدد الأطراف يتضمن الدول المصدرة الأساسية لهذه المنتجات قابلاً للإستمرار والتطبيق. على سبيل المثال، ستة دول – الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، وكندا، والإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة - كانت تمسك بـ ٤٧٪ و٥٨٪ من القدرة الإنتاجية العالمية للقمح والذرة، و٥٢٪ و٦٤٪ من حصص الصادرات العالمية في العام ٢٠٠٣ من هذين المحصولين.[١١٥] إن إطاراً متعدد الأطراف مع هذه الدول كأطراف أساسيين سيكون بالفعل مساهمة معتبرة تجاه توزيع أكثر عدلاً للقدرات الإنتاجية، وبالتالي لتخفيف الفقر والتجديد الإقتصادي للإقتصادات الريفية حول العالم.

ما هي الآثار المحتملة لإطار كهذا؟ هل ستخدم الإحتياجات المبررة للمزارعين الفقراء حول العالم في حين تضع متطلبات جديدة على البلدان المشاركة؟ هل ستستمر دول منتجة أخرى في الركوب المجاني، متمتعة بأسعار أعلى دون تخفيض الإنتاج؟ لحسن الحظ، سيفيد الإطار بالتأكيد كِلا المزارعين ودافعي الضرائب في الدول المشاركة على حد سواء. فالمزارعون الذين ينتجون بشكل أساس محاصيل التصدير، هم الذين سوف يعانون بأكثر شكل من الأسعار المنخفضة والمتقلبة. إذا أنتج هؤلاء المزارعون كميات أقل لكن بالواقع حصلوا على مداخيل أعلى، سيكونون بالتأكيد بحال أفضل نتيجة البرنامج. ولذلك، حتى الدول في الجنوب، مثل البرازيل (فول الصويا والذرة) أو تايلاند (الأرز)، ستكون محفزة على المشاركة. بالنسبة للفوائد لدافعي الضرائب، ستتم إزالة الممارسات الحالية للدول الغنية التي تعوض على مزارعيها خسائرهم. وهكذا سيتم إستبدال مليارات من اليورو والدولارات التي تنفق على تعويض مداخيل المزارعين ببرنامج إدارة ممّول ذاتياً من خلال رسم ضمني على المنتجات المشمولة في هذا البرنامج. وأخيرا، حتى "تحويل متسلل" للقدرة الإنتاجية من الدول المشمولة في هذا البرنامج إلى الدول "الراكبة مجانيا" سيكون لمصلحة الدول ضمن المشمولة، لأن المردود الصافي على الصادرات سيكون أعلى مما هو عليه في ظل الظروف الحالية المخلخلة. وفي الوقت نفسه، هذا التحويل للقدرة

"غالبا ما نشير إلى إعانات التصدير على أنها الشيطان – وهي كذلك. ومع ذلك، كان لدول مثل أستراليا ونيوزيلندا تأثير أكبر على إنخفاض أسعار الألبان في العالم، ووفقا لإدعائهم، هم لا يقدمون إعانات لمزارعي الألبان في بلادهم. وما نحتاج إليه هو برنامج دولي مشترك لإدارة العرض. السؤال إذن هو: من عليه أن يخفّض الإنتاج وبأية كمية؟"

إيف لودوك، مزارعو الألبان في كندا، خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الشمالية، أيلول ٢٠٠٦

الإنتاجية إلى دول تعتمد على الواردات سيزيد من حصة السوق الخاصة بمزارعيها، ويحسّن الإكتفاء الذاتي الغذائي المحلي.

ومن المسلم به أن أولئك الذين يمكن أن يخسروا على المدى القصير هم الفقراء الحضريون، خاصة في البلدان النامية "المستوردة الصافية للغذاء"، ذلك أنهم قد يواجهوا أسعار أغذية أكثر إرتفاعاً. ولكن من المهم الإشارة إلى أن العديد من هذه البلدان لديها نسبة سكان ريفيين تتراوح بين ٥٠ و٨٠٪، أكثريتهم من صغار المزارعين الذين يعتمدون على أسعار تضمن لهم مردوداً معقولاً لعملهم. ولذلك، يجب تجّنب مقاربة قصيرة الأمد لهذه المشكلة. لا تشكّل التضحية بسبل عيش صغار المزارعين للمحافظة على أسعار الأغذية منخفضة من أجل الفقراء الحضريين مقايضة مُرضية. وبدلا من ذلك، قد يُشكل الدعم للمستهلكين، فيما يُوسّع الإنتاج المحلي، وسيلة لزيادة إمداد الأغذية وبالتالي المحافظة على مستويات أسعار محمولة، ولتشجيع التوظيف في المناطق الريفية عن طريق دعم القطاع الزراعي. يمكن أن تكون الإجراءات التصحيحية الإنتقالية ضرورية لمعالجة آثار زيادة أسعار الغذاء حيث يتم التخلص من السلع المغرقة. على سبيل المثال، كما طُرح مؤخرا من قبل المجموعة الإفريقية، يمكن أن تتاح "آلية لتمويل الواردات" للدول النامية "المستوردة الصافية للغذاء" من أجل مساعدتها على دعم الغذاء على المدى القصير وتطوير إنتاج محلي كفوء لإراحتها من الإعتماد على الإستيراد على المدى الطويل.[١١٦]

٣.٤ وضع معايير لتجارة نوعيّة

في الزراعة والعديد من القطاعات الإقتصادية الأخرى، يُشكل النظام الإقتصادي الحالي أي شيء إلاّ نظام الكلفة الأكثر إنخفاضاً.[١١٧] في نظام كهذا، يمكن مقارنة الخسائر المسببة للمنافع المشتركة خلال إنتاج سلع تجارية مع الأرباح المحققة في السوق. من وجهة النظر هذه، فإن هدف الزراعة ليس فقط إنتاج المكاسب بل المساهمة أيضاً في الصحة للجميع، بما فيها كِلا التغذية للبشر وتجديد الأنظمة البيئية الطبيعية. ولذلك، يجب تقييم الأنظمة الغذائية من خلال إطار صحّة مشترك يأخذ بعين الإعتبار نوعية الغذاء وصحة المجتمعات والأنظمة البيئية على المدى الطويل.[١١٨] ولكن بما أن اللعبة الحرّة لقوى السوق تفضل الربح الخاص على المنافع المشتركة، يعود الأمر للسياسة من أجل تصحيح عدم التوازن هذا. إن تدخلات السياسة العامة ضرورية لضمان شروط إطارية تجمع بين السعي وراء الربح الخاص وحماية المحيط الحيوي وحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يخلق إصلاح التجارة ملعباً مستوياً فيما يتعلق بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية بين المزارعين والشركات. حالياً، يفضل رفع القيود من دون وجه حق الأساليب الزراعية الغير مستدامة وقرارات التجارة، لأن الشركات تضع نشاطاتها حيث يكون تحييد التكاليف الإجتماعية والبيئية هو الأكثر سهولة. في أغلب الأحيان، أدى تفكيك الحمائية إلى حماية الظالمين. على سبيل المثال، يعاني عمال السكر في البرازيل بينما تتنافس سلاسل المتاجر الكبرى على أسعار منخفضة، وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تجعل إزالة أشجار المانغروف عن الشواطئ إنتاج القريدس للطبقة الوسطى أكثر ملائمة، بينما تتسبب بمخاطر بيئية، وأخيراً، إن مبيدات الآفات المستعملة في حقول القطن الباكستانية، هي بالفعل السعر المخفي للتسوق السهل في متاجر الأزياء حول العالم بينما تلوث التربة والعمال. طالما أنه غير مطلوب من تكاليف الإنتاج أن تتضمن كلفة المحافظة على المنافع المشتركة، ستواصل التجارة الحرة تسريع كِلا تهميش الفقراء وتدهور المحيط الحيوي. فقط من خلال معايير دُنيا لضمان كرامة العمل وسلامة البيئة العالمية يمكن التأسيس لأرضيّة أكثر عدالة وأكثر أمنا في القرن الحادي والعشرين. وبهذا الخصوص، يجب فهم المتاجرة الدولية كامتياز يفترض التعويض عنه عبر إحتساب التكاليف الإجتماعية والبيئية داخلياً.

يجب فهم المتاجرة الدولية كأفضلية يفترض التعويض عنها عبر إحتساب التكاليف الإجتماعية والبيئية داخليا

عملية الإستدامة ومعايير الإنتاج

بخطوة أولى، ينبغي أن تعزز السياسة الوطنية تطوير برامج نمطيّة منهجية للمراقبة والتحقق. إن إنشاء معايير لعملية الإنتاج هو أمر بالغ الأهمية للتقليل من

القطع الكامل للغابات، والإستغلال المفرط للإحتياطات المائية، وللتلوث الكيميائي، أو لإنبعاثات غازات الدفيئة. وقد تم تبيان جدوى مراقبة وتقييم عمليات الإنتاج بشكل واضح من خلال مبادرات التجارة العادلة والزراعة العضوية، التي تطبق عادة من قبل أجهزة الرقابة ومنح الشهادات. تتضمن معايير "الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية" (إيفوام)، كمثال، مجموعة مفصلة من المبادئ والمعايير العامة مع متطلبات إنتاج المحاصيل وتربية الحيوانات، بما في ذلك معايير لتقييم وإستعمال مدخلات معينة من خارج المزرعة، ومعايير للتصنيع، والمعاملة، ولصق بطاقات التعريف.[١١٩] مع أن الإيفوام تعتبر المنبر العالمي للحركة العضوية "المصدّقة"، فإن معايير الإيفوام هي واحدة من مجموعة معايير ضمن أخرى عديدة تمّ تطويرها من قبل منظمات وطنية أو خاصة. اليوم في أكثر من مئة دولة، وضعت منظمات المزارعين ومجموعات المستهلكين معاييرها الخاصة للزراعة العضوية وقواعد إصدار الشهادات (المصادقة) – العديد منها متطابق مع أحكام الإيفوام، ولكنها محددة ومكيّفة مع الظروف البيئية والإجتماعية الخاصة بهم.[١٢٠] ينبغي على الحكومات أن تدعم التطوير المستقل لبرامج مواصفات كهذه.

"أظهرت التجربة في منطقتنا أن فقط عمليات المصادقة التشاركيّة يمكن أن تكون مستدامة. يجب أن نمكّن المزارعين وإتحادات المنتجين لإنشاء أنظمة مراقبة الجودة الخاصة بها".

فابيولا زيربيني، FACES البرازيلية، البرازيل، خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

وفي خطوة ثانية، يجب أن تخطط الحكومات لتطوير استراتيجيات محلية للتحويل الزراعي مع جعل المعايير والمواصفات إلزامية لكلّ الإنتاج الزراعي. أدى الإرتفاع الحاد في حجم المساحة العالمية المزروعة ضمن "الزراعة العضوية المصدقة"[١٢١] إلى تحسينات بيئية وإجتماعية ملحوظة. على سبيل المثال، تستهلك الزراعة العضوية مياهاً أقل وتنتج تلوثا أقل للتربة ومخاطر صحية أقل. في الوقت نفسه، إن معدل تنوّع الأصناف هو ٣٠٪ أعلى منه في الأنظمة الزراعية التقليدية. في العديد من الحالات، الزراعة العضوية هي أكثر كثافة لناحية اليد العاملة، لأن أساليب أكثر إستدامة لإدارة التربة ولدورة المحاصيل، والمحاصيل المشتركة، وإزالة الأعشاب الضارة بطريقة مستدامة والطرق الوقائية لمعالجة الآفات تستبدل المبيدات الكيميائية باليد العاملة.[١٢٢]

ومع ذلك، يجادل النقاد أن برامج المعايير البيئية لعمليات الإنتاج غير متوازنة إجتماعياً. ذلك أن الحصول على شهادة الجودة يمكن أن يكون مكلفاً ومعقداً، ولذلك يميل إلى التقليل من فرص صغار المنتجين. يمكن تخفيض التكاليف إذا شكل المزارعون مجموعات منتجين أو تعاونيات تحصل على الشهادة كمجموعة؛ لكن الرسوم قد تبقى مرتفعة، وتخلق أنظمة الرقابة الداخلية تكاليف إضافية. ولذلك، وإنطلاقا من واقع أن مراقبة الجودة ضرورية، ينبغي على الحكومات أن تعزز تطوير برامج محلية مستقلة لإصدار شهادات الإستدامة. تملك البرامج المحلية القدرة على خلق آليات مراقبة ومصادقة (إصدار الشهادات) أنسب لتركيبة النظام الزراعي والقدرات الإقتصادية للمزارعين؛ ذلك أنه يمكنها تحقيق أفضل تخفيض للتكاليف والأعباء التنظيمية المفروضة على صغار المنتجين.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن دعم البرامج المحلية والوطنية المستقلة عبر آلية تحوّل تكاليف المصادقة من المزارعين الذين يمارسون الإنتاج المستدام إلى أولئك الذين يستمرون في الأساليب التقليدية، كما من المزارعين إلى المستهلكين. التجربة في قوانين تغذية الشبكة بالطاقة التي سهّلت إختراقاً مؤثرا لأنظمة الطاقة المتجددة المكلفة في سوق الطاقة في عدة بلدان هي نماذج يمكن أخذها بالإعتبار في سياق الزراعة. على سبيل المثال، يمكن إضافة رسم على كافة المنتجات التقليدية، تموّل بدورها تكاليف المصادقة في الزراعة المستدامة وتساعد صغار المزارعين على الإلتزام بالمعايير ومتطلبات إصدار الشهادة.

الدخول المؤهَّل إلى السوق

ينبغي أن يدعم نظام تجاري جدّي حول الإستدامة معايير إستدامة شاملة على الصعيدين الوطني والدولي. بناء على تطبيق مثبت لعملية الإستدامة المحلية ومعايير الإنتاج، يجب أن تملك الحكومات الكفاءة لربط الوصول إلى الأسواق بهذه المعايير. وهكذا تعطى التجارة بالمنتجات الأكثر سلامة بيئياً

وإجتماعياً أفضلية على التجارة بالسلع المنتجة تقليدياً. وبالفعل، إن تأهيل الوصول إلى السوق من ناحية المتطلبات البيئية والإجتماعية هو موضوع مُلِحّ لأن الصناعات الزراعية وتجار الأغذية بالتجزئة يستثمرون بشكل متزايد في الدول حيث الشروط البيئية والإجتماعية هي الأضعف (الجزء ٤-٢). تُحوّل إستراتيجية كهذه هؤلاء اللاعبين إلى دعاة دخول غير مشروط للأسواق في البلدان حيث أسعار الغذاء عالية، وهكذا يزيدون الأرباح من المبيعات، ولكن مع تقويض الوضع التنافسي للمنتجين المحليين المسؤولين. يمكن أن تعمل معايير الإستدامة على الحدود كتقنيات تجارية للتخفيف من الإغراق الإجتماعي والبيئي.[١٢٣] يمكن أن توفر الحكومات "جزرة" للمنتجين المستدامين وتمنحهم دخول تفضيلي إلى السوق للمنتجات التي تستوفي معايير إستدامة معينة.[١٢٤] وبعبارات أخرى، تعطى السلع التجارية التي أنتجت بالتوازي مع منافع بيئية وإجتماعية عامة أفضلية تجارية، وهكذا تشجع على التحوّل في الإنتاج والتسويق بإتجاه سلع عادلة سليمة بيئياً عالمياً.

ولكن هناك عدد من الأسئلة يجب معالجتها. على سبيل المثال، هل سيتحوّل برنامج للدخول المؤهَّل إلى السوق يعتمد على معايير وطنية للإستدامة إلى شكل جديد من الحمائية في الدول الشمالية ضد الجنوب العالمي؟ ألا يمكن أن يؤدي الدخول المؤهَّل للأسواق إلى شكل آخر من التمييز التجاري، إذا إعتبرنا أن الدول الصناعية تُظهر حالياً أكبر إهتمام في وضع المعايير البيئية؛ ولديها المزارعين الأغنى القادرين على دفع تكاليف الإلتزام الناجمة عنها؛ واستخدمت في الماضي معايير السلامة الغذائية وغيرها كتقييد مقنّع للتجارة؟

أولا، من المحتمل أن يكون إعتقادا خاطئا الإقتناع أن الدول الشمالية ستكون أقل استياءً من دول الجنوب نتيجة المعايير التي تهدف إلى إزالة "تصنيع" الزراعة. يمكن أن يكون الحال كذلك اليوم لأن المعايير تشمل في معظمها شروط نظافة وصحة مفصّلة للمنتجات. بيد أن الوضع قد يكون مختلفا عندما تطوّر دول الشمال كما دول الجنوب إهتمامات لحماية أسواقها من الإغراق الإجتماعي والبيئي. أي حركة تجاه الزراعة المستدامة ستكون محكومة بالفشل إذا سمح لسلع أجنبية رخيصة منتجة بواسطة أساليب مدمرة بإختراق السوق. في هذا الصدد، سيكون وقفاً على الشمال أن يغيّر ممارساته. ليس من المستبعد أن تضع الهند يوماً ما معايير إنتاج بيئية خاصة بها لواردات الدواجن أو تضع تايلاند معايير للصيد المستدام. للتأكد، فإن إنتشار الزراعة الصناعية هو عالمي النطاق، وأيضا في البلدان الفقيرة. فالمناطق المندمجة تماماً في السوق العالمي تتميز عادة بأنظمة صناعية للإنتاج الزراعي. ولكن، الزراعة عامة في الشمال هي أكثر "تصنيعا" من معظم الجنوب. على سبيل المثال، إن مستوى المكننة هو أعلى بحوالي أربعة أضعاف في الدول المتقدمة منه في الدول النامية. وفيما يتعلق بإستخدام الأسمدة الإصطناعية - وإفتراضياً مبيدات الآفات أيضاً – الصورة أقل وضوحاً. وما عدا الصين والبرازيل والهند وعدد قليل آخر من الدول النامية، تستخدم غالبية العالم النامي أسمدة أقل من الدول المتقدمة.[١٢٥] وعلاوة على ذلك، العديد من دول الجنوب مع مساحاتها الشاسعة المميزة بزراعة صغيرة الحجم، عضوية بتعريفها ستكون متموضعة بشكل أفضل من الدول المتميزة بالزراعة الأحادية الصناعية في معظم أنحاء الشمال.

يجب أن تعطى السلع التجارية التي أنتجت بالتوازي مع منافع بيئية وإجتماعية عامة أفضلية تجارية

"إذا إحترمنا مبدأ السيادة، بالتأكيد يجب أن نقبل أن الأسواق الشمالية تحتاج أيضا إلى الحماية. لا فرق إذا كانت غنية أو فقيرة، تملك الدول الحق في الحفاظ على مجتمعاتها وقاعدة مواردها الطبيعية من المنافسين المفترسين".

فرانسواز بانغري، الإتحاد الوطني للنساء الريفيات في بوركينا فاسو، خلال المشاورة الإقليمية لغرب إفريقيا، شباط ٢٠٠٦

لا المناطق ولا الأنظمة الزراعية ستكون مُهددة من خلال الدخول المؤهّل للسوق بل فقط الصادرات المنتجة بأساليب زراعية ضارة بيئياً. ولذلك، هناك سؤال أساسي يجب التعاطي معه وهو: من أين تأتي هذه الصادرات أساساً ومن يربح من المعايير المنخفضة؟ على الرغم من الإفتقار الزائد لمعطيات شاملة حول هذا الموضوع يفترض أن كتلة الصادرات العالمية مصدرها أنظمة الزراعة الصناعية العالية المدخلات في الشمال بالإضافة إلى عددٍ قليلٍ من مناطق في الجنوب.[١٢٦] على سبيل المثال، أكبر خمس مصدرين للقمح – الولايات المتحدة، وفرنسا، وكندا، وأستراليا، والأرجنتين – هم دول تتميّز بأنظمة زراعية عالية "التصنيع". إذا تمّت إضافة

يجب أن تخضع الأعمال العابرة للحدود للشركات العالمية إلى الدخول المؤهَّل للأسواق

كافة صادرات القمح من الإتحاد الأوروبي ستكون حوالي ٧٥٪ من صادرات القمح العالمية بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠١٥ منتجة من خلال زراعة عالية المدخلات.[١٢٧] وبشكل مماثل، إن أكبر ثلاثة منتجين لفول الصويا هم الولايات المتحدة، والبرازيل، والأرجنتين، ما يمثل ٨٠٪ من إنتاج حبوب فول الصويا العالمي و٧٠٪ من إنتاج جزء من الإنتاج العالمي لزيت الصويا.[١٢٨] إذا تمّت مواجهة صادرات هذه الدول من باقي دول العالم عبر الدخول المؤهّل للسوق، لن يكون صغار مزارعي الصويا في البرازيل أو الأرجنتين هم من يتأثرون، بل المنتجين الصناعيين الذين يمثلون غالبية الصادرات من هذه الدول. هؤلاء المنتجون أيضاً، جنبا إلى جنب مع شركاتهم التجارية والتصنيعية العابرة للأوطان، يجب حثّهم على التحوّل إلى أساليب زراعية أكثر إستدامة؟

"لماذا يجب السماح لتلك الجهات التي تكسر باستمرار قواعد إتفاقيات البيئة والعمل الدولية أن تستمر في مثل هذا السلوك غير المشروع، في حين أولئك الذين يلتزمون بهذه الإتفاقيات ويحاولون تحسين الأساليب الزراعية هم الذين يجب أن يتحملوا عبء الكلفة الزائدة. نحن بحاجة إلى نظام تجاري يقلب هذا الوضع الناقص على رأسه!"

أنيا أوسترهاوس، مكتب المناصرة للتجارة العادلة، بلجيكا، خلال المشاورة الإقليمية لأوروبا، تشرين الثاني ٢٠٠٦

وعلاوة على ذلك، يجب الأخذ بعين الإعتبار أنه في الممارسة العملية، قد تصبح المعايير الموضوعة من قبل الشركات، مثل الأساليب الزراعية الجيدة (EurepGAP) (أنظر الجزء ٤-٢)، وبشكل أكثر من المعايير الحكومية، حاجزاً غير مؤهَّل أمام التجارة. فقد إحتجّت دول الكاريبي مؤخراً إلى منظمة التجارة العالمية ضد هذه المبادرة من قبل تجار التجزئة الأوروبيين التي تميز بشكل متزايد ضد الواردات من الدول النامية بناء على معايير التصنيع الغذائي وطول مدة التخزين. على العكس، يمكن أن يكون هناك حاجة لتطوير إجراءات وأدوات الدخول المؤهّل للأسواق لمكافحة الإغراق البيئي والاجتماعي، بشكل متزامن، من القاعدة صعودا عبر مبادرات المجتمع المدني، ومن الأعلى نزولا عبر الحكومات الوطنية. على سبيل المثال، شبكات المزارعين مثل RIAF في منطقة الميركوسور (البرازيل، والأرجنتين، والبراغواي والأوروغواي) أطلقت إعترافاً متبادلا للمنتجات من صغار المزارعين معترف به جزئياً من دول الميركوسور كمنتجات مؤهّلة لتعرفات جمركية أكثر إنخفاضا أو معفاة منها؛ يقوم المزارعون بالإعتراف ببعضهم البعض "كمزارعين صغار"، بينما يتّم الإعتراف بهم بعد ذلك من دول أخرى في الميركوسور تمنح دخولاً تفضيليا لمنتجاتهم.

وأخيراً، ليس ثمة تساؤل بأن مبدأ الدخول المؤهل للسوق يمتد كثيراً ما بعد السلع الزراعية. إن الإشتراط أن تكون الإستثمارات والسلع والخدمات التي تعبر الحدود مستوفية لمعايير إجتماعية وبيئية هو عنصر لا غنى عنه لأي نظام تجاري عادل وسليم بيئياً. القطاع الزراعي نفسه يتكوّن من مروحة أوسع من السلع لا المنتجات، المشتقة ببساطة من النباتات أو الحيوانات؛ ينبغي أخذ الشركات المنتجة للأسمدة ومبيدات الآفات والآليات الزراعية بعين الإعتبار إضافة إلى مصنعي الأغذية وشركات التجزئة. فضلاً عن ذلك، يجب أن تخضع التجارة عبر الحدود لهذه الشركات إلى دخول مؤهّل للأسواق. لماذا يجب على كينيا أن لا تطوّر معايير إستثمارات من أجل دخول سلاسل المتاجر الكبرى، وكذلك الأوروغواي بالنسبة لمعايير المحروقات للحصّادات، أو تايلاند لمعايير إنتاج الأسمدة؟ ليس هناك شك أن الدخول المؤهّل للسوق لا يجب أن يكون محدداً بالسلع الزراعية أو بالتدفق التجاري من الجنوب إلى الشمال. على العكس تماماً، بإعتبار عدم إستدامة الإقتصادات المتطورة، على الأرجح سيكون الأمر أكثر تعلّقا بالنسبة للسلع غير الزراعية وتدفق التجارة من الشمال إلى الجنوب.

ومع ذلك، تقترح مقارنة بين الدول حول تطبيق القانون البيئي أنه على الأرجح ستكون الدول الشمالية من سيضع برامج الدخول المؤهّل للأسواق، لأن العديد من الدول الجنوبية لن يكون لديها القدرة المؤسسية أو الإرادة والقدرة السياسية للقيام بذلك. وفي ضوء ذلك، سيكون الدخول المؤهّل للسوق – رغم أنه مفهوم يفيد كل الدول بشكل سواء - معرّضاً لإعطاء أفضلية للشمال. هذه المشكلة يمكن معالجتها عبر إنشاء آلية تمويل مرتبطة بوضع المعايير على الحدود. وتكون العائدات الناتجة من إدارة دخول السوق في الدول الأغنى مخصصة لصندوق يمكن تحويله إلى دعم هيكلي لتعزيز التنمية الريفية المستدامة

في مناطق هامشية.[١٢٩] بهذا الطريقة، يمكن تحويل التعرفات الجمركية المطبقة على الأساليب والمنتجات الضارة إجتماعياً وبيئياً إلى مساعدات من أجل برامج تنمية ريفية مستدامة. مساوية لمرفق البيئة العالمي (GEF) الموجود، يمكن "لصندوق تنمية ريفية مستدامة" يضم الحكومات والمنظمات غير الحكومية أن يضع معايير وآليات دعم لتسهيل التحوّل نحو أساليب الزراعة المستدامة، بالإضافة إلى تطبيق برامج الدخول المؤهّل للسوق في الجنوب.

معايير عُليا لعملية وضع المعايير

إن محاولات بعض الدول لفرض إجراءات حمائية ضد الآخرين من خلال الدخول المؤهّل للسوق يمكن منعه عبر تطوير معايير عالمية مشتركة. ولكن تطوير هذه المعايير العالمية هو تحدٍ هائل، خاصة في عالم يتسم بأنظمة بيئية وبأساليب زراعية وثقافات زراعية عالية التنوّع. ستكون في الواقع خسارة لكِلا الثقافة والبيئة إذا أدت معايير عالمية متناغمة إلى التناسق بين أساليب الإنتاج حول العالم. كانت هذه هي الحالة حيث نقلت المعايير العضوية المطوَّرة في بلدٍ ما إلى نظم إنتاج في بلد آخر. على سبيل المثال، تحظر معايير العلامة العضوية في الإتحاد الأوروبي الأسمدة الإصطناعية، ولكن في بعض المناطق الإستوائية تبدو بعض الكميات من الأسمدة لا غنى عنها. في أماكن عدة، مثل شمال سومطرة، طوّرت مجموعات المزارعين نظامها الخاص للمصادقة العضوية، الذي يهدف إلى التقليل من إستخدام الأسمدة الإصطناعية، ولكنه لا يستثنيها ذلك أن تربية الماشية المكثّف لإنتاج الروث العضوي في تلك المنطقة هو ببساطة ليس خياراً مناسباً.[١٣٠] وعلاوة على ذلك، تركز العديد من برامج المعايير العضوية على أساليب زراعية محددة، ولكنها تُهمل جوانب إجتماعيّة وإقتصاديّة في نفس الأهمية يجب أخذها بعين الإعتبار في تطوير أساليب زراعية مستدامة، مثل الحاجة إلى إيجاد توازن بين الإكتفاء وزراعة التصدير أو المحافظة على وإدماج المعرفة التقليدية. وأخيراً، تتطلب برامج المعايير الموضوعة في الشمال أنظمة رصد وتحقيق مكلفة نسبياً. على النقيض من ذلك، في الأسواق المحلية الجنوبية، حيث يبيع المزارعون مباشرة إلى المستهلكين، ستكون أنظمة أبسط وأقل كلفة للمعايير ووضع ملصقات التعريف أكثر ملائمة. ولذلك، ينبغي أن تكون معايير الإنتاج موضوعة محلياً لضمان أن الإعتبارات البيئية والإقتصاديّة والإجتماعيّة والقدرات الخاصة للمجتمع الزراعي تُعالج بشكل مناسب.

إن تطوير معايير عليا يمكن أن يُقدّم حلاً. لن تؤدي معايير عليا إلى التناسق بين معايير إنتاج محددة. على العكس، ستحدّد بعض الشروط المشتركة لعملية وضع المعايير. هل أن العملية التي تؤدي إلى معايير جودة محلية أو وطنية ديمقراطية بشكل كافي؟ هل ضمت كافة أصحاب العلاقة، منذ متى؟ ذلك أنه فوق كل شيء، يجب أن يعكس وضع المعايير جهداً مشتركا يتضمن مشاركة المزارعين والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، وتجّار التجزئة المحليين، وصغار الباعة. حيث تمّ تطوير معايير مشتركة لعمليات وضع المعايير، يُمكن أن تُشكّل هذه أساساً للقبول المتبادل لعدد من برامج المعايير المحلية والوطنية في التجارة بين الدول. يجب أن تكون المعايير العالمية للأساليب الإنتاجية عوضا عن معايير الإنتاج في صلب المفاوضات حول القبول المتبادل لمعايير الإنتاج الوطنية من أجل ضمان مجموعة متوازنة من القواعد المشتركة لعالم عالي التنوّع.

يُمكن أن تضمن معايير عُليا لعمليّة وضع المعايير مجموعة من القواعد المشتركة لعالم متنوّع للغاية

"الدخول المؤهّل للسوق" و "صندوق التنمية الريفية المستدامة"

- كخطوة أولى، تضع الدول معايير مستقلة للجودة وأنظمة مصادقة على المستوى المحلي. كخطوة ثانية تتطوّر هذه المعايير إلى متطلبات إلزامية للمنتجين المحليين
- إعتماداً على تطبيق مُثبت لهذه المتطلبات الإلزامية، يمكن للدول بعد ذلك أن تفرض تدريجياً معايير جودة على الحدود وتقسّم شروط دخول السوق بين المنتجات التي تلتزم معايير الإستدامة، مقارنة بالمنتجات المنتجة بشكل غير مستدام؛
- العائدات من التعرفات الجمركية المُطبّقة على المنتجات الضارّة في الشمال تُحوَّل إلى "صندوق تنمية ريفية مستدامة" دولي، يدعم التحوّل نحو أساليب زراعية مستدامة وتطبيق برامج دخول مؤهّل للسوق في الدول النامية.

تمّ تطوير المعايير العليا في سياق الزراعة من قبل إيفوام الذي كلّف المؤسّسة المرتبطة به، وهي خدمة

الإعتماد العضوي الدوليّة (IOAS)، بوضع الخطوط العريضة لقبول مختلف برامج المعايير العضوية الخاصة بإيفوام والمطوّرة محلياً ووطنياً. إذا قبلت الحكومات حول العالم برامج المعايير العضوية المعترف بها من دائرة الإعتماد العضوي الدولية على المستوى المحلي سيكون ذلك خطوة أولى في الإتجاه الصحيح. تمّ تطوير مبادئ توجيهية أكثر عمومية لمعايير أساليب الإنتاج من جانب المنظمة العالمية للتقييس (ISO)، التي توفر مصطلحاً عاماً للتقييس (ISO / ICE الدليل ٥٩)، أو من خلال تحالف ISEAL، الذي يوفر مصطلح خاص حول الأساليب الجيدة لوضع معايير إجتماعيّة وبيئية.[١٣١] المفاوضات حول معايير عُليا كهذه في آليات وضع معايير للزراعة المستدامة ستضمن إستقلالية العدد الواسع من أساليب الإنتاج المستدامة، بينما في الوقت نفسه، توفّر قاعدة مشتركة للتجارة بين الدول. يمكن إنشاء هيئة شكاوى مستقلة متعددة الأطراف للتعامل مع الصراع بين الدول حول الإختلافات في معاييرها. على سبيل المثال، يُمكن إنشاء "مركز للتوسط في حلّ النزاعات في الخلافات حول المعايير" لتوفير توسّط محايد حول الشكاوى وتسوية النزاعات.

"المعايير العُليا" و"مركز التوسّط لحلّ النزاعات في الخلافات حول المعايير"

- على المستوى المتعدد الأطراف، ستوافق الحكومات على معايير عُليا ستحكم عمليّة وضع معايير الإنتاج وطريقة الإنتاج للزراعة المستدامة؛
- ستحدد المعايير العُليا عناصر عمليّة الإنتاج، بما فيها المدة، الشروط المرجعية للمشاركة المتوازنة من كافة أصحاب العلاقة المتأثرين، ونشر النتائج، والتقييم الدوري، وإعادة النظر بالمعايير، الخ؛
- سيتم تأسيس آلية لحلّ الشكاوى، مثل "مركز توسط في حل النزاعات في الخلافات حول المعايير" وذلك لتسوية النزاعات ذات الصلة بالمعايير بين البلدان؛
- مع وضع هذه المعايير العُليا، يُمكن أن يُطلب من الحكومات أن تطور وتفرض معايير إستدامة للعمليّة وطرق الإنتاج في الزراعة على الصعيد الوطني، أو تتطلب مشاركة إلزامية في برامج المعايير الموضوعة من قبل الجهات المحلية الفاعلة.

على الرغم من أن المعايير العليا لا تحدد معايير الجودة لأساليب الزراعة وتربية المواشي، فسيتطلب تطوير معايير كهذه التي في دورها ستؤسّس لمعيار جودة مهم في التجارة الدولية. إن وضع معايير كهذه للتجارة هو ضروري لمعالجة الآثار السلبية للعولمة. حتى الآن، كان للمشاركة في الإقتصاد العابر للأوطان تأثير في دفع تدهور المعايير، منذ أن سمحت الحدود المفتوحة للشركات في أن تشتري أو تتموضع حيث القواعد هي الأضعف. على العكس، الأسواق العالمية المستدامة غير قابلة للتحقيق إلا إذا عُزِّزت المعايير للشركات المشاركة فيها. يجب أن تُحدث الأسواق العابرة للأوطان سباقا إلى القمة بدلاً من سباق نحو القاع. كقاعدة عامة، يجب أن تكون الأرضية للأعمال التجارية العالمية أعلى منها للأعمال التجارية المحلية، وليس العكس. يجب أن يكون الدخول إلى الأسواق العالمية مشروطاً بحد أدنى من أداء الإستدامة. وإلاّ سيبقى الملعب منحازاً ضد المزارعين المسؤولين والشركات المسؤولة. من خلال معايير عُليا متفق عليها يمكن الطلب من الدول أن تُنشأ وتطبق معايير محلية للجودة من أجل الإنتاج الزراعي المستدام، ولتطوير هذه المعايير بآلية منفتحة، وشاملة، وديمقراطية.

٣.٥ إضفاء الطابع الديمقراطي على السلسلة الغذائية

إذا أراد تنظيم التجارة الرّد على تحديات العولمة الناشئة، فيجب أن يعالج مشكلة قوّة السوق والتركيز في السوق العالمي. إن التحديات الوطنية والدولية لصنّاع السياسة في معالجة هذه التحديات هي أقرب إلى التحدي الميتافيزيائي المتمثّل في "تربيع دائرة". هذا هو الحال بشكل خاص لأن مستوى التركيز المحقق حتى الآن في الأسواق الزراعية، والقوة التي تمارسها الشركات الآن هي عقبات مؤثّرة. لذلك، قبل إطلاق أي جهد متعدد الأطراف لتنظيم سلوك الشركات يبقى الكثير للقيام به من أجل رفع مستوى الوعي العام وتعبئة الضغط الجماهيري من أجل العمل السياسي. هناك ثلاثة عناصر حاسمة لإطار

عالمي ملزم قانونياً حول مسؤولية ومساءلة الشركات: آلية لتطبيق أكثر صرامة لقانون مكافحة الإحتكار على المستوى الوطني والدولي؛ وإنشاء مجالس عالمية للسلع تفرض معايير تجارة عادلة على إمتداد سلاسل السلع وتضع الشركات العابرة للأوطان قيد المساءلة وتطبيق مجموعة من الإجراءات لإضفاء طابع إقليمي على التجارة، وتعزيز وحماية الإقتصادات الريفية المستدامة.

قانون مكافحة الإحتكار والمنافسة غير المشروعة

هناك شرطين مسبقين في إطار تنظيمي فعّال للشركات. الأول هو الوصول إلى المعلومات في ضوء شحّ المعلومات حول حجم ونطاق الشركات الزراعية الكبرى وحصة السوق التي تخضع لسيطرتها، والشروط المنصوص عليها في عقودها. كما تصّر قواعد منظّمة التجارة العالميّة أن تملأ الحكومات إستمارات حول أية مؤسّسة تجارية حكومية في بلدها، يمكن توسيع هذه المقاربة لتشمل أية شركة خارج حجم معيّن وحصة سوق معينة - سواء كانت خاصة أم عامة. يمكن لمؤسّسة متعددة الأطراف، مثل الأونكتاد أو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أن تجمع هذه المعلومات وتحافظ على قاعدة بيانات متاحة للعموم، تتضمن معلومات مفصلة حول عمليات الإندماج والإستحواذ والمشاريع المشتركة في أسواق الزراعة والغذاء العالمية. الشرط الثاني هو أن الحكومات يجب أن تغلق الباب الدوار بين الشركات والوكالات الحكومية. يمكن تحقيق ذلك عبر طلب كشف كامل للأموال الواردة من الشركات الزراعية أو من جماعات الضغط إلى موظفين محتملين، أو عبر القيام بتحقيقات صارمة حول تضارب المصالح قبل القيام بتعيينات في القطاع الخاص. هناك حاجة لقوانين أقوى لضمان فترات إلزامية أطول بين التحوّل من القطاع الخاص إلى الوظيفة العامة.[١٣٢]

إن الحكومات ستكون أفضل تجهيزاً لتفعيل تشريع أكثر صرامة لمكافحة الإحتكار في مناخ سياسي حيث الوصول إلى المعلومات مضمون وحيث تأثير الشركات مسيطر عليه بالشكل المناسب. وبالمثل، ستكون الحكومات أفضل تموضعاً للمشاركة في المفاوضات المتعدّدة الأطراف من أجل إطار لقواعد مكافحة الإحتكار. أحد الأمثلة المهمة حيث كان للضغط العام أثراً ملحوظاً في سياق مناقشات منظّمة التجارة العالميّة فيما يتعلّق بقضايا المنافسة. إن السبب وراء إحتجاج الجمهور كان أن جدول أعمال المنافسة، على النحو الذي روّجه الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وبعض الدول الأخرى الأعضاء في منظّمة التجارة العالميّة كان مركّزاً على تعزيز مصالح الشركات العالمية، مقابل التقليل من قوتها ومستوى تركيزها في السوق العالمي. إن إنهاء المفاوضات في منظّمة التجارة العالميّة كان نصراً حققته منظمات المجتمع المدني بصعوبة. بيد أن حكومات الدول الغنية لا تزال تحاول تقديم جدول أعمال الشركات في العديد من الإتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية. إن منتديات أخرى متعدّدة الأطراف تتعاطى بموضوع المنافسة، مثل "مجموعة الأمم المتحدة" (UN Set) في الأونكتاد، وشبكة المنافسة الدولية، أو لجنة المنافسة في منظّمة التعاون الإقتصادي والتنمية، هي إلى حد كبير غير فعالة في الحد من تركيز السوق.[١٣٣] وهكذا ما زال التحدي حول الطريقة الأمثل لمواجهة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف ينتظر معالجته بالشكل المناسب.

"إن كلمة "بيئي" في نظام تجارة عادلة وسليمة بيئياً يمكن تحقيقها عبر تطوير سياسات تجارية، تتضمن الأدوات التي توفّل التدفقات التجارية مثل الدخول المؤهّل للأسواق. ولكن كلمة "عادلة" ستحتاج إلى تحديث سياسات المنافسة التي تضبط قوّة الشركات."
بيل فورلي، IIED، المملكة المتحدة،
خلال المشاورة الإقليمية لأوروبا، تشرين الثاني ٢٠٠٦

إن إنشاء هيئة مستقلة متعددة الأطراف لمكافحة الإحتكار هو ضروري إذا كان لقانون مكافحة الإحتكار أن يواجه الإرتفاع السريع في تركيز السوق العالمي بشكلٍ كافي. ويمكن أن تساعد هيئة كهذه في منع الشركات من الإستقواء على الحكومات والتموضع في مناطق حيث التشريع الوطني ضعيف. إن هيئة مضادة للإحتكار سيكون لديها السلطة للتدقيق في عمليات الإندماج والإستحواذ، ومنعها عند الضرورة، ولإعاقة الشركات من إساءة إستعمال مركزها المهيمن في

ستنجح المفاوضات المتعددة الأطراف لمكافحة الإحتكار فقط إذا كان هناك سياسات مدروسة حول المنافسة السليمة الموضوعة على المستوى الوطني

السوق. يجب على هذه الهيئة أن لا تضم الصناعة ولا تخضع لسيطرة البلدان الصناعية. ولكن ينبغي عليها تقديم تقارير إلى مجلس عام يتكون من أغلبية من ممثلي (صغار) المزارعين، وأقلية من ممثلي المستهلكين والشركات.[١٣٤] ومع ذلك، ستنجح المفاوضات المتعدّدة الأطراف بمكافحة الإحتكار فقط إذا كان هناك سياسات منافسة منطقية متوافرة على الصعيد الوطني، أو إذا كان بإمكانها البناء على قواعد فعّالة على مستوى المنظّمات الإقليمية (الإتحاد الأوروبي ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وMercusor الخ).[١٣٥]

عقود التنمية على إمتداد سلاسل السلع

مع جعل العلاقات التجارية عابرة للأوطان، تمتد سلاسل السلع اليوم بعيداً حول العالم، واضعة أطرافا منفردين في الأماكن الأكثر ملائمة كي يمكن لمجموع مكاسب التبرير أن يضمن حصة سوق مصيرية. ولكن المزارعين وخاصة صغار المزارعين، هم في الأغلب الحلقة الأضعف في تلك السلاسل، يمكن إبتزازهم لأن عدداً محدوداً من الشركات الكبيرة يهيمن على ما هو سوق المشترين، بينما المزارعون غير قادرون على إستثمار "رأس مالهم" - سواء كان أراض أو مناخ أو قوة بدنية – في أماكن أخرى. مراحل ما بعد الإنتاج مثل التصنيع والتصميم والبيع بالتجزئة، تمثل كتلة ما يرغب المستهلكون في دفعه. الأرباح والقوة تزيد عادة تجاه المراحل النهائية من الإنتاج والتسويق، ولكنها تنخفض نحو موردي المواد الخام والمقاولين من الباطن. ما يحدث غالباً، على حد تعبير منتج للموز، هو "تحويل شاذ للثروة من قبل بعض المتاجر الكبرى؛ من المزارعين وعمّال المزارع من البلدان النامية إلى المستهلكين في البلدان المتطوّرة".[١٣٦]

من عدة جوانب، إن الوضع هو أقرب إلى عملية "التصنيع" في أوروبا في القرن التاسع عشر. بعد فترة من الإستغلال المنظّم، وصلت النخبة السياسية إلى الإعتراف بأن تطوير قواعد واضحة لإدارة العلاقة بين العمّال وأرباب العمل يمكن فعليّا أن تنفع مصالح كِلا الدولة والإقتصاد. إن حظر عمالة الأطفال، والقيود المفروضة على ساعات العمل، وأنظمة التأمينات الإجتماعية للأمراض والبطالة، ومعايير الصحة والسلامة، والحد الأدنى القانوني للأجور قد يشكل صلب نظام يمكن وصفه كسوق إقتصادي إجتماعي (ريعي). وما تأخر لزمن طويل هو أن الإلتزامات المتعلّقة بعدالة العلاقات ضمن سلاسل الإنتاج العالمية يجب أن تصبح الآن عنصراً حاسماً في أطر مساءلة الشركات. إن التأكيد على التبادل اللاإستغلالي هو مسؤولية أساسية للشركات العابرة للأوطان. لدى الشركات، إلى جانب مصالحها الخاصة، المسؤولية المدنية في ضمان الإدماج الآمن لشركات التوريد والشركاء التعاقديين في أعمالها التجارية وفتح الباب أمام توزيع عادل ومنصف للأرباح، خاصة في التعامل مع المجتمعات الريفية في الجنوب. لهذا السبب، يجب أن تكون سلاسل السلع العابرة للأوطان محكومة عبر عقود تنمية بين صغار المنتجين والمشترين.

إن تنظيم التدفقات التجارية بين جهات السوق وعلى إمتداد سلاسل الإنتاج العابرة للأوطان قد يكون جديداً لعالم السياسة الدولية. ومع ذلك، تمّ تطبيق هذا النهج بنجاح لعقود على مستوى القاعدة الشعبية. في السبعينات، حفزت "حركة التجارة العادلة" عملية للتحكم بالتدفقات التجارية في سلاسل السلع لتأمين علاقة أكثر إنصافاً بين المنتجين في البلدان البعيدة، غالباً في الجنوب، والمستهلكين في الشمال. سواء كان المنتج هو الموز، أو البن، أو ألعاب الأطفال، يبقى المبدأ هو نفسه دائما: سعر نهائي أعلى ودعم مالي سابق للإستثمار، مدموج مع معايير لعملية الإنتاج تمّ التفاوض عليها لضمان حصة عادلة، وظروف عمل أفضل للمنتجين، ونوعية منتج محسّنة وأساليب "إستهلاك أخلاقي" أفضل. علاوة على ذلك، يجب فهم التسعير العادل ليس فقط على أساس تسعير الكلفة الكاملة التي تعكس كافة تكاليف الإنتاج. يجب فهم التسعير العادل أيضا على أنه ضروري لضمان أن صحّة المجتمعات والأنظمة البيئية الطبيعية هي محمية. أنتجت مبادرات التجارة العادلة عقوداً ناجحة لشراكات تجارية طويلة الأمد يمكن أن تخدم كسوابق مهمة لإتفاقيات التجارة الدولية.[١٣٧]

الفكرة ليست رفع مستوى "التجارة العادلة" وببساطة زيادة حصتها من السوق.[١٣٨] بل هي للإدراك أن عناصرها المكوّنة يمكن أن توفّر توجيهاً مهماً في التفاوض المحتمل حول قواعد مشتركة

لإدارة سلاسل الإنتاج العابرة للأوطان. يمكن للحكومات أن تختار آلية متعددة الأطراف لتحسين بعض من العناصر المكونة للتجارة العادلة كممارسات إلزامية في العلاقات التجارية العابرة للأوطان. كخطوة أولى، ينبغي أن تُلزَم الشركات بإجراء مفاوضات شفافة ومفتوحة وتشاركيّة مع الموردين والمقاولين من الباطن على عقود التنمية لجميع جوانب أعمالها التجارية العابرة للحدود. وبإتباع مبادئ التجارة العادلة، يجب أن تستوفي هذه العقود المتطلبات التالية: (١) دفع سعر للمنتجين يغطي تكاليف الإنتاج المستدام وسبل العيش؛ (٢) دفع فرق قيمة يمكن للمنتجين إستثماره في الأولويات التنموية؛ (٣) الدفع مقدماً بشكل جزئي، عندما يطلب المنتجون ذلك و(٤) توقيع عقود تسمح لتخطيط طويل الأمد وأساليب إنتاج مستدامة. يمكن أن يطلب من الشركات تسليم عقودها إلى "مجالس عقود التنمية" المشكّلة حديثاً، والتي ستشرف على هذه العقود وتنشر شروطها لتعزيز الشفافية والمعلومات العامة.

سيتعيّن على الشركات الحصول على إعتماد من هذه المجالس. ويتعيّن على التدقيقات الدورية أن تتأكد من أن هذه الشركات وموردّيها يلتزمون معياراً أساسياً من العدالة.[١٣٩] بهذه الطريقة، يمكن لعقود التنمية بما فيها الأشكال المماثلة من الزراعة التعاقدية أن تضع الشروط التي تحدد متى يمكن للشركات الدخول في أعمال تجارية عابرة للحدود الوطنية.

ومن جهة أخرى، ستضمن أن المزارعين وصغار الموردين يتمتّعون بمشاركة حقيقية في الأسواق الدولية، وبدخل لائق لعملهم. في الوقت نفسه، قد تساعد المعلومات المتوفّرة علنياً حول هذه العقود منظّمات المنتجين وإتحادات المزارعين والحكومات الوطنية ومنظّمات المجتمع المدني على الإلتزام بعلاقات تجارية عادلة في سلاسل الإنتاج العابرة للحدود الوطنية، وعلى إثارة المخاوف حيث يمكن أن تنشأ.

وبالنظر إلى تعقيد تلك العقود، قد تصبح التجارة العالمية فعلياً "تجارة بطيئة". بيد أن هذه المقاربة قد تضمن عدالة التجارة، والديمقراطية، والإستدامة لأن العاملين الأساسيين في التجارة الزراعية الدولية – الشركات العابرة لحدود الأوطان – سيُحمّلون المسؤولية في تحديد الزراعة عالمياً.

ثلاثة مؤسّسات متعددة الأطراف لتنظيم الشركات الكبرى

- يجب على الأونكتاد والفاو أن تنشأ قاعدة بيانات متاحة للعموم تتضمن معلومات حول حجم ونطاق الشركات الزراعية الكبرى، بالإضافة إلى معلومات حول عمليات الإندماج، والإستحواذ والمشاريع المشتركة في النظام الغذائي.
- يجب تأسيس "هيئة مكافحة الإحتكار" متعددة الأطراف للتدقيق في عمليات الإندماج والإستحواذ ولمنع الشركات الكبرى من إساءة إستعمال قوتها السوقيّة (مثل التحكم بالأسعار وتشكيل تكتلات إحتكارية).
- يجب تشكيل "مجالس عقود التنمية" للإشراف على العقود العابرة للحدود، ما يمكن أن يضمن توزيع عادل ومنصف للعائدات بين مختلف الفاعلين في سلاسل الإنتاج العابرة للحدود الوطنية.

أقلمة سلاسل الإنتاج (إعطاء بعد إقليمي)

إن الإبطاء الضمني للتجارة في سلاسل السلع العابرة للحدود الوطنية عبر "إعتماد" العقود التجارية يجب أن يكون مصحوباً بالتحويل الواضح والفاعل لسلاسل السلع العابرة للحدود الوطنية إلى سلاسل إقليمية بناء على مبدأ التبعية الإقتصادية. على الرغم من الحقيقة أن النشاطات التجارية والإقتصادية تميل بشكل متزايد إلى الحدوث عبر سلاسل سلع عابرة للحدود الوطنية، فإن النقطة المرجعية التي يمكن للمجموعات والمجتمعات التعبير لها عن "إهتماماتها غير التجارية" تبقى "الدولة القومية"، أو الإقليم أو الولاية. ستبقى الأولويات الجَماعية بالإضافة إلى السياسية مؤطرة ضمن الحقل العام وليس ضمن سلاسل القيمة الإقتصادية العالمية.

ينبغي أن تكون الإلتزامات المتعلّقة بالعدالة في سلاسل الإنتاج العالمية جزءاً من أطر مساءلة الشركات

كما في إجراءات إعادة أقلمة سلاسل التجارة والإنتاج، يجب أن تعيد الدول النظر في دور المؤسّسات التجارية الحكومية، كما في دور مجالس التسويق المملوكة للدولة. تاريخياً، تمّ تأسيس المؤسّسات التجارية الحكومية من قبل الحكومات لتحقيق أهداف سياسية معينة، مثل دعم الأسعار الوطنية، وتعزيز الكفاءات في الإنتاج والتسويق الزراعي، وتأمين مواد غذائية بأسعار مقبولة للسكان

ستبقى الأولويات الجماعية مؤطرة ضمن الحقل العام وليس ضمن سلاسل القيمة الإقتصادية العالمية

ذوي الدخل المحدود. على سبيل المثال في إندونسيا والفيليبين، تعمل المؤسّسات التجارية الحكوميّة في شراء أرزّ المستنقعات وإستيراد الأرزّ وتوزيعه. بينما في الهند، بالإضافة إلى الشراء والتخزين العازل، فهي تؤمن دعماً للأسعار الدنيا لـ ٢٤ سلعة.[١٤٠] وهكذا تؤمن المؤسّسات التجارية الحكومية مدخلاً للدول من أجل تنظيم السوق. وبما أنها تعتمد على صلاحيات الحكومات وتخضع لقانون المصلحة العامة، يمكنها أن تلعب دوراً مفيداً في مواجهة قوة السوق لدى شركات التجارة الزراعية العالمية. ومع ذلك وخلال عملية رفع القيود وتحرير إقتصادات الدول النامية، كانت المؤسّسات التجارية الحكومية، التي كانت ذات يوم شيئاً عادياً في القطاعات الزراعية في معظم أنحاء العالم، عرضة لنقدٍ قاسٍ. إنه لأمر صحيح أن المؤسّسات التجارية كانت عرضة للفساد ولسوء الإدارة. ولكن يجب أن تراجع الحكومات قدرتها على إصلاحها عوضاً عن التوجه بساطة نحو إلغائها. بالنظر إلى القدرة الإستراتيجية للمؤسّسات التجارية الحكومية في تحقيق إستقرار أسعار وتوفير الأغذية، كما في إعتبارات جودة الأغذية، يمكن أن تشكل إستراتيجية شفافية، ومساءلة، وحُكمية سليمة خطوة مناسبة إلى الأمام. وبشكل خاص، في ضوء تركيز القدرة المطلق وإرتباكات السوق الناتجة عن الشركات عبر الوطنية الكبرى، يجب أن يكون لدى الحكومات مساحة سياسية كافية لتقوية المؤسّسات التجارية الحكومية لأن العمليات الحالية في معظم البلدان هي شديدة الإنخفاض وبالكاد يمكنها أن تؤثر في السوق.[١٤١] بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعزز الدول المشاركة المباشرة للمزارعين والمستهلكين في مجالس التسويق والتجارة لتفادي الفساد الحكومي.

الإجراءات التي تصحح المساحة السياسية لسياسات الإستثمار المستدامة يمكنها أن تذهب أبعد من مجرد موازنة ثقل الشركات. هناك عدد من جوانب المفاوضات تحت الإتفاقية العامة بشأن التجارة في الخدمات (الغاتس) تتعلق بشكل خاص بحقوق المستثمرين؛ تماشياً مع إجراءات الإتفاقية العامة بشأن تدابير الإستثمار المرتبطة بالتجارة، وأكثر مع الفصول الخاصة بالإستثمار في بعض الإتفاقيات الثنائية والإقليمية. فهي تدعم حقوق الشركات في تأسيس نفسها في بلدان أجنبية، وشراء شركات محلية ولتأمين تأشيرات عمل لموظفين أجانب. إنّ الإجراءات لإعادة أقلمة التجارة معاكسة لهذه الإتفاقيات. قد تسمح سياسات لإدارة المحتوى المحلي للمجتمعات بتحقيق أقصى حد من الروابط الداخلية بين مختلف قطاعات الإقتصاد الريفي حيث ستجبر الشركات على الشراء من منتجين محليين - مثلاً المدخلات العلفية لإنتاج الماشية أو الأغذية المنتجة محلياً في خدمات السياحة الريفية –، لإشراك المصنّعين المحليين وفي نهاية المطاف للبيع إلى تجار أو بائعي تجزئة محليين. وبشكل مماثل، يجب تأمين الخدمات ذات الصلة محلياً قدر الإمكان وفي بعض الحالات يجب إلزام الشركات بالمساهمة في تدريب وتحسين مقدمي الخدمات المحليين.

بالإضافة إلى ذلك، تؤمن سياسة "موقع هنا للبيع هنا" عنصرا توجيهياً هاما للحكومات التي تنظر في إستثمار من شركة أجنبية.[١٤٢] يمكن أن تصر الحكومة، عند الإقتضاء، على أن تكون الشركة الأجنبية قادرة على البيع فقط في سوق محدد إذا وافقت على الإنتاج في ذلك السوق أيضاً. وبتعابير أخرى، يمكن أن يصبح دخول الشركات إلى الأسواق معتمد على تشغيل مرافق إنتاجية في ذلك السوق. ينبغي النظر في سياسة كهذه في قطاعات حيث يكون الإستعاضة عن الواردات ممكناً. على سبيل المثال، لن تطبقها النروج في قطاع البن؛ ولكن غانا يمكن أن تنظر في فرض سياسة "موقع هنا للبيع هنا" في حالة منتجات البندورة المصنّعة، ذلك أنها شهدت على ربح عدد قليل من الشركات التجارية من إغلاق غالبية صناعة البندورة المحلية المزدهرة. يمكن أن تمكن سياسة "موقع هنا للبيع هنا" الحكومات ليس فقط لتحقيق أقصى مستوى من الإنتاج المحلي، بل أيضا لضمان أن هذا الإنتاج مسيطر عليه محلياً. إذا أجبرت شركة على الإنتاج محلياً ما كانت ترغب في بيعه في السوق المحلي، يمكن إعادة نشاطاتها إلى سيطرة المجتمعات والمواطنين. وستصبح التجارة خاضعة للمزيد من الشفافية والمساءلة من قبل سلطة أصحاب العلاقة، ولن تكون فقط موجهة نحو مصالح أصحاب الأسهم البعيدين. وعلاوة على ذلك، ستصبح تهديدات الشركات بإعادة التموضع إذا شددت المعايير أو رفعت الأجور من دون أي معنى، ذلك أن كلفة عمل ذلك ستكون خسارة حصة من السوق للمنافسين المحليين. وإذا، إكتسبت المجتمعات، من

خلال هذه الإجراءات وأخرى إضافية، القدرة على تضمين نشاطات الشركات في الإقتصاد المحلي، يمكن لها أيضا الإستمرار في جني مكاسب نقل التقنيات وتبادل المعلومات بين البلدان والذي قد تجلبه الشركات المتعددة الجنسية، فيما تحقّق كامل قدرة إقتصاداتها الريفية المعنية، وتضمن لها حصة عادلة من خلق القيمة العالمية.

وأخيراً، إن السياسات التي تجعل المسافة أكثر كلفة هي حجر زاوية حيوي لإعادة أقلمة سلاسل الإنتاج. بما أن التجارة الزراعية شديدة الطلب على النقل، بالنظر إلى عدد الكيلومترات المشمولة، ما كان توسّع الأسواق العالمية ليكون مربحاً دون تخفيض تكاليف الشحن. بشكل خاص، منافسة المنتجات الأجنبية في قطاعات السوق المحلية - مثلا أوراك الدجاج البرازيلي مقابل الدواجن المحلية، والقمح من الولايات المتحدة مقابل القمح المحلي – تتطلب تكاليف نقل منخفضة؛ وإلاّ ستتآكل قريبا تكاليف الإنتاج الجانبية الأكثر إنخفاضا في الخارج نتيجة المصاريف الأكبر على النقل. ومع ذلك وفوق الأسعار المرتفعة للنفط والممكن توقعها مقابل سيناريو ذروة إنتاج النفط العالمي، ستنعكس الأميال الغذائية ضغطا على المحيط الحيوي، خاصة من خلال تلوث الهواء والمياه، وإنبعاث غازات الدفيئة.

وحتى الآن، لم تتم معالجة الأضرار على المحيط الحيوي بشكل صحيح لأنه ليس هناك مالك يمكنه المطالبة بتعويض عن أي ضرر مسبب. ولقلب هذه الحالة، هناك حاجة لجيل جديد من الأدوات، مثل "رسوم المستخدمين" عن إستعمال المنافع المشتركة. جرت مناقشة رسوم كهذه في المحافل المتعددة الأطراف منذ قمة مونتيري المالية في العام ٢٠٠٠ وقمة الأرض للتنمية المستدامة في العام ٢٠٠٢. على سبيل المثال، يمكن أن يكون "رسم مستخدم" مبني على إنبعاثات الطائرات آلية فعالة ومعقولة لحد من مستوى التلوث الجوي الناجم عن الطيران العالمي. يمكن أن يخفض رسم كهذا الطلب على السفر الجوي من خلال إدخال العوامل الخارجية البيئية في سعر النقل الجوي والشحن الجوي. وعلاوة على ذلك، قد تخدم "رسوم المستخدمين" كحافز لتحريك قدرة الكفاءة في المحركات والطائرات وخطوط الحركة. وبشكل مماثل، يمكن جمع رسم سنوي من كافة السفن، بصرف النظر عن دولة التسجيل أو مقر الشركة، من أجل فرض ضرائب على إستخدام أعالي البحار للنقل. ومع أنه بيئياً أقل ضرراً، يولّد النقل البحري فعليا العديد من التأثيرات الجدية للتلوث البحري والجوي. وبهذا الخصوص، يمكن أن تساعد "رسوم المستخدمين" على إعادة تضمين بعض التكاليف التي أُخرجت بشكل متزايد من خلال العولمة. تماما مثل الإعانات والمعايير، إن "رسوم المستخدمين" هي أدوات يمكن للحكومات الواعية لأهمية حماية المنافع المشتركة أن تنظر فيها لتأمين صحة بيئية طويلة الأمد في التجارة الزراعية.

"ليس هناك نوع واحد فقط من السوق، مع نظام تجاري واحد. هناك أنواع عديدة مختلفة من الأسواق، مع أنظمة مختلفة للإنتاج والتجارة والتوزيع. يجب أن نعيد أقلمة التجارة، لأن مقاربة "قياس واحد يلبس الجميع" لخلق سوق عالمي موحد لا تعمل للمصلحة العامة".

جوزيفا فرانسيسكو، شبكة النوع الإجتماعي والتجارة في آسيا، الفيليبين، خلال المشاورة الإقليمية الآسيوية، أيار ٢٠٠٦

هناك حاجة لجيل جديد من الأدوات، مثل الرسوم على إستخدام المنافع العالمية المشتركة

٣.٦ معالجة الإختلالات

إن موازنة الإختلالات الهائلة بين شعوب العالم كانت واحدة من الأهداف المحددة بشكل خاص في جولة الدوحة، المعروفة أيضا باسم "جولة التنمية". إن الوعد بملعب مستوي في التجارة العالمية المقدم من الشمال أصبح بنظر الجنوب خياراً قابلا للحياة - لو لم تخنه الحمائية الشمالية والإغراق بالصادرات. ولكن المضر بهذا النفاق، أنه موضع شكّ أنه يمكن حتى للتجارة الحرة الكاملة أن تخلق شيئاً كملعب مسطّح لأن التباينات داخل الدول وبين الدول كبيرة جداً. وللبدء، يميل كل الاهتمام المغدق على تشجيع الصادرات إلى إخفاء واقع أن الصادرات تفشل غالباً في إفادة صغار المزارعين، كما أنها غالبا ما تنطوي على تكاليف بيئية أساسية. ماذا يمكن أن تكون إذا الخطوط التوجيهية لسياسات التصدير المستدامة؟ وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج اللاعبون الأضعف بعض الأفضليات وليس فقط فرص متساوية من أجل

في نظام "تجارة عادلة وسليمة بيئياً" حقيقي، يمكن أن تتقلص الصادرات الزراعية لتصبح فئة رسوبية

تحقيق إنصاف أكبر بين الأمم. وإتباعا لمبدأ عدالة التجارة، يجب أن تكون "المعاملة الخاصة والتفضيلية" القاعدة وليس الإستثناء. أي قواعد لدخول الأسواق يمكن أن تفضل الإقتصادات الأضعف بشكل منتظم؟ وأخيرا، ليس بالضرورة أن تكون التجارة العابرة للحدود متحركة بدافع البحث عن الربح؛ يمكن أن تجرى أيضا في روح من المعاملة بالمثل والتضامن المتبادل. ماذا لو إختارت بلدان الجنوب الخروج من المنافسة التجارية، ناسجة سوياً إتفاقيات تجارة إقليمية تسعى إلى تطبيق تبادلات تضامنية؟

"التجارة ليست غاية نهائية بل هي على العكس وسيلة لهدف أكبر. السؤال هو: أي نوع من التنمية نريد تحقيقه، بما فيه العلاقة بين الزراعة والإقتصاد والمجتمع ككل. في الإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نحدد دور التجارة كواحدة من وسائل أخرى لتحقيق هذه التنمية."

بيسواجيت دهار، المعهد الهندي للشؤون الخارجية، الهند، خلال المشاورة الإقليمية الآسيوية، أيار ٢٠٠٦

وضع الصادرات في السياق

من الممكن التصور أنه في نظام حق للتجارة العادلة والسليمة بيئيا، سيتقلص حجم الصادرات الزراعية ليصبح فئة رسوبية. ستعامل السياسة الزراعية الصادرات كهمّ هامشي فقط حين تقوي وصول صغار المزارعين إلى الأسواق المحلية من أجل تحقيق الحد أقصى من الأمن الغذائي على مستوى المزرعة والوطن؛ وحيث تعطي بعدا إقليمياً لسلاسل الإنتاج حيثما أمكن من أجل خلق فرص عمل وضمان حيوية الإقتصادات الريفية وحيث تعزز التحول الجاري تجاه أساليب زراعية أكثر إستدامة.

ومع ذلك ستستمر الصادرات بلعب دور مهم في التنمية. ولكن لا القيمة النقدية ولا الحجم يجعلان الصادرات أداة قيّمة في التنمية المستدامة، ولكن جودتها الخاصة، كما صلاتها المشتركة مع الإنتاج والاستهلاك المحليين. البلدان الملتزمة بالتنمية المستدامة لن تقوم ببساطة برفع نشاطاتها التصديرية إلى الحد الأقصى، بل على العكس ستسعى إلى إدماج نشاطات تصديرية مختارة بعناية في إستراتيجية وطنية متماسكة للتنمية. إذا أريد للصادرات أن تحقق مساهمة إيجابية لتخفيف الفقر وتنويع الإقتصاد دون أن تسبب تدهور المنافع الإجتماعية والبيئية المشتركة، يجب أن ترسخ في إطار سياسة محلية شاملة. يجب أن يكون إطار كهذا مصمماً بناء على الظروف الخاصة لكل دولة، مثلما يجب أن تنظر أية مشاركة تصديرية في مجموعة الثروات والقدرات الخاصة بالبلد، والهيكلية الإجتماعية والإقتصادية الخاصة في قطاعها الزراعي. ما هي إذا المعايير المناسبة التي يمكن أن تساعد الصادرات الزراعية في أن تساهم إيجابياً في التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟

أولاً وقبل كل شيء، يجب على الدول التي تواجه الفقر والجوع داخل حدودها والتي تصدّر السلع الزراعية أن تفكر إذا ما كانت حقا تستخدم الموارد المحدودة بشكل فعال. في الكثير من الدول المنكوبة بالفقر هناك بالفعل ما يكفي من السعرات الحرارية المنتجة، ولكن أغلبها يترك الموانئ كأعلاف حيوانية لمزارع صناعية في الخارج، بدلاً من إستعمالها كأغذية أساسية للاستهلاك المحلي. في المستقبل، يمكن أن يزيد إنتاج محاصيل الطاقة من أجل التصدير من سوء هذه المشكلة الهيكلية. ولكن، الإعتقاد أن دخل العملات الأجنبية من الصادرات سوف يمنح الدولة في نهاية المطاف القدرة على الاستثمار أكثر في التغلب على الفقر لم يتحقق. من المرجح أن تكون أية مقايضة بين إحتياجات الفقراء اليوم والأرباح المتوقعة للدولة غداً منفّذة في الإتجاه الخاطئ. على العكس يجب على الحكومات الفقيرة ألاّ تعطي أولوية للأمن الغذائي المحلي على التوجه نحو التصدير، بل يجب، أن تطبق سياسات لإعادة توجيه الإنتاج والتوزيع نحو الأسواق المحلية وبناء القدرات.

وعلاوة على ذلك، يحتاج إطار سياسة وطنية إلى ضمان أن إنتاج سلع التصدير لا يعتمد على تخريج التكاليف، أو إستنفاذ الموارد المحلية غير المتجددة. على سبيل المثال، يجب على الدول في المناطق القاحلة أن تقلق تجاه الصادرات التي تستخدم كميات كبيرة من المياه في إنتاجها وبالتالي تستنزف خزانات المياه الجوفية وطبقات المياه، مثل الأزهار، أو الخضروات. يجب تضمين إستخدام الموارد في سعر المنتج عبر سياسات بيئية ملائمة، مثل الضرائب أو الرسوم. بالإضافة وبما أن تجارة الصادرات تسير بالتوازي مع أساليب زراعة صناعية مكثفة يجب

وقف التأثيرات المرتبطة بهذه الأساليب، مثل تلويث التربة والمياه بالرواسب الكيميائية أو فقدان التنوع الحيوي. ذلك أن ميزة نسبية قائمة على إستغلال أو تدمير مورد غير متجدد لن تأتي بمردود على المدى الطويل.

إن إطار ذكياً لسياسة تجارية سيضمن أن عائدات التصدير ستتم إعادة استثمارها بطريقة تخلق حلقة قوية فعالة. بشكل أساسي، إنّ الدول الأقل نمواً حيث الصلات بين الزراعة موجهة نحو التصدير وباقي الاقتصاد ضعيف إلى حد ما، هي التي شهدت تطور جيوب صادرات التي لم تفشل فقط في تحريك قطاعات أخرى، بل فشلت أيضا في تحفيز النمو الاقتصادي. ولذلك، يجب على الحكومات أن تضيف عناصر ترسخ نشاطات التصدير في الإقتصاد الريفي الأوسع بشكل فعّال. إن عنصر تصدير في النمو الزراعي والتنمية الريفية يكون الأكثر فعالية في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الريفية إذا كانت الزراعة مرتبطة جيداً بمؤسسات إضافة القيمة في النظام الغذائي، مثل المصنعين المحليين وتجارة التجزئة، وإذا كان للقطاع الزراعي ككل روابط محسوسة مع القطاعات الإقتصادية الأخرى. إكتشفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أنه، حتى الآن، نادراً ما تتوافق زراعة "غنية الروابط" كهذه مع الزراعة التصديرية. تشير الفاو أنّ الزراعة "الغنية الروابط" مدعومة عادة من طرق إنتاج عالية الطلب على اليد العاملة بدلاً من رأس المال، كما من توزيع أكثر إنصافاً للدخل، وأنماط إستهلاك تفضل السلع والخدمات المحلية على المستوردة، ومن خلال الصلات بأسواق أخرى، خاصة أسواق المنتجات في المدن التي تستمر في إستيعاب زيادات الإنتاج دون إنخفاضات كبيرة في أسعار المنتجات.[١٤٣] فقط في وجود إطار كهذا، يمكن إستخدام عائدات التصدير بشكل فعّال لرفع مستوى وتنويع قاعدة الإنتاج الزراعي، وفي نفس الوقت تحسين التنمية الريفية المستدامة.

سيكون صغار المزارعين متموضعين بشكل أفضل لجني الفوائد المحتملة من الصادرات حيث تكون هذه الشروط الإطارية موجودة. حاليا، تأتي أفضل فرص التصدير من الإنتاج الصغير الحجم لسلع عالية القيمة، مثل الفاكهة أو الخضار. بالفعل في السنوات الأخيرة، وفي الحالات حيث كان المزارعون ناجحين في إنتاج المحاصيل للأسواق الأجنبية، فقد شهدوا أسرع وتيرة في الحد من الفقر.[١٤٤] على الرغم من واقع أن الرجال هم الوجه الأساس لتجارة التصدير، تمكنت مزارعات في بعض الحالات من تحسين قاعدة الدخل الخاصة بهنّ، مثل إنتاج زبدة الشي أو السمك المدخن.[١٤٥] تمكنت تلك المزارعات من تنويع دخلهنّ، وخلق فرص عمل، والحد من عرضتهنّ للتأثر. على سبيل المثال، في غانا تمكنت مزارعات من ذوي الدخل المنخفض من زيادة دخلهنّ وتوسيع حقوقهنّ في الأراضي عبر المشاركة في إنتاج الكاكاو من أجل التصدير من

يحتاج إطار سياسة وطنية إلى ضمان أن إنتاج سلع التصدير لا يعتمد على إخراج التكاليف

مبادئ توجيهية لسياسة تصدير مستدامة

- وضع أولوية للأمن الغذائي الوطني أعلى من الصادرات، وإعطاء فرصة لإنتاج الكفاف والسوق المحلية على الإنتاج للأسواق الأجنبية؛
- عدم تحفيز قطاع التصدير على شغل الأراضي والموارد الطبيعية إذا كان لهذا الإشغال آثاراً سلبية على القطاع المحلي؛
- تجنب تركيز عائدات التصدير في أيدي عدد قليل من العمليات الزراعية أو الشركات الكبيرة الحجم؛
- إشراك صغار المنتجين الريفيين وتعاونيات المزارعين، بالإضافة إلى العمال الذين لا يملكون أراضي، في إقتصاد التصدير قدر الإمكان، مع ضمان علاقات التجارة العادلة وشروط عمل لائقة؛
- تشجيع تمكين النساء في تجارة الصادرات، وضمان المساواة بين الجنسين في جني عائدات التصدير؛
- منع "تصنيع" الزراعة، وتعزيز إنتشار أساليب الإنتاج الزراعي المتطلبة للمعرفة واليد العاملة، مثل زراعة التنوع الحيوي والزراعة البيئية؛
- وصل الزراعة التصديرية بقطاعات إقتصادية أخرى بشكل فعال، وترسيخها في الإقتصاد الريفي الأوسع.

"في أميركا اللاتينية، قام النموذج الموجه نحو التصدير والذي حل محل نموذج إستبدال الواردات، بإستعباد الإقتصاد إلى القطاع الأولي مع تركيز الإنتاج على المواد الخام. يجب أن نعكس هذه الإستراتجية التي يقودها التصدير وأن نعمل تجاه تحفيز تنمية إقتصادية أكثر تنوعا وتوازنا".

خوان لويس دياز، FUNDAPAZ، الأرجنتين،
خلال المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية، آب ٢٠٠٦

تملك السياسة العامة المفتاح لتوزيع عادل للمكاسب من الصادرات

خلال نظام زراعة بينيّة تتضمن المحاصيل الغذائية الأساسية. وأيضا تملك السياسة العامة المفتاح لتوزيع عادل للمكاسب من الصادرات. في غياب المؤسسات التي تجعل الأسواق تعمل لصالح الفقراء، يتوقع من العولمة أن تزيد المردود نسبة للحجم وأن تفاقم التباينات. ولذلك، يجب رؤية السياسة التجارية كجزء أساسي من استراتيجيات مكافحة الفقر الوطنية، حيث يلعب كل من توزيع الأراضي، والإعتراف بحقوق على الأراضي المشاع، وتطوير بنية تحتية للتسويق، وتوفير الخدمات خاصة للمزارعات، دوراً أساسياً في زيادة الفرص. إن الإجراءات لتخفيف التكاليف على صغار المزارعين عبر تحسين البنية التحتية للنقل، والمعلومات حول الوصول إلى السوق، والتسليف هي هامة جداً.

المعاملة التفضيلية النظامية

منذ أن بدأت الدول النامية بالانضمام إلى "الجات"، طلبت معاملة خاصة مبنية على ضعفها ونقصها الاقتصادي. تم الإعتراف بهذه المعاملة الخاصة للمرة الأولى في قواعد "الجات" في العام ١٩٧٩. تمّ اعتماد فقرة "التمكين" للسماح "بمعاملة خاصة وتفاضلية" (SDT) لبعض الدول النامية، مثل الدخول إلى السوق عبر الحصص أو الإعفاء الجمركي للبلدان الأقل نمواً. ولكن، منذ تفعيلها فشلت المعاملة الخاصة والتفاضلية في تلبية التوقعات.[١٤٦] في الكثير من الحالات، تضمنت أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية المقدمة من الدول المتقدمة لغة "أفضل محاولة"، والتي كانت مرتبطة بتنازلات إضافية من الدول النامية في المجالات السياسية الأخرى. وفي حالات أخرى، لم تطبق أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية أبداً. ولكن، تلك الأحكام للمعاملة الخاصة والتفضيلية التي فضلت الدول النامية بالكاد تضمنت إجراءات تصحيحية لجدول الأعمال المشترك. على سبيل المثال، إن فترات أطول لتطبيق الإتفاقيات، أو صيغ أكثر سلاسة لخفض التعرفات الجمركية لم تغير مجرى تحرير التجارة فيما يتعلق باللاعبين الأقوياء بل فقط توقيت هذا التحرير. ولكن في نهاية المطاف، تمت معاملة الدول الضعيفة والقوية بشكل متساو، مع ذات مقاربة "قياس واحد يلبس الجميع".

يجب أن تصبح المعاملة الخاصة والتفضيلية سمة هيكلية نظامية في نظام التجارة

خلال فورة من السخرية، إستهزأ الكاتب أناتول فرانس مرة "بالمساواة الجليلة في القانون، التي تمنع الأغنياء والفقراء على حد سواء من النوم تحت الجسور، ومن التسوّل في الشوارع، ومن سرقة الخبز". يشير هذا القول المأثور إلى المظالم التي يمكن أن تنشأ حين يعامل الجميع بالمثل، مركزاً أن النتيجة النهائية تعتمد في الواقع على ظروف الإنطلاق. يتضمن مفهوم "المعاملة الخاصة والتفضيلية" بعض نواة من هذه الحكمة. ذلك أنه يعني ضمنا أن الإعتراف بكل أمة بشكل متساوي لا يعني بالضرورة معاملتها بالطريقة نفسها؛ على العكس، من العدالة المعاملة بالمثل فقط أولئك الذين لديهم القوة نفسها، والمعاملة بشكل غير متساوي أولئك الذين تتفاوت قوّتهم. من هذا المنظور، تشكل المعاملة الخاصة والتفضيلية مفتاحا مهما لعدالة أكبر في العلاقات التجارية. ولكنها، يجب أن تتطور من إجراء تصحيحي في آخر الخط إلى "معاملة تفضيلية نظامية"، أي يجب أن تصبح سمة هيكلية نظامية في النظام التجاري.

إن تحديد معايير للتمييز بين الدول النامية هو موضوع شائك. حالياً، تميّز اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول الزراعة الدول "المستوردة الصافية للغذاء" كما الدول الأقل نمواً عن باقي الدول النامية. إن تأمين معاملة خاصة للدول الأقل نمواً، كما هو معمولٌ به مثلا في مبادرة الإتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا السلاح" هو مناسب جداً. ولكن ماذا يحدث إذا كانت دولة ما قد تخرّجت للتو من تلك المجموعة، وتعامل الآن بالتساوي مع الدول النامية الأكثر تقدماً؟ بالفعل، يمكن أن يؤمن تمييز أكثر تطوراً درجة أكبر من العدالة في النظام.

إن تصنيف الدول واحدة واحدة يمكن أن يؤمن الفروقات البسيطة الضرورية في التمييز بحيث يمكن توزيع المكاسب المحتملة للتجارة على أساس تدريجي بين جميع الدول. يمكن أن يكون الناتج القومي الإجمالي على مستوى الفرد أحد هذه المعايير. إن تمييزاً كهذا يمكن أن يلزم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وبذلك يبتعد عن الميل إلى توزيع الحقوق والإلتزامات على طول المحور الشمالي الجنوبي. على سبيل المثال، قد تعطى دولة متوسطة الدخل مثل الجزائر معاملة خاصة من الإتحاد الأوروبي، ولكن يطلب منها منح معاملة خاصة للنيجر. بهذه

الطريقة، لا يساهم هذا الشرط فقط في إغلاق الفجوة بين الشمال والجنوب، بل يساعد أيضا على موازنة الإختلالات السريعة النشوء بين الدول النامية.[١٤٧] ولكن هناك نواقص مهمة في نظام تمييز مبني على الناتج القومي الإجمالي. يمكن أن تخسر الدول الأصغر لصالح الدول الأكبر. وبالإضافة إلى ذلك، لا يوفر الناتج القومي الإجمالي كمؤشر سواء معلومات عن توزيع الدخل في دولة ما، أو نظرة في العمق إلى الإحتياجات الحقيقية لهذه الدول – وبصرف النظر عن رغبتها في زيادة مداخيلها.

كمقاربة وسطية، إقترح مجلس الزراعة السويدي إنشاء خمس مجموعات من الدول النامية بناءً على معايير متعددة.[١٤٨] تضمّن هذا التصنيف: دول غير آمنة غذائياً، ومحايدة غذائياً، وآمنة غذائياً، بالإضافة إلى فئة أوسع من الدول الفقيرة مصنفة على أساس احتياجاتها للتنمية الريفية، وعدد من الإستثناءات للدول التي قد لا تتأهل للمعاملة الخاصة، مثل الدول النامية المتقدمة والدول المصدرة الصافية زراعياً. على أي حال، أياً كان التصنيف المختار في النهاية، ينبغي أن يسمح بتمييز مُنتظم ولكن دقيق، يكون موضوعياً، ذا صلة وقوي للغاية في ضوء مجموعة واسعة من التباينات التي تهيمن على علاقات التجارة الزراعية.

ماذا يمكن ان تكون العناصر المكونة لنظام معاملة تفضيلية نظامية؟ ومن البديهي أن أية سياسات تُدخل بإسم مساواة أكبر بين الدول يجب أن تكون متوافقة مع سياسات أمن سبل العيش وحماية البيئة. ستقوض زيادة التدفق الكمي للصادرات من الجنوب نحو الشمال هذه الأهداف ما لم تؤمن الجودة. لهذه الأسباب، يوصي هذا التقرير بأنه يجب تطوير المعايير الإجتماعية والبيئية للأساليب والإنتاج تحت عنوان معايير عليا متفق عليها من قبل أطراف متعددة (الجزء ٤-٣). بالإضافة إلى ذلك، يقترح هذا التقرير أن يسمح للدول بتأهيل الوصول إلى أسواقها عبر الإلتزام بهذه المعايير – على سبيل المثال من خلال تعرفات أقل أو دونها مطلقاً على المنتجات السليمة إجتماعياً وبيئياً. ولكن، يبقى السؤال الأساس حول ما إذا كان ممكناً لبرنامج دخول مؤهل للأسواق قائم على آلية إستدامة صارمة ومعايير إنتاج، أن يكون متوافقا مع الحاجة لتعزيز فرص التجارة للدول الأفقر والأكثر إحتياجاً؟

هناك حلاّن محتملان. أولاً، يمكن للدول الراغبة في استيراد سلع معينة أن تضع نظام حصص مؤهل بناء على معدلات الرسوم الجمركية. تحت نظام كهذا، يمكنها أولاً تصنيف الواردات بناء على مستويات التعرفة الجمركية ضمن برنامجها للدخول المؤهل للأسواق. على سبيل المثال، قد لا تدفع المانغا المنتجة بطريقة مستدامة أي تعرفة، أو تدفع تعرفة منخفضة جداً، بينما تفرض التعرفات الأعلى على المانغا المنتجة تقليدياً. ثانيا، في كل درجة تعرفة، يمكن تخصيص حصص ومنحها للدول بناء على معايير المفاضلة. وبتعبير آخر، تخصص الحصص أولاً للدول الأضعف، وفقط يُسمح بالإستيراد من الدول الأقوى عندما تُستنفذ هذه الحصص. على سبيل المثال، لن يسمح للجزائر بتصدير الدخن إلى الإتحاد الأوروبي حتى تستنفذ النيجر حصتها من صادرات الدخن إلى الإتحاد الأوروبي. يمكن أن يكون هذا خياراً حتى في القطاعات حيث طبّقت الدول برامج لإدارة العرض. على سبيل المثال، ومن باب عدالة التجارة، يمكن أن تخفض الدول الشمالية ذات القدرة على الإكتفاء الذاتي من العرض المحلي إلى مستوى تترك فيه حصة معينة من الطلب مفتوحة للواردات. ثانياً، ستحتاج الدول الفقيرة إلى المساعدة في تطبيق معايير الجودة والإلتزام بالمعايير المفروضة من الدول الأغنى ضمن برامجها للدخول المؤهل للسوق. كما هو مقترح آنفاً، يمكن أن يسهل "صندوق دولي للتنمية الريفية" مثل هذه المساعدة عبر دعم المنتجين في الجنوب العالمي على إنتاج سلع مستدامة (الجزء ٤-٣).

"كان لصغار المزارعين من منطقتنا تجارب متباينة مع الصادرات إلى أوروبا. في الكثير من الحالات، خلقت الزراعة الشديدة التوجه نحو التصدير إتكاليات غير صحية. يجب أن يكون همنا الأساس تطوير علاقات تجارية عادلة ومستدامة مع الدول المجاورة لنا."

أسيتو كانو، ADAF/Gallè، مالي،
خلال المشاورة الإقليمية لغرب إفريقيا، شباط ٢٠٠٦

التبادلات التضامنية

ليس من الضروري لشبكات التبادل الاقتصادي الدولية أن تحتضن كلا الشمال والجنوب، تماما كما أنه ليس قانونا طبيعياً أن يكون تطورها محكوماً بدافع

يجب أن تصاغ العلاقات التجارية عبر الحدود بهدف التعاون، وليس بهدف المنافسة

الربح فقط. بدلاً من ذلك يمكن أن تصبح تجمعات دول الجنوب أكثر فعالية في معالجة الهموم المشتركة حول الرفاه الإنساني والتنمية المستدامة. لا تحتاج التجارة عبر الحدود إلى أن تكون مدفوعة أساسا بالسعي وراء الربح الإقتصادي. يمكن أن تتوحد التفاعلات حول المساعي الهادفة إلى تنفيذ مشاريع هامة إجتماعياً في ميادين مثل الصحة والبنية التحتية والإسكان، أو الإنتاج المستدام. غير أن تحولاً أساسياً في المفاهيم لا غنى عنه، تحديداً أن العلاقات عبر الحدود يجب أن تصاغ بهدف التعاون، وليس بهدف المنافسة.

في الأساس، هناك ثلاثة مقاربات لتجاوز عدم المساواة: التغلب على المسيطرين وفق شروطهم؛ أو كسب حصة أكبر في توزيع المردودات؛ أو الإنسحاب من السباق عبر إعادة تحديد شروط النجاح. التبادلات التضامنية تعني الخيار الأخير. فهي تودع فكرة أن كل دولة متوقع منها في النهاية أن تتحول إلى "دولة متقدمة" عبر شق طريقها تنافسياً إلى الأعلى. وما أن يفسر أحدهم "التنمية" بتعابير أكثر إتساعا من الناتج المحلي الإجمالي والمداخيل الفردية، من خلال تضمين المجتمعات والروابط الإجتماعية القوية، والعلاقة الغنية بين الطبيعة والبيئة، وازدهار الثقافات واللغات والعادات، حتى تفتح سبل مختلفة من التعاون. إن تحقيق حقوق الإنسان قد يكون نقطة بداية واضحة لتبادلات تعاونية كهذه، مبنية على الافتراض المهم أن كل الدول يجب أن تكون قادرة على تأمين حقوق مواطنيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. يجب تحريك الموارد والاستثمارات ويجب تبادل السلع لضمان الوصول العالمي إلى الغذاء ومياه الشرب والمسكن والوظيفة والصحة والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، من الواضح أن تحول واسع النطاق إلى أنماط إنتاج وإستهلاك مستدامة يمكن أن يؤمن فرصا مهمة للتعاون والشراكة عبر الحدود.

يقوم نظام "تجارة عادلة" بتيسير التبادلات التضامنية. يمكن أن يطلق تغييراً أساسياً في الإطار الذي يرعى حالياً المنافسة إلى آخر يرعى التعاون. الكثير من التعاون التنموي خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية تمّ تنفيذه بهذه الروحية، وقطعاً ليس هناك أي سبب حول إذا ما كان من الضروري أن تبنى هذه الشبكات التعاونية حول محور الشمال والجنوب. حالياً، على سبيل المثال، البديل البوليفاري للأميركتين (ALBA)، الذي يقوده هوغو شافيز وقادة في كوبا، وبوليفيا، والأرجنتين، والإكوادور، يمكن قراءته كمحاولة للإندماج الإقليمي الذي لا يقوم بالأساس على تحرير التجارة بل على رؤية جديدة للرخاء والإنصاف الاجتماعي.[١٤٩] مهما يمكن أن يفكر المرء في التبادلات المتناقضة بين النفط الفنزويلي والأطباء الكوبيين أو بين الغاز الطبيعي البوليفي والمعرفة الفنزويلية في البنية التحتية، من الواضح كفاية أنه تمّ إستبدال دافع الربح بروح من التضامن. لماذا يجب أن يكون موضوعاً غير قابل للتفكير أن تعكس المنظمات الإقتصادية مثل رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) أو الإتحاد الإفريقي هذا التحول في القيم؟ وبعد كل شيء، حتى الإتحاد الأوروبي، بعد الفحص الدقيق، هو أكثر من مجرد منطقة للتجارة الحرة. لقد بنى الإتحاد هندسة سياسية وإجتماعية تهدف إلى موازنة دافع الربح مع القيم الإجتماعية والبيئية المهمة. بالفعل، إن ترسيخ هذه القيم في إطار التجارة العالمية لن يخدم فقط قضية عدالة التجارة، بل سيحمي البيئة العالمية ويضمن سبل العيش المستدامة لملايين المزارعين حول العالم.

الخاتمة

نحو هندسة التجارة الزراعية لمرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية

يؤكد واضعو هذه الوثيقة أن إطاراً متعدد الأطراف للتجارة لا غنى عنه. ولكن منظمة التجارة العالمية في شكلها المؤسساتي الحالي لا تلبي متطلبات إطار كهذا. نتيجة لذلك، تواجه منظمة التجارة العالمية تحدي إعادة اختراع نفسها أو أن تترك مأسسة قواعد التجارة لأطر أخرى ضمن نظام الأمم المتحدة. في ما يلي، نضع عدد من الإقترحات الأولية لهندسة جديدة للتجارة في الزراعة تستند على المساءل أو التوصيات الأساسية التي قدمت في هذا التقرير.

حول المبادئ

تأسّست "الجات" ومنظمة التجارة العالمية على أساس مبادئ "الأمة الأكثر تفضيلاً" و"المعاملة الوطنية"، وكلاهما تعابير عن المبدأ العام لعدم التمييز. بنظرنا، يجب أن يستمر عدم التمييز في كونه المبدأ الأساس طالما هو مؤهل بشكل جيد من خلال مبدأ السيادة الديمقراطية (أنظر الجزء حول المبادئ). ومع ذلك، نقترح إلغاء قاعدة المعاملة الوطنية، على الأقل في سياق الزراعة. نعتقد أن روح التضامن العالمي ومبدأ المسؤولية خارج الحدود الإقليمية يتطلبان أن لا يكون هناك تمييز ضد الدول، سواء بشكل إيجابي أو سلبي. ولكنهما، يبرران حماية المنتجين المحليين من المنافسين الأجانب على الحدود. وفي ضوء ذلك، نتفق مع المبدأ المعبّر عنه في مسودة معاهدة الشعوب حول السيادة على الغذاء للعام ٢٠٠٤ والقائل: "تصبح السيادة على الغذاء حق الناس والمجتمعات في تقرير وتطبيق سياساتهم الزراعية والغذائية واستراتيجياتهم للإنتاج والتوزيع المستدام للغذاء".[١٥٠] بالفعل، إن السياسات المقترحة لإدارة الواردات مبنية على مبادئ السيادة الديمقراطية والتبعية الاقتصادية، اللذان لا يتطابقان مع مبدأ المعاملة الوطنية.

إضافة إلى ذلك، يصعب التوفيق بين مفهوم "الحواجز غير الجمركية" ومبدأ السيادة الديمقراطية.

تمّ تقديم هذا المبدأ خلال الإنتقال من "الجات" إلى منظمة التجارة العالمية. وأدى ذلك إلى تدخلات أساسية في سياسات الدعم، وقواعد تسجيل البراءات، والخدمات الأساسية، وقوانين الملكية، موسّعاً تأثير قواعد التجارة إلى السياسة الداخلية بعيدا جدا وراء الحدود. ولكن الثقل المعطى لمبدأ "الحواجز غير الجمركية" يقوض حق الناس والمجتمعات في تنظيم شؤونهم - مثل الدعم للمزارعين، وحقوق الملكية الفكرية، وقوانين ملكية الأراضي - بناء على أولوياتهم. تملك لغة "الحواجز غير الجمركية" تأثيرا تخفيفياً؛ فتختصر الترتيبات السياسية المعقدة والمتنوعة في مجرد عوائق للتجارة. بالتوافق مع مبدأ السيادة الديمقراطية يجب ألاّ يتدخل وضع قواعد السياسة التجارية في السياسة الداخلية، بل يجب أن يركزّ بدلاً من ذلك على قضايا الوصول إلى السوق ومعايير جودة للتبادلات الدولية.

بيد أن مبدأ السيادة الديمقراطية مقيّد بحق الشعوب والمجتمعات الأخرى بحقها في السيادة. وبتعبير آخر، تنتهي حرية أمة عندما تبدأ حرية أمة أخرى. هنا يدخل مبدأ المسؤولية خارج الحدود الإقليمية في اللعبة أي أنه يجب أن تحمل الأمم المسؤولية عن الآثار الخارجية ما وراء الحدود لسياساتها التي يمكن أن تضر دول أخرى. الأمثلة الأكثر وضوحاً هي إعانات التصدير والدعم المحلي التي تؤثر على أسعار التصدير، والإعانات الغذائية الخ... التي تؤدي إلى الإغراق في الأسواق الأجنبية والدولية. يجب إلغاء سياسات كهذه على مبدأ المسؤولية خارج الحدود الإقليمية، وليس على قاعدة إنشاء ملعب عالمي مستوي.

وعلاوة على ذلك، إن مبدأ السيادة الديمقراطية مُقيّد أيضا بمبدأ العدالة في التجارة. المبدأ الأخير، خاصة إذا تمّ فهمه على أنه معاملة تفضيلية نظامية للدول، يسعى إلى معالجة التباينات الصارخة بين شعوب العالم؛ إنه يفضل بشكل منظم الشعوب الأقل قوة على تلك الأقوى، ويفرض أن توزّع الحقوق والواجبات بشكل غير متكافئ، أي وفقاً لإحتياجات وقدرات كل منها.

أخيرا، يجب أن تنشأ أي مؤسسة متعددة الأطراف تعنى بالتجارة الزراعية تحت رعاية الأمم المتحدة. لذلك وبطبيعة الحال، ستحكم المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة المؤسسة التجارية الجديدة. كنتيجة، سوف تدعم كافة أدوات الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، تحديدا إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الإنسان، المؤسسة التجارية الجديدة أيضاً. على عكس غاية الكفاءة الاقتصادية التي هي حالياً الهدف المهيمن في منظمة التجارة العالمية، ستُحكم المؤسسة التجارية الجديدة المتعددة الأطراف عبر مبادئ حقوق الإنسان، والسلامة البيئة، وعدالة التجارة، والتبعية الإقتصادية. سوف تتراجع غاية الكفاءة الإقتصادية لتصبح واحدة من ضمن وسائل أخرى متوفرة لتحقيق أقصى قدر من فرص العمل والحصول على سبل عيش لائقة، إضافة إلى الأمن البيئي والعدالة الاجتماعية.

حول المهام

حاليا، تؤدي منظمة التجارة العالمية ثلاثة مهام. إنها المنتدى المحوري للمفاوضات بين الحكومات، إنها تنتج قواعد ملزمة قانونيا، وتحسم النزاعات التجارية. يجب أن يلبي أي ترتيب مؤسسي جديد هذه المهام أيضاً، ولكن مضيفاً مهام إضافية فيما يغيّر الأهداف الشاملة أيضاً. يجب وضع ثلاثة مهام إضافية على الأقل. تتضمن هذه المهام السيطرة على الأسعار في السوق الدولية من خلال آلية تعاونية قائمة على إدارة العرض، ومراقبة جودة التدفقات التجارية مبنية على أساس معايير عليا متعددة الأطراف، والإشراف على المنافسة من خلال إجراءات مكافحة الإحتكار. بينما الهدف الحالي لمنظمة التجارة العالمية هو إزالة التعرفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على التجارة من أجل خلق سوق عالمي موحد، يجب على أية مؤسسة جديدة أن تعطي أولوية للتوفيق بين المصالح المتنافسة بين الأمم. سوف يصبح هدفها الأساسي إدارة وليس تحرير التجارة الدولية.

نقترح أن تتشكل هذه المؤسسة الجديدة من خمسة فروع على الأقل: فرع التنسيق، وفرع الجودة، وفرع إدارة الأسعار، وفرع مكافحة الإحتكار، وفرع تسوية النزاعات.

تتمثل المهمة الأساسية لفرع التنسيق في تحقيق التوازن بين الأفضليات المحلية والمصالح الدولية.

سيتوجب على الفرع أن يشرف على إعادة تأهيل مساحة السياسة الوطنية في التجارة. وبالإضافة، سيتعين عليه أن يقيّم التأثيرات الدولية للسياسات المحلية خاصة بالنسبة للآثار الضارة المحتملة في الأسواق الدولية والأجنبية. على سبيل المثال، قد يستضيف فرع التنسيق "آلية إنذار من الإغراق" (الجزء ٢-٣). في هذا السياق، سيتعين عليه أن يتخذ إجراءات تضمن أن تطبيق السيادة الديمقراطية لن يؤثر سلبا على المصالح المشروعة لشعوب أخرى. هكذا، سيكون مكلفا بإستضافة "مركز التوسط لحل النزاعات في الخلافات على المعايير" (الجزء ٤-٣)، وهو هيئة من شأنها أن تتوسط في النزاعات بين مجموعات مختلفة من معايير وطنية للجودة قبل تقديم شكوى إلى فرع تسوية النزاعات. ستَضمَن الهيئة أيضا أن لا تكون الدول قد إستخدمت المعايير الوطنية للجودة كشكل مقنّع من أشكال التمييز في التجارة. وعلاوة على ذلك، سيدعم فرع التنسيق المفاوضات حول "المعاملة التفضيلية النظامية" (الجزء ٦-٣)، لضمان تلبية الإحتياجات والإعتبارات الخاصة للدول الأضعف. سيتعين عليها أيضاً مراقبة التدفقات التجارية من وجهة التمسك بمبدأ العدالة في التجارة.

إن هدف فرع الجودة سيكون ضمان معيار أدنى من الجودة في الأسواق العالمية. سيدعم الفرع المفاوضات على أساس مجموعة من "المعايير العليا" التي توفر الإطار العام لعملية إستدامة ومعايير إنتاج محليين (الجزء ٤-٣) من أجل منع تدمير المنافع الإجتماعية والبيئية المشتركة. سيتعين على فرع الجودة أيضا أن يضع آليات للرصد والتحقق. بالإضافة إلى ذلك، سيستضيف عدداً من "مجالس عقود التنمية" (الجزء ٥-٣) للإشراف على العدالة في عقود التجارة عبر الحدود من خلال سلاسل سلع معينة. إن حصول الشركات على إعتماد هذه المجالس سيكون شرطاً عليها تلبيته من أجل المشاركة في التجارة العالمية. وبما أن كل هذه المهام المذكورة أعلاه لا يمكن إنجازها من قبل هيئة السياسة التجارية وحدها، سيكون التعاون ضرورياً مع هيئات الأمم المتحدة الأساسية، مثل منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأنظمة الإتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات العلاقة، بالإضافة إلى منظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، وأخيرا، هيئات مثل "صندوق التنمية الريفية المستدامة" المقترح (الجزء ٤-٣)، التي ستوجه المداخيل من برامج الدخول المؤهل إلى السوق على الحدود الوطنية لدعم المنتجين الهامشيين في الإنتقال إلى أساليب الزراعة المستدامة. كما سيكون فرع الجودة مسؤولاً عن ضمان مشاورات منتظمة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بالإضافة إلى تسهيل مشاركتهم في صنع القرار.

ستكون مهمة فرع إدارة الأسعار التحكم بالتأرجحات بين قمم الأسعار وإنخفاضاتها في السوق العالمي عبر تنسيق إدارة عرض السلع الزراعية. وبشكل أكثر تحديداً، سيدعم الفرع المفاوضات حول "الإطار التعاوني المتعدد الأطراف لتحقيق التوازن في العرض في السوق العالمي" (الجزء ٣-٣) لإدارة إستخدام القدرة الإنتاجية في الشمال وفي الدول المصدرة زراعياً في الجنوب. سيساعد هذا على التحكم بالأسعار المتقلبة بشكل حاد. إن مراقبة تقلبات الأسعار، والمفاوضات بين الشركاء المعنيين، وتحديد نطاق الأسعار، وتحديد آليات ملائمة للتأثير على القدرة الإنتاجية، ستكون كلها مجالات أخرى للتركيز في فرع إدارة الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، سيتعاون فرع إدارة الأسعار مع فرع الجودة للإشراف على أسعار عادلة للمنتجين في عقود التنمية على "كامل سلسلة السلع" (الجزء ٥-٣).

سيكون فرع مكافحة الإحتكار مسؤولا عن التفاوض وتقرير سياسات المنافسة على الصعيد العالمي. بشكل خاص، سيتعيّن عليه معالجة تركيز السوق في إنتاج المدخلات والتصنيع والتجارة، وقطاع البيع بالتجزئة. سوف يكون لدى الفرع بنك معلومات متاح للعموم يتضمن معلومات عن حجم ونشاطات الشركات التجارية عبر الوطنية، بما فيها عمليات الدمج والإستحواذ. مع "هيئة مكافحة الإحتكار" (الجزء ٥-٣)، في وسطه، سيقوم الفرع - بشكل شبيه للسياسات الوطنية لمكافحة الإحتكار – بمراقبة القوة السوقية للشركات، وبتحديد حصص السوق يعتبر في حال تجاوزها وجود ظروف إحتكار لصالح مجموعة قليلة، وتطبيق إجراءات تكبح إختفاء المنافسة في أسواق معينة، وتدقّق في عمليات الدمج والإستحواذ. يجب أن يكون نشاطه مرتبطا بهيئة قضائية ما مثل آلية تسوية النزاعات أو محكمة دولية لقانون التجارة.

وأخيرا سيكون فرع تسوية النزاعات مسؤولاً

عـن تسـويـة الخلافـات بين الـدول الأعضـاء، وبين الـدول الأعضـاء وأطـراف ثـالـثـة مـثـل الشـركـات والمنظمات غير الحكومية. وبشكل عام، سيواصل هذا الفرع تشكيل لجان حول النزاعات التجارية، كما هو الحال الآن في إطار منظمة التجارة العالمية. وإذا كانت إحدى اللجان غير قادرة على تامين إتفاق مـقـبـول مـن كـل الأطـراف، سـيـكـون هـنـاك إتجاه للإستئناف لدى هيئة قضائية مستقلة. إن ضمان إستقلالية آلية تسوية النزاعات سيكون ضرورياً لأنها ستحكم في النزاعات بين القيم الاجتماعية والبيئية والتجارية. لهذا السبب من المستصوب نقل هيئة الإستئناف - المساوية للهيئة الدائمة للإستئناف في منظمة التجارة العالمية - إلى خارج المؤسسة المعنية أساسا بالتجارة. بالإضافة إلى ذلك، سيكون ذلك ضرورياً لضمان أن الجهات غير الحكومية ستكون قادرة على ممارسة حقها في الشكوى.

ملاحظات

١ أونيل ٢٠٠٠
٢ سمولير وآخرون ٢٠٠٥
٣ بيتيرسمان ٢٠٠٣
٤ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٠٥
٥ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٥ب
٦ كونستلر ٢٠٠٥
٧ فيرهيد وليش ٢٠٠٥
٨ تقييم الألفية للنظم الايكولوجية
٩ تقييم الألفية للنظم الايكولوجية ٢٠٠٥، ص ٦٧
١٠ تقييم الألفية للنظم الايكولوجية ٢٠٠٥، ص. ١٣
١١ كوتشي/موللير–سعمان ٢٠٠٤؛ ريثموللير ١٩٩٩؛ تسيديلل ١٩٩٩
١٢ شوش ٢٠٠٢
١٣ رجسكيو–روغين ١٩٨١، ص. ٣٠٣
١٤ دولا تور أوغارت ٢٠٠٧
١٥ بيرنديس ٢٠٠٣؛ شوتز/برينجيرو ٢٠٠٦
١٦ هوبسباوم ١٩٩٤، ص. ٢٨٩
١٧ قاعدة البيانات لمنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠٠٦
١٨ جليبو/ايغناسيو ٢٠٠٥
١٩ راجع جليبو ٢٠٠٦
٢٠ قاعدة البيانات لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٦
٢١ جليبو ٢٠٠٦؛ رامان ٢٠٠٤
٢٢ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ١٩٩٥ - أونغ وين/رايت ٢٠٠٧
٢٣ ادارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية للامم المتحدة ٢٠٠٤
٢٤ كرول وبينغ ١٩٩٧؛ غاشتر ٢٠٠٠
٢٥ نيانجيتو ٢٠٠٣؛ البنك الدولي ٢٠٠٤؛ أوبشاتكو ٢٠٠٦
٢٦ وزارة التنمية الزراعية في جمهورية البرازيل الاتحادية ٢٠٠٥
٢٧ سين ١٩٦٤؛ كورنيا ١٩٨٥؛ طوميش/كيلبي/جونستون ١٩٩٥؛ جيليان ١٩٩٨؛ هيلتبيرغ ١٩٩٨؛ راغبيندرا/شيتكارا/جوبتا ٢٠٠٠؛ سيزغ/كومار/وودهيد ٢٠٠٢؛ للتجميع، راجع أونغ وين/رايت ٢٠٠٧
٢٨ كلاي ٢٠٠٤
٢٩ لتيري/فون دير ويد ٢٠٠٠؛ بريتي/هاينس ٢٠٠١؛ روسيت ١٩٩٩
٣٠ المنهج العالمي المانح من أجل التنمية الريفية ٢٠٠٥
٣١ يتي وآخرون ٢٠٠٦
٣٢ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ٢٠٠١ب
٣٣ وكالة الطاقة الدولية ٢٠٠٦
٣٤ ستيفين وآخرون ٢٠٠٤، ص. ١٧٠
٣٥ سوندرز ٢٠٠٤؛ كوتشي/موللير–سعمان ٢٠٠٤
٣٦ سوندرز ٢٠٠٤
٣٧ هندريكسون ٢٠٠٤
٣٨ ميلستون/لانغ ٢٠٠٣؛ هوريغاني/لورانس/واكر ٢٠٠٢؛ لانغ/هيسمان ٢٠٠٤
٣٩ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ٢٠٠٧
٤٠ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ٢٠٠٧
٤١ اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ ٢٠٠١ أ؛ باري وآخرون ٢٠٠٤
٤٢ روسنوايغ وآخرون ٢٠٠٤
٤٣ كوتشي/موللير–سعمان ٢٠٠٤؛ ستولز وآخرون ٢٠٠٠
٤٤ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٢ب
٤٥ هوريغان وآخرون ٢٠٠٢
٤٦ شيفا ٢٠٠٢
٤٧ كيمبريل ٢٠٠٢
٤٨ ساشس/سانتاريوس ٢٠٠٧ب
٤٩ منظمة التجارة العالمية ٢٠٠٤؛ لينغارد ٢٠٠٢
٥٠ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠٠
٥١ اتفاقية التنوع البيولوجي ٢٠٠٣
٥٢ اتفاقية التنوع البيولوجي ٢٠٠٢
٥٣ منظمة التجارة العالمية ٢٠٠٤
٥٤ اتفاقية التنوع البيولوجي ٢٠٠٣
٥٥ فيغويرا ١٩٩٩، ص. ٢٨
٥٦ ستيغير ٢٠٠٥
٥٧ هوكسترا ٢٠٠٣
٥٨ شاباغين/هوكسترا ٢٠٠٣
٥٩ شوتز/برينجيزو ٢٠٠٦؛ وورلد واتش ٢٠٠٦
٦٠ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٠٣
٦١ مورفي ٢٠٠٦
٦٢ فريق العمل المعني بالتآكل، والتكنولوجيا والتركيز ٢٠٠٣
٦٣ هيفيرنان / هيندريكسون ٢٠٠٢
٦٤ فاندر ستيشيلي/فان دير فال/أولدئيزيل ٢٠٠٥
٦٥ فورلي ٢٠٠٣
٦٦ كانغليت ٢٠٠٦
٦٧ مورفي ٢٠٠٦
٦٨ للمراجعة على سبيل المثال تالوتير/فورلي ٢٠٠٥
٦٩ مراجعة السياسات الانمائية المذكورة في منظمة أكشن أيد الدولية ٢٠٠٥
٧٠ لورينز ٢٠٠٧
٧١ بورتير ١٩٩٩
٧٢ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٢٠٠٣
٧٣ مورفي ٢٠٠٦
٧٤ بورش ٢٠٠٦
٧٥ فاندر ستيلي ٢٠٠٦
٧٦ فيليما ٢٠٠٢؛ هانتوبا ٢٠٠٣
٧٧ مورفي ٢٠٠٦
٧٨ أوبوندو ٢٠٠٠
٧٩ دو لا تور أورغات ٢٠٠٧
٨٠ فانجول ٢٠٠٦
٨١ أوكسفام ٢٠٠٢
٨٢ فانجول ٢٠٠٦
٨٣ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ٢٠٠٤
٨٤ لمراجعة على سبيل المثال، مايرند/
٨٥ منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠٠٥ أ
٨٦ الاتحاد الوطني للمزارعين ٢٠٠٥
٨٧ شومتوغدي ٢٠٠٤
٨٨ مصرف التنمية الآسيوي ٢٠٠١
٨٩ أوكسفام ٢٠٠٤
٩٠ كوى/باسوم ٢٠٠٧
٩١ أوكسفام ٢٠٠٤، ص. ٣٠
٩٢ وايد ٢٠٠٥
٩٣ مركز الجنوب ٢٠٠٦
٩٤ اللجنة الدولية من أجل مستقبل الأغذية والزراعة ٢٠٠٣
٩٥ مالهوترا ٢٠٠٦
٩٦ للمزيد من التفاصيل راجع جليبو ٢٠٠٦
٩٧ جليبو ٢٠٠٦؛ مالهوترا ٢٠٠٦
٩٨ القمة العالمية للتنمية المستدامة ٢٠٠٢ _ ٦٣
٩٩ بولوين ٢٠٠٥
١٠٠ بولدوين ٢٠٠٥
١٠١ بريتي ١٩٩٥، ص. ٢٣٨
١٠٢ أونغ وين/رايت ٢٠٠٧؛ كورتن ١٩٩٩
١٠٣ تانسي ٢٠٠٤
١٠٤ كوتيي ١٩٩٨
١٠٥ للمزيد من التفاصيل، راجع ساشس/سانتاريوس ٢٠٠٧ ب
١٠٦ راجع بريتي ١٩٩٥، ص. ٢٦٧
١٠٧ ريتشر ٢٠٠٦
١٠٨ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ٢٠٠١؛ أكشن أيد وآخرون ٢٠٠٥؛ ستوارت/فانجول ٢٠٠٥
١٠٩ برسيلو ٢٠٠٥؛ مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية الهند ٢٠٠٦
١١٠ راجع بريتي وآخرون ٢٠٠٠
١١١ راي/ دي لا تور أوغارت ٢٠٠٧
١١٢ دي لا تور أوغارت ٢٠٠٧
١١٣ دي لا تور أوغارت ٢٠٠٧
١١٤ راجع أيضا روسسيت ٢٠٠٦
١١٥ قاعدت البيانات لمنظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠٠٦
١١٦ فانجول ٢٠٠٦
١١٧ هاوكن وآخرون ١٩٩٩
١١٨ دولبرغ ٢٠٠٢
١١٩ الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ٢٠٠٢
١٢٠ راجع على سبيل المثال، باريت وآخرون ٢٠٠١
١٢١ راجع الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية ٢٠٠٦
١٢٢ ماينيارد/غرين ٢٠٠٦؛ دابرت/هاريغ/زانولي ٢٠٠٢؛ وفيرمان/نيربيرغ ٢٠٠٠
١٢٣ لورانزن ٢٠٠٧
١٢٤ راجع أيضا كلاي وآخرون ٢٠٠٥، ص. ٢١٠
١٢٥ راجع الاحصائيات من منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠٠٥ ب
١٢٦ ساشس/سانتاريوس ٢٠٠٧ ب
١٢٧ فوكي/أللين/علي ٢٠٠٥
١٢٨ آش/ليفزي/دولهام ٢٠٠٦
١٢٩ لورانزن ٢٠٠٧
١٣٠ كوتشي ٢٠٠٥
١٣١ www.isealalliance.org
١٣٢ مرفي ٢٠٠٦
١٣٣ كينغليت ٢٠٠٦
١٣٤ أكسيون أيد ٢٠٠٣؛ سينغ/دومالي ١٩٩٩
١٣٥ كانغليت ٢٠٠٦
١٣٦ مذكور في تالونتاير/فورلي ٢٠٠٥، ص. ٥
١٣٧ ساشس/سانتاريوس ٢٠٠٧ أ
١٣٨ لتلك الاستراتيجيات راجع جونز وآخرون ٢٠٠٠
١٣٩ مونبيو ٢٠٠٣
١٤٠ للمزيد من التفاصيل راجع جليبو ٢٠٠٦
١٤١ منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠٠٢أ؛ جليبو ٢٠٠٦؛ مورفي ٢٠٠٦
١٤٢ هاينز ٢٠٠٠؛ وودين/لوكاس ٢٠٠١
١٤٣ منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة ٢٠٠٥ أ
١٤٤ المنهج العالمي المانح من أجل التنمية الريفية ٢٠٠٥
١٤٥ كوى/باسوم ٢٠٠٧
١٤٦ ستيفنز ٢٠٠٣
١٤٧ ستيغليتز/شارلتون ٢٠٠٥
١٤٨ راجع كاستينغ وآخرون ٢٠٠٣
١٤٩ هاريس/أزي ٢٠٠٦
١٥٠ مذكور في ويندفور/جونسن ٢٠٠٥ _ ١,٢

المراجع

أكشن أيد الدولية (٢٠٠٥): سلطة الجياع: ستة أسباب لتنظيم الشركات العالمية للأغذية. جنوب إفريقيا.

أكشن أيد (٢٠٠٣): سياسات المنافسة ومنظمة التجارة العالمية. متاحة على الموقع الالكتروني:
http://www.actionaid.org.uk/_content/documents/competition2_3132004_122256.pdf

أكشن أيد / كاريتاس / التعاون الدولي للتنمية والتضامن / أوكسفام (٢٠٠٥): أخضر ولكن غير نظيف. لماذا من الضروري إجراء استعراض شامل لإعانات الصندوق الأخضر. ورقة عمل مشتركة للمنظمات غير الحكومية من أكشن أيد الدولية، ومؤسسة كاريتاس الدولية، ومنظمة أوكسفام الدولية و التعاون الدولي للتنمية والتضامن (CIDSE).

مصرف التنمية الآسيوي (٢٠٠١): تايلند: التقرير التحليلي المتكامل لسياسات البلد البيئية. متاحة على الموقع الالكتروني:
www.adb.org/Environment/old/AEO/pub/documents/thailand.pdf

ألتيري أ. /فون دير ويد ج.، (٢٠٠٠): آفاق إدارة الموارد الطبيعية القائمة على الزراعة البيئية للمزارعين ذوى الدخل المنخفض في القرن الحادي والعشرين. متاحة على الموقع الالكتروني:
http://agroeco.org/fatalharvest/articles/agroeco_resource_mgmt.html

آش، م / ليفزي، ج. / دوهلمان، إ.، (٢٠٠٦): ورقة معلومات أساسية حول فول الصويا. خدمة البحوث الاقتصادية (ERS) في الدائرة الأمريكية للزراعة. الولايات المتحدة الأمريكية.

بولدوين، ريتشارد إ. (٢٠٠٥): من يمول مدفوعات الـ Queen's CAP ؟ مختصر سياسي من مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS)، العدد ٨٨، كانون الأول.

باريت، هـ.ر. / براون، أ.و. / هاريس، ب.ج.س. / كادوري، ك. (٢٠٠١): المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وتصديق الزراعة العضوية: الوصول إلى الاتحاد الأوروبي من السوق العالم النامي. في: والزراعة والبستنة البيولوجية، المجلد ١٩، ص. ١٨٣–١٩٩.

بيرندس، هـ.ر. وآخرون (٢٠٠٣): مساهمة الكتلة الحيوية في مستقبل إمدادات الطاقة العالمية: استعراض لسبعة عشر دراسات. في : الكتلة الحيوية والطاقة الحيوية، رقم ٢٥، ص. ١–٢٨.

برتيلو، جاك (٢٠٠٥): الصندوق الأخضر الصندوق الأسود يخفي صندوق ذهبي. ٩ كانون الأول ٢٠٠٥. متاحة على الموقع الالكتروني:
www.wto.org/english/forums_e/ngo_e/posp55_solidarite_e.doc

بورتش، ديفيد (٢٠٠٦): العرض الذي قدمه ديفيد بورتش من جامعة غريفيث، بريسبان، استراليا، خلال المنتدى الآسيوي لمبادرة المساءلة في الزراعة، تشيانغ ماي، ٢٧–٢٩ أيار.

كانغليت، جايسون (٢٠٠٦): من عنق الزجاجة إلى الكوب: القضايا والاهتمامات حول تركيز سوق تجار العملاقة للأغذية الزراعية في سلاسل السلع الأساسية وسياسات المنافسة. ورقة القضايا العالمية رقم ٢٩. برلين : مؤسسة هينرش بُلّ.

اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) (٢٠٠٣): تدابير الدعم المحلي وآثارها على التنوع البيولوجي الزراعي. مذكرة من الأمين التنفيذي. مؤتمر الأطراف ٧، ٩ – ٢٠ شباط ٢٠٠٤.

اتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠٠٢): تقييم اثر تحرير التجارة على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي.
مذكرة من الأمين التنفيذي، مؤتمر الأطراف ٦، ١٩٧ نيسان.

شاباغين، أ.ك. / هوكسترا، أ.ي. (٢٠٠٣): تدفقات المياه الافتراضية بين الدول فيما يتعلق بالتجارة في الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية. تقرير البحث حول قيمة المياه سلسلة رقم ١٣. دلفت.

شومتوغدي، جاك–تاي (٢٠٠٤): تحدي مشروع الوصول إلى الأسواق: دراسة حالة عن الأرز من تايلند. بانكوك: التركيز على الجنوب العالمي.

كلاي، جايسون (٢٠٠٤): الزراعة والبيئة العالميين. دليل عن آثار وممارسات السلع. واشنطن.

كورنيا، ج. (١٩٨٥): حجم المزرعة ، محاصيل الأرض، ووظيفة الإنتاج الزراعي: تحليل لخمسة عشر بلدان نامية. في: التنمية في العالم رقم ١٣، Iss ٤، الصفحات ٥١٣–٥٣٤.

كوتيي، توماس (١٩٩٨): حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في القانون الدولي. في: الماضي والحاضر والمستقبل. مجلة القانون الاقتصادي الدولي ، رقم ١، .Iss ٤، الصفحات ٥٥٥–٥٨٤.

كرول، اليزابيث ج. / بينغ، هوانغ (١٩٩٧): الهجرة من اجل ولمكافحة الزراعة في ثماني قرى صينية. في: فصلية الصين، العدد ١٤٩، الصفحات ١٢٨–١٤٦. المملكة المتحدة.

دابير س. / هارينغ أ. / زانولي ر. (٢٠٠٢): السياسة العامة للزراعة العضوية. شتوتغارت.

دهالبيرغ، كينيث أ. (٢٠٠٢): الثورة الخضراء. في: تيد مون (إعداد)، موسوعة للتغير البيئي العالمي. شيشستير: ويلي، المجلد ٣، ٣٤٧–٣٥٢.

دي لا توري اوغارتي، دانيال (٢٠٠٧): المساهمات والتحديات التي تواجه إدارة الإمدادات في الإطار المؤسساتي الزراعي التجاري الجديد. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٦. www.ecofair-trade.org

وكالة الطاقة الأوروبية (٢٠٠٦): دمج البيئة في السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي – تقرير التقييم المستند على مؤشرات ايرينا. بروكسل. http://reports.eea.europa.eu/eea_report_2006_2/en/irena-assess-final-web-060306.pdf

فريق العمل المعني بالتآكل، والتكنولوجيا والتركيز (ETC Group) (٢٠٠٣): البيان رقم ٨٢، تشرين الثاني / كانون الأول ٢٠٠٣. http://www.etcgroup.org/documents/Comm82OligopNovDec03.pdf

فيرهيد، جيمس / ليتش، ميليسا (٢٠٠٥): الدور المركزي الاجتماعي في إفريقيا الزراعية. في: نشرة IDS، المجلد ٣٦ حزيران، ٨٦–٩٠.

فانجول، غونزالو (٢٠٠٦): الزراعة والتجارة غير المتماثلة في العالم. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة للبيئة رقم ٣. www.ecofair-trade.org

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) (٢٠٠٥ أ): نحو سياسة لتجارة الزراعية ملائمة لذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية. منظمة الأغذية والزراعة للسياسة التجارية الفنية تقرير رقم ١٤. روما.

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٥ ب): جداول البيانات للاتجاهات الأرضية: الزراعة والأغذية. http://earthtrends.wri.org/pdf_library/data_tables/agr1_2005.pdf

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٤): حالة أسواق السلع الزراعية. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢ أ): المؤسسات الزراعية التجارية الحكومية والبلدان النامية: بعض القضايا في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية. في: أوراق منظمة الأغذية والزراعة بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالسلع الزراعية وشعبة التجارة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢ ب): المحاصيل وقطرات المياه. الاستفادة القصوى من هذه المياه لأغراض الزراعة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٥): ضرورة الأبعاد: أطلس للأغذية والزراعة. روما.

قاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٦): قاعدة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة. متوفرة على الانترنت ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

فيغويرا، يوجينيو (١٩٩٩): الآثار البيئية من خلال تحرير التجارة في الزراعة: تحليل الأدلة التجريبية من أمريكا اللاتينية. مشروع للمناقشة في هارفارد، كانون الأول ١٩٩٩.

المنهاج العالمي المانح من اجل التنمية الريفية (٢٠٠٥): دور الزراعة والتنمية الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. سرد مشترك من الجهات المانحة أعده أكسل وولز. بون.

جورجيسكو–روغين، نيكولاس (١٩٨١): قانون الانتروبيا والعملية الاقتصادية. كامبريدج.

جيليجان، د. (١٩٩٨): حجم المزرعة والكفاءة الإنتاجية والاقتصادية: حساب الكفاءة من خلال الاختلافات في الحجم في هندوراس. ورقة قدمت في اجتماعات الاقتصاد الزراعي الأميركي. سولت لايك سيتي.

جليبو، أرزي (٢٠٠٦): تحقيق الأمن الغذائي والمعيشي في البلدان النامية: الحاجة إلى وضع اقوي للتحكم من الواردات. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٢. www.ecofair-trade.org.

جليبو، أرزي / اغناسيو، ج. (٢٠٠٥): تدخل القطاع العام في قطاع الأرز في اندونيسيا: الآثار المترتبة على الأمن الغذائي وسبل العيش للمزارعين. في: تدخل الدولة في قطاع الأرز في بلدان مختارة: الآثار المترتبة عن الفلبين. SEARICE و Rice Watch Action Network. كيزون سيتي.

هانتوبا، هايد (٢٠٠٣): الروابط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتاجر الكبرى في زامبيا: أي دور لممارسات زراعية جيدة؟ منظمة الأغذية والزراعة، روما.

هاوكن، بول / لوفينس، أموري / لوفينس، هنتر (١٩٩٩): الرأسمالية الطبيعية. خلق الثورة الصناعية القادمة. بوسطن.

هيفرنان، ويليام / هندريكسون، ماري (٢٠٠٢): تركيز الأسواق الزراعية.
http://www.nfu.org/documents/01_02_Concentration_report.pdf

هيلتبيرغ، ر. (١٩٩٨): عيوب الأسواق الريفية وعلاقة حجم المزرعة بالإنتاجية: أدلة من باكستان. في: عالم التنمية، العدد ٢٦، Iss ١٠، الصفحات ١٨٠٧–١٨٢٦.

هندريكسون، جون (٢٠٠٤): استخدام الطاقة في النظام الغذائي في الولايات المتحدة: ملخص عن الأبحاث القائمة وتحليل. مركز للنظم الزراعية المتكاملة، جامعة ماديسون. ماديسون.

هينيس، كولن (٢٠٠٠): التوطين. بيان عالمي. لندن.

هوبسباوم، اريك (١٩٩٤): عصر التطرف. تاريخ من العالم، ١٩١٤–١٩٩١. نيويورك.

هوكسترا، أرجين ي. (٢٠٠٣): تجارة المياه الافتراضية بين الدول: الآلية العالمية والإقليمية التي تؤثر على شبكات المياه. IGBP أخبار متفرقة حول التغير العالمي، رقم ٥٤.

هوريغان، ليو / لورانس، روبرت س. / ووكر، بوللي (٢٠٠٢): كيف يمكن ان تعالج الزراعة المستدامة أضرار الصحة البيئية في الزراعة الصناعية. في: آفاق الصحة البيئية، المجلد ١١٠، Iss ٥، ص. ٤٤٥–٤٥٦.

الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) (٢٠٠٢): قواعد الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية لإنتاج وتصنيع المواد العضوية: معايير الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية الأساسية. فيكتوريا.

الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية وآخرون (٢٠٠٦): عالم الزراعة العضوية: أكثر من ٣١ مليون هكتار في جميع أنحاء العالم. إحصاءات واتجاهات لناشئة ٢٠٠٦. بون.

اللجنة الدولية لمستقبل الأغذية والزراعة (٢٠٠٣): بيان بشأن مستقبل الغذاء. فلورنسا: منطقة توسكانا.

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (٢٠٠٧): تغير المناخ ٢٠٠٧: الأساس المادي. موجز لواضعي السياسات. جنيف.

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (٢٠٠١ أ): تغير المناخ ٢٠٠١. التأثيرات والتكيف وسرعة التأثر. مساهمة الفريق العامل الثاني إلى التقرير التقييمي الثالث للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كامبريدج.

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (٢٠٠١ ب): تغير المناخ ٢٠٠١. التخفيف من حدته. ملخص لواضعي السياسات. جنيف: الجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

جونز، ستيفن / بايلي، بريندان / روبينز، نيك / روبرتس، سارة وآخرون (٢٠٠٠): التجارة العادلة: نظرة عامة، التأثير، والتحديات. دراسة للإبلاغ عن دعم وزارة التنمية الدولية للتجارة العادلة. الإدارة السياسات لمنظمة أوكسفام والمعهد الدولي للبيئة والتنمية. أكسفورد / لندن.

كريمبيل، اندرو (٢٠٠٢): الحصاد المميت. مأساة الزراعة الصناعية. واشنطن.

كورتن، ديفيد س. (١٩٩٩): ما بعد عالم الشركات: الحياة بعد الرأسمالية. سان فرانسيسكو.

كوتشي، يوهانز (٢٠٠٥): الإفراط في تنظيم في الزراعة العضوية. يشكل تحديا للحركة العضوية. في: البيئة والزراعة ١٣٣، Iss ١، ص. ٢٧–٢٩.

كوتشي، يوهانز / مولر سعمان، كارل (٢٠٠٤): دور الزراعة العضوية في الحد من تغير المناخ - دراسة الفرص. بون: الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.

كونستلر، جيمس ح. (٢٠٠٦): في حالات الطوارئ الطويلة: البقاء على قيد الحياة من الكوارث المتلاقية في القرن الحادي والعشرين. صحافة المحيط الأطلسي الشهرية.

كوا، ايلين / بسوم، سليمان (٢٠٠٧): دراسة الصلات بين الصادرات الزراعية و التنمية المستدامة. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٨. www.ecofair-trade.org لانغ، تيم / هيسمان، مايكل (٢٠٠٤): الحروب من أجل الأغذية. المعركة العالمية للأفواه، والعقول، والأسواق. لندن.

لينغارد، جون (٢٠٠٢): الإعانات الزراعية والتغير البيئي. في: مون، ت.، موسوعة التغير البيئي العالمي، المجلد ٣. شيشستر.

لورنزن، هانز (٢٠٠٧): فرص الوصول إلى الأسواق المؤهلة. كيفية إدراج الظروف البيئية والاجتماعية في الاتفاقات التجارية. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٥. www.ecofair-trade.org

مالهوترا، كمال (٢٠٠٦): نهج للتنمية البشرية المستدامة في دور الصادرات في إستراتيجية التنمية الوطنية. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٤. www.ecofair-trade.org

ماينارد، روبن / غرين، مايكل (٢٠٠٦): الأعمال العضوية. توفير المزيد من فرص العمل من خلال الزراعة العضوية والإمدادات الغذائية المحلية. دراسة لرابطة التربة. متاحة على الانترنت
www.soilassociation.org/web/sa/saweb.nsf/ed0930aa86103d8380256aa70054918d/f194c3c4ae11f3578025716c00584962/$FILE/organic_works.pdf

مايرند، كاريل / باكين، مارك / ديون، ستيفاني (٢٠٠٥): من الازدهار إلى الغبار؟ تحرير التجارة الزراعية، والفقر، والتصحر في المناطق الجافة الريفية: دور اتفاقية مكافحة التصحر. مركز Unisfera الدولي.

تقييم النظام الايكولوجي للألفية (٢٠٠٥): الحالة الجيدة للنظم الايكولوجية والكائنات البشرية. التقرير التجميعي. واشنطن.

ميلستون، اريك / لانغ، تيم (٢٠٠١): أطلس للأغذية. من يأكل ما ، وأين ولماذا. لندن.

وزارة التنمية الزراعية من جمهورية البرازيل الاتحادية (٢٠٠٥): الخطة الوطنية الثانية للإصلاح الزراعي في البرازيل: السلام، الإنتاج ونوعية الحياة في المناطق الريفية. طبعة خاصة للمنتدى الاجتماعي العالمي ٢٠٠٥.

مونبيو، جورج (٢٠٠٣): زمن الرضا. بيان للنظام العالمي الجديد. لندن.

ميرفي، صوفيا (٢٠٠٦): قوة السوق المتركزة والتجارة الزراعية. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ١. www.ecofair-trade.org

الاتحاد الوطني للمزارعين (٢٠٠٥): أزمة المزرعة وأرباح الشركات. تقرير مقدم من الاتحاد الوطني الكندي للمزارعين. ٣٠ تشرين الثاني.

نيانجيتو،هيزرون و. (٢٠٠٣): إصلاحات التجارة الزراعية في كينيا في إطار منظمة التجارة العالمية. ورقة مناقشة KIPPRA رقم ٢٥. معهد كينيا لبحوث السياسات العامة والتحليل. نيروبي.

اونيل، أونورا (٢٠٠٠): حدود العدالة. كامبريدج.

أوبستاشكو، إ.، (٢٠٠٦): أهمية المزارعين الصغار من المنظور الاقتصادي والعمل. Comuniica على الانترنت، الطبعة السادسة، نيسان – حزيران.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠٠١): الفصل. نظرة عامة على المفاهيم.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٠): الآثار البيئية المحلية والدولية لتحرير التجارة الزراعية. COM/AGR/ENV(2000)75/FINAL. باريس.

أوفرمان، ف./ نيبيرغ، هـ. (٢٠٠٠): الأداء الاقتصادي للمزارع العضوية في أوروبا. الزراعة العضوية في أوروبا : الاقتصاد والسياسة، المجلد ٥. جامعة هوهنهايم. هوهنهايم – شتوتغارت.

أونغ وين، أوديور / رأيت، ساره (٢٠٠٧): صغار المزارعين ومستقبل الزراعة المستدامة. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٧. www.ecofair-trade.org

أوبوندو، ماري المجدلية (٢٠٠٠): الآثار الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية لسلسلة الزراعة الصناعية الغذائية على الاقتصاد في المناطق الريفية في كينيا. في: Ambio، المجلد ٢٩، Iss ١، ص. ٣٥–٤١.

منظمة أوكسفام (٢٠٠٤): مستقبل أحلى؟ إمكانات إصلاح سكر الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الحد من الفقر في إفريقيا الجنوبية. تشرين الثاني. متاحة على: www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp70_sugar.pdf

منظمة أوكسفام (٢٠٠٢): قواعد ملفقة ومعايير مزدوجة. التجارة، والعولمة، ومكافحة الفقر. لندن : منظمة أوكسفام.

باري، م.ل. / روزنزويج، س. / اغليسياس، أ / ليفرمور، م / فيشر، ج. (٢٠٠٤): آثار تغير المناخ على الإنتاج الغذائي العالمي في إطار التقرير الخاص عن سيناريوهات الإنبعاثات والسيناريوهات الاجتماعية والاقتصادية. في: التغير البيئي العالمي، المجلد ١٤، ص. ٥٣–٦٧.

بيترسمان، ارنست – اولريخ (٢٠٠٣): نظريات العدالة وحقوق الإنسان ودستور الأسواق الدولية. المعهد الجامعي الأوروبي ورقة العمل القانون رقم ٢٠٠٣/١٧. فلورنسا.

بورتر، غاريث (١٩٩٩): المنافسة التجارية ومعايير التلوث: "سباق إلى القاع" أو "محصورين في الأسفل"؟ في: مجلة البيئة والتنمية، المجلد ٨، العدد ٢، الصفحات ١٣٣–١٥١.

بريتي، جول ن. (١٩٩٥): تجديد الزراعة: السياسات والممارسات من اجل الاستدامة والاعتماد على الذات. لندن.

بريتي ج. / بريت، س. / غي، ر / هاين، س. / ميسون، ج. / موريسون، ج. / راف، هـ. / رايمنت، م. / فان دير بيغل، ج. (٢٠٠٠): تقييم إجمالي للتكاليف الخارجية للزراعة في المملكة المتحدة. في: النظم الزراعية، رقم ٦٥ ، .Iss ٢، الصفحات ٧٣–١٣٦.

بريتي، ج. / هاين، ر. (٢٠٠١): الحد من الفقر مع الأغذية والزراعة المستدامة: ملخص للأدلة الجديدة. التقرير النهائي من المشروع البحثي "العالم الآمن"، جامعة اسيكس.

بريتي، ج. وآخرون. (٢٠٠٦): الزراعة المحافظة على الموارد تزيد الإنتاج في البلدان النامية. في: علم البيئية والتكنولوجيا، العدد ٤٠، Iss. ٤، الصفحات ١١١٤–١١١٩.

راغباندرا، ج. / شيتكارا، ب. / غوبتا، س. (٢٠٠٠): الإنتاجية، وكفاءة التقنية والتوزيع وحجم المزرعة في زراعة القمح في الهند: نهج DEA. في: رسائل الاقتصاد التطبيقي. المجلد ٧، ص. ١–٥.

رامان، ميناكشي (٢٠٠٤): آثار تحرير الزراعة: تجارب المنتجين الريفيين في البلدان النامية. شبكة العالم الثالث، بينانغ.

راي، داريل إ. / دى لا توري اوغارتي، دانيال ج. / تيلر كيري ج. (٢٠٠٣): إعادة النظر في السياسة الولايات المتحدة الزراعية: تغيير طبيعة الحال لتأمين سبل عيش المزارعين في جميع أنحاء العالم. جامعة تينيسي. تينيسي.

رايشيرت، توبياس (٢٠٠٦): إلقاء نظرة أوضح على الإعانات الزراعية للاتحاد الأوروبي. تعديل وضع المعايير. هام / برلين: ABL و Germanwatch. www.germanwatch.org/tw/eu-agr05e.pdf

ريشموليز، بول (١٩٩٩): الآثار البيئية لصناعات الثروة الحيوانية في اندونيسيا والفلبين وتايلاند. في: دراغون، اندرو ك. / تيسديل، كليم: الزراعة المستدامة والبيئة. العولمة وتأثير تحرير التجارة. شيتيلهام / نورسهامبتون، الصفحات ٢١٣–٢٢٨.

روزنزويج، سينثيا / ستزيبيك، كينيث م. / ماجور، ديفيد س. / اغليسياس، أنا / ييتس، ديفيد ن. / مكلوسكي، اليسا / هيليل، دانيال (٢٠٠٤): الموارد المائية للزراعة في مناخ متغير: دراسات حالات دولية. في: تغيير البيئة العالمية، المجلد ١٤، ص. ٣٤٥–٣٦٠.

روسيت، بيتر م. (٢٠٠٦): الغذاء مختلف: لماذا ينبغي ان تخرج منظمة التجارة العالمية من الزراعة. لندن.

روسيت، بيتر م. (١٩٩٩): الوظائف المتعددة وفوائد المزارع الصغيرة. نشرة سياسات ٤، الغذاء أولا، معهد للأغذية والسياسات الإنمائية.

ساكس، وولفغانغ / سانتاريوس، تيلمان (٢٠٠٧): المستقبل العادل. الصراع على الموارد، والأمن والعدالة العالمية. تقرير من معهد ووبرتال. لندن.

ساكس، وولفغانغ / سانتاريوس، تيلمان (٢٠٠٧): التجارة العالمية وإحياء الزراعة. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٩. www.ecofair-trade.org

سوندرز، بيتر (٢٠٠٤): الصناعة والزراعة والإحترار العالمي. ملخص عن البرلمان الأوروبي ٢٠,١٠,٠٤. متاحة على: http://www.indsp.org/IAGW.php

شوه، بيرند (٢٠٠٢): الحلول القائمة داخل الإطار النظري: تدابير بيئية وتجارية سياسة. في: وولهماير، هينرش / كواندلر، تيودور: منظمة التجارة العالمية، والزراعة، والتنمية المستدامة. Aizlewoods Mill، الصفحات ٣٠٠–٣١٠.

شوتز، هيلموت / برينجيزو، ستيفان (٢٠٠٦): السوق العالمية للطاقة الحيوية ومنافسة المساحات. دراسة بتكليف من المنتدى المعني بالبيئة والتنمية. (قريبا باللغة الانكليزية). بون.

سين، أرماتيا (١٩٦٤): حجم الممتلكات والإنتاج. التقرير الاقتصادي الأسبوعي، العدد السنوي، المجلد ١٦.

شيفا، فاندانا (٢٠٠٢): القرار الأحادي. في: كيمبريل، اندرو: الحصاد المميت. مأساة الزراعة الصناعية. واشنطن، ص. ٦٧. سينغ، أجيت / دهومالي، راووول (١٩٩٩): سياسات المنافسة والتنمية والبلدان النامية. أوراق العمل ٧. مركز الجنوب. جنيف. http://www.southcentre.org/publications/workingpapers/wp07.pdf

سينغ، ر. / كومار، ب. / وودهيد، ت. (٢٠٠٢): المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الهند: الأمن الغذائي والسياسات الزراعية. منظمة الأغذية والزراعة ، بانكوك.

سمالير، كارين وآخرون (٢٠٠٥): زرع بذور الحقوق: منظور حقوق الإنسان على الزراعة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية. معلومات أساسية رقم ١ في سلسلة THREAD. جنيف: 3D مينيابوليس: IATP.

مركز الجنوب (٢٠٠٦): تفعيل مفهوم التحرك المتاح للسياسة العامة في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد ضمن الاستعراض المنتصف للمدة السياق. جنيف: مركز جنوب.

سيفين، ويل وآخرون (٢٠٠٤): التغيير العالمي ونظام الأرض: كوكب تحت الضغط. برلين.

ستيغير، سورين (٢٠٠٥): مساحة حقيبة الظهر الأوروبية للتجارة الخارجية في المنتجات الزراعية. ورقة فوبرتال رقم ١٥٢. فوبرتال.

ستيفنس، كريستوفر (٢٠٠٣): من الدوحة إلى كانكون: المعاملة الخاصة والتفضيلية. برايتين: معهد دراسات التنمية.

ستيجليتز، جوزيف إ. / شارلتون، اندرو (٢٠٠٥): تجارة عادلة من اجل الجميع. كيف تستطيع التجارة ان تعزز التنمية. اكسفورد.

ستولز، م / بيرو، أ. / هارينغ أ. / دابيرت، س. (٢٠٠٠): الآثار البيئية للزراعة العضوية في أوروبا. الزراعة العضوية في أوروبا: الاقتصاد والسياسة، المجلد ٦. جامعة هوهنهايم. شتوتغارت.

ستيوارت، ليز / فانجول، غونزالو (٢٠٠٥): جولة مجانية. كيف تحصل البلدان الغنية على رحلة مجانية ضمن الإعانات الزراعية في منظمة التجارة العالمية. ورقة إعلامية لمنظمة أوكسفام رقم ٧٦. أوكسفام.

تالونتاير، ان / فورلي، بيل (٢٠٠٥): تحقيق العدالة في المبادلات التجارية بين المتاجر الكبرى وسلاسل التوريد للأغذية الزراعية التابعة لها. ملخص مجموعة المملكة المتحدة للأغذية.

تانسي، جيف (٢٠٠٤): الغذاء، والطاقة، والملكية الفكرية والمعارف التقليدية: نظرة عامة على النظام الغذائي. في: تواروغ، صوفيا / كابور بروميليا: حماية وتعزيز المعارف التقليدية: النظم والتجارب الوطنية والأبعاد الدولية. الأونكتاد. نيويورك وجنيف.

تيسديل، سيم (١٩٩٩): صناعات آسيا للثروة الحيوانية: التغييرات والنتائج البيئية. في: دراغون، اندرو ك. / تيسديل، كليم: الزراعة المستدامة والبيئة. أثر العولمة وتحرير التجارة. شيتيلهام / نورسهامبتون، الصفحات ٢٠١–٢١٢.

توميش، ت. /كيلبي، ب. / جونستون، ب. (١٩٩٥): تحويل الإقتصادات الزراعية: الفرص المعروضة، و الفرص الضائعة. كورنيل.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA) (٢٠٠٤): آفاق حول سكان العالم: تنقيح عام ٢٠٠٤. الأمم المتحدة. نيويورك.

مفوضية الأمم المتحدة (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) (UNCHR) (٢٠٠٥): تقرير من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، جان زيغلر. ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٥، E/CN.4/2005/47

الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (٢٠٠٣): تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣. سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل التنمية: من المنظورين الوطني والدولي. نيويورك.

أونكتاد الهند (٢٠٠٥): إعانات الصندوق الأخضر: تقييم النظري والتجريبي. نسخة غير محررة من ٢٨ أيلول ٢٠٠٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (٢٠٠٣): جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الشعب. نيويورك.

فاندر ستيشيلي، ميريام / فان دير وال، ساني/ أولدينزيل، يوريس (٢٠٠٥): من يحصد ثمرة. SOMO. أمستردام.

فيليما، سيتزي (٢٠٠٢): جعل الزراعة التعاقدية تعمل؟ التكنولوجيا والمجتمع في الشركات الزراعية العابرة للحدود في الفلبين. ماستريخت.

فوكي، غ / الين، إ.و. / علي، م. (٢٠٠٥): ورقة معلومات أساسية حول القمح. خدمة البحوث الاقتصادية (ERS) في دائرة الزراعة في وزارة الخارجية الأمريكية. الولايات المتحدة الأميركية.

فورلي، بيل (٢٠٠٢): إستدامة الزراعة: السياسة، والحكم، ومستقبل الأسرة القائمة على الزراعة. تقرير تجميعي لمشروع البحوث التعاونية "السياسات التي تعمل من اجل الزراعة المستدامة وتجديد سبل المعيشة في المناطق الريفية." لندن.

وايد، روبرت (٢٠٠٥): ما هي الاستراتيجيات التي هي قابلة للحياة بالنسبة للبلدان النامية اليوم؟ – منظمة التجارة العالمية وتقلص "تنمية المساحات". في: غالاغر، كيفن ب.: وضع التنمية أولا: أهمية سياسة المساحات في منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية. لندن، الصفحات ٨٠–١٠١.

ويندفور، مايكل / جونسين، جيني (٢٠٠٥): السيادة الغذائية – نحو الديمقراطية في النظم الغذائية المحلية. ITDG/FIAN الدولية. شيبهام، ويلتشاير.

وولماير، غيرهارد (١٩٩٨): الزراعة وإعادة الهيكلة الايكولوجية: إمكانيات الاستدامة. في: أيريس، روبرت ي. / ويفر، بول م.: إعادة الهيكلة الايكولوجية: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة. طوكيو، الصفحات ٢٧٦–٣١٠.

وودين، مايك / لوكاس، كارولين (٢٠٠١): حماية بريطانيا ضد العولمة. صوُت للأخضر لتوطين الوظائف. لندن.

البنك الدولي (٢٠٠٤): تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥. واشنطن.

Worldwatch (٢٠٠٦): الوقود الإحيائي للنقل. الإمكانيات العالمية وآثار الزراعة المستدامة والطاقة في القرن الحادي والعشرين. واشنطن.

القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) (٢٠٠٢)، خطة التنفيذ.

منظمة التجارة العالمية (WTO) (٢٠٠٤): التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية: وثيقة معلومات أساسية. جنيف.
www.wto.org/english/tratop_e/envir_backgrnd_e

المشاركون في المشاورات الإقليمية

المشاورة الإقليمية لغرب إفريقيا ، مبور، السنغال؛ شباط ٢٠٠٦

باه، ماكي بانغري،	وكالة التعاون والبحث في التنمية – غينيا (ACORD)	غينيا
فرانسوا	الإتحاد الوطني للنساء الريفية في بوركينا (FENAFER/B)	بوركينا فاسو
كوليبالي، اسماعيل	التنسيق الوطني للمنظمات الفلاحين (CNOP)	مالي
ديوب، عبد الله	الصادرات الزراعية	السنغال
غويتا، مامادو	معهد لبحوث وتعزيز البدائل في التنمية (IRPAD)	مالي
حماة غاربا، محمد	العمل البيئي والتنموي في العالم الثالث، وحماية الثقافات الطبيعية (ENDA Pronat)	السنغال
كاما، جوزيف	حركة البالغين الريفيين الكاثوليك في السنغال (MARCS)	السنغال
كانوتي، أسيتو	رابطة من أجل تطوير نشاطات الإنتاج والتدريب (ADAF-Galle)	مالي
كايتا، موديبو	مجلس دراسات كيتا –– كالا سابا (CEK-Kala Saba)	مالي
مارزن، ساديبو	الشمس	السنغال
مایاكي، ابراهيم	شبكة التنمية الريفية والزراعية من اجل إفريقيا (HUB)/ مؤتمر وزراء الزراعة لدول غرب ووسط إفريقيا (CMA)	السنغال
ميلوغو، رينيه	خدمة للحوار والتشاور (SEDICO)	بوركينا فاسو
نداو، باباكر	اتحاد المنظمات غير الحكومية في السنغال (FONGS) / شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب إفريقيا (ROPPA)	السنغال
نديون، ايمانويل	العمل البيئي والتنموي في العالم الثالث، فريق بحوث وعمل وتشكيل (ENDA GRAF)	السنغال
نيانغ، سيندو	شبكة الخبرة في السياسة الزراعية (REPA)	السنغال
نومبري، إيلوا	إتحاد فلاحين بوركينا فاسو	بوركينا فاسو
واتارا، برناديت	المعهد الإفريقي من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (INADES Formation)	بوركينا فاسو
أوتارا، موريس	خدمة الإعداد باللغة الوطنية (SEDELAN)	بوركينا فاسو
ثي، ويلهلم	خدمة للحوار والتشاور (SEDICO)	بوركينا فاسو

المشاورة الإقليمية الآسيوية؛ شيانغ ماي، تايلند؛ أيار ٢٠٠٦

أجوجا، ماريو	الكونغرس الفلبيني / القوائم الحزبية AKBAYAN	الفلبيين
برنارد ينو، نأتي	الشبكة الآسيوية للجندرة والتجارة (IGTN)	الفلبيين
كانغليت، جايسون	مستشار إقليمي بشأن الزراعة والتجارة	الفلبيين
شومتونغدي، جاك–شاي	التركيز على عالم الجنوب / اتفاقات التجارة الحرة (FTA-Watch)	تايلند
كروزادا، اليزابيث	MASIPAG	الفلبيين
دهار، بيسواجيت	المعهد الهندي للشؤون الخارجية، مركز منظمة التجارة العالمية	الهند
فرانسيس، شيلو	جماعة تاميل نادو للمرأة	الهند
فرانسيسكو، جوزيفا	الشبكة الآسيوية للجندرة والتجارة (IGTN)	الفلبيين
جيبيرت، ميكي	العمل المحلي	تايلند
جرونسكي، روبير	المؤتمر الوطني الكاثوليكي للحياة الريفية	الولايات المتحدة الأميركية
هاسري أزهاري، ديليما	خبير لدى وزير العلاقات المؤسساتية والتعاون الخارجي، وزارة الزراعة	اندونيسيا
هوانغ ثي هويين	مركز للإنتاج المستدام ولترويج التجارة في المناطق الريفية ، حكومة الفيتنام	فيتنام
لا فان لي	مركز الإرشاد الزراعي - مدينة لانغ سون	فيتنام
مي لان	المكتب القطري لفريديسيلاندين - فيتنام (VECO-Vietnam)	فيتنام
نابيتوبولو، تينا	Bina Desa	اندونيسيا
نارينتاراكول، كينغكورن	العمل التايلاندي حول العولمة واتفاقات التجارة الحرة (FTA-Watch)	تايلند

نغوين فييت خوا	المركز الوطني للإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة والتنمية الريفية	فيتنام
أوفرينو، رينيه	تحالف التجارة العادلة	الفلبيين
ب.ف. ساتيث	جمعية تنمية ديكان (DDS)	الهند
باسكوال، فرانسيسكو	الشبكة الدولية لمجموعة الجنوب (ISGN)	الفلبيين
باسيمو، جودي	منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والقانون والتنمية (APWLD)	تايلند
فام ثى توي	المكتب القطري لفريديسيلاندين - فيتنام (VECO-Vietnam)	فيتنام
ستياوان، بوني	المعهد من اجل تحقيق العدالة العالمية (IGJ)	اندونيسيا
سينغ، انيل	شبكة جنوب آسيا للعلمانية والديمقراطية (SANSAD)	الهند
سو ، فالنتينا	منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والقانون والتنمية (APWLD)	تايلند
سوينتيرو، تيتي	منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والقانون والتنمية (APWLD)	تايلند
سورونو، سولاستري	جامعة اندونيسيا	اندونيسيا
تانيووت، سوباني	رابطة قدامى وجمعية أصدقاء إعادة الإعمار في المناطق الريفية (RRAFA)، مجلس جنوب شرق آسيا من أجل الأمن الغذائي والتجارة العادلة (SEACON)	تايلند
تانادا، لورينزو	كونغرس الحزب الليبرالي في الفلبين	الفلبيين
توتو، اشرف–أول–علم	الشراكة من اجل تنمية السواحل (CDP)	بنغلاديش
فان غريسفين، ماركو	المكتب القطري لفريديسيلاندين - فيتنام (VECO-Vietnam)	فيتنام
ويرابونغ، دارارات	معهد ستوكهولم للبيئة	تايلند

المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية؛ كوريتيبا، البرازيل؛ آب ٢٠٠٦

أهوماداً، ماريو	حركة الزراعة العضوية في الأميركتين اللاتينية (MAEMA)	تشيلي
أرماس، بنجامين	الاتحاد الزراعي الوطني (CNA)	بيرو
باتيستا، جيرمانو	إدارة الدراسات الاقتصادية الاجتماعية الريفية (DESER)	البرازيل
بونا، لويس كلاوديو	جمعية وإدارة المشاريع حول الزراعات البديلة (AS-PTA)	البرازيل
بريتو، خيورخي	مؤسسة CRATE	تشيلي
كال، دانييل	مركز أميركا اللاتينية لحقوق الاقتصاد (CLAEH)	أوروغواي
كامبولينا، أدريانو	ActionAid	البرازيل
كردوزو، ديفيد	البقاء (Sobrevivencia)	باراغواي
سيدرو، رافائيل	وزارة التنمية الزراعية (MDA)	البرازيل
اموريم ، ماريا دا غراثا	إتحاد عمّال الزراعة الأسرية في المنطقة الجنوبية (Fetraf-Sul)	البرازيل
دلغادو، نيلسون	الجامعة الاتحادية الريفية في ريو دي جانيرو (UFRRI)	البرازيل
دياز، خوان لويس	المؤسسة من أجل تنمية العدل والسلام (FUNDAPAZ)	الأرجنتين
ديلجير، جيرهارد	صحافي	البرازيل
الياس، بيشيلي	مركز البحوث والتطوير في كامبيسينادو (CIPCA)	بوليفيا
غوميز، روزماري	المنتدى البرازيلي للتضامن الاقتصادي	البرازيل
هيدالغو، فرانسيسكو	نظام البحث للمشاكل الزراعية في الإكوادور (SIPAE)	إكوادور
لازو، لالو	المنتدى البوليفي للبيئة والتنمية (FOBOMADE)	بوليفيا
لوبيز، غوالبيرتو	مؤسسة العمل من أجل الثقافة لويولا (ACLO)	بوليفيا
ماشادو أراوز، هوراثيو	الأعمال الجيرية للفقراء (BePe)	الأرجنتين
ميلو، لاديسلاو	الرعوية الاجتماعية	باراغواي
مينيرو، أدهيمار	الشبكة البرازيلية من أجل التكامل بين الشعوب (REBRIP)/ إدارة الإحصاء والدراسات الاجتماعية الاقتصادية (Dieese)	البرازيل
نوبري، ميرام	المنظمة النسائية سيمبريفيفا– تضامن المرأة في الشمال والجنوب (SOF-MMM)	البرازيل
بداسي، روكي	الأرجنتين المستدامة	الأرجنتين
بيريرا، سيكستو	مركز للتنمية الزراعية والتدريب (CCDA)	باراغواي

بيبنستوك، أن	AGRECOL الانديز	بوليفيا
بنتو، فرانسيسكو	مؤسسة Terram	شيلي
ريفيرز - جاليجو، إيسيدورو	اللجنة الرعوية للأرض (CPT)	البرازيل
ريفاس، ماريو	إدارة العمل الاجتماعي، أسقفية تيموكو (DAS)	تشيلي
رودريغيز، غراسيلا	معهد Eqüit	البرازيل
رودريغيز، فرنسيسكا	الرابطة الوطنية للنساء من المناطق الريفية ومن السكان الأصليين (ANAMURI)	تشيلي
سانتوس، وخوسيه انطونيو	رابطة الزراعة العضوية من بارانا (AOPA)	البرازيل
شليزنغر، سيرجيو	إتحاد الأعضاء للمساعدة الاجتماعية والتعليم (FASE)	البرازيل
سوتو، سيرجيو	برنامج الأرجنتين المستدام (PAS)	الأرجنتين
تورتيللي، ألتيمير	اتحاد عمال الزراعة الأسرية في المنطقة الجنوبية (Fetraf-Sul)	البرازيل
فيليس، هيلدبراندو	أصدقاء الأرض كولومبيا – CENSAT	كولومبيا
ويهرلي، اندريس	مركز التعليم، والتكنولوجيا، والتدريب كامبيسينا (CECTEC)	باراغواي
زاناتو، ريتا	حركة العمال الريفيين بدون أرض (MST)	البرازيل
زيربيني، فابيولا	منتدى التنسيق في التجارة والأخلاق والتضامن في البرازيل (FACES do Brasil)	البرازيل

المشاورة الإقليمية لأميركا الشمالية؛ العاصمة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية؛ أيلول ٢٠٠٦

البرت، اميلي	منظمة أوكسفام	الولايات المتحدة الأميركية
اندرسون ، مولى	مبادرة المساءلة الزراعية	الولايات المتحدة الأميركية
برامبل ، باربرا	الاتحاد الوطني للحياة البرية	الولايات المتحدة الأميركية
دوبوا ، جيمس	مركز القانون في جامعة جورج تاون	الولايات المتحدة الأميركية
غرونسكي، روبرت	المؤتمر الكاثوليكي الوطني للحياة الريفية	الولايات المتحدة الأميركية
هانسن–كن، كارين	ActionAid الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأميركية
هاركنس، جيم	معهد السياسات الزراعية والتجارية	الولايات المتحدة الأميركية
هيبيبراند، شارلوت	المجلس الدولي لسياسات الأغذية والتجارة الزراعية	الولايات المتحدة الأميركية
هانت، سوزان	معهد Worldwatch	الولايات المتحدة الأميركية
كوهلمان، كاترين	تحالف المرأة على الحافة	الولايات المتحدة الأميركية
لودوك، إيف	منتجي الألبان في كندا	كندا
ميتشل، لاري	رابطة مزارعين الذرة الأمريكية	الولايات المتحدة الأميركية
مولر، مارك	معهد السياسات الزراعية والتجارية	الولايات المتحدة الأميركية
أوزر، كاثي	التحالف الوطني للأسر الزراعية	الولايات المتحدة الأميركية
بورترفيلد، مات	مركز القانون في جامعة جورج تاون	الولايات المتحدة الأميركية
كالمان، دارين	الاتحاد الوطني للمزارعين	كندا
رايلي، ماريا	مركز الاهتمام	الولايات المتحدة الأميركية
سامبسون، كريستين	مركز الاهتمام	الولايات المتحدة الأميركية
سمال، القس أندرو	مؤتمر الولايات المتحدة للأساقفة الكاثوليكية	الولايات المتحدة الأميركية
سبيدولش، الكسندرا	معهد السياسات الزراعية والتجارية	الولايات المتحدة الأميركية
ستينبيك، رونالد	المعهد الدولي للتنمية المستدامة	كندا
ستريكنير، الكسندرا	معهد السياسات الزراعية والتجارية	سويسرا
تاكر، تود	مراقبة التجارة العالمية	الولايات المتحدة الأميركية
واسكو، ديفيد	أصدقاء الأرض – الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأميركية
وايس، تيموثي	جامعة تافتس	الولايات المتحدة الأميركية

المشاورة الإقليمية للمكسيك وأميركا الوسطى؛ تيوتيهواكان، المكسيك ؛ تشرين الأول ٢٠٠٦

اغويلار، خوسيه لويس	أبرشية الأرض الرعوية	غواتيمالا
بينيتيز، سيغفريدو	FUNDACAFE	السلفادور

كارازو، ايفا	الحركة الكوستاركية للزراعة العضوية (MAOCO)	كوستاريكا
كارلسن، لورا	مركز العلاقات الدولية (IRC)	المكسيك
دي ايتا، انا	مركز الدراسات من اجل التغيير في الريف المكسيكي (CECCAM)	المكسيك
اسبينوزا، جوليانا	حركة المرأة الريفية	كوستاريكا
فرناندیز، ماريو	جامعة كوستاريكا	كوستاريكا
فونيس، فرناندو	مجموعة الزراعة العضوية (GAO) / معهد البحوث والمراعي والأعلاف	كوبا
غاليسيا ، لويس	شركاء من أجل نهوض العلوم الاجتماعية (AVANCSO)/ منهاج الزراعي	غواتيمالا
غاروز، بايرون	تنسيق المنظمات غير الحكومية والتعاونيات (CongCooP)	غواتيمالا
غوستر، سوزانا	التعاون الاجتماعي القاري	غواتيمالا
غيريرو، مارسيلا	المجلس الاستشاري المدني الاجتماعي (PAC)	كوستاريكا
غوزمان أورداز، ادولفو	الإدارة الذاتية للمجتمعات المحلية في منطقة توجوبال العالية	المكسيك
إينيغيز، فيليبي	الحركة البيئية الزراعية لأمريكا اللاتينية (MAELA)	المكسيك
كيليمان، ألدر	كلية المكسيك (colmex)	المكسيك
ماريل، كاتي	فريق الدراسة البيئية (GEA)	المكسيك
اوليفا مارتينيز، ليونيدس	مركز الاستشارات والتدريب الشامل لدوناجياك	المكسيك
مونتيروسو، ألبيرتو	Comercializadora Aj Ticonel	غواتيمالا
موراليس، راؤول	الاتحاد الوطني للتعاونيات (Fenaccoop)	نيكاراغوا
نادال، اليخاندرو	كلية المكسيك (colmex)	المكسيك
بليتيز، خورخي	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية في السلفادور	السلفادور
سالدانا، فرانسيسكو	المنتدى للإنتاج الزراعي والحيواني	السلفادور
سان فيسنتي، أديلا	حزب الثورة الديمقراطية، كونغرس المكسيك	المكسيك
ستيوارت، روبرتو	مجموعة لتشجيع الزراعة العضوية (GPAE)	نيكاراغوا
سواريز، فيكتور	الجمعية الوطنية لرجال الأعمال والتجار المنتجين في كامبو (ANEC)	المكسيك
تيليز، راميرو	Via Campesina	هندوراس
تيسيهورست، سيمون	أوكسفام	المكسيك
تولينتينو، خوسيه أنجيل	المؤسسة الوطنية للتنمية	السلفادور
تراباغا، يولندا	الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك (UNAM)	المكسيك
اوريبي، فلاديمير	معهد بين البلدان الأميركية للتعاون في مجال الزراعة (IICA)	المكسيك
فانيغاس، تانيا	مركز هومبولدت	نيكاراغوا

المشاورة الإقليمية الألمانية؛ برلين، ألمانيا؛ تشرين الأول ٢٠٠٦

داتشاري، جيل	الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة وحماية المستهلك	ألمانيا
غرافي ذو بارينغدورف، فريدريك ويلهلم	الزراعة الريفية (AbL)	ألمانيا
هوفكن، أولريكي	عضو في البرلمان، حزب الخضر، رئيس لجنة الزراعة	ألمانيا
كيسيرلينغك، غراف فون سيباستيان	الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة وحماية المستهلك	ألمانيا
كنيرش، جويغين	غرين بيس	ألمانيا
كرول–شلونر، هرمان	الحركة الكاثوليكية للبلد القومي	ألمانيا
رايشتر، توبياس	المراقبة الألمانية – Germanwatch	ألمانيا
طومسين، بيريت	مجموعة عمل من أجل الزراعة الريفية	ألمانيا
توفار، مارغريت	شبكة إفريقيا - ألمانيا (NAD)	ألمانيا
ويغيرتالي، ماريتا	منظمة أوكسفام ألمانيا	ألمانيا
ويلهيم، بيرجيت	الطبيعة - Naturland e.V.	ألمانيا

المشاورة الإقليمية لأوروبا؛ بروكسل، بلجيكا، تشرين الثاني ٢٠٠٦

آدمز، ريتشارد	اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية – فريق متعدد المصالح	بلجيكا
بود، بارت	Broederlijk Delen	بلجيكا

شوبلين، جيرير	التنسيق بين المزارعين الأوروبيين	بلجيكا
كوستانتين، أن–لور	معهد السياسات الزراعية والتجارية (IATP)	سويسرا
أينجيلين، جيرت	Vredeseilanden	بلجيكا
غيير، بيرنوارد	COLABORA	ألمانيا
جينجيغدال، هيلدينغان	اتحاد التعاونيات الزراعية النرويجية	النرويج
هوف، أينفيد	الصندوق العالمي للطبيعة (WWF-EPO)	بلجيكا
ليبيسيس، نوتيس	اللجنة الأوروبية – المديرية العامة للزراعة	بلجيكا
ليغو، غيوم	التعاون الدولي للتنمية والتضامن (CIDSE)	بلجيكا
لينس، توم	مبادرة المساءلة الزراعية	المملكة المتحدة
مارتينز، ميت	جامعة لوفين الكاثوليكية	بلجيكا
أوستيرهاوس، أنيا	المكتب المطلبي من أجل التجارة العادلة	بلجيكا
رودريغيز اورتيغا، لويزا انتونيا	مركز الجنوب	سويسرا
روس، بروس	استشاريين روس غوردون	بلجيكا
شابس، ينس	اللجنة الأوروبية – المديرية العامة للتجارة – الوحدة G2	بلجيكا
ستيل، غاريث	اللجنة الأوروبية – المديرية العامة للتجارة – الوحدة G3	بلجيكا
فيرتريست، ايزابيل	منظمة أوكسفام ويرلدويكلز (Oxfam Wereldwinkels)	بلجيكا
فورلي، بيل	المعهد الدولي للبيئة والتنمية	المملكة المتحدة

أوراق النقاش في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئياً

ميرفي، صوفيا (٢٠٠٦): قوة السوق المركزة والتجارة الزراعية.
أوراق النقاش رقم ١ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
تعتمد الأسواق السليمة على المنافسة، ولكن درجة تركيز القوة السوقية في الأسواق الزراعية العالمية قد وصل إلى رقم يثير الإنزعاج. تبرهن صوفيا ميرفي عن طرق لأسواق أغذية–زراعية مسؤولة.

جليبو، أرزي (٢٠٠٦): تحقيق الأمن الغذائي والمعيشي في البلدان النامية: الحاجة إلى تحكم أقوى بالواردات.
أوراق النقاش رقم ٢ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
إن تدفق الواردات الزراعية الرخيصة قد قضت على سبل عيش المزارعين في الشمال والجنوب. يحلل أرز جليبو كيف أن إدارة الواردات الزراعية في البلدان النامية قد تآكلت بصورة خطيرة بسبب تحرير التجارة، ويحدد الأدوات الرئيسية والتدابير التي يجب أن تتخذها البلدان لإستعادة مساحتها السياسية للتحكم بالواردات.

فانجول سواريز، غونزالو (٢٠٠٦): الزراعة والتجارة غير المتماثلة في العالم.
أوراق النقاش رقم ٣ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
تدار التجارة الحرة في أيدي الأقوياء. لذلك لا يكفي التلاعب في القواعد لتأمين نظام تجاري عادل. يوضح غونزالو فاجول في ورقة مناقشته بعض الإختلالات الرئيسية وكيفية تصحيح هذه الإختلالات والتباينات في منهجية لصالح الضعيف على القوي في الساحة التجارية.

مالهوترا، كمال (٢٠٠٦): نهج التنمية البشرية المستدامة في دور الصادرات في إستراتيجية التنمية الوطنية.
أوراق النقاش رقم ٤ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
قد تساهم زيادة الصادرات إيجابيا على الحد من الفقر وعلى التنمية البشرية المستدامة، إذا تمّ تصميم هذه الصادرات وفقا لظروف معينة لبلد معين. يصف كمال مالهوترا الخطوط العريضة للإقتصاد الكلي والعلاقة المتبادلة بين الصادرات والتنمية البشرية.

لورنز، هانز (٢٠٠٧): فرص للوصول إلى أسواق كفوؤة. كيفية إدراج الظروف البيئية والاجتماعية في الاتفاقات التجارية.
أوراق النقاش رقم ٥ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
يعزز نموذج التجارة الحرة الحالية سباق نحو قاع المعايير البيئية والاجتماعية في الإنتاج الزراعي، لا سيما إن الشركات العابرة للأوطان تعمل حيث المعايير هي الأدنى. تقترح هانز لورنز "فرص للوصول إلى أسواق كفوؤة" كأداة تعيد النظر بالتعرفات الجمركية والحصص من حيث مدى ملاءمتها لحماية السلع المشتركة.

دي لا توري اوغارتي، دانيال (٢٠٠٧): المساهمات والتحديات التي تواجه إدارة الإمدادات في إطار التجارة الزراعية المؤسساتية الجديدة.
أوراق النقاش رقم ٦ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
بمعزل عن العديد من الصناعات، فإن مجالات العرض والطلب في الزراعة غير مرن للغاية. إن نظام تجاري يقوم على الإفتراض أن التعديلات في السوق الحرة في مجال الزراعة تعمل هو غير حكيم. لذلك يحلل دانييل دي لاتوري اوغارتي الدور المحتمل لإدارة الإمدادات في نظام التجارة في المستقبل.

أونغ وين، أديور / رايت، ساره (٢٠٠٧): صغار المزارعين ومستقبل الزراعة المستدامة.
أوراق النقاش رقم ٧ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
إن مستقبل زراعة مستدامة إجتماعيا وبيئيا ممكنة في النظم الزراعية الصغيرة، ولا سيما إذا كانت تمارس زراعة التنوع الحيوي. حلل أديور أونغ وبن وساره رايت الأسباب والفرص المتاحة لصغار المزارعين لكي يمنحوا السلطة – وكيف ينبغي أن تبدو قواعد التجارة في هذا الصدد.

كيلو وات، ايلين/ بسوم، سليمان (٢٠٠٧): استكشاف الصلات بين الصادرات الزراعية والتنمية المستدامة.
أوراق النقاش رقم ٨ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
متوقعة قريبا

ساكس، وولفغانغ /تيلمان سانتاريوس (٢٠٠٧): التجارة العالمية وإحياء الزراعة.
أوراق النقاش رقم ٩ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
منذ أن باشر البشر في الزراعة بدأ التدهور البيئي والتوترات الإجتماعية. ولكن الممارسات الزراعية الصناعية تأثر بالخصوص على البيئة، وتعتمد كثيرا على الموارد البيئية التي لا يمكن تجديدها. حقق تيلمان سانتاريوس وولفغانغ ساكس في كيفية التشابك بين الزراعة الصناعية والنظم التجارية الحالية، وناقشا السياسات التجارية التي يمكن ان تساعد على تجديد وإحياء الزراعة مع المحيط الحيوي.

فريق الخبراء

سليمان بسوم
السنغال، مدير AGRECOL إفريقيا – وخبير معروف بالعمل على سياسات الزراعة المستدامة في منطقة غرب إفريقيا. وإن مجالات عمله الأساسية هي **الزراعة البيئية والتجارة العادلة**. وهو يمارس الزراعة العضوية وقد حصل على شهادة في مجال الزراعة.

غونزالو فنجول سواريز
إسبانيا، منسق الأبحاث في Intermó أوكسفام. كوّن خبرة عميقة حول **قضايا التجارة الزراعية** بعد أن تابع عن كثب المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية في السنوات القليلة الماضية فضلا عن المسائل المتعلقة بالآثار الإنمائية **للسياسة الزراعية المشتركة** للإتحاد الأوروبي. وقد حصل على شهادة في علم الإقتصاد.

أرزي جليبو
الفلبين، مديرة مؤسّسة التنمية الريفية المتكاملة الفلبينية (IRDF)، وهي عقدت إجتماع لشبكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن السيادة الغذائية (APNFS). وقد كونت معرفة عميقة **حول قضايا الجندرة والفقر وصلتها بالتجارة**. وهي حصلت على ماجستير في **إقتصاد التنمية**.

إيلين كوا
سنغافورة، هي حاليا متمركزة في جنيف، وهي مستشارة سياسية حول القضايا التجارية. وقد رصدت المفاوضات التجارية منذ الإجتماع الوزاري في سنغافورة في عام ١٩٩٦ وكما عملت مع وفود البلدان النامية في جنيف، لا سيما بشان **القضايا الزراعية**. وشاركت في تأليف كتاب "وراء الكواليس في منظمة التجارة العالمية: العالم الحقيقي للمفاوضات التجارية".

هانز لورينزن
ألمانيا، وهو مستشار لجنة الزراعة والتنمية الريفية التابعة للبرلمان الأوروبي عن حزب الخضر /EFA ومتخصص في **السياسات الزراعية الأوروبية**. وقد حصل على الماجستير في علم الإجتماع والزراعة وشهادة جامعية عليا في **التنمية الريفية الدولية**.

صوفيا ميريفي
بريطانية وكندية، هي تسكن حاليا في أستراليا، وهي من كبار مستشاري معهد السياسات الزراعية والتجارية القائم في الولايات المتحدة (IATP) وخبيرة معترف بها دوليا في **مجال قضايا الأغذية والتجارية**. وقد كتبت عدد من الأوراق حول الأمن الغذائي، وقواعد التجارة المتعددة الأطراف وهيكل الأسواق الزراعية العالمية. حصلت على شهادة الماجستير في السياسات الإجتماعية والتخطيط والمشاركة في البلدان النامية.

أوديور أونغ وبنغ

كينيا، المدير القطري لـ SEATINI (معهد إفريقيا الجنوبية والشرقية للمعلومات التجارية والمفاوضات). وهو المدير التنفيذي السابق EcoNews إفريقيا. وحصل على شهادة الماجستير في السياسة الإقتصادية للبلدان النامية وشهادة جامعية في الرياضيات والكيمياء. وهو خبير في **قضايا التجارة العالمية والإستدامة.**

آنا لويزا فيريرا بيجنابيل

البرازيل، خبيرة إستشارية لإدارة الشؤون الدولية في وزارة التنمية الريفية البرازيلية (MDA). وفى هذا السياق فهي تتابع عن كثب **المفاوضات التجارية الزراعية** في إطار منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة للجنوب (MERCOSUR). وهي تركز بشكل خاص على آثار **الإتفاقيات التجارية** على الأسرة الزراعية في البرازيل. وقد حصلت على الماجستير في الشؤون الدولية.

ريتا شوينتيسيوس ريندرمان

أصلا من ألمانيا، ومنذ ٢٠ عاما في المكسيك، هي منسقة للبحوث في مركز البحوث حول المواضيع الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية للزراعة الدولية في جامعة Chapingo (CIESTAAM). وهي متخصصة في **الفصل حول الزراعة في إتفاقية التجارة الحرة** (نافتا) في أمريكا الشمالية. وقد حصلت على الماجستير في الإنتاج النباتي ودرجة الدكتوراه في الإقتصاد الزراعي الدولي.

دانييل دى لاتوري اوغارتي

بيرو، ومنذ ١٥ عاما في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مدير مشارك في مركز تحليل السياسات الزراعية في جامعة تينيسي. فإن أولية مجال بحوثه تتعلق **بإدارة العرض الزراعي**. تتضمن القائمة الواسعة من منشورات دانييل دى لاتوري تقرير "إعادة النظر في: **السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأميركية**": تغيير بطبيعة الحال لتأمين سبل العيش للمزارعين في جميع أنحاء العالم" (٢٠٠٣). وهو حاصل على دكتوراه في الإقتصاد الزراعي.

وولفغانغ ساكس (مشرف)

ألمانيا، زميل أقدم في معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة. فإن أولية مجال بحوثه تتعلق **بالعولمة وإستدامة البيئة والتنمية**، فضلا عن **نماذج جديدة للثروة**. وقد شغل منصب المنسق والمؤلف الرئيسي لـ"مذكرة جوهنسبرغ – الأنصاف في عالم هش" (٢٠٠٢). ولديه درجة الماجستير في علم الإجتماع واللاهوت والدكتوراه في العلوم الإجتماعية.

تيلمان سنتاريوس (مساعد مشرف)

ألمانيا، باحث كبير في معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة. فإن أولية مجال بحوثه تتعلق بالأدوات الإقتصادية في **السياسات المناخية**، والحكم العالمي، والقضايا المتعلقة **بالتجارة والبيئة**. وقد شارك وولفغانغ ساكس في تأليف كتاب "عدالة في المستقبل. الموارد المحدودة، الأمن، والعدالة العالمية" (٢٠٠٧). وقد حصل على الماجستير في علم الإجتماع وعلم الإنسان وعلم الإقتصاد.

المراجع

أكشن أيد الدولية (٢٠٠٥): سلطة الجياع: ستة أسباب لتنظيم الشركات العالمية للأغذية. جنوب إفريقيا.

أكشن أيد (٢٠٠٣): سياسات المنافسة ومنظمة التجارة العالمية. متاحة على الموقع الالكتروني:
http://www.actionaid.org.uk/_content/documents/competition2_3132004_122256.pdf

أكشن أيد / كاريتاس / التعاون الدولي للتنمية والتضامن / أوكسفام (٢٠٠٥): أخضر ولكن غير نظيف. لماذا من الضروري إجراء استعراض شامل لإعانات الصندوق الأخضر. ورقة عمل مشتركة للمنظمات غير الحكومية من أكشن أيد الدولية، ومؤسسة كاريتاس الدولية، ومنظمة أوكسفام الدولية و التعاون الدولي للتنمية والتضامن (CIDSE).

مصرف التنمية الآسيوي (٢٠٠١): تايلند: التقرير التحليلي المتكامل لسياسات البلد البيئية. متاحة على الموقع الالكتروني:
www.adb.org/Environment/old/AEO/pub/documents/thailand.pdf

ألتيري أ. /فون دير ويد ج.، (٢٠٠٠): آفاق إدارة الموارد الطبيعية القائمة على الزراعة البيئية للمزارعين ذوى الدخل المنخفض في القرن الحادي والعشرين. متاحة على الموقع الالكتروني:
http://agroeco.org/fatalharvest/articles/agroeco_resource_mgmt.html

آش، م / ليفزي، ج. / دوهلمان، إ.، (٢٠٠٦): ورقة معلومات أساسية حول فول الصويا. خدمة البحوث الاقتصادية (ERS) في الدائرة الأمريكية للزراعة. الولايات المتحدة الأمريكية.

بولدوين، ريتشارد إ. (٢٠٠٥): من يمول مدفوعات الـ Queen's CAP ؟ مختصر سياسي من مركز دراسات السياسة الأوروبية (CEPS)، العدد ٨٨، كانون الأول.

باريت، هـ.ر. / براون، أ.و. / هاريس، ب.ج.س. / كادوري، ك. (٢٠٠١): المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة وتصديق الزراعة العضوية: الوصول إلى الاتحاد الأوروبي من السوق العالم النامي. في: والزراعة والبستنة البيولوجية، المجلد ١٩، ص. ١٨٣–١٩٩.

بيرندس، هـ.ر. وآخرون (٢٠٠٣): مساهمة الكتلة الحيوية في مستقبل إمدادات الطاقة العالمية: استعراض لسبعة عشر دراسات. في : الكتلة الحيوية والطاقة الحيوية، رقم ٢٥، ص. ١–٢٨.

برتيلو، جاك (٢٠٠٥): الصندوق الأخضر الصندوق الأسود يخفي صندوق ذهبي. ٩ كانون الأول ٢٠٠٥. متاحة على الموقع الالكتروني:
www.wto.org/english/forums_e/ngo_e/posp55_solidarite_e.doc

بورتش، ديفيد (٢٠٠٦): العرض الذي قدمه ديفيد بورتش من جامعة غريفيث، بريسبان، استراليا، خلال المنتدى الآسيوي لمبادرة المساءلة في الزراعة، تشيانغ ماي، ٢٧–٢٩ أيار.

كانغليت، جايسون (٢٠٠٦): من عنق الزجاجة إلى الكوب: القضايا والاهتمامات حول تركيز سوق تجار العملاقة للأغذية الزراعية في سلاسل السلع الأساسية وسياسات المنافسة. ورقة القضايا العالمية رقم ٢٩. برلين : مؤسسة هينرش بُلّ.

اتفاقية التنوع البيولوجي (CBD) (٢٠٠٣): تدابير الدعم المحلي وآثارها على التنوع البيولوجي الزراعي. مذكرة من الأمين التنفيذي. مؤتمر الأطراف ٧، ٩ – ٢٠ شباط ٢٠٠٤.

اتفاقية التنوع البيولوجي (٢٠٠٢): تقييم اثر تحرير التجارة على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي.
مذكرة من الأمين التنفيذي، مؤتمر الأطراف ٦، ١٩٧ نيسان.

شاباغين، أ.ك. / هوكسترا، أ.ي. (٢٠٠٣): تدفقات المياه الافتراضية بين الدول فيما يتعلق بالتجارة في الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية. تقرير البحث حول قيمة المياه سلسلة رقم ١٣. دلفت.

شومتوغدي، جاك–تاي (٢٠٠٤): تحدي مشروع الوصول إلى الأسواق: دراسة حالة عن الأرز من تايلند. بانكوك: التركيز على الجنوب العالمي.

كلاي، جايسون (٢٠٠٤): الزراعة والبيئة العالميين. دليل عن آثار وممارسات السلع. واشنطن.

كورنيا، ج. (١٩٨٥): حجم المزرعة ، محاصيل الأرض، ووظيفة الإنتاج الزراعي: تحليل لخمسة عشر بلدان نامية. في: التنمية في العالم رقم ١٣، Iss ٤، الصفحات ٥١٣–٥٣٤.

كوتيي، توماس (١٩٩٨): حماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية في القانون الدولي. في: الماضي والحاضر والمستقبل. مجلة القانون الاقتصادي الدولي ، رقم ١، .Iss ٤، الصفحات ٥٥٥–٥٨٤.

كرول، اليزابيث ج. / بينغ، هوانغ (١٩٩٧): الهجرة من اجل ولمكافحة الزراعة في ثماني قرى صينية. في: فصلية الصين، العدد ١٤٩، الصفحات ١٢٨–١٤٦. المملكة المتحدة.

دابير س. / هارينغ أ. / زانولي ر. (٢٠٠٢): السياسة العامة للزراعة العضوية. شتوتغارت.

دهالبيرغ، كينيث أ. (٢٠٠٢): الثورة الخضراء. في: تيد مون (إعداد)، موسوعة للتغير البيئي العالمي. شيشستير: ويلي، المجلد ٣، ٣٤٧–٣٥٢.

دي لا توري اوغارتي، دانيال (٢٠٠٧): المساهمات والتحديات التي تواجه إدارة الإمدادات في الإطار المؤسساتي الزراعي التجاري الجديد. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٦. www.ecofair-trade.org

وكالة الطاقة الأوروبية (٢٠٠٦): دمج البيئة في السياسات الزراعية في الاتحاد الأوروبي – تقرير التقييم المستند على مؤشرات ايرينا. بروكسل. http://reports.eea.europa.eu/eea_report_2006_2/en/irena-assess-final-web-060306.pdf

فريق العمل المعني بالتآكل، والتكنولوجيا والتركيز (ETC Group) (٢٠٠٣): البيان رقم ٨٢، تشرين الثاني / كانون الأول ٢٠٠٣. http://www.etcgroup.org/documents/Comm82OligopNovDec03.pdf

فيرهيد، جيمس / ليتش، ميليسا (٢٠٠٥): الدور المركزي الاجتماعي في إفريقيا الزراعية. في: نشرة IDS، المجلد ٣٦ حزيران، ٨٦–٩٠.

فانجول، غونزالو (٢٠٠٦): الزراعة والتجارة غير المتماثلة في العالم. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة للبيئة رقم ٣. www.ecofair-trade.org

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) (٢٠٠٥ أ): نحو سياسة لتجارة الزراعية ملائمة لذوي الدخل المنخفض في البلدان النامية. منظمة الأغذية والزراعة للسياسة التجارية الفنية تقرير رقم ١٤. روما.

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٥ ب): جداول البيانات للاتجاهات الأرضية: الزراعة والأغذية. http://earthtrends.wri.org/pdf_library/data_tables/agr1_2005.pdf

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٤): حالة أسواق السلع الزراعية. روما: منظمة الأغذية والزراعة.

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢ أ): المؤسسات الزراعية التجارية الحكومية والبلدان النامية: بعض القضايا في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية. في: أوراق منظمة الأغذية والزراعة بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالسلع الزراعية وشعبة التجارة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢ ب): المحاصيل وقطرات المياه. الاستفادة القصوى من هذه المياه لأغراض الزراعة. روما.

منظمة الأغذية والزراعة (١٩٩٥): ضرورة الأبعاد: أطلس للأغذية والزراعة. روما.

قاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٦): قاعدة البيانات الإحصائية للأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة. متوفرة على الانترنت ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

فيغويرا، يوجينيو (١٩٩٩): الآثار البيئية من خلال تحرير التجارة في الزراعة: تحليل الأدلة التجريبية من أميركا اللاتينية. مشروع للمناقشة في هارفارد، كانون الأول ١٩٩٩.

المنهاج العالمي المانح من اجل التنمية الريفية (٢٠٠٥): دور الزراعة والتنمية الريفية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. سرد مشترك من الجهات المانحة أعده أكسل وولز. بون.

جورجيسكو–روغين، نيكولاس (١٩٨١): قانون الانتروبيا والعملية الاقتصادية. كامبريدج.

جيليجان، د. (١٩٩٨): حجم المزرعة والكفاءة الإنتاجية والاقتصادية: حساب الكفاءة من خلال الاختلافات في الحجم في هندوراس. ورقة قدمت في اجتماعات الاقتصاد الزراعي الأميركي. سولت لايك سيتي.

جليبو، أرزي (٢٠٠٦): تحقيق الأمن الغذائي والمعيشي في البلدان النامية: الحاجة إلى وضع اقوي للتحكم من الواردات. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٢. www.ecofair-trade.org.

جليبو، أرزي / اغناسيو، ج. (٢٠٠٥): تدخل القطاع العام في قطاع الأرز في اندونيسيا: الآثار المترتبة على الأمن الغذائي وسبل العيش للمزارعين. في: تدخل الدولة في قطاع الأرز في بلدان مختارة: الآثار المترتبة عن الفلبين. SEARICE و Rice Watch Action Network. كيزون سيتي.

هانتوبا، هايد (٢٠٠٣): الروابط بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمتاجر الكبرى في زامبيا: أي دور لممارسات زراعية جيدة؟ منظمة الأغذية والزراعة، روما.

هاوكن، بول / لوفينس، أموري / لوفينس، هنتر (١٩٩٩): الرأسمالية الطبيعية. خلق الثورة الصناعية القادمة. بوسطن.

هيفرنان، ويليام / هندريكسون، ماري (٢٠٠٢): تركيز الأسواق الزراعية.
http://www.nfu.org/documents/01_02_Concentration_report.pdf

هيلتبيرغ، ر. (١٩٩٨): عيوب الأسواق الريفية وعلاقة حجم المزرعة بالإنتاجية: أدلة من باكستان. في: عالم التنمية، العدد ٢٦، Iss ١٠، الصفحات ١٨٠٧–١٨٢٦.

هندريكسون، جون (٢٠٠٤): استخدام الطاقة في النظام الغذائي في الولايات المتحدة: ملخص عن الأبحاث القائمة وتحليل. مركز للنظم الزراعية المتكاملة، جامعة ماديسون. ماديسون.

هينيس، كولن (٢٠٠٠): التوطين. بيان عالمي. لندن.

هوبسباوم، اريك (١٩٩٤): عصر التطرف. تاريخ من العالم، ١٩١٤–١٩٩١. نيويورك.

هوكسترا، أرجين ي. (٢٠٠٣): تجارة المياه الافتراضية بين الدول: الآلية العالمية والإقليمية التي تؤثر على شبكات المياه. IGBP أخبار متفرقة حول التغير العالمي، رقم ٥٤.

هوريغان، ليو / لورانس، روبرت س. / ووكر، بوللي (٢٠٠٢): كيف يمكن ان تعالج الزراعة المستدامة أضرار الصحة البيئية في الزراعة الصناعية. في: آفاق الصحة البيئية، المجلد ١١٠، Iss ٥، ص. ٤٤٥–٤٥٦.

الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية (IFOAM) (٢٠٠٢): قواعد الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية لإنتاج وتصنيع المواد العضوية: معايير الإتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية الأساسية. فيكتوريا.

الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية وآخرون (٢٠٠٦): عالم الزراعة العضوية: أكثر من ٣١ مليون هكتار في جميع أنحاء العالم. إحصاءات واتجاهات لناشئة ٢٠٠٦. بون.

اللجنة الدولية لمستقبل الأغذية والزراعة (٢٠٠٣): بيان بشأن مستقبل الغذاء. فلورنسا: منطقة توسكانا.

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (٢٠٠٧): تغير المناخ ٢٠٠٧: الأساس المادي. موجز لواضعي السياسات. جنيف.

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (٢٠٠١ أ): تغير المناخ ٢٠٠١. التأثيرات والتكيف وسرعة التأثر. مساهمة الفريق العامل الثاني إلى التقرير التقييمي الثالث للجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كامبريدج.

اللجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) (٢٠٠١ ب): تغير المناخ ٢٠٠١. التخفيف من حدته. ملخص لواضعي السياسات. جنيف: الجنة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

جونز، ستيفن / بايلي، بريندان / روبينز، نيك / روبرتس، سارة وآخرون (٢٠٠٠): التجارة العادلة: نظرة عامة، التأثير، والتحديات. دراسة للإبلاغ عن دعم وزارة التنمية الدولية للتجارة العادلة. الإدارة السياسات لمنظمة أوكسفام والمعهد الدولي للبيئة والتنمية. أكسفورد / لندن.

كريمبيل، اندرو (٢٠٠٢): الحصاد المميت. مأساة الزراعة الصناعية. واشنطن.

كورتن، ديفيد س. (١٩٩٩): ما بعد عالم الشركات: الحياة بعد الرأسمالية. سان فرانسيسكو.

كوتشي، يوهانز (٢٠٠٥): الإفراط في تنظيم في الزراعة العضوية. يشكل تحديا للحركة العضوية. في: البيئة والزراعة ١٣٣، Iss ١، ص. ٢٧–٢٩.

كوتشي، يوهانز / مولر سيمان، كارل (٢٠٠٤): دور الزراعة العضوية في الحد من تغير المناخ - دراسة الفرص. بون: الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية.

كونستلر، جيمس ح. (٢٠٠٦): في حالات الطوارئ الطويلة: البقاء على قيد الحياة من الكوارث المتلاقية في القرن الحادي والعشرين. صحافة المحيط الأطلسي الشهرية.

كوا، ايلين / بسوم، سليمان (٢٠٠٧): دراسة الصلات بين الصادرات الزراعية و التنمية المستدامة. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والآمنة للبيئة رقم ٨. www.ecofair-trade.org لانغ، تيم / هيسمان، مايكل (٢٠٠٤): الحروب من أجل الأغذية. المعركة العالمية للأفواه، والعقول، والأسواق. لندن.

لينغارد، جون (٢٠٠٢): الإعانات الزراعية والتغير البيئي. في: مون، ت.، موسوعة التغير البيئي العالمي، المجلد ٣. شيشستر.

لورنزن، هانز (٢٠٠٧): فرص الوصول إلى الأسواق المؤهلة. كيفية إدراج الظروف البيئية والاجتماعية في الاتفاقات التجارية. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة بيئياً رقم ٥. www.ecofair-trade.org

مالهوترا، كمال (٢٠٠٦): نهج للتنمية البشرية المستدامة في دور الصادرات في إستراتيجية التنمية الوطنية. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة بيئياً رقم ٤. www.ecofair-trade.org

ماينارد، روبن / غرين، مايكل (٢٠٠٦): الأعمال العضوية. توفير المزيد من فرص العمل من خلال الزراعة العضوية والإمدادات الغذائية المحلية. دراسة لرابطة التربة. متاحة على الانترنت
www.soilassociation.org/web/sa/saweb.nsf/ed0930aa86103d8380256aa70054918d/f194c3c4ae11f3578025716c00584962/$FILE/organic_works.pdf

مايرند، كاريل / باكين، مارك / ديون، ستيفاني (٢٠٠٥): من الازدهار إلى الغبار؟ تحرير التجارة الزراعية، والفقر، والتصحر في المناطق الجافة الريفية: دور اتفاقية مكافحة التصحر. مركز Unisfera الدولي.

تقييم النظام الايكولوجي للألفية (٢٠٠٥): الحالة الجيدة للنظم الايكولوجية والكائنات البشرية. التقرير التجميعي. واشنطن.

ميلستون، اريك / لانغ، تيم (٢٠٠١): أطلس للأغذية. من يأكل ما ، وأين ولماذا. لندن.

وزارة التنمية الزراعية من جمهورية البرازيل الاتحادية (٢٠٠٥): الخطة الوطنية الثانية للإصلاح الزراعي في البرازيل: السلام، الإنتاج ونوعية الحياة في المناطق الريفية. طبعة خاصة للمنتدى الاجتماعي العالمي ٢٠٠٥.

مونبيو، جورج (٢٠٠٣): زمن الرضا. بيان للنظام العالمي الجديد. لندن.

ميرفي، صوفيا (٢٠٠٦): قوة السوق المتركزة والتجارة الزراعية. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة بيئياً رقم ١. www.ecofair-trade.org

الاتحاد الوطني للمزارعين (٢٠٠٥): أزمة المزرعة وأرباح الشركات. تقرير مقدم من الاتحاد الوطني الكندي للمزارعين. ٣٠ تشرين الثاني.

نيانجيتو، هيزرون و. (٢٠٠٣): إصلاحات التجارة الزراعية في كينيا في إطار منظمة التجارة العالمية. ورقة مناقشة KIPPRA رقم ٢٥. معهد كينيا لبحوث السياسات العامة والتحليل. نيروبي.

اونيل، أونورا (٢٠٠٠): حدود العدالة. كامبريدج.

أوبستاشكو، إ.، (٢٠٠٦): أهمية المزارعين الصغار من المنظور الاقتصادي والعمل. Comuniica على الانترنت، الطبعة السادسة، نيسان – حزيران.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (٢٠٠١): الفصل. نظرة عامة على المفاهيم.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٠٠٠): الآثار البيئية المحلية والدولية لتحرير التجارة الزراعية. COM/AGR/ENV(2000)75/FINAL. باريس.

أوفرمان، ف./ نيبيرغ، هـ. (٢٠٠٠): الأداء الاقتصادي للمزارع العضوية في أوروبا. الزراعة العضوية في أوروبا : الاقتصاد والسياسة، المجلد ٥. جامعة هوهنهايم. هوهنهايم – شتوتغارت.

أونغ وين، أوديور / رأيت، ساره (٢٠٠٧): صغار المزارعين ومستقبل الزراعة المستدامة. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة بيئياً رقم ٧. www.ecofair-trade.org

أوبوندو، ماري المجدلية (٢٠٠٠): الآثار الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية لسلسلة الزراعة الصناعية الغذائية على الاقتصاد في المناطق الريفية في كينيا. في: Ambio، المجلد ٢٩، Iss ١، ص. ٣٥–٤١.

منظمة أوكسفام (٢٠٠٤): مستقبل أحلى؟ إمكانات إصلاح سكر الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الحد من الفقر في إفريقيا الجنوبية. تشرين الثاني. متاحة على: www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp70_sugar.pdf

منظمة أوكسفام (٢٠٠٢): قواعد ملفقة ومعايير مزدوجة. التجارة، والعولمة، ومكافحة الفقر. لندن : منظمة أوكسفام.

باري، م.ل. / روزنزويج، س. / اغليسياس، أ / ليفرمور، م / فيشر، ج. (٢٠٠٤): آثار تغير المناخ على الإنتاج الغذائي العالمي في إطار التقرير الخاص عن سيناريوهات الإنبعاثات والسيناريوهات الاجتماعية والاقتصادية. في: التغير البيئي العالمي، المجلد ١٤، ص. ٥٣–٦٧.

بيترسمان، ارنست – اولريخ (٢٠٠٣): نظريات العدالة وحقوق الإنسان ودستور الأسواق الدولية. المعهد الجامعي الأوروبي ورقة العمل القانون رقم ٢٠٠٣/١٧. فلورنسا.

بورتر، غاريث (١٩٩٩): المنافسة التجارية ومعايير التلوث: "سباق إلى القاع" أو "محصورين في الأسفل"؟ في: مجلة البيئة والتنمية، المجلد ٨، العدد ٢، الصفحات ١٣٣–١٥١.

بريتي، جول ن. (١٩٩٥): تجديد الزراعة: السياسات والممارسات من اجل الاستدامة والاعتماد على الذات. لندن.

بريتي ج. / بريت، س. / غي، ر / هاين، س. / ميسون، ج. / موريسون، ج. / راف، هـ. / رايمنت، م. / فان دير بيغل، ج. (٢٠٠٠): تقييم إجمالي للتكاليف الخارجية للزراعة في المملكة المتحدة. في: النظم الزراعية، رقم ٦٥ ، .Iss ٢، الصفحات ٧٣–١٣٦.

بريتي، ج. / هاين، ر. (٢٠٠١): الحد من الفقر مع الأغذية والزراعة المستدامة: ملخص للأدلة الجديدة. التقرير النهائي من المشروع البحثي "العالم الآمن"، جامعة اسيكس.

بريتي، ج. وآخرون. (٢٠٠٦): الزراعة المحافظة على الموارد تزيد الإنتاج في البلدان النامية. في: علم البيئية والتكنولوجيا، العدد ٤٠، Iss. ٤، الصفحات ١١١٤–١١١٩.

راغباندرا، ج. / شيتكارا، ب. / غوبتا، س. (٢٠٠٠): الإنتاجية، وكفاءة التقنية والتوزيع وحجم المزرعة في زراعة القمح في الهند: نهج DEA. في: رسائل الاقتصاد التطبيقي. المجلد ٧، ص. ١–٥.

رامان، ميناكشي (٢٠٠٤): آثار تحرير الزراعة: تجارب المنتجين الريفيين في البلدان النامية. شبكة العالم الثالث، بينانغ.

راي، داريل إ. / دى لا توري اوغارتي، دانيال ج. / تيلير كيري ج. (٢٠٠٣): إعادة النظر في السياسة الولايات المتحدة الزراعية: تغيير طبيعة الحال لتأمين سبل عيش المزارعين في جميع أنحاء العالم. جامعة تينيسي. تينيسي.

رايشيرت، توبياس (٢٠٠٦): إلقاء نظرة أوضح على الإعانات الزراعية للاتحاد الأوروبي. تعديل وضع المعايير. هام / برلين: ABL و Germanwatch. www.germanwatch.org/tw/eu-agr05e.pdf

ريشموليز، بول (١٩٩٩): الآثار البيئية لصناعات الثروة الحيوانية في اندونيسيا والفلبين وتايلاند. في: دراغون، اندرو ك. / تيسديل، كليم: الزراعة المستدامة والبيئة. العولمة وتأثير تحرير التجارة. شيتيلهام / نورسهامبتون، الصفحات ٢١٣–٢٢٨.

روزنزويج، سينثيا / ستزيبيك، كينيث م. / ماجور، ديفيد س. / اغليسياس، أنا / ييتس، ديفيد ن. / مكلوسكي، اليسا / هيليل، دانيال (٢٠٠٤): الموارد المائية للزراعة في مناخ متغير: دراسات حالات دولية. في: تغيير البيئة العالمية، المجلد ١٤، ص. ٣٤٥–٣٦٠.

روسيت، بيتر م. (٢٠٠٦): الغذاء مختلف: لماذا ينبغي ان تخرج منظمة التجارة العالمية من الزراعة. لندن.

روسيت، بيتر م. (١٩٩٩): الوظائف المتعددة وفوائد المزارع الصغيرة. نشرة سياسات ٤، الغذاء أولا، معهد للأغذية والسياسات الإنمائية.

ساكس، وولفغانغ / سانتاريوس، تيلمان (٢٠٠٧): المستقبل العادل. الصراع على الموارد، والأمن والعدالة العالمية. تقرير من معهد ووبرتال. لندن.

ساكس، وولفغانغ / سانتاريوس، تيلمان (٢٠٠٧): التجارة العالمية وإحياء الزراعة. ورقة الحوار حول التجارة العادلة والسليمة بيئياً رقم ٩. www.ecofair-trade.org

سوندرز، بيتر (٢٠٠٤): الصناعة والزراعة والإحترار العالمي. ملخص عن البرلمان الأوروبي ٢٠,١٠,٠٤. متاحة على: http://www.indsp.org/IAGW.php

شوه، بيرند (٢٠٠٢): الحلول القائمة داخل الإطار النظري: تدابير بيئية وتجارية سياسة. في: وولهماير، هينرش / كواندلر، تيودور: منظمة التجارة العالمية، والزراعة، والتنمية المستدامة. Aizlewoods Mill، الصفحات ٣٠٠–٣١٠.

شوتز، هيلموت / برينجيزو، ستيفان (٢٠٠٦): السوق العالمية للطاقة الحيوية ومنافسة المساحات. دراسة بتكليف من المنتدى المعني بالبيئة والتنمية. (قريبا باللغة الانكليزية). بون.

سين، أرماتيا (١٩٦٤): حجم الممتلكات والإنتاج. التقرير الاقتصادي الأسبوعي، العدد السنوي، المجلد ١٦.

شيفا، فاندانا (٢٠٠٢): القرار الأحادي. في: كيمبريل، اندرو: الحصاد المميت. مأساة الزراعة الصناعية. واشنطن، ص. ٦٧. سينغ، أجيت / دهومالي، راووال (١٩٩٩): سياسات المنافسة والتنمية والبلدان النامية. أوراق العمل ٧. مركز الجنوب. جنيف. http://www.southcentre.org/publications/workingpapers/wp07.pdf

سينغ، ر. / كومار، ب. / وودهيد، ت. (٢٠٠٢): المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في الهند: الأمن الغذائي والسياسات الزراعية. منظمة الأغذية والزراعة ، بانكوك.

سمالير، كارين وآخرون (٢٠٠٥): زرع بذور الحقوق: منظور حقوق الإنسان على الزراعة والتجارة ومنظمة التجارة العالمية. معلومات أساسية رقم ١ في سلسلة THREAD. جنيف: 3D مينيابوليس: IATP.

مركز الجنوب (٢٠٠٦): تفعيل مفهوم التحرك المتاح للسياسة العامة في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد ضمن الاستعراض المنتصف للمدة السياق. جنيف: مركز جنوب.

سيفين، ويل وآخرون (٢٠٠٤): التغيير العالمي ونظام الأرض: كوكب تحت الضغط. برلين.

ستيغير، سورين (٢٠٠٥): مساحة حقيبة الظهر الأوروبية للتجارة الخارجية في المنتجات الزراعية. ورقة فوبرتال رقم ١٥٢. فوبرتال.

ستيفنس، كريستوفر (٢٠٠٣): من الدوحة إلى كانكون: المعاملة الخاصة والتفضيلية. برايتين: معهد دراسات التنمية.

ستيجليتز، جوزيف إ. / شارلتون، اندرو (٢٠٠٥): تجارة عادلة من اجل الجميع. كيف تستطيع التجارة ان تعزز التنمية. اكسفورد.

ستولز، م / بيرو، أ. / هارينغ أ. / دابيرت، س. (٢٠٠٠): الآثار البيئية للزراعة العضوية في أوروبا. الزراعة العضوية في أوروبا: الاقتصاد والسياسة، المجلد ٦. جامعة هوهنهايم. شتوتغارت.

ستيوارت، ليز / فانجول، غونزالو (٢٠٠٥): جولة مجانية. كيف تحصل البلدان الغنية على رحلة مجانية ضمن الإعانات الزراعية في منظمة التجارة العالمية. ورقة إعلامية لمنظمة أوكسفام رقم ٧٦. أوكسفام.

تالونتاير، ان / فورلي، بيل (٢٠٠٥): تحقيق العدالة في المبادلات التجارية بين المتاجر الكبرى وسلاسل التوريد للأغذية الزراعية التابعة لها. ملخص مجموعة المملكة المتحدة للأغذية.

تانسي، جيف (٢٠٠٤): الغذاء، والطاقة، والملكية الفكرية والمعارف التقليدية: نظرة عامة على النظام الغذائي. في: تواروغ، صوفيا / كابور بروميليا: حماية وتعزيز المعارف التقليدية: النظم والتجارب الوطنية والأبعاد الدولية. الأونكتاد. نيويورك وجنيف.

تيسديل، سيم (١٩٩٩): صناعات آسيا للثروة الحيوانية: التغييرات والنتائج البيئية. في: دراغون، اندرو ك. / تيسديل، كليم: الزراعة المستدامة والبيئة. أثر العولمة وتحرير التجارة. شيتيلهام / نورسهامبتون، الصفحات ٢٠١–٢١٢.

توميش، ت. /كيلبي، ب. / جونستون، ب. (١٩٩٥): تحويل الإقتصادات الزراعية: الفرص المعروضة، و الفرص الضائعة. كورنيل.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة (UN DESA) (٢٠٠٤): آفاق حول سكان العالم: تنقيح عام ٢٠٠٤. الأمم المتحدة. نيويورك.

مفوضية الأمم المتحدة (لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) (UNCHR) (٢٠٠٥): تقرير من المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، جان زيغلر. ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٥، E/CN.4/2005/47

الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (٢٠٠٣): تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣. سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من اجل التنمية: من المنظورين الوطني والدولي. نيويورك.

أونكتاد الهند (٢٠٠٥): إعانات الصندوق الأخضر: تقييم النظري والتجريبي. نسخة غير محررة من ٢٨ أيلول ٢٠٠٦.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) (٢٠٠٣): جعل التجارة العالمية تعمل لصالح الشعب. نيويورك.

فاندر ستيشيلي، ميريام / فان دير وال، ساني/ أولدينزيل، يوريس (٢٠٠٥): من يحصد ثمرة. SOMO. أمستردام.

فيليما، سيتزي (٢٠٠٢): جعل الزراعة التعاقدية تعمل؟ التكنولوجيا والمجتمع في الشركات الزراعية العابرة للحدود في الفيليبين. ماستريخت.

فوكي، غ / الين، إ.و. / علي، م. (٢٠٠٥): ورقة معلومات أساسية حول القمح. خدمة البحوث الاقتصادية (ERS) في دائرة الزراعة في وزارة الخارجية الأمريكية. الولايات المتحدة الأميركية.

فورلي، بيل (٢٠٠٢): إستدامة الزراعة: السياسة، والحكم، ومستقبل الأسرة القائمة على الزراعة. تقرير تجميعي لمشروع البحوث التعاونية "السياسات التي تعمل من اجل الزراعة المستدامة وتجديد سبل المعيشة في المناطق الريفية." لندن.

وايد، روبرت (٢٠٠٥): ما هي الاستراتيجيات التي هي قابلة للحياة بالنسبة للبلدان النامية اليوم؟ – منظمة التجارة العالمية وتقلص "تنمية المساحات". في: غالاغر، كيفن ب.: وضع التنمية أولا: أهمية سياسة المساحات في منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المالية الدولية. لندن، الصفحات ٨٠–١٠١.

ويندفور، مايكل / جونسين، جيني (٢٠٠٥): السيادة الغذائية – نحو الديمقراطية في النظم الغذائية المحلية. ITDG/FIAN الدولية. شيبهام، ويلتشاير.

وولماير، غيرهارد (١٩٩٨): الزراعة وإعادة الهيكلة الايكولوجية: إمكانيات الاستدامة. في: أيريس، روبرت ي. / ويفر، بول م.: إعادة الهيكلة الايكولوجية: الآثار المترتبة على التنمية المستدامة. طوكيو، الصفحات ٢٧٦–٣١٠.

وودين، مايك / لوكاس، كارولين (٢٠٠١): حماية بريطانيا ضد العولمة. صوُت للأخضر لتوطين الوظائف. لندن.

البنك الدولي (٢٠٠٤): تقرير عن التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥. واشنطن.

Worldwatch (٢٠٠٦): الوقود الإحيائي للنقل. الإمكانيات العالمية وآثار الزراعة المستدامة والطاقة في القرن الحادي والعشرين. واشنطن.

القمة العالمية للتنمية المستدامة (WSSD) (٢٠٠٢)، خطة التنفيذ.

منظمة التجارة العالمية (WTO) (٢٠٠٤): التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية: وثيقة معلومات أساسية. جنيف.
www.wto.org/english/tratop_e/envir_backgrnd_e

المشاركون في المشاورات الإقليمية

المشاورة الإقليمية لغرب إفريقيا ، مبور، السنغال؛ شباط ٢٠٠٦

باه، ماكي بانغري،	وكالة التعاون والبحث في التنمية – غينيا (ACORD)	غينيا
فرانسوا	الإتحاد الوطني للنساء الريفية في بوركينا (FENAFER/B)	بوركينا فاسو
كوليبالي، اسماعيل	التنسيق الوطني للمنظمات الفلاحين (CNOP)	مالي
ديوب، عبد الله	الصادرات الزراعية	السنغال
غويتا، مامادو	معهد لبحوث وتعزيز البدائل في التنمية (IRPAD)	مالي
حماة غاربا، محمد	العمل البيئي والتنموي في العالم الثالث، وحماية الثقافات الطبيعية (ENDA Pronat)	السنغال
كاما، جوزيف	حركة البالغين الريفيين الكاثوليك في السنغال (MARCS)	السنغال
كانوتي، أسيتو	رابطة من أجل تطوير نشاطات الإنتاج والتدريب (ADAF-Galle)	مالي
كايتا، موديبو	مجلس دراسات كيتا –– كالا سابا (CEK-Kala Saba)	مالي
مارزن، ساديبو	الشمس	السنغال
مایاكي، ابراهيم	شبكة التنمية الريفية والزراعية من اجل إفريقيا (HUB)/ مؤتمر وزراء الزراعة لدول غرب ووسط إفريقيا (CMA)	السنغال
ميلوغو، رينيه	خدمة للحوار والتشاور (SEDICO)	بوركينا فاسو
نداو، باباكر	اتحاد المنظمات غير الحكومية في السنغال (FONGS) / شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين في غرب إفريقيا (ROPPA)	السنغال
نديون، ايمانويل	العمل البيئي والتنموي في العالم الثالث، فريق بحوث وعمل وتشكيل (ENDA GRAF)	السنغال
نيانغ، سيندو	شبكة الخبرة في السياسة الزراعية (REPA)	السنغال
نومبري، إيلوا	إتحاد فلاحين بوركينا فاسو	بوركينا فاسو
واتارا، برناديت	المعهد الإفريقي من اجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (INADES Formation)	بوركينا فاسو
أوتارا، موريس	خدمة الإعداد باللغة الوطنية (SEDELAN)	بوركينا فاسو
ثي، ويلهلم	خدمة للحوار والتشاور (SEDICO)	بوركينا فاسو

المشاورة الإقليمية الآسيوية؛ شيانغ ماي، تايلند؛ أيار ٢٠٠٦

أجوجا، ماريو	الكونغرس الفلبيني / القوائم الحزبية AKBAYAN	الفلبيين
برنارد ينو، نأتي	الشبكة الآسيوية للجندرة والتجارة (IGTN)	الفلبيين
كانغليت، جايسون	مستشار إقليمي بشأن الزراعة والتجارة	الفلبيين
شومتونغدي، جاك–شاي	التركيز على عالم الجنوب / اتفاقات التجارة الحرة (FTA-Watch)	تايلند
كروزادا، اليزابيث	MASIPAG	الفلبيين
دهار، بيسواجيت	المعهد الهندي للشؤون الخارجية، مركز منظمة التجارة العالمية	الهند
فرانسيس، شيلو	جماعة تاميل نادو للمرأة	الهند
فرانسيسكو، جوزيفا	الشبكة الآسيوية للجندرة والتجارة (IGTN)	الفلبيين
جيبيرت، ميكي	العمل المحلي	تايلند
جرونسكي، روبير	المؤتمر الوطني الكاثوليكي للحياة الريفية	الولايات المتحدة الأميركية
هاسري أزهاري، ديليما	خبير لدى وزير العلاقات المؤسساتية والتعاون الخارجي، وزارة الزراعة	اندونيسيا
هوانغ ثي هويين	مركز للإنتاج المستدام ولترويج التجارة في المناطق الريفية ، حكومة الفيتنام	فيتنام
لا فان لي	مركز الإرشاد الزراعي - مدينة لانغ سون	فيتنام
مي لان	المكتب القطري لفريديسيلاندين - فيتنام (VECO-Vietnam)	فيتنام
نابيتوبولو، تينا	Bina Desa	اندونيسيا
نارينتاراكول، كينغكورن	العمل التايلاندي حول العولمة واتفاقات التجارة الحرة (FTA-Watch)	تايلند

نغوين فييت خوا	المركز الوطني للإرشاد الزراعي، وزارة الزراعة والتنمية الريفية	فيتنام
أوفرينو، رينيه	تحالف التجارة العادلة	الفلبيين
ب.ف. ساتيث	جمعية تنمية ديكان (DDS)	الهند
باسكوال، فرانسيسكو	الشبكة الدولية لمجموعة الجنوب (ISGN)	الفلبيين
باسيمو، جودي	منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والقانون والتنمية (APWLD)	تايلند
فام ثى توي	المكتب القطري لفريديسيلاندين - فيتنام (VECO-Vietnam)	فيتنام
ستياوان، بوني	المعهد من اجل تحقيق العدالة العالمية (IGJ)	اندونيسيا
سينغ، انيل	شبكة جنوب آسيا للعلمانية والديمقراطية (SANSAD)	الهند
سو ، فالنتينا	منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والقانون والتنمية (APWLD)	تايلند
سوينتيرو، تيتي	منتدى آسيا والمحيط الهادئ المعنى بالمرأة والقانون والتنمية (APWLD)	تايلند
سورونو، سولاستري	جامعة اندونيسيا	اندونيسيا
تانيووت، سوباني	رابطة قدامى وجمعية أصدقاء إعادة الإعمار في المناطق الريفية (RRAFA)، مجلس جنوب شرق آسيا من أجل الأمن الغذائي والتجارة العادلة (SEACON)	تايلند
تانادا، لورينزو	كونغرس الحزب الليبرالي في الفلبين	الفلبيين
توتو، اشرف–أول–علم	الشراكة من اجل تنمية السواحل (CDP)	بنغلاديش
فان غريسفين، ماركو	المكتب القطري لفريديسيلاندين - فيتنام (VECO-Vietnam)	فيتنام
ويرابونغ، دارارات	معهد ستوكهولم للبيئة	تايلند

المشاورة الإقليمية لأميركا الجنوبية؛ كوريتيبا، البرازيل؛ آب ٢٠٠٦

أهوماداً، ماريو	حركة الزراعة العضوية في الأميركتين اللاتينية (MAEMA)	تشيلي
أرماس، بنجامين	الاتحاد الزراعي الوطني (CNA)	بيرو
باتيستا، جيرمانو	إدارة الدراسات الاقتصادية الاجتماعية الريفية (DESER)	البرازيل
بونا، لويس كلاوديو	جمعية وإدارة المشاريع حول الزراعات البديلة (AS-PTA)	البرازيل
بريتو، خيورخي	مؤسسة CRATE	تشيلي
كال، دانييل	مركز أميركا اللاتينية لحقوق الاقتصاد (CLAEH)	أوروغواي
كامبولينا، أدريانو	ActionAid	البرازيل
كردوزو، ديفيد	البقاء (Sobrevivencia)	باراغواي
سيدرو، رافائيل	وزارة التنمية الزراعية (MDA)	البرازيل
اموريم ، ماريا دا غراثا	إتحاد عمّال الزراعة الأسرية في المنطقة الجنوبية (Fetraf-Sul)	البرازيل
دلغادو، نيلسون	الجامعة الاتحادية الريفية في ريو دي جانيرو (UFRRI)	البرازيل
دياز، خوان لويس	المؤسسة من أجل تنمية العدل والسلام (FUNDAPAZ)	الأرجنتين
ديلجير، جيرهارد	صحافي	البرازيل
الياس، بيشيلي	مركز البحوث والتطوير في كامبيسينادو (CIPCA)	بوليفيا
غوميز، روزماري	المنتدى البرازيلي للتضامن الاقتصادي	البرازيل
هيدالغو، فرانسيسكو	نظام البحث للمشاكل الزراعية في الإكوادور (SIPAE)	إكوادور
لازو، لالو	المنتدى البوليفي للبيئة والتنمية (FOBOMADE)	بوليفيا
لوبيز، غوالبيرتو	مؤسسة العمل من أجل الثقافة لويولا (ACLO)	بوليفيا
ماشادو أراوز، هوراثيو	الأعمال الجيرية للفقراء (BePe)	الأرجنتين
ميلو، لاديسلاو	الرعوية الاجتماعية	باراغواي
مينيرو، أدهيمار	الشبكة البرازيلية من أجل التكامل بين الشعوب (REBRIP)/ إدارة الإحصاء والدراسات الاجتماعية الاقتصادية (Dieese)	البرازيل
نوبري، ميرام	المنظمة النسائية سيمبريفيفا– تضامن المرأة في الشمال والجنوب (SOF-MMM)	البرازيل
بداسي، روكي	الأرجنتين المستدامة	الأرجنتين
بيريرا، سيكستو	مركز للتنمية الزراعية والتدريب (CCDA)	باراغواي

بيبنستوك، أن	AGRECOL الانديز	بوليفيا
بنتو، فرانسيسكو	مؤسسة Terram	شيلي
ريفيرز - جاليجو، إيسيدورو	اللجنة الرعوية للأرض (CPT)	البرازيل
ريفاس، ماريو	إدارة العمل الاجتماعي، أسقفية تيموكو (DAS)	تشيلي
رودريغيز، غراسيلا	معهد Eqüit	البرازيل
رودريغيز، فرنسيسكا	الرابطة الوطنية للنساء من المناطق الريفية ومن السكان الأصليين (ANAMURI)	تشيلي
سانتوس، خوسيه انطونيو	رابطة الزراعة العضوية من بارانا (AOPA)	البرازيل
شليزنغر، سيرجيو	إتحاد الأعضاء للمساعدة الاجتماعية والتعليم (FASE)	البرازيل
سوتو، سيرجيو	برنامج الأرجنتين المستدام (PAS)	الأرجنتين
تورتيللي، ألتيمير	اتحاد عمال الزراعة الأسرية في المنطقة الجنوبية (Fetraf-Sul)	البرازيل
فيليس، هيلدبراندو	أصدقاء الأرض كولومبيا – CENSAT	كولومبيا
ويهرلي، اندريس	مركز التعليم، والتكنولوجيا، والتدريب كامبيسينا (CECTEC)	باراغواي
زاناتو، ريتا	حركة العمال الريفيين بدون أرض (MST)	البرازيل
زيربيني، فابيولا	منتدى التنسيق في التجارة والأخلاق والتضامن في البرازيل (FACES do Brasil)	البرازيل

المشاورة الإقليمية لأميركا الشمالية؛ العاصمة واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية؛ أيلول ٢٠٠٦

البرت، اميلي	منظمة أوكسفام	الولايات المتحدة الأميركية
اندرسون ، مولى	مبادرة المساءلة الزراعية	الولايات المتحدة الأميركية
برامبل ، باربرا	الاتحاد الوطني للحياة البرية	الولايات المتحدة الأميركية
دوبوا ، جيمس	مركز القانون في جامعة جورج تاون	الولايات المتحدة الأميركية
غرونسكي، روبرت	المؤتمر الكاثوليكي الوطني للحياة الريفية	الولايات المتحدة الأميركية
هانسن–كن، كارين	ActionAid الولايات المتحدة الأمريكية	الولايات المتحدة الأميركية
هاركنس، جيم	معهد السياسات الزراعية والتجارية	الولايات المتحدة الأميركية
هيبيبراند، شارلوت	المجلس الدولي لسياسات الأغذية والتجارة الزراعية	الولايات المتحدة الأميركية
هانت، سوزان	معهد Worldwatch	الولايات المتحدة الأميركية
كوهلمان، كاترين	تحالف المرأة على الحافة	الولايات المتحدة الأميركية
لودوك، إيف	منتجي الألبان في كندا	كندا
ميتشل، لاري	رابطة مزارعين الذرة الأمريكية	الولايات المتحدة الأميركية
مولر، مارك	معهد السياسات الزراعية والتجارية	الولايات المتحدة الأميركية
أوزر، كاثي	التحالف الوطني للأسر الزراعية	الولايات المتحدة الأميركية
بورترفيلد، مات	مركز القانون في جامعة جورج تاون	الولايات المتحدة الأميركية
كالمان، دارين	الاتحاد الوطني للمزارعين	كندا
رايلي، ماريا	مركز الاهتمام	الولايات المتحدة الأميركية
سامبسون، كريستين	مركز الاهتمام	الولايات المتحدة الأميركية
سمال، القس أندرو	مؤتمر الولايات المتحدة للأساقفة الكاثوليكية	الولايات المتحدة الأميركية
سبيدولش، الكسندرا	معهد السياسات الزراعية والتجارية	الولايات المتحدة الأميركية
ستينبيك، رونالد	المعهد الدولي للتنمية المستدامة	كندا
ستريكنير، الكسندرا	معهد السياسات الزراعية والتجارية	سويسرا
تاكر، تود	مراقبة التجارة العالمية	الولايات المتحدة الأميركية
واسكو، ديفيد	أصدقاء الأرض – الولايات المتحدة	الولايات المتحدة الأميركية
وايس، تيموثي	جامعة تافتس	الولايات المتحدة الأميركية

المشاورة الإقليمية للمكسيك وأميركا الوسطى؛ تيوتيهواكان، المكسيك ؛ تشرين الأول ٢٠٠٦

اغويلار، خوسيه لويس	أبرشية الأرض الرعوية	غواتيمالا
بينيتيز، سيغفريدو	FUNDACAFE	السلفادور

كارازو، ايفا	الحركة الكوستاركية للزراعة العضوية (MAOCO)	كوستاريكا
كارلسن، لورا	مركز العلاقات الدولية (IRC)	المكسيك
دي ايتا، انا	مركز الدراسات من اجل التغيير في الريف المكسيكي (CECCAM)	المكسيك
اسبينوزا، جوليانا	حركة المرأة الريفية	كوستاريكا
فرناندیز، ماريو	جامعة كوستاريكا	كوستاريكا
فونيس، فرناندو	مجموعة الزراعة العضوية (GAO) / معهد البحوث والمراعي والأعلاف	كوبا
غاليسيا ، لويس	شركاء من أجل نهوض العلوم الاجتماعية (AVANCSO)/ منهاج الزراعي	غواتيمالا
غاروز، بايرون	تنسيق المنظمات غير الحكومية والتعاونيات (CongCooP)	غواتيمالا
غوستر، سوزانا	التعاون الاجتماعي القاري	غواتيمالا
غيريرو، مارسيلا	المجلس الاستشاري المدني الاجتماعي (PAC)	كوستاريكا
غوزمان أورداز، ادولفو	الإدارة الذاتية للمجتمعات المحلية في منطقة توجوبال العالية	المكسيك
إينيغيز، فيليبي	الحركة البيئية الزراعية لأمريكا اللاتينية (MAELA)	المكسيك
كيليمان، ألدر	كلية المكسيك (colmex)	المكسيك
ماريل، كاتي	فريق الدراسة البيئية (GEA)	المكسيك
اوليفا مارتينيز، ليونيدس	مركز الاستشارات والتدريب الشامل لدوناجياك	المكسيك
مونتيروسو، ألبيرتو	Comercializadora Aj Ticonel	غواتيمالا
موراليس، راؤول	الاتحاد الوطني للتعاونيات (Fenaccoop)	نيكاراغوا
نادال، اليخاندرو	كلية المكسيك (colmex)	المكسيك
بليتيز، خورخي	وزارة الزراعة والثروة الحيوانية في السلفادور	السلفادور
سالدانا، فرانسيسكو	المنتدى للإنتاج الزراعي والحيواني	السلفادور
سان فيسنتي، أديلا	حزب الثورة الديمقراطية، كونغرس المكسيك	المكسيك
ستيوارت، روبرتو	مجموعة لتشجيع الزراعة العضوية (GPAE)	نيكاراغوا
سواريز، فيكتور	الجمعية الوطنية لرجال الأعمال والتجار المنتجين في كامبو (ANEC)	المكسيك
تيليز، راميرو	Via Campesina	هندوراس
تيسيهورست، سيمون	أوكسفام	المكسيك
تولينتينو، خوسيه أنجيل	المؤسسة الوطنية للتنمية	السلفادور
ترباغا، يولندا	الجامعة الوطنية المستقلة للمكسيك (UNAM)	المكسيك
اوريبي، فلاديمير	معهد بين البلدان الأميركية للتعاون في مجال الزراعة (IICA)	المكسيك
فانيغاس، تانيا	مركز هومبولدت	نيكاراغوا

المشاورة الإقليمية الألمانية؛ برلين، ألمانيا؛ تشرين الأول ٢٠٠٦

داتشاري، جيل	الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة وحماية المستهلك	ألمانيا
غرافي ذو بارينغدورف، فريدريك ويلهلم	الزراعة الريفية (AbL)	ألمانيا
هوفكن، أولريكي	عضو في البرلمان، حزب الخضر، رئيس لجنة الزراعة	ألمانيا
كيسيرلينغك، غراف فون سيباستيان	الوزارة الاتحادية للأغذية والزراعة وحماية المستهلك	ألمانيا
كنيرش، جويغين	غرين بيس	ألمانيا
كرول–شلونر، هرمان	الحركة الكاثوليكية للبلد القومي	ألمانيا
رايشتر، توبياس	المراقبة الألمانية – Germanwatch	ألمانيا
طومسين، بيريت	مجموعة عمل من أجل الزراعة الريفية	ألمانيا
توفار، مارغريت	شبكة إفريقيا - ألمانيا (NAD)	ألمانيا
ويغيرتالي، ماريتا	منظمة أوكسفام ألمانيا	ألمانيا
ويلهيم، بيرجيت	الطبيعة - Naturland e.V.	ألمانيا

المشاورة الإقليمية لأوروبا؛ بروكسل، بلجيكا، تشرين الثاني ٢٠٠٦

آدمز، ريتشارد	اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية – مجموعة "المصالح المتعددة"	بلجيكا
بود، بارت	Broederlijk Delen	بلجيكا

شوبلين، جيرير	التنسيق بين المزارعين الأوروبيين	بلجيكا
كوستانتين، أن–لور	معهد السياسات الزراعية والتجارية (IATP)	سويسرا
أينجيلين، جيرت	Vredeseilanden	بلجيكا
غيير، بيرنوارد	COLABORA	ألمانيا
جينجيغدال، هيلدينغان	اتحاد التعاونيات الزراعية النرويجية	النرويج
هوف، أينفيد	الصندوق العالمي للطبيعة (WWF-EPO)	بلجيكا
ليبيسيس، نوتيس	اللجنة الأوروبية – المديرية العامة للزراعة	بلجيكا
ليغو، غيوم	التعاون الدولي للتنمية والتضامن (CIDSE)	بلجيكا
لينس، توم	مبادرة المساءلة الزراعية	المملكة المتحدة
مارتينز، ميت	جامعة لوفين الكاثوليكية	بلجيكا
أوستيرهاوس، أنيا	المكتب المطلبي من أجل التجارة العادلة	بلجيكا
رودريغيز اورتيغا، لويزا انتونيا	مركز الجنوب	سويسرا
روس، بروس	استشاريين روس غوردون	بلجيكا
شابس، ينس	اللجنة الأوروبية – المديرية العامة للتجارة – الوحدة G2	بلجيكا
ستيل، غاريث	اللجنة الأوروبية – المديرية العامة للتجارة – الوحدة G3	بلجيكا
فيرتريست، ايزابيل	منظمة أوكسفام ويريلدوينكلز (Oxfam Wereldwinkels)	بلجيكا
فورلي، بيل	المعهد الدولي للبيئة والتنمية	المملكة المتحدة

أوراق النقاش في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئياً

ميرفي، صوفيا (٢٠٠٦): قوة السوق المركزة والتجارة الزراعية.
أوراق النقاش رقم ١ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
تعتمد الأسواق السليمة على المنافسة، ولكن درجة تركيز القوة السوقية في الأسواق الزراعية العالمية قد وصل إلى رقم يثير الإنزعاج. تبرهن صوفيا ميرفي عن طرق لأسواق أغذية–زراعية مسؤولة.

جليبو، أرزي (٢٠٠٦): تحقيق الأمن الغذائي والمعيشي في البلدان النامية: الحاجة إلى حوكمة أقوى للواردات.
أوراق النقاش رقم ٢ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
إن تدفق الواردات الزراعية الرخيصة قد قضت على سبل عيش المزارعين في الشمال والجنوب. يحلل أرز جليبو كيف أن إدارة الواردات الزراعية في البلدان النامية قد تآكلت بصورة خطيرة بسبب تحرير التجارة، ويحدد الأدوات الرئيسية والتدابير التي يجب أن تتخذها البلدان لإستعادة مساحتها السياسية للتحكم بالواردات.

فانجول سواريز، غونزالو (٢٠٠٦): الزراعة والتجارة غير المتماثلة في العالم.
أوراق النقاش رقم ٣ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
تدار التجارة الحرة في أيدي الأقوياء. لذلك لا يكفي التلاعب في القواعد لتأمين نظام تجاري عادل. يوضح غونزالو فاجول في ورقة مناقشته بعض الإختلالات الرئيسية وكيفية تصحيح هذه الإختلالات والتباينات في منهجية لصالح الضعيف على القوي في الساحة التجارية.

مالهوترا، كمال (٢٠٠٦): نهج التنمية البشرية المستدامة في دور الصادرات في إستراتيجية التنمية الوطنية.
أوراق النقاش رقم ٤ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
قد تساهم زيادة الصادرات إيجابيا على الحد من الفقر وعلى التنمية البشرية المستدامة، إذا تمّ تصميم هذه الصادرات وفقا لظروف معينة لبلد معين. يصف كمال مالهوترا الخطوط العريضة للإقتصاد الكلي والعلاقة المتبادلة بين الصادرات والتنمية البشرية.

لورنز، هانز (٢٠٠٧): فرص للوصول إلى أسواق كفوؤة. كيفية إدراج الظروف البيئية والاجتماعية في الاتفاقات التجارية.
أوراق النقاش رقم ٥ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
يعزز نموذج التجارة الحرة الحالية سباق نحو قاع المعايير البيئية والاجتماعية في الإنتاج الزراعي، لا سيما إن الشركات العابرة للأوطان تعمل حيث المعايير هي الأدنى. تقترح هانز لورنز "فرص للوصول إلى أسواق كفوؤة" كأداة تعيد النظر بالتعرفات الجمركية والحصص من حيث مدى ملاءمتها لحماية السلع المشتركة.

دي لا توري اوغارتي، دانيال (٢٠٠٧): المساهمات والتحديات التي تواجه إدارة العرض في إطار مؤسساتي جديد للتجارة الزراعية.
أوراق النقاش رقم ٦ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
بمعزل عن العديد من الصناعات، فإن مجالات العرض والطلب في الزراعة غير مرن للغاية. إن نظام تجاري يقوم على الإفتراض أن التعديلات في السوق الحرة في مجال الزراعة تعمل هو غير حكيم. لذلك يحلل دانييل دي لاتوري اوغارتي الدور المحتمل لإدارة الإمدادات في نظام التجارة في المستقبل.

أونغ وين، أديور / رايت، ساره (٢٠٠٧): صغار المزارعين ومستقبل الزراعة المستدامة.
أوراق النقاش رقم ٧ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
إن مستقبل زراعة مستدامة إجتماعيا وبيئيا يكمن في النظم الزراعية الصغيرة، ولا سيما إذا كانت تمارس زراعة التنوع الحيوي. حلل أديور أونغ وبن وساره رايت الأسباب والفرص المتاحة لصغار المزارعين لكي يمنحوا السلطة – وكيف ينبغي أن تبدو قواعد التجارة في هذا الصدد.

كيلو وات، ايلين/ بسوم، سليمان (٢٠٠٧): استكشاف الصلات بين الصادرات الزراعية والتنمية المستدامة.
أوراق النقاش رقم ٨ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
متوقعة قريبا

ساكس، وولفغانغ /تيلمان سانتاريوس (٢٠٠٧): التجارة العالمية وإحياء الزراعة.
أوراق النقاش رقم ٩ في حوار التجارة العادلة والسليمة بيئيا
منذ أن باشر البشر في الزراعة بدأ التدهور البيئي والتوترات الإجتماعية. ولكن الممارسات الزراعية الصناعية تؤثر بالخصوص على البيئة، وتعتمد كثيرا على الموارد البيئية التي لا يمكن تجديدها. حقق تيلمان سانتاريوس وولفغانغ ساكس في كيفية التشابك بين الزراعة الصناعية والنظم التجارية الحالية، وناقشا السياسات التجارية التي يمكن ان تساعد على تجديد وإحياء الزراعة مع المحيط الحيوي.

فريق الخبراء

سليمان بسوم
السنغال، مدير AGRECOL إفريقيا – وخبير معروف بالعمل على سياسات الزراعة المستدامة في منطقة غرب إفريقيا. وإن مجالات عمله الأساسية هي **الزراعة البيئية والتجارة العادلة**. وهو يمارس الزراعة العضوية وقد حصل على شهادة في مجال الزراعة.

غونزالو فنجول سواريز
إسبانيا، منسق الأبحاث في Intermó أوكسفام. كوّن خبرة عميقة حول **قضايا التجارة الزراعية** بعد أن تابع عن كثب المفاوضات الزراعية لمنظمة التجارة العالمية في السنوات القليلة الماضية فضلا عن المسائل المتعلقة بالآثار الإنمائية **للسياسة الزراعية المشتركة** للإتحاد الأوروبي. وقد حصل على شهادة في علم الإقتصاد.

أرزي جليبو
الفلبين، مديرة مؤسّسة التنمية الريفية المتكاملة الفلبينية (IRDF)، وهي عقدت إجتماع لشبكة آسيا والمحيط الهادئ بشأن السيادة الغذائية (APNFS). وقد كونت معرفة عميقة **حول قضايا الجندرة والفقر وصلتها بالتجارة**. وهي حصلت على ماجستير في **إقتصاد التنمية**.

إيلين كوا
سنغافورة، هي حاليا متمركزة في جنيف، وهي مستشارة سياسية حول القضايا التجارية. وقد رصدت المفاوضات التجارية منذ الإجتماع الوزاري في سنغافورة في عام ١٩٩٦ وكما عملت مع وفود البلدان النامية في جنيف، لا سيما بشان **القضايا الزراعية**. وشاركت في تأليف كتاب "وراء الكواليس في منظمة التجارة العالمية: العالم الحقيقي للمفاوضات التجارية".

هانز لورينزن
ألمانيا، وهو مستشار لجنة الزراعة والتنمية الريفية التابعة للبرلمان الأوروبي عن حزب الخضر /EFA ومتخصص في **السياسات الزراعية الأوروبية**. وقد حصل على الماجستير في علم الإجتماع والزراعة وشهادة جامعية عليا في **التنمية الريفية الدولية**.

صوفيا ميريفي
بريطانية وكندية، هي تسكن حاليا في أستراليا، وهي من كبار مستشاري معهد السياسات الزراعية والتجارية القائم في الولايات المتحدة (IATP) وخبيرة معترف بها دوليا في **مجال قضايا الأغذية والتجارية**. وقد كتبت عدد من الأوراق حول الأمن الغذائي، وقواعد التجارة المتعددة الأطراف وهيكل الأسواق الزراعية العالمية. حصلت على شهادة الماجستير في السياسات الإجتماعية والتخطيط والمشاركة في البلدان النامية.

أوديور أونغ وبنغ

كينيا، المدير القطري لـ SEATINI (معهد إفريقيا الجنوبية والشرقية للمعلومات التجارية والمفاوضات). وهو المدير التنفيذي السابق EcoNews إفريقيا. وحصل على شهادة الماجستير في السياسة الإقتصادية للبلدان النامية وشهادة جامعية في الرياضيات والكيمياء. وهو خبير في **قضايا التجارة العالمية والإستدامة.**

آنا لويزا فيريرا بيجنابيل

البرازيل، خبيرة إستشارية لإدارة الشؤون الدولية في وزارة التنمية الريفية البرازيلية (MDA). وفى هذا السياق فهي تتابع عن كثب **المفاوضات التجارية الزراعية** في إطار منظمة التجارة العالمية والسوق المشتركة للجنوب (MERCOSUR). وهي تركز بشكل خاص على آثار **الإتفاقيات التجارية** على الأسرة الزراعية في البرازيل. وقد حصلت على الماجستير في الشؤون الدولية.

ريتا شوينتيسيوس ريندرمان

أصلا من ألمانيا، ومنذ ٢٠ عاما في المكسيك، هي منسقة للبحوث في مركز البحوث حول المواضيع الإقتصادية والإجتماعية والتكنولوجية للزراعة الدولية في جامعة Chapingo (CIESTAAM). وهي متخصصة في **الفصل حول الزراعة في إتفاقية التجارة الحرة** (نافتا) في أمريكا الشمالية. وقد حصلت على الماجستير في الإنتاج النباتي ودرجة الدكتوراه في الإقتصاد الزراعي الدولي.

دانييل دى لاتوري اوغارتي

بيرو، ومنذ ١٥ عاما في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مدير مشارك في مركز تحليل السياسات الزراعية في جامعة تينيسي. تتعلق ابحاثه الاساسية **بإدارة العرض الزراعي**. تتضمن القائمة الواسعة من منشورات دانييل دى لاتوري تقرير "إعادة النظر في: **السياسة الزراعية للولايات المتحدة الأميركية**": تغيير بطبيعة الحال لتأمين سبل العيش للمزارعين في جميع أنحاء العالم" (٢٠٠٣). وهو حاصل على دكتوراه في الإقتصاد الزراعي.

وولفغانغ ساكس (مشرف)

ألمانيا، زميل رئيسي في معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة. تتعلق ابحاثه الاساسية **بالعولمة وإستدامة البيئة والتنمية، فضلا عن نماذج جديدة للثروة.** وقد شغل منصب المنسق والمؤلف الرئيسي لـ"مذكرة جوهنسبرغ – الأنصاف في عالم هش" (٢٠٠٢). ولديه درجة الماجستير في علم الإجتماع واللاهوت والدكتوراه في العلوم الإجتماعية.

تيلمان سنتاريوس (مساعد مشرف)

ألمانيا، باحث كبير في معهد فوبرتال للمناخ والبيئة والطاقة. تتعلق ابحاثه الاساسية بالأدوات الإقتصادية في **السياسات المناخية**، والحكم العالمي، والقضايا المتعلقة **بالتجارة والبيئة**. وقد شارك وولفغانغ ساكس في تأليف كتاب "عدالة في المستقبل. الموارد المحدودة، الأمن، والعدالة العالمية" (٢٠٠٧). وقد حصل على الماجستير في علم الإجتماع وعلم الإنسان وعلم الإقتصاد.